

الدين الخالص

تأليف

السيد العلامة

محمد صديق حسن خان القنوجي البخاري

المولود سنة ١٢٤٨ هـ والمتوفى سنة ١٣٠٨ هـ

رحمه الله تعالى

الجزء الثاني

إصدارات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

إدارة الشؤون الإسلامية

دولة قطر


بسم الله الرحمن الرحيم


الدين الخالص

الطبعة الأولى / ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

باب
في رَد الإشراك في التصرُّف

قال الله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾[المؤمنون: ٨٨] الملكوت: الملك، وزيادة التاء للمبالغة، نحو جَبَروت، ورَحَموت، ورَهَبوت، ورَغَبوت.

وقال مجاهد: يعني: خزائن كل شيء.

﴿ وَهُوَ يُجِيرُ ﴾ أي: يغيث غيره إذا شاء، ويمنعه.

﴿ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ ﴾ أي: لا يمنع أحد أحداً من عذاب الله، ولا يقدر على نصره وإغاثته.

يقال: أجرتُ فلاناً: إذا استغاث بك فحميتَه، وأجرتُ عليه، إذا حميت عنه. والمعنى: يحمي ولا يحمى عليه ﴿ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ فأجيبوا ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾[المؤمنون: ٨٩] أي: تُصرفون عن الحق وتُخدعون.

والمعنى: كيف يُخيل إليكم الحقُّ باطلاً، والصحيحُ فاسداً؟ والخادعُ لهم هو الشيطان، أو الهوى، أو كلاهما.

قال بعض العلماء: يعني: أن كل من سألته: من الذي شأنُه أن يكون كل شيء في قدرته وقبضته، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ولا يقدر أحد على أن يقبض على يده ويمسكها، أو يلقي يده في حماه، ولا يجد مذنبه ملجأ يلجأ إليه، ولا تنفع حماية أحد في مقابلته؟

فسيجيب كل مسؤول عن هذا: إن ذلك هو شأن الله وحده لا شريك له.

وإذا تقرر هذا، عرفتَ أن طلب الحاجة من غير الله خبطٌ محضٌ، وخللٌ في العقل صِرْفٌ، وهوًى متَّبع.

وهذه الآية دلت على أن كفار زمنه ﷺ كانوا قائلين: لا نِدَّ لله تعالى في هذا الأمر والتصرف، ولا يستطيع أحد أن يقابله.

وإنما كانوا يرون الأصنام والأوثان وُكلاءهم عند الله، فيعبدونها، فصاروا بذلك كفاراً مشركين.

فمن أثبت لمخلوق تصرفاً في العالم، وعبدَه وكيلاً له عنده سبحانه، فقد ثبت بهذا الشرك عليه، وإن لم يسوِّه بالله، ولا يثبت له قدرة في مقابلته.

والوكيل: هو من يقضي حاجة أحد من تلقائه، من دون إدارة الموكل المالك، فلا تمشي تلك الوكالة في حضرة الله أبداً.

ومن ثمَّ أطلق سبحانه لفظ «الوكيل» على نفسه المقدسة في مواضع من القرآن؛ لأن شأن الله ـ تبارك وتقدس ـ أجلُّ وأرفع من أن يُجار عليه.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾[الجن: ٢١] أي: لا أقدر أن أدفع عنكم غَيّاً، ولا أسوق إليكم خيراً؛ لأن الضار والنافع هو الله سبحانه.

وقيل: الضر: الكفر، والرشد: الهدى. والأولُ أولى؛ لوقوع النكرتين في سياق النفي، فهما يعمان كل ضرر ونفع ورشد في الدنيا والدين.

﴿قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ﴾[الجن: ٢٢] أي: لا يدفع عني أحدٌ عذابه إن أنزله بي.

كقوله عن صالح عليه السلام ـ: ﴿فَمَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ﴾[هود: ٦٣].

وهذا بيان لعجزه عن شؤون نفسه، بعد بيان عجزه عن شؤون غيره.

﴿وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾[الجن: ٢٢] أي: ملجأً، ومعدلاً، وحِرْزاً ألجأ إليه وأحترز به.

و«الملتحد» معناه في اللغة: الممال؛ أي: موضعاً أميل إليه، وهو الملجأ.

قال قتادة: مولى. وقال السدي: حرزاً. وقال الكلبي: مدخلاً في الأرض مثل السَّرَب. وقيل: مذهباً ومسلكاً. والمعنى متقارب.

قال بعض أهل العلم: إن الله أمر رسوله ﷺ أن يقول للناس، ويبلغهم: إني لا أملك لكم شيئاً؛ من نفع، أو نقصان، ولا تغتروا بأن آمنتم بي، وصرتم في أمتي، فتجاوزوا الحدَّ على أن كِفَّتكم ثقيلة، ووكيلَكم قويٌّ بطل، وشفيعكم محبوب لله، فنفعل ما نشاء، ينجينا هو من عذاب الله.

فإن هذا الخيال مختل؛ لأني أخاف على نفسي، ولا أجد من دون الله ملجأ ألجأ إليه، فكيف أُنجي غيري؟

ومفهوم الآية الشريفة أن نسيانَ الناس لله؛ اغتراراً بالكرام، والشهداء، والمشايخ، واعتماداً على حمايتهم عند الله، وهم تاركون عظمة أحكامه، نابذون لأوامره ونواهيه، ضلالةٌ محضة، وغواية صِرْفة.

فإن رسول الله ﷺ بأبي هو وأمي شيخُ الشيوخ أجمعين.

وكان يخاف الله ليلاً ونهاراً، ولا يجد غيرَ رحمته سبحانه مَنْجًى.

فما ظنك بغيره؟ وأنى له ملتحَدٌ من دونه عند مخالفة حكمه المحكَم، وقضائه المبرم؟

وقال تعالى: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض شيئا﴾[النحل: ٧٣].

يعني: أن هؤلاء الكفار يعبدون معبوداتٍ لا تملك لهم زرقاً؛ أي: رزقاً كائناً منهما.

وفي هذا إنكار منه سبحانه عليهم؛ حيث اختاروا عبادة ما لا ينفع ولا يضر، ولا يستطيعون الفائدة في نَفْي الاستطاعة عنهم.

إن من لا يملك شيئاً قد يكون موصوفاً باستطاعة التملك بطريق من الطرق.

فبين سبحانه أنه لا يملك أصلاً، ولا يستطيع أبداً.

قال بعض العلماء: المعنى: أنهم يعظمون غيرَ الله مثلَ تعظيم الله.

مع أن ذاك الغير لا قدرة له في ترزيقهم، ولا يَدَ لهم عليه، لا في السماء، حتى يمطروا، ولا في الأرض حتى ينبتوا، ولا قدرة لهم على ذلك أيَّ قدرة كانت.

ومفهوم الآية: أن قول العامة: إن الأنبياء والأولياء، والشهداء والأئمة، لهم تَصَرُّفٌ في العالم، وقدرةٌ عليه، ولكنهم شاكرون لتقدير الله تعالى، راضون بقضائه، ولا يقولون شيئا، ولا يفعلون أمراً؛ أدباً منهم، ولو شاؤوا لغيروا الأمور في آنٍ، وسكوتُهم إنما هو تعظيم للشرع الشريف، غلطٌ فاضح، وكذبٌ واضح؛ لأنهم لا يستطيعون شيئاً، لا حالاً، ولا استقبالاً، ولا حولَ لهم على ذلك أصلاً.

وهذه العقيدة فيهم شرك بالله سبحانه؛ لأنه ليس في الدار غيره ديَّار.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[يونس: ١٠٦] أي: على حال من الأحوال: ﴿مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾[يونس: ١٠٦] بشيء من النفع والضر إن دعوته.

ودعاءُ مَنْ كان هكذا، لا يجلب نفعاً، ولا يقدر على ضر، ضائعٌ، لا يفعله عاقل، على تقدير أنه لا يوجد مَنْ يقدر على النفع والضر غيرُه.

فكيف إذا كان موجوداً؟

فإن العدول عن دعاء القادر إلى دعاء غير القادر، أقبحُ وأقبحُ.

﴿فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾[يونس: ١٠٦] هذا جزاء الشرط؛ أي: فإنك في عدادهم: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾ أي: إن الله سبحانه هو الضار النافع.

فإن أنزل بعبده ضراً، لم يستطع أحد أن يكشفه، كائناً من كان، بل هو المختص بكشفه كما اختص بإنزاله.

﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾ أيَّ: خير كان، لم يستطع أحد أن يدفعه عنك، ويحولَ بينك وبينه، كائناً مَنْ كان.

قال النيسابوري: في تخصيص الإرادة بجانب الخير، والمس بجانب الشر، دليلٌ على أن الخير يصدر عنه سبحانه بالذات، والشرّ بالعرض.

قلت: وفيه نظر؛ لأن المس هو أمر وراء الإرادة، فهو مستلزم لها.

﴿فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ أي: لا دافع لرزقه، ووضع «الفضل» موضع الضمير للدلالة على أنه متفضل بما يريد بهم من الخير، لا استحقاقَ لهم عليه.

ولم يستثن؛ لأن مراد الله تعالى لا يمكن ردُّه، وإرادة الله قديمة لا تتغير.

بخلاف مَسِّ الضر؛ فإنه صفة فعل ﴿يُصِيبُ بِهِۦ﴾ أي: بفضله، أو بكل واحد من الخير والضر ﴿مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[يونس: ١٠٧].

عن عامر بن قيس، قال: ثلاثُ آيات في كتاب الله اكتفيتُ بهن عن جميع الخلائق.

أولهن: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ﴾ الآية.

والثانية: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ﴾[فاطر: ٢].

والثالثة: ﴿۞وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾[هود: ٦].

أخرجه البيهقي في «الشعب»، وأخرج أبو الشيخ عن الحسن نحوَه.

وبالجملة: فالآية الشريفة دليل على رد الإشراك في التصرف.

قال بعض أهل العلم: دعاءُ مَنْ لا ينفع ولا يضر، وهو عاجز مع وجود القادر العزيز ظلمٌ وعُدولٌ عن الحق إلى الباطل، وفيه إعطاءُ رتبة الكبير للعاجز الحقير الفقير.

وفيه خطاب لرسول الله ﷺ، ونَهْيٌ له عن دعاء غيره، وأن دعاء من دون الله يجعل الداعي من الظالمين لأنفسهم.

وأن النفع والضر، ليس إلا بيد الله تعالى، وهو المختص بإرادتهما لمن شاء.

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾. [الإسراء: ٥٦]

هذا خطابٌ وأمرٌ للنبي ﷺ بأن يقول لكفار قريش، أو للكفار على الإطلاق.

قال مقاتل: يقول: ادعوهم ليكشفوا عنكم الضر الذي نزل بكم في سِني الجوع.

ثم أجاب عنهم سبحانه، فقال: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[سبأ: ٢٢] أي: ليس لهم قدرة على خير، ولا شر، ولا على جلب نفع، ولا دفع ضر في أمر من الأمور.

وذكر السموات والأرض؛ لقصد التعميم؛ لكونهما ظرفَي الموجودات الخارجية.

﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾ أي: ليس للآلهة الباطلة في السموات والأرض مشاركة، لا بالخَلْق، ولا بالملك، ولا بالتصرف.

﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ۝٢٢﴾[سبأ: ٢٢] أي: وما لله تعالى من تلك الأمور من معين يعينه على شيء من أمور السموات والأرض، ومن فيهما.

بل هو المنفرد بالإيجاد والإبقاء، فهو الذي يُعبد، وعبادة غيره محال.

﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾[سبأ: ٢٣] استثناء مفرغ من أعم الأحوال.

أي: لا تنفع الشفاعة في حال من الأحوال إلا كائنة لمن أذن له أن يشفع؛ من الملائكة، والنبيين، ونحوهم من أهل العلم والعمل.

ومعلوم أن هؤلاء لا يشفعون إلا لمن يستحق الشفاعة، لا للمشركين والكافرين.

ولا يستحقها إلا مَنْ عبد الله وحدَه لا شريكَ له، وكان عاصياً، لا مشركاً ولا مبتدعاً، بلغت به البدعة إلى حد الكفر.

وقيل: المعنى: لا تنفع الشفاعة من الشفعاء المتأهلين لها في حال من

الأحوال إلا كائنة لمن أذن له؛ أي لأجله: وفي شأنه من المستحقين للشفاعة لهم، لا مَنْ عداهم من غير المستحقين لها.

وقيل: المراد بقوله: ﴿لَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ﴾ أنها لا توجد أصلاً إلا لمن أذن له.

وإنما علق النفي بنفعها لا بوقوعها؛ تصريحاً بنفي ما هو غرضهم من وقوعها.

ومثل هذه الآية قوله تعالى ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[البقرة: ٢٥٥].

وقوله سبحانه: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾، وهذا تكذيب لقولهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾.

وقد ثبت بهذا أن الشفاعة لا تكون إلا بإذن الله، ولا تكون إلا لمن ارتضى، ولا يعلم أحد هل هو ممن ارتضى له، أم لا؟

ثم أخبر الله سبحانه عن خوف هؤلاء الشفعاء والمشفوع لهم فقال:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾[ ] الفاعل هو الله سبحانه، وقرىء مبنياً للفاعل، وفاعله ضمير يرجع إليه سبحانه، وكلتا القراءتين بتشديد الزاي.

و«فعّل» معناه السلب، فالتفزيع إزالة الفزع. وقرىء مخففاً.

قال قُطْرُب: معنى ﴿فُزِّعَ﴾ أخرج ما فيها من الفزع، وهو الخوف.

وقال مجاهد: كُشف عن قلوبهم الغطاءُ يوم القيامة.

وقال ابن عباس: فُزِّع: جُلِّي.

والمعنى: أن الشفاعة لا تكون من أحد من هؤلاء المعبودين من دون الله؛ من الملائكة، والأنبياء، والأصنام، كائناً مَنْ كان، إلا أن يأذن الله للملائكة والأنبياء ونحوِهم في الشفاعة لمن يستحقها، وهم على غاية الفزع من الله، كما قال تعالى:

﴿وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

فإذا أذن لهم في الشفاعة، فزعوا بما يقترن بتلك الحالة من الأمر الهائل

والخوف الشديد من أن يقع في تنفيذ ما أذن لهم فيه تقصير، أو يحدث شيء من أقدار الله.

فإذا سُرِّيَ عنهم، قالوا للملائكة فوقهم، أوهم الذين يوردون عليهم الوحي بالإذن: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾[ ] أي: ماذا أمر الله به؟ قالوا؛ أي: فيقولون لهم: ﴿قَالَ﴾ القول ﴿ٱلْحَقَّ﴾ وهو قبول شفاعتكم للمستحقين لها دون غيرهم.

﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾، فله أن يحكم في عباده بما يشاء، ويفعل ما يريد، ليس لِمَلَكٍ، ولا نبي أن يتكلم ذلك اليوم إلا بإذنه، وأن يشفع إلا لمن ارتضى.

وقيل: هذا الفزع يكون للملائكة في كل أمر يأمر به الرب.

والمعنى: لا تنفع الشفاعة إلا من الملائكة الذين هم فَزِعون اليوم، مطيعون لله، دون الجمادات والشياطين.

وقيل: إن الذين يقولون: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ هم المشفوع لهم، والذين أجابهم هم الشفعاء من الملائكة، والأنبياء.

وقال الحسن، وابن زيد، ومجاهد: معنى الآية: حتى إذا كُشف الفزعُ عن قلوب المشركين في الآخرة، قالت لهم الملائكة: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾ في الدنيا؟ ﴿قَالُواْ ٱلْحَقَّ﴾، فأقروا حين لا ينفعهم الإقرار.

وقيل: إنما يفزعون حذراً من قيام الساعة.

وقيل: كشف الفزع عن قلوبهم عند نزول الموت.

أخرج ابن أبي حاتم، وابن مردويه، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: لما أَوحى الجبارُ إلى محمد ﷺ دعا الرسولَ من الملائكة ليبعثه بالوحي، فسمعت الملائكة صوتَ الجبار يتكلم بالوحي، فلما كشف عن قلوبهم، سألوا عما قال الله، فقالوا: الحق، وقد علموا أن الله لا يقول إلا حقاً.

قال ابن عباس: وصوتُ الوحي كصوت الحديد على الصَّفا.

فلما سمعوا، خَرُّوا سُجَّدا، فلما رفعوا رؤوسهم ﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾.

وأخرج عبدُ بنُ حُميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم أيضاً عنه، قال:

ينزل الأمرُ إلى السماء الدنيا، له وقعةٌ كوقعة السلسلة على الصخرة، فيفزع له جميعُ أهل السموات فيقولون: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ﴾.

ثم يرجعون إلى أنفسهم، فيقولون: ﴿ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾.

وأخرج البخاري، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وغيرهم من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال:

«إذا قضى اللهُ الأمرَ في السماء، ضربتِ الملائكةُ بأجنحتها خُضْعاناً لقوله، كأنه سلسلةٌ على صفوان، ينفذُهم ذلك، فإذا فُزِّع عن قلوبهم ﴿قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟﴾ للذي قال ﴿ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾».

قال الترمذي: هذا حديث صحيح.

وعن ابن مسعود: «إذا تكلم الله بالوحي، سمع أهلُ السمواتِ صلصلةً كجرس السلسلة على الصَّفا، فيصعقون، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل، فإذا جاء، فُزِّع عن قلوبهم، فيقولون: يا جبريل! ماذا قال ربك؟ فيقول: الحق» أخرجه أبو داود.

والصَّلْصَلة: صوتُ الأجراس الصُّلبة بعضِها على بعض. وفي معناه أحاديث.

هذا تفسير الآية على وفق ما ذكره المفسرون، وفيه بيان أشياء:

منها، نَفْيُ مشاركة مخلوقٍ بالخالق في شيء.

ومنها: عدم نفع الشفاعة عنده تعالى إلا لمن أذن له.

ومنها: فزع الخلق من الملائكة والأنبياء ونحوِهم عند نزول الأمر منه سبحانه.

ومنها: كيفية نزول للوحي في الأحاديث المذكورة في تفسير هذه الآية.

ومنها: أن الوحي صوتاً يُسمع.

ومنها: عُلُوُّهُ سبحانه على خلقه، وكونُه فوقه.

كما قال في آية أخرى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، إلى غير ذلك.

والمراد بإيرادها في هذا الموضع هو رَدُّ الإشراك في التصرف فقط.

قال بعض أهل العلم في تفسير هذه الآية: يعني: أن من يسأل مُرَاداً له عن أحد، أو يدعوه عند مشكل، فلا بد أن يكون ذلك المسؤول أو المدعو مَالِكاً بنفسه، أو شريكاً لمالك في ملكه، أو تكون شركته على مالك؛ كما يقبل السلطان قولَ الأمراء والوزراء؛ لشوكتهم، وشأنهم الرفيع، ومكانهم المنيع؛ لأنهم عضد له، وركن لسلطنته، وفي سخطهم تفسد السلطنة عليه، أو يشفع أحد عند مالك الأمر، فيقبل شفاعته طوعاً أو كرهاً؛ كقبول شفاعة أزواج الملوك وأبنائهم؛ فإن الملك لا يرد شفاعتهم؛ لمحبة له بهم، وإن لم يرض قلبه بها، فيقبل منهم الشفاعة على رضا أو سخط.

فالذين يدعونهم هؤلاء، ويسألون منهم المرادات، ليسوا بمالكٍ لذرَّةٍ في السموات، ولا في الأرض، ولا هو شريكٌ فيهما، ولا ركنٌ في سلطنة الله تعالى، ولا عضدٌ له سبحانه حتى يقبل منه ما يقول؛ رعايةً لشوكته ومكانته.

بل لا يقدر هو على الشفاعة من دون إذن الله له بها، حتى يقبلها منه طوعاً أو كرهاً.

بل المسؤولون والمدعُوُّون المذكورون حالُهم في حضرته تعالى شأنه أنهم إذا قضى الله أمراً، وحكم حكماً يفزعون، ويدهشون، ويرعبون.

ومن غاية الرعب ونهاية الدهشة لا يستطيعون أن يسألوه عنه مرة أخرى: ماذا قال وحكم؟ وإنما يُسأل واحدٌ آخرُ عن شأن ذلك القضاء والأمر.

فإذا تحقق أنه سبحانه قال كذا، وأمر كذا، قالوا: آمنا وصدقنا، فضلاً عن أن يردوه عليه، ويتنازعوا فيه، ولا قدرة لأحد أن يصير وكيلاً، وحامياً لأحد.

قال ـ رضي الله عنه ـ: وهنا كلام نافع، استمعوا له، وكونوا على ذكر منه،

وهو أن أكثر الناس عيالٌ على شفاعة الأنبياء والأولياء، ومعوِّلون عليها، وهم ناسون الله، غلطا منهم في المعنى المراد، فعليك أن تفقه معنى الشفاعة.

[أنواع الشفاعة في الدنيا والمقارنة بينها وبين الشفاعة عند الله]

شفاعة الوجاهة:

فاعلم أن الشفاعة عبارة عن السَّعْيِ في حق أحد بالخير، وهو في الدنيا على أَنْحَاءٍ:

منها: ثبوتُ السرقة ـ مثلاً ـ على ذمة أحدٍ عند السلطان، فيشفع له أمير، أو وزير، أو كبير، فيعفو عنه، ولا يَحُدُّه، ويبقى سليماً من العذاب.

وهذه الصورة، فيها: أن السلطان يريد بقلبه الأخذَ عليه، ومن سرقٌّ مستحقٌّ للجزاء الذي هو معين في قانونه وديوانه، ولكن قَبِلَ السلطان شفاعة ذلك الأمير؛ نظراً إلى شوكته وشأنه، وعفا عن تقصير السارق؛ لكون الشافع فيه ركناً من أركان سلطنته، وناصحاً لمملكته، فيظن السلطان أن كظم الغيظ في موضع واحد، والعفو عن سارق، خيرٌ من أن يسخط على أمير كبير، تخربُ المملكة وتفسد السلطنةُ بسخطه، ويذهبُ رونق الدولة بإغضابه.

فمثلُ هذه الشفاعة يقال لها: شفاعة الوجاهة، يعني: قُبلت هذه الشفاعةُ بناء على وجاهة ذلك الأمير، أو الكبير، ونحوهما، ولولا هذه الوجاهة لم تقبل.

فمثلها من الشفاعة لا تتمشى في حضرة الواحد القهار، ولا تُقبل ولا يقدر أحد أن يشفع مثلَ هذه الشفاعة عنده سبحانه أبدَ الآباد.

ومن اعتقد أن أحداً من الأنبياء، والأولياء، والأئمة، والشهداء، والملائكة، والكبراء، والكرماء يشفع عند الله مثلَ هذه الشفاعة، فهو مشركٌ على الحقيقة، وجاهلٌ عظيمٌ لم يفهم معنى الإلهية، وما قَدَرَ مالكَ الملك حَقَّ قدره، بل الله هو ملك الملوك، وشأنه الرفيع.

إن يشأ خلق آلافاً وألوفاً من الأولياء والجن والملائكة، ومثل جبريل عليه السلام ـ، ومحمد ﷺ بلفظة ﴿كُنَّ﴾ في آن واحد، ويقلب العالَمَ كلَّه من العرش

إلى الفرش في ساعة واحدة، ويقيم عالماً آخر مقامه.

كيف، و﴿ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢] لا يحتاج في صفة تكوينه إلى أسباب وآلات ومواد.

ولو فرض أن الأولين والآخرين من الجن والإنس أجمعين يصيرون كجبريل، ومحمد ـ عليهما الصلاة والسلام ـ لا يزيد رونق في سلطنة هذا المالك، مالكِ الملك، وملكِ الملوك.

وإن صار كلهم أجمعون كالشيطان والدجال، لا ينقص في ملكه ومملكته شيء، ولا يذهب رونقه أصلاً.

فإنه تعالى شأنه أكبر الكبراء، وأعظم العظماء، وسلطان السلاطين، ومالك المالكين، وأحكم الحاكمين.

ليس لأحد أن يفسد شيئاً منه أو يصلح أمراً له.

شفاعة المحبة

الصورة الثانية: أن يشفع في ذلك السارقِ، محبوبٌ لسلطان، ومعشوقٌ له، ويمنعُه عن عقابه، فيقبل السلطان شفاعته حُبّاً للشفيع، وكرامةً له، ويعفو عن ذنب السرقة بهذا العجز.

وهذه الشفاعة يقال لها: شفاعة المحبة، يعني: أن السلطان قبل هذه الشفاعة بناءً على حب الحبيب، وظنه أن كظمَ الغيظ مرةً واحدة، والعفوَ عن السارق؛ حفظاً لحبه، خيرٌ من هَمٍّ وغَمٍّ يلحقُه من ذهاب المحبوب من عنده.

فمثل هذه الشفاعة أيضاً لا تمكن في حضرته المقدسة.

ومن زعم أن مثلها تُقبل في جناب الله، ويقدر أحدٌ على مثلها فيه، فهو مشرك بالله، وجاهلٌ به سبحانه ـ كما تقدم ـ سواء بسواء.

بل الله تعالى، وإن أكرم أحداً من عباده، واتخذه حبيباً له، أو خليلاً، أو كليماً، أو روحاً، أو وجيهاً، أو يخاطب أحداً منهم بالرسول الكريم، أو الروح

الأمين، أو روح القدس، أو المكين، فالمالك مالِكٌ، والمملوكُ مملوكٌ، ما للتراب وربِّ الأرباب؟

الـــــــربُّ رَبٌّ وإنْ تَنَـــــــزَّل والعبـــــدُ عبـــدٌ وإنْ تَـــــرَقَّـــــى

لا يستطيع أحد أن يضع قدمَه خارجة عن دائرة العبودية، أو يتجاوز عن حد المملوكية والرِّقِّيَّة، بل كما يذوق رحمته في كل آن مع الفرح والنشاط، فكذلك يشق كبده في كل حال وزمان.

الشفاعة بالإذن

الصورة الثالثة: أن السرقة ثبتت على السارق، لكن ليست السرقة من شنشنته القديمة، وأنه لم يجعل السرقة حرفةً لنفسه، ولكن وقع هذا الذنب منه بشؤم النفس الأمارة بالسوء، فهو عليه نادم، ويخاف منه ليلاً ونهاراً، ويقبل قانون السلطان في حقه بالرأس والعين، ويرى ذاته ذاتَ خطأ وقصور، مستحقة للعقاب والجزاء.

ولا يلتجىء ويلوذ بأحد من الأمراء والوزراء؛ فراراً من جناب السلطان، ولا يعوِّل على حماية أحد منهم في مقابلته.

بل يرى وجهَ الملك ليلته ونهاره، ماذا يحكم في حقه، وبماذا يقضي عليه؟

فيرحم عليه السلطان، ويلين له فؤاده.

ولكن لا يتجاوز عنه لقانون سلطنته بلا سبب صحيح، ووجه سائغ، لئلا يخفَّ قدرُ هذا القانون في أعين الناس ويستَخِفُّونه.

فيدرك أميرٌ أو وزيرٌ مرضاته في العفو عن ذلك السارق، فيشفع له، ويسعى فيه، والسلطان يعفو عن ذنبه؛ زيادةً في عزة ذاك الأميرِ في الظاهر باسم الشفاعة.

وذاك الأمير لم يشفع فيه لكونه من ذوي قرباه، أو صديقاً له، أو حمايةً عنده تعالى.

بل إنما شفع بعدما وجد مرضاة الملك الكبير فيه، كيف وهو أمير السلطان، ليس بحامٍ للسارق؟!.

فلو شفع فيه حمايةً، لصار سارقاً بنفسه، لا شفيعاً في غيره.

وهذه الشفاعة يقال لها: «الشفاعة بالإذن»؛ يعني: تكون هذه الشفاعة بإذن من مالكها.

فحضرة الله سبحانه تكون فيها مثلُ هذه الشفاعة.

وكلُّ نبي، وولي، وصالحٍ جاء ذكرُ شفاعته في القرآن والحديث، فالمرادُ بها هي التي قررناها لا غير.

فعلى كل عبد أن يدعو الله وحده في كل آن، ومنه يخاف، وإليه يلتجى، وفي تجاهه يبوء بالآثام، ويعترف بالذنوب، ويؤمن بأنه تعالى هو المالك له، والحامي إياه، وكلَّما وسَّع خياله، وساقه إليه، لا يجد ملجأً وملاذاً أو منجًى، إلا هو سبحانه، ولا يعول على حماية أحد كائناً من كان، فليس قرية وراءَ عبادان.

كيف، والله سبحانه هو الغفور الرحيم، يحل المشكلات، ويسهل المعضلات، وييسر الصعوبات بفضله، وكرمه، ومَنِّهِ، ولطفه، وإحسانه، وهو غافر الذنب بإفاضة رحمته على المذنبين؟!.

ويجعل من شاء شفيعاً لأي مشفوع بإذنه؛ إيضاحاً لغفرانه، وإعلاماً برضوانه.

وبالجملة: كما ينبغي أن يفوِّض كلَّ حاجته إليه، فكذلك يفوِّضُ هذه الحاجة إليه أيضاً، حتى يجعل من شاء شافعاً مشفَّعاً له.

لا أن يعتمد على حماية أحدٍ غيره، ويدعوه لعونه ونصره، وينسى اللهَ القادرَ العزيزَ، ويستخفَّ بأحكامِه المحكمة، وشرعِه الشريف، ويقدم سلوكَ سبلِ حماته، ويقلدهم فيما يأتي به ويذر؛ فإن هذا قبيح جدّاً.

وكل الأنبياء والأولياء بريئون منه، ساخطون عليه، لا يكونون له شفعاء أبداً، ولا يسعون له أصلاً.

بل أولئك يغتاظون عليه، ويكونون له أعداء.

كيف! وكرامتُهم في الدنيا والدين، هي تقديمهم مرضاةَ الله على مرضاة جميع الخلائق من المريدين والتلامذة، والأجيرين، والمماليك، والأحباب والأصحاب.

وكانوا إذا رأوا من أحدٍ خلافَ مرضاة الله شيئاً، صاروا له أعداء في الدنيا.

فمن أين أنهم كانوا شفعاء لهؤلاء الدعاة لهم، ويجادلون فيهم عند الله على خلاف مراد الله سبحانه؟!

بل إن فعلوا مثلَ ذلك، يسخطْ عليهم ربهم، ولم تبقَ كرامتُهم وشرافتُهم التي حصلت لهم.

والحقُّ الحقيقي بالقبول: أن الحبَّ لأحد لله، والبغضَ لله، شأنُ أولياء الله الكرام، فكل من استَقَرَّت إرادةُ الله في حقه أن يدخله في النار، فهم حاضرون لدفعه فيها مراراً.

ومن تعلقت مشيئةُ الله تعالى بنجاته من النار، وعرفوا مرضاتَه في شفاعته، فاستعدوا للشفاعة تحصيلاً لرضاء الواحد الجبار.

قال الرازي في «تفسيره الكبير»: لا يملك أحد في يوم القيامة شيئاً، فلا يقدر أحد على الشفاعة إلا بإذن الله تعالى. فيكون الشفيع في الحقيقة هو الذي يأذَنُ في تلك الشفاعة، فكان الاشتغال بعبادته أولى من الاشتغال بعبادة غيره.

وقال القسطلاني في الفصل الثاني، من المقصد الخامس من «المواهب اللدنية»: أما ما يغترُّ به الجهال من أنه لا يرضى أن يُدخل اللهُ أحداً من أمته النار، فهو من غرور الشيطان لهم، ولعبه بهم؛

فإنه ﷺ يرضى بما يرضى به ـ تبارك وتعالى ـ.

وهو سبحانه يُدخل النار مَنْ يستحقها من الكفار، والعصاة.

ثم يحد لرسول الله ﷺ حدًّا يشفع فيهم إلى أن قال: اللهُ تعالى يأذن له في الشفاعة، فيشفع فيمن شاء أن يشفع فيه، ولا يشفع في غير من أذن له، ورضيه.

قال في «لباب التأويل» تحت قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[البقرة: ٢٥٥]؛ أي: بأمره.

وهذا استفهام إنكار، والمعنى لا يشفع عنده أحد إلا بأمره وإرادته.

وذلك أن المشركين زعموا أن الأصنام يشفعون لهم، فأخبر أنه لا شفاعة لأحد عنده إلا ما استثناه بقوله: ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾.

يريد بذلك شفاعة النبي ﷺ، وشفاعةَ الأنبياء، والملائكة، وشفاعة المؤمنين بعضِهم لبعض. انتهى.

قال عياض: جاء في حديث أنس، وحديث أبي هريرة، ابتداءُ النبيِّ ﷺ بعد سجوده وحمده، والإذن له في الشفاعة؛ لقوله: «أمتي أمتي».

وقد وقع في حديث حذيفة، وأبي هريرة ما لفظه: «فيأتون محمداً، فيقوم محمدٌ، ويؤذَنُ له في الشفاعة».

وقال النووي في قوله ﷺ: «فيأتوني، فأستأذنُ على ربي، فيؤذنَ لي»، قال عياض: معناه: فيؤذنَ لي في الشفاعة الموعودِ بها.

وقال الخازن تحت قوله سبحانه: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَـٰعَةُ جَمِيعًا﴾[الزمر: ٤٤]؛ أي: لا يشفع أحدٌ إلا بإذنه، فكان الاشتغال بعبادته أولى؛ لأنه هو الشفيع في الحقيقة، وهو يأذن في الشفاعة لمن يشاء من عباده. انتهى.

والحاصل: أن الأمة أجمعت على جواز الشفاعة، ووقوعِها من الأنبياء، والأولياءِ والصلحاءِ، والملائكةِ، وغيرِهم يوم القيامة بعدَ الإذن من الله لمن يشاء الله العفوَ عن ذنوبه، والمغفرةَ له، لا لكلِّ مذنبٍ، ولا من دون إذن.

وهذه المسألة من الوضوح بمكان لا يخفى إلا على مَنْ أعمى الله بصرَ بصيرته، وَابْتُلِيَ بالشرك، وَهَوَى به الهوى في مكان سحيق.

وقال تعالى: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا ﴾[الأعراف: ١٩١] الاستفهام للتقريع والتوبيخ.

أي: كيف يجعلون لله شريكاً لا يخلق شيئاً، ولا يقدر على نفع لهم، ولا دفعِ ضرٍّ عنهم؟.

﴿ وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ أي: وهؤلاء الذين جعلوهم شركاء من الأصنام والشياطين مخلوقون.

وجمعَهم جمعَ العقلاء؛ لاعتقاد مَنْ جعلهم شركاء أنهم كذلك.

﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ ﴾ أي: لمن جعلَهم شركاء ﴿ نَصْرًا ﴾ أي: إن طلبوه منهم ﴿ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٢] إن حصل عليهم شيء من جهة غيرهم.

ومن عجز عن نصر نفسه، فهو عن نصر غيره أعجزُ.

﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ هذا خطاب للمشركين بطريق الالتفات المنبىء عن مزيد الاعتناء بأمر التوبيخ والتبكيت، وبيانٌ لعجزهم عما هو أدنى من النصر المنفيِّ عنهم وأيسرُ، وهو مجرد الدلالة على المطلوب من غير تحصيله للطالب.

أي: وإن تدعوا هؤلاء الشركاء إلى الهدى والرشاد؛ بأن تطلبوا منهم أن يهدوكم ويرشدوكم ﴿ لَا يَتَّبِعُوكُمْ ﴾، ولا يجيبوكم إلى ذلك، وهو دون ما تطلبونه منهم من جلب النفع، ودفع الضرر، والنصر على الأعداء.

﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَـٰمِتُونَ ﴾[الأعراف: ١٩٣] أي: دعاؤكم لهم عند الشدائد وعدمُه سواء، لا فرقَ بينهما؛ لأنهم لا ينفعون، ولا يضرون، ولا يسمعون، ولا يجيبون.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ مع أنكم أكملُ منهم؛ لأنكم أحياء تنطقون وتمشون وتسمعون وتبصرون.

وهذه الأصنامُ ليست كذلك، ولكنها مثلُكم في كونها مملوكةً لله، مع قوم كانوا يعبدونها، والأولى أولى.

وإنما وصفها بأنها عباد مع أنها جماد، تنزيلاً لها منزلة العقلاء على وَفْق معتقَدِهم.

ولذلك قال: ﴿فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ أي: ادعوا هؤلاء الشركاء أيها المشركون، فإن كانوا كما تزعمون، فليستجيبوا لكم.

وإنما ورد هذا اللفظ في معرِض الاستهزاء بالمشركين.

﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤] فيما تدعونه لهم من قدرتهم على النفع والضر، وأنها آلهة.

ثم بين غايةَ عجزهم، وفضلَ عابديهم عليهم، فقال: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾[الأعراف: ١٩٥] الاستفهام للتقريع والتوبيخ.

أي: هؤلاء الذين جعلتموهم شركاء، ليس لهم شيء من الآلات التي هي ثابتة لكم، فضلاً عن أن يكونوا قادرين على ما تطلبونه منهم.

فإنهم كما ترون هذه الأصنام التي تعكفون على عبادتها ليست لهم أرجلٌ يمشون بها في نفع أنفسهم، فضلاً عن أن يمشوا في نفعكم، وليس لهم أيدٍ يبطشون بها كما يبطش غيرُهم من الأحياء، وليس لهم أعينٌ يبصرون بها كما تبصرون، وليس لهم آذانٌ يسمعون بها كما تسمعون.

فكيف تدعون مَنْ هم على هذه الصفة من سلبِ الأدوات، وبهذه المنزلة من العجز؟

﴿قُلِ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ﴾[الأعراف: ١٩٥] الذين تزعمون أن لهم قدرةً على النفع والضر، واستعينوا بهم في عداوتي حتى يتبين عجزها.

﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ أنتم وهم جميعاً، بما شئتم من وجوه الكيد.

﴿فَلَا تُنظِرُونِ ﴿١٩٥﴾﴾ أي: فلا تمهلوني، ولا تؤخِّروا إنزالَ الضرر بي من جهتها.

والكيد: المكر. وليس بعد هذا التحدِّي لهم، والتعجيز لأصنامهم شيءٌ.

وهذه الآية، وإن نزلت يشرك بالله بعبادة الأصنام، ولكنها تشمل بعمومها كلَّ من عُبد من دون الله؛ لأن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، وكلُ مَنْ هو دون الله، عاجزٌ عن إيصال النفع ودفع الضرر مطلقاً.

وفيه نَفْيُ تصرُّفِ غير الله في العالم، ويؤيده قوله تعالى في آخر هذه الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ١٩٧﴾[الأعراف: ١٩٧] كرر سبحانه هذا لمزيد التأكيد، والتقرير، ولما في تكرار التوبيخ والتقريع من الإهانة للمشركين، والتَّنقُّصِ بهم، وإظهار سُخْف عقولهم، وركاكة أحلامهم.

وقيل: الأولى على جهة التقريع والتوبيخ، والأخرى على جهة الفرق بين من تجوز له العبادة، وبين هذه الأصنام.

﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ﴾ أي: المشركين، قاله الحسن. وقيل: أي: الأصنام ﴿إلى الهدى لا يسمعوا دعاءكم﴾ لأن آذانهم قد صُمَّت عن سماع الحق، فضلاً عن المساعدة والإمداد. وهذا أبلغ من نَفْي الاتباع.

﴿وَتَرَىٰهُمْ﴾ الرؤيةُ بصريةٌ ﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ﴾ أي: يقابلونك كالناظر ﴿وَهُمْ﴾ أي حالَ كونهم ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] أي: الأصنام، يُشبِهون الناظرين، ولا أعينَ لهم يبصرون بها.

وقيل: المراد بذلك: المشركون. أخبر الله عنهم بأنهم لا يبصرون حين لم ينتفعوا بأبصارهم، وإن أبصروا بها غيرَ ما فيه نفعُهم.

وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ أي: متجاوزين الله سبحانه إلى عبادة غيره، لا بمعنى ترك عبادته بالكلية، بل بمعنى عدم الاكتفاء بها، وضمِّ عبادةِ الغير إليها للتقرب والشفاعة.

﴿مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ أي: ما ليس من شأنه الضرُّ ولا النفعُ، ومن حق المعبود أن يكون مثيباً لمن أطاعه، مُعَاقِباً لمن عصاه.

ونَفْيُ الضر والنفع هنا عن الأصنام ونحوها، باعتبار الذات، وإثباتُهما لها في الحج في قوله: ﴿يَدْعُوا لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ﴾[الحج: ١٢] باعتبار السبب، فلا منافاة بينهما.

﴿وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ أي: زعموا أنهم يشفعون لهم في الآخرة، فلا يعذبهم الله بذنوبهم. قاله ابن جريج.

وهذا غاية الجهالة منهم؛ حيث ينظرون الشفاعةَ في المآل، ممن لا يوجد منه نفع، ولا ضر في الحال.

وقيل: أراد بهذه الشفاعة إصلاحَ أحوالِ دنياهم. قاله الحسن.

أي: لإنكارهم البعثَ وما يترتب عليه.

ثم أمر الله سبحانه رسولَه بأن يجيب عنهم، فقال:

﴿قُلْ﴾ لهم تبكيتاً: ﴿أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

أي: أتخبرون الله أن له شركاء في ملكه، وتصرُّفه فيه، يُعْبَدُون كما يُعْبَدُ، أو تخبرونه أن لكم شفعاء بغير إذنه؟ والله سبحانه لا يعلم لنفسه شريكاً ولا شفيعاً بغير إذنه من جميع مخلوقاته الذين هم في سمواته، وفي أرضه.

وهذا الكلام حاصلُه عدمُ وجود من هو كذلك أصلاً. وفي هذا من التهكُّم بالمشركين والكفار ما لا يخفى.

﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس:١٨] نزه الله سبحانه نفسَه عن إشراكهم.

والآية دليلٌ على نَفْيِ قدرة الضَّرِّ والنفع لشركاءِ الله في زعم المشركين، سواء كانوا أصناماً، أو غيرَها؛ لعموم اللفظ، وتحقق مصداقُ ذلك في غيرها من معتقدي الأموات وعابدي القبور.

وقال تعالى: ﴿قل من رب السموات والأرض؟﴾ أي: خالقهما ومتولي أُمورهما؟.

أمر الله سبحانه رسولَه أن يسأل الكفار: من ربُّهما؟ سؤالَ تقرير.

ثم لما كانوا يُقرون بذلك، ويعترفون به؛ كما حكاه الله سبحانه في قوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٩]، وقوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزخرف: ٨٧]، أمر رسولَه أن يجيب فقال:

﴿ قُلِ ٱللَّهُ ﴾ فكأنه حكى جوابهم وما يعتقدونه؛ لأنهم ربما تلعثموا في الجواب حذراً مما يلزمهم.

ثم أمره بأن يُلزمهم الحجةَ، ويُبكِّتهم، فقال: ﴿ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم ﴾ الاستفهام للإنكار؛ أي: إذا كان ربُّ السموات والأرض هو الله كما تُقِرُّون بذلك، وتعترفون به؛ كما حكاه سبحانه عنكم بقوله: ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾[المؤمنون: ٨٦ـ ٨٧]، فما بالُكم اتخذتم لأنفسكم بعد إقراركم هذا

﴿ مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ﴾ عاجزين ﴿ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ﴾[الرعد: ١٦] يضرون به غيرهم، أو يدفعونه عن أنفسهم.

فكيف ترجون منهم النفعَ والضرَّ وهم لا يملكونهما لأنفسهم؟!

ثم ضرب الله لهم مثلا، وأمر رسوله ﷺ أن يقول لهم، فقال:

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ ﴾[الرعد: ١٦] في دينه وهو المشرك والكافر ﴿ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ ﴾ فيه، وهو الموحِّد المؤمن؛ فإن الأول جاهل لما يجب عليه، وما يلزمه، والثاني عالم بذلك.

﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ ﴾ أي: الشرك والكفر، ﴿ وَٱلنُّورُ ﴾ أي: التوحيد والإيمان؛ أي: كيف يكونان مستويين، وبينهما من التفاوت، ما بين الأعمى والبصير، وما بين الظلمات والنور؟!.

وجمعَ الظلمات، ووحَّد النور؛ لأن طريق الحق واحد، وطرائق الباطل كثيرة غير محصورة.

﴿ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ ﴾ أي: مثلَ خلق الله، يعني: سموات وأرضاً، وشمساً، وقمراً، وجبالاً، وبحاراً، وجِنّاً، وإنساً.

﴿ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ ﴾ وهذا كله في خبر النفي كما علمت.

أي: ليس الأمر كذلك حتى يشتبه الأمرُ عليهم، بل إذا فكروا بعقولهم، وجدوا الله هو المتفرد بالخلق، وسائر الشركاء لا يخلقون شيئاً.

والمعنى: أنهم لم يجعلوا لله شركاء متصفين بأنهم خلقوا كخلقه، فتشابه بهذا السبب الخلقُ عليهم، حتى يستحقوا بذلك العبادةَ منهم، بل إنما جعلوا له شركاء: الأصنامَ والأوثان، والعبادَ الصلحاء، ونحوَها بمحض سَفَهٍ وجهل، وهي بمعزل أن تكون كذلك؛ لأنه لم يصدر عنها فعل ولا خلق، ولا أثر البتة.

ثم أمر سبحانه بأن يوضِّح لهم الحق، ويرشدهم إلى الصواب، فقال:

﴿ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾[الرعد: ١٦] كائناً ما كان، ليس لغيره في ذلك مشاركة بوجه من الوجوه، فلا شريك له في العبادة.

﴿ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ﴾ أي: المتفرد بالربوبية ﴿ ٱلْقَهَّٰرُ ﴾ لما عداه، فكلُّ ما عداه مربوبٌ، مقهور، مغلوب، لا يقدر على شيء من التصرف في أمور العالم أصلاً.

وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ ﴾[النحل: ٢٠] أي: الآلهة الذين يدعوهم الكفار ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ سبحانه صفتُهم هذه الصفات الثلاث الآتية المنافية للألوهية، وهي:

١ ـ أنهم ﴿ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا ﴾ من المخلوقات أصلاً، لا كبيراً، ولا صغيراً، ولا جليلاً، ولا حقيراً.

٢ ـ ﴿ وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ أي: فكيف يتمكن المخلوقُ من أن يخلق غيره؟ وفي هذه الآية زيادةُ بيان؛ لأنه أثبتَ لهم صفةَ النقصان بعد أن سلبَ عنهم صفةَ الكمال، بخلاف قوله سبحانه: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ ﴾[النحل: ١٧]؛ فإنه اقتصر على مجرد سلب صفة الكمال.

٣ ـ ثم ذكر صفة أخرى من صفاتهم، فقال: ﴿ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾[النحل: ٢١].

قيل: المعنى: لا تشعر هذه الجمادات من الأصنام وغيرها، أيانَ يُبعث عَبَدَتُهم من المشركين الكفار، ويكون هذا على طريقة التهكم بهم؛ لأن شعور الجماد مستحيل بما هو من الأمور الظاهرة، فضلاً عن الأمور التي لا يعلمها إلا الله.

وقيل: معناه: ما تشعر هذه الأصنام أيانَ تُبعث؟ ومتى يبعثُها الله؟

وبه بدأ القاضي تبعاً لـ«لكشاف».

ويؤيد ذلك ما روي: أن الله يبعثُ الأصنام، ويخلقُ لها أرواحاً، معها شياطينُها، فيؤمر بكلِّها إلى النار.

ويدل على هذا قوله ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾[الأنبياء: ٩٨].

وقيل: الضمير للكفار. وعلى القول بأن الضميرين، أو أحدهما للأصنام يكون التعبير عنها مع كونها لا تعقل بما هو للعقلاء؛ جرياً على اعتقاد مَنْ يعبدُها بأنها تعقل. والأصح أن الاعتبار بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.

فالآية تشملُ كلَّ عابدٍ غيرَ الله، سواء كان صنماً، أو وثناً، أو مَلَكاً، أو وَليّاً، أو جنّاً، أو شيخاً، أو كبيراً من الصلحاء، أو الطلحاء؛

فإنَّ النذرَ لغيره تعالى، والذبحَ له، وتعظيمَه كتعظيم الله، ودعاءه عند الشدائد، وطلبَ القضاء منه للحوائج، والاستغاثةَ به، والسجدةَ له، والطوافَ حول قبره، والتذلُّلَ له، واعتقادَ التصرف له في العالم، كلُّ ذلك من جنس عبادة غيرِ الله الذي لا يقدر على خلقِ شيء، وهو مخلوق لله تعالى.

وهذا هو الشركُ في الألوهية، وفي التصرف.

وقال تعالى ﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَن

﴿يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ﴾[المائدة: ٧٢].

وإذا لم يقدر أحد أن يمنع من ذلك، فلا إله إلا الله، ولا ربَّ ولا معبودَ غيرُه، ولا يستحق العبادة بحق سواه.

ولو كان المسيح إلهاً، لكان له من الأمر شيءٌ، ولَقَدَر أن يدفع عن نفسه أقلَّ حال، ولم يقدر على أن يدفع أمر الموت عند نزوله بها.

وتخصيصُها بالذكر مع دخولها في عموم ﴿وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[المائدة: ٧٢] لكون الدفعِ منه عنها أولى وأحقَّ من غيرها.

فهو إذا لم يقدر على الدفع عنها، أعجزَ عن أن يدفع عن غيرها.

وذكر ﴿مَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ للدلالة على شمول قدرته، وأنه إذا أراد شيئاً، كان، لا معارضَ له في أمره وقضائه، ولا مشاركَ له في تصرفه في خلقه.

فمن اعتقد التصرفَ لأحد من دونه، فهو مشركٌ به بلا شَكٍّ ولا رَيْب.

ومن هو المتصرف غيره، إذا لم يكن للأنبياء تصرُّف، ولا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً؟

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[المائدة: ٧٦] متجاوزين إياه ﴿مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾[المائدة: ٧٦] بل هو عبد مأمور.

وما جرى على يده من النفع، أو وقعَ من الضرر، فهو بإقدار الله، وتمكينه منه.

وأما هو، فهو يعجز عن أن يملك لنفسه شيئاً من ذلك، فضلاً عن أن يملكه لغيره.

ومن كان لا ينفع ولا يضر، فكيف تتخذونه إلهاً، وتعبدونه؟ وأيُّ سبب يقتضي ذلك؟.

والمراد هنا المسيح ـ عليه السلام ـ.

وإيثار «ما» على «من» لتحقيق ما هو المراد من كونه بمعزل عن الألوهية رأساً، ببيان انتظامه ـ عليه السلام ـ في سلك الأشياء التي لا قدرة لها على شيء أصلاً.

وقدم سبحانه «الضرّ» على «النفع»؛ لأن دفع المفاسد أهمُّ من جلب المنافع.

وهذا دليل قاطع على أن أمره منافٍ للربوبية والإلهية؛ حيث لا يستطيع ضراً ولا نفعاً.

وصفةُ الربِّ والإله أن يكون قادراً على كل شيء، لا يخرج مقدورٌ عن قدرته.

وهذا في حق عيسى النبي، فما ظَنُّك بوليٍّ من الأولياء، أو صالح من الصلحاء، حيّاً كان أو ميتاً؛ فإنه أولى بذلك، ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٦].

ومن كان كذلك، فهو القادر على الضر والنفع؛ لإحاطته بكل مسموع ومعلوم، ومن جملة ذلك مضارُّكم ومنافُعكم.

وقيل: إن الله هو المستحقُّ للعبادة؛ لأنه يسمع كل شيء يعلمه، وإليه ينحو كلام الزمخشري.

وبالجملة: الآية الشريفة نصٌّ في نَفْيِ الملك والتصرف عن غير الله، وأنه لا يملك أحدٌ سواه نفعاً ولا ضراً، سواء كان ذلك الأحد من الرسل، والأولياء، والملائكة، والصلحاء، والشهداء، أم من الجن والشياطين، والخبث والخبائث.

وإذا لم يقدر أحد من الأنبياء؛ كعيسى المسيح ـ عليه السلام ـ وغيرِه على ذلك، وهم من أفضل خلق الله تعالى، وأحبِّهم إليه، وأكرمِهم عليه، فما ظَنُّك بغيرهم من أعداء الله وأشرار الخلق؟

فإنهم أذلُّ وأحقر، من أن يملكوا شيئاً، أو يتصرفوا في خلق الله ذرة.

وقال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾[الأعراف: ٥٤] الخلق: المخلوق، والأمر: كلامُه، وهو: «كُنْ».

والمراد بـ «الأمر»: ما يأمر به على وجه التفصيل والتصرف في مخلوقاته.

قال ابن عيينة: ﴿الخلق﴾: ما دون العرش، و﴿ٱلۡأَمۡرُ﴾ فوق ذلك.

وفي الآية دليلٌ على أنه لا خالقَ ولا متصرِّفَ إلا الله.

وفيها ردٌّ على من يقول: إن للشمس والقمر والكواكب تأثيراتٍ في هذا العالم.

فأخبر أنه هو الخالق المدبر لهذا العالَم، لا هُنَّ، وله الأمرُ المطلق، وليس لأحد غيرِه أمرٌ، فهو الآمر والناهي، يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، لا اعتراضَ لأحد من خلقه عليه.

﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٥٤﴾ أي: كثرت بركته، وعمت ربوبيته للعوالم.

وقال تعالى: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ﴾[الأنعام: ١٧] أي ينزل بك ضراً؛ من فقر، أو مرض، أو شدة، وبلية.

﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ﴾ أي: فلا قادرَ على كشفه ولا متصرف يصرفه عنك سواه.

﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ﴾ من رخاء أو عافية ونعمة.

والخير اسم جامع لكل ما ينال الإنسان من لذة، وفرح، وسرور، ونحو ذلك.

﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ ومن جملة ذلك المسُّ بالخير والشر.

وهذا الخطاب وإن كان للنبي ﷺ ـ، فهو عام لكل واحد.

والآية الشريفة نصٌّ لامعٌ، ودليلٌ ساطع على حصر ذلك في ذات الله.

وإذا ثبت حصرُ النفع والضرِّ فيه، وأنهما بيده الكريمة، فمن ذلك الذي يقدر على إيصال النفع إليهم ودفع الضر عنهم؟.

وفي الحديث الشريف عن ابن عباس، قال: كنتُ خلفَ رسول الله ﷺ يوماً، فقال لي: «يا غُلام! إني أُعَلِّمُك كلماتٍ، اِحْفَظِ الله يَحْفَظْكَ، احفظِ الله تجدْه تُجاهك» الحديث، وسيأتي.

﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾[الأنعام: ١٨] أي: القاهرُ المتعبِّدُ خلقَه، العالي عليهم، ذو الحكمة في أمره، وصاحبُ الخبرة بأفعال عباده.

ومفهومُه: أنه لا قاهرَ غيرُه، وكلُّهم مقهورون تحت حكمه وقضائه.

فمن ترك عبادةَ القاهر رأساً، أو أشركَ فيها غيرَه ممن هو مقهور مجبورٌ عاجزٌ ذليلٌ حقير، فهو عن العقل بمراحل، وعن الفقه بمنازل، وهو مشركٌ بالله تعالى ما ليس من شأنه أن يشاركه في شيء.

وقال تعالى: ﴿ فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى ٱلسَّامِرِيُّ ۝٨٧ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ﴾[طه: ٨٧-٨٨] أي: صوتٌ يسمع؛ أي: يخور كما يخور الحيُّ من العجول.

والخُوارُ: صوت البقر.

قيل: خوارُه كان بالريح؛ لأنه كان عمل فيه خروقاً، فإذا دخلت الريح في جوفه، خار، ولم تكن فيه حياة.

قلت: وقد كثر مثلُه في هذا الزمان، من أشياء كثيرة، فيها أصوات تحصل بالريح، وبالنفخ بالأفواه، أوجدَها النصارى، وجاؤوا بها تجارة إلى بلاد الهند وغيرها.

وهذه عجلتُهم النارية الدخانية قد تُصَوِّتُ عند المَشْيِ، وقد عبدَها بعض الهنود في ابتداء ظهورها، إذْ رأوها جسداً عظيماً له خُوَار وسير نحواً من مسيرة شهر في يوم وليلة مثلاً.

وما أجهلَ هؤلاء المشركين والكفار في أمر ديانتهم، وأشد سفاهة فيه!! تراهم من أعقل الناس في أمر المعاش، وأبعدِهم عن الشعور والفهم في أمر الدين.

عبدوا كلَّ شيء من الأشياء الظاهرة في هذا العالم الفاني، ولم يتركوا منها مثقال ذرة.

ولم يعبدوا الله الذي خلقهم وخلقها، فسبحان الله وبحمده.

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ﴾[الحج: ١١] أي شَكٍّ، يعني: متزلزلاً؛ لأنه على غير يقين من وعده ووعيده.

بخلاف المؤمن الموحد؛ فإنه يعبده على يقين وبصيرة، فلم يكن على حرف.

وقيل: الحرف: الشرط، والشرط هو قوله: ﴿فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ﴾ دنيوي من رخاء، وصحة، وعافية، وسلامة، وخصب، وكثرة مال ﴿ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ﴾ أي: ثبت على دينه، واستمرَّ على عبادته، أو اطمأن قلبه بذلك الخير الذي أصابه، وسكن إليه.

﴿وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ﴾ أي: شيء يفتتن به؛ من مكروه يصيبه في أهله وماله، أو نفسه ومعيشته؛ كالجدب، والمرض، وسائر المحن ﴿ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ﴾ أي: ارتدَّ، ورجع إلى الوجه الذي كان عليه من الكفر والشرك.

﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ﴾ أي: ذهبا منه، وفقدهما، فلا حظَّ له في الدنيا من الغنيمة والثناء الحسن، وصون المال والدم، ولا في الآخرة من الأجر، وما أعدَّه الله للصالحين.

﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ﴾ أي: الواضحُ الظاهرُ الذي لا خسرانَ مثلُه.

فإنه إذا لم ينضم إليه الأخروي، أو بالعكس، لم يتمحض خسراناً، فلم يظهر كونُه كذلك ظهوراً تاماً، فانحصر الخسران المبين فيه على ما دل عليه الإتيان بضمير الفصل. قاله الكرخي. وفي سبب ورود هذه الآية، روايات ذكَرَها في «فتح البيان».

أنواع طبقات البشر

وهاهنا فائدة نفيسة لا يجوز أن تُهمل، وهي أن نوع البشر على أربع طبقات.

الأول: صالح الدارين، وفائز الكونين.

وله يدل قوله تعالى في إبراهيم ـ عليه السلام ـ: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[النحل: ١٢٢].

وهذا أفضل المراتب وأكملُها، ولا يتصور درجة فوقها في الخير.

وإليه ندب سبحانه بعميم كرمه وتمام رحمته أمته ﷺ، وأخبر عن أهله فقال: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾[البقرة: ٢٠١].

اللهم اجعلنا من هؤلاء.

الثاني: خاسرُ الدارين، ومردودُ النشأتين، وهو الذي ذكره سبحانه في هذه الآية، ونعوذ بالله من ذلك.

الثالث: من سعد في الآخرة، وخسر في الدنيا.

أي: بإعدام أسبابها وآلاتها الفانية، وإيثارِ المحن والمشاق في سبيل الله تعالى على اللذات الحسية المتلاشية عن قريب.

وهذه المرتبة ليست بدون من الرتبة الأولى، وإليه الإشارة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴾[ص: ٤٦].

ومن هؤلاء من ترك الدنيا طلباً للآخرة، وقدم العلمَ على الجهل، والعملَ على العجز، والفقرَ على الغنى، والترحَ على الفرح، والإخلاصَ على الرياء، والتسليمَ والرضاء بقضاء الله، ونحو ذلك.

الرابع: فائزُ الدنيا وخاسرُ العاقبة، ونعوذ بالله منه، وهم الأكثرون الخارجون عن الحصر والعدد.

وإليه الإشارة في قوله سبحانه: ﴿فَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾[البقرة: ٢٠٠].

﴿يَدْعُوا۟﴾[الحج: ١٢] أي: يعبد هذا الذي انقلبَ على وجهه، ورجعَ إلى الكفر.

﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ﴾[الحج: ١٢] إن ترك عبادته، وعصاه: ﴿وَمَا لَا يَنفَعُهُۥ﴾[الحج: ١٢] إن عبدَه وأطاعه؛ لكون ذلك المعبود جماداً لا يقدر على ضُرٍّ ولا نفع.

وفي حكمه كلُّ من عُبِدَ من دون الله؛ جرياً على القاعدة المقررة في أصول علم الفقه؛ من أن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.

﴿ذَٰلِكَ﴾[الحج: ١٢] أي الدعاء المفهوم من «يدعو» ﴿هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴿١٢﴾﴾[الحج: ١٢] عن الحق الرشد.

﴿يَدْعُوا۟﴾ أي: يقول هذا المشركُ الكافرُ يوم القيامة: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾﴾[الحج: ١٣] و«المولى»: الناصر، و«العشير»: الصاحب.

وبالجملة: الآية الشريفة دليل على نَفْيِ قدرة النفع والضر لأحد غير الله.

فمن أثبتَ النفعَ والضر من دونه سبحانه، فقد أشرك بالله، وصار بذلك من المشركين.

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾[غافر: ٢٠] أي: يعبدونهم من دون الله ﴿لَا يَقْضُونَ بِشَىْءٍ﴾؛ لأنهم لا يعلمون شيئاً، ولا يقدرون على شيء، فكيف يكونون شركاء لله؟

وهذا تهكم بهم؛ لأن ما لا يوصف بالقدرة؛ كالجماد ونحوه، لا يقال فيه: يقضي، أو لا يقضي.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿٢٠﴾﴾[غافر: ٢٠] فلا يخفى عليه من المسموعات

والمبصَرات خافية ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[الحج: ٧٣] أي: الأصنام، أو السادة الذين صرفوهم عن طاعة الله؛ لكونهم أهلَ الحَلِّ والعَقْد فيهم.

وقيل: الشياطين الذين حملوهم على معصية الله.

﴿ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا ﴾[الحج: ٧٣] واحداً، مع ضعفه وصغره وقلته.

قال في «فتح البيان»: وتخصيصُ الذباب؛ لمهانته واستقذاره.

والمعنى: لن يقدروا على خلقه، مع كونه حقيرَ الذات، وهو أجهلُ الحيوانات؛ لأنه يرمي نفسه في المهلكات.

﴿ وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ﴾[الحج: ٧٣] أي: لخلق الذباب.

فكأنه قال: إن هذه السادة أو الأصنام أو الشياطين، إن اجتمعت لا تقدر على خلق ذبابة ـ على ضعفها ـ، فكيف يليق بالعاقل جعلَها معبوداً؟

كما أشار إليه في التقرير ﴿ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ﴾[الحج: ٧٣] أي: إذا أخذ، واختطف منهم هذا الخلق الأذلُّ الأقلُّ الأرذلُ الأجهلُ شيئاً من الأشياء بسرعة، لا يقدرون على تخليصه منه؛ لكمال عجزهم، وفرطِ ضعفهم.

وإذا عجزوا عن خلق هذا الحيوان الضعيف، وعن استنقاذ ما أخذه منهم، فهم عن غيره؛ مما هو أكبر منه جرماً، وأشدُّ منه قوة، أعجزُ وأضعفُ.

﴿ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴾[الحج: ٧٣] فالصنم، والسيد، والشيطان كالطالب؛ من حيث إنه يطلب خلق الذباب، أو يطلب استنقاذ ما سلب منه، والمطلوب: الذباب.

وهذا كالتسوية بينهم وبين الذباب في الضعف.

ولو حققت، وجدت الطالبَ أضعفَ؛ فإن الذباب حيوان، والصنمَ جماد، وهو غالب، وذلك مغلوب.

وقيل: الطالب: عابدُ الصنم، والمطلوب: الصنم.

قال ابن عباس: الطالبُ: آلهتم، والمطلوب: الذباب.

وعلى الجملة: الآية ـ بعمومها ـ شاملة لكل معبود بباطل، ودليلٌ على نَفْي تصرُّف غيرِ الله في شيء من أمور العالم، سواءُ كان ذلك الغير جماداً، أو حيواناً، من إنس أو جن، أو شيطان، أو وليٍّ، أو نبيٍّ، أو عظيم، أو كبير.

وقال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ﴾ الضميرُ للكفار، أو المشركين؛ أي: اتخذ المشركون لأنفسهم ـ متجاوزين الله ـ آلهةً، قال تادة: هي الأوثان التي تُعبد من دون الله.

و«الوثن»: كلُّ شيء عُبد من دون الله غير الأصنام، فيدخل فيه مكان أربعين أهل الأربعين، وقبور الأنبياء والصالحين، وآثارهم.

﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا﴾ [الفرقان: ٣] أي: لا يقدرون على خلق شيء من الأشياء.

وغلَّب العقلاء على غيرهم؛ لأن في معبودات الكفار الملائكةَ وعزيراً والمسيح.

﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ أي: يخلقهم الله سبحانه، قال قتادة: أي: هو الله الخالق الرازق، وهذه الأوثان تُخلَق وَلاَ تَخْلُقُ شيئاً، ولا تضر، ولا تنفع.

وقيل: عَبَّر عن الآلهة بضمير العقلاء؛ جرياً على اعتقاد الكفار أنها تضر وتنفع.

﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ أي: لا يقدرون على أن يجلبوا لأنفسهم نفعاً، ولا يدفعوا عنها ضراً.

وقدم ذكر «الضر»؛ لأن دفعه أهمُّ من جلب النفع.

وإذا كانوا بحيث لا يقدرون على الدفع والنفع فيما يتعلق بأنفسهم، فكيف يملكون ذلك لمن يعبدهم؟ وهذا يدل على غاية عجزهم، ونهايةِ ضعفهم.

ثم زاد في بيان عجزهم، فَنَصَّ على هذه الأمور، فقال: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا﴾[الفرقان: ٣] أي: لا يقدرون على إماتة الأحياء، ولا إحياء الموتى، ولا بعثِهِم من القبور؛ لأن النشور هو الإحياء بعد الموت.

وفي الآية بيانُ التوحيد، وتزييفُ مذاهب المشركين المثبتين التصرفَ لغير الله تعالى في الخلق. وردٌّ عليهم بالحجة الساطعة، والبرهان القطعيّ الذي لا يمكن أن يُدفع ويُرفع.

وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ﴾[الفرقان: ٥٥] إن عبدوه ﴿وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾[الفرقان: ٥٥] إن تركوه ﴿وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِۦ ظَهِيرًا ۝﴾[الفرقان: ٥٥] أي: المعاون عليه بالشرك، والعداوة.

والمظاهرة على الرب، هي المظاهرةُ على رسوله، وعلى دينه.

قال الزَّجَّاج: لأنه يتابع الشيطان، ويعاونه على معصية الله؛ لأن عبادتهم لغير الله من الأصنام والسادة، معاونةٌ للشيطان.

وقال تعالى: ﴿والذين تدعون من دونه ما لا يملكون من قطمير﴾[فاطر: ١٣] أي: لا يقدرون عليه، ولا على خلقه.

و«القِطْمير»: القشرةُ الرقيقة التي تكون بين التَّمرة والنواة كاللُّفافة لها، وقيل غيرُ ذلك.

﴿إِن تَدْعُوهُمْ﴾[فاطر: ١٤] أي: إن تستغيثوا بهم في النوائب ﴿لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾[فاطر: ١٤]؛ لكونها جماداتٍ، أو أمواتاً، لا تدرك شيئاً من المدركات.

﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟﴾[فاطر: ١٤] فَرَضاً وتقديراً ﴿مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾[فاطر: ١٤]؛ لعجزهم عن ذلك.

قال قتادة: المعنى: ولو سمعوا، لم ينفعوكم.

وقيل: المعنى: لو جعلنا لهم سماعاً وحياة، فسمعوا دعاءكم، لكانوا أطوعَ لله منكم، ولم يستجيبوا لكم إلى ما دعوتموهم إليه من الشرك والكفر.

﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾[فاطر: ١٤] أي: يتبرؤون من عبادتكم لهم، ويقولون: ما كنتم إيانا تعبدون.

قال في «فتح البيان»: ويجوز أن يرجع ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾[فاطر: ١٣]

وما بعده إلى من يعقل ممن عبدهم المشركون والكفار، وهم الملائكة، والجن، والشياطين.

والمعنى: أنهم يجحدون أن يكون ما فعلتموه حقاً، وينكرون أنهم أمروكم بعبادتهم كما أخبر الله تعالى عن عيسى ـ عليه السلام ـ بقوله:

﴿مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾[المائدة: ١١٦].

قال القرطبي: ويجوز أن يندرج فيه الأصنام أيضاً، أي: يحييها الله حتى تخبر بأنها ليست أهلاً للعبادة. انتهى.

وأقول: اللفظُ أوسعُ من ذلك، والعبرةُ بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، فيدخل في الآية كلُّ من يعقل ولا يعقل من المعبودين الباطلين.

﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾[فاطر: ١٤] أي: لا يخبرك أيها المفتونُ بأسباب الغرور، والمشركُ باللهِ غيرَه في التصرف في الأمور، مثلُ من هو خبيرٌ بالأشياء، عالمٌ بخبايا الأمور، وهو الله سبحانه.

فإنه لا أحدَ أخبرُ بخلقه، وأقوالِهم وأفعالِهم منه سبحانه، وهو الخبير بكُنْه الأمور وحقائقها.

وقال تعالى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا﴾ أي: إنزالَ ما يضرُّكم من ضَياع الأموال، وهلاك الأهل، والقتل، والهزيمة، والعقوبة على التخلف.

﴿أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾[الفتح: ١١] أي نصراً وغنيمة، وهذا رَدٌّ عليهم حين ظنوا أن التخلف عن رسول الله ﷺ يدفع عنهم الضر، ويجلب لهم النفع.

وفي الآية دليل على نفي التصرف عن الغير في خلق الله.

وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝٥٨﴾[الواقعة: ٥٨] أي: ما تقذفون وتَصُبُّون في أرحام النساء من النطف ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ۝٥٩ نَحْنُ قَدَّرْنَا﴾[الواقعة: ٥٩] أي: المقدرون المصورون له؟.

والآية دليلٌ على شرك من يطلب الولدَ من الأولياء وغيرهم؛ فإن خلق المنيّ، وخلقَ الولد منه في رحم المرأة ممَّا استأثر الله به، لا يشاركه فيه أحد من مخلوقاته، فمن طلبه من غير الله، فقد وقع في شَرَكِ الشِّرْك.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ۝٦٣ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ۝٦٤ لَوْ نَشَآءُ﴾[الواقعة: ٦٣، ٦٤] أي: المنبتون له والجاعلون له زرعاً.

وقوله سبحانه: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ۝٦٨ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ ۝٦٩ لَوْ نَشَآءُ﴾[الواقعة: ٦٨، ٦٩] دون غيرنا.

فإذا عرفتم ذلك، فكيف لا تُقِرُّون بالتوحيد؟ وتصدِّقون بالبعث، ولا تتركون الشركَ به في التصرف في العالم؟.

وقوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ ۝٧١ ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ ۝٧٢ نَحْنُ جَعَلْنَٰهَا﴾[الواقعة: ٧١، ٧٢] لها بقدرتنا دونكم.

وإذا ثبت أن الخالق للكل والجاعلَ له، والمتصرفَ في الخلق، هو الله سبحانه، وهو مستأثر به، فالمثبت للتصرُّف لغيره مشركٌ بالله تعالى.

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا ٱلرَّحْمَٰنُ ۚ﴾[الملك: ١٩].

أي: ما يمسكهن في الهواء عن الوقوع عند الطيران إلا اللهُ القادرُ على كل شيء، وإلا فالثقيل يتسفل طبعاً، ولا يعلو، وكذا لو أمسكَ حفظَه وتدبيره عن العالم، لَتَهَافَتت الأفلاك.

وبالجملة: الآيةُ الشريفة دليل على كمال قدرته سبحانه، وعلى أنه هو المتصرف في الكائنات جميعها، لا قدرة لأحد ولا اختيارَ في أن يتصرف في شيء من الأشياء.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾[الملك: ٣٠] أي: غائراً في الأرض؛ بحيث لا يبقى له وجود فيها، أو صار ذاهباً في الأرض إلى مكان بعيد، بحيث ما تناله الدلاء.

﴿ فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ ﴾ أي: ظاهرٍ تراه العيون، وتناله الدلاء.

ومن الأدلة الدالة على رد الإشراك في التصرف: ما أخرجه الترمذي، وأحمد عن ابن عباس رضي الله عنه ـ، قال: كنتُ خلفَ رسول الله ﷺ يوماً، فقال: «يا غلام، اِحْفَظِ الله» أي: حقه «يحفظْكَ» من مكاره الدنيا والآخرة «احفظِ اللهَ تجدْه تجُاهَكَ» أي: مقابلك و«إذا سألتَ، فاسألِ الله» أي: فاسأله وحده؛ فإن خزائن العطايا عنده، ومفاتح المواهب والمزايا بيده، وكل نعمة أو نقمة، دنيوية أو أخروية، تصل إلى العبد، أو تندفع عنه برحمته من غير شائبة غرض، وضميمة علة؛ لأنه الجواد المطلق، والغني الذي لا يفتقر.

فينبغي ألا يرجى إلا رحمتُه، ولا يُخشى إلا نقمتُه، ويُلتجأ في عظام الأمور إليه، ويُعتمد في جميع الأمور عليه؛ أي: ولا يسأل غيره؛ لأن غيره غير قادر على العطاء والمنع، ودفع الضر وجلب النفع؛ فإنهم لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً، ولا يملكون موتاً ولا حياةً ولا نشوراً.

وفي دعاء النبي ﷺ: «اللهمَّ لا مانعَ لِما أعطيتَ، ولا مُعْطِيَ لِما منعتَ، ولا رادَّ لما قضيتَ، ولا ينفعُ ذا الجَدِّ منكَ الجَدُّ».

«وإذا استعنتَ، فاستعنْ بالله» ويدل له قوله سبحانه: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[الفاتحة: ٥].

«واعلم أن الأمةَ لو اجتمعتْ على أن تنفعَك بشيء، لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه اللهُ لكَ، ولو اجتمعوا على أن يَضُرُّوك بشيء، لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك».

هذا نصل جليٌّ على عدم اقتدارِ أحدٍ على إيصال النفع إلى أحد، ودفعِ الضر عنه.

وكم من آيات بينات في القرآن لها دلالةٌ على هذا المرام، فاشددْ يديك على هذه العقيدة، فإنه ليس بعدَ بيان الله وبيان رسوله ﷺ بيان.

ومن لم يستشفِ بالقرآن وبالحديث، فلا شفاه الله.

«رُفعتِ الأقلامُ وجَفَّتِ الصُّحف».

وهذا كناية عن معنى القضاء، وثبوتِ القدر، وأنهما لا يتغيران ولا يتبدلان.

قال بعض العلماء في شرح هذا الحديث: إن الله سبحانه وإن كان ملكَ الملوك، وسلطانَ السلاطين وأحكمَ الحاكمين، وأقدرَ القادرين، لكنه ليس كغيره من الملوك متكبراً؛ لأن الملوك لا يلتفتون إلى آحاد الرعايا من غاية الغرور، ونهاية الكبر، وإن أطال ذلك الرَّعَوِيُّ في الالتجاء، وأتى بكل خضوع.

فتلتجيء الرعايا حينئذ إلى الأمراء والأركان، ويبتغون عندهم الوسائل ليقبلَ الملك عرضَهم، ويسمع التجاءهم.

وأما الله سبحانه، فهو الرحيم الكريم، لا حاجةَ في حضرته إلى وكالة أحد، وسَعْيِ شخص.

فمن ذكره، فاللهُ يذكره، شفع له أحدٌ أو لم يشفع، وكذلك وإن كان هو سبحانه علياً كبيراً، واحداً فرداً، رفيعَ الدرجات، ذا العرش العظيم، فليس حضرتُه كحضرة السلاطين لا يصلُ إليه أحدٌ، من الرعايا، وإنما يحكم عليهم أمراءُ الملك، ووزراءُ الدولة، والرعايا منقادون لهم طوعاً وكرهاً، ولا يجدون بُدّاً من ذلك، ولا يمكن لهم الحضورُ إلا في حضرات الأمراء، بل الله سبحانه أقربُ من عباده من كل قريب.

كلُّ عبدٍ ذليل له أدنى رتبة، إذا توجه بقلبه إلى جنابه العليّ، يجدْه تُجاهه، فالغفلةُ منا، وإلا، فليس هناك حجاب ولا غطاء.

والبعيدُ منه تعالى بعيدٌ؛ لغفلته، وإلا، فهو قريب من كل عبد يريده.

وعلى هذا كلُّ من يدعو نبياً، أو وليّاً، على أنه يُقربه من الله، فإنه على جهل من أن ذلك النبيَّ أو الوليَّ بعيدٌ من هذا الداعي، والله تعالى قريبٌ منه.

ومثال هذا أن يكون أحدٌ من الرعايا حاضراً عند السلطان، ويكونَ السلطان ملتفتاً إلى سماع عَرْضه، فيدعو هذا الرَّعوِيُّ أحداً من الأمراء والوزراء، ويستدعي منه أن يبلغ الأمر الفلاني منه إلى السلطان.

فهذا الداعي إما أعمى، وإما مجنون؛ لأنه خلا وحده بالسلطان، وتوجَّه السلطانُ إلى إصغاء حاجته، فلم يعرض عليه حاجته تلك، وطلبها بوسائط ووسائل من دون ضرورة داعيةٍ إليها، وأسخطَ السلطانَ عليه، ولم يعرفْ قدرَ توجُّهه إليه، فلا شك في كونه مبتلًى، إما بالعمى، وإما بالجنون.

وكذلك أمرَ رسولُ الله ﷺ في هذا الحديث بسؤال كلِّ مرادٍ منه سبحانه، والاستعانةِ به تعالى في حلِّ كل إشكال، ودفعِ كل داء عُضال، على كل حال، وفي كل مجال.

وأخبر أن قلم القدر والقضاء لا يُبدل ولا يتغير.

فإن اجتمع أهل العالم كلُّهم، كبيرُهم وصغيرُهم، وعزيزُهم وذليلُهم، وأميرُهم وفقيرُهم، وشريفُهم ووضيعُهم، وصالحهُم وطالحُهم، وبَرُّهم وفاجرُهم، وأرادوا أن ينفعوا أحداً، أو يضروه، لم يستطيعوه، ولا يتجاوزوا تقديرَ الله وقضيته.

فعُلم من هذا الحديث أن ما يقوله عوامُّ الناس؛ من أن الله تعالى أعطى الأولياءَ قدرةً لو شاؤوا لبدلوا التقدير، وغيروا القضاء، فيعطوا لمن ليس في تقديره ولد ولداً، أو يزيدوا في عمر من انقضى عمره، وأتى أجله.

فهذا لا يصحُّ، وليس من الإيمان بتوحيد الله تعالى وعدم الإشراك به سبحانه في صَدَرٍ ولا ورد، وليس عليه أثارة من علم.

بل الذي ينبغي التعويل عليه، والاستناد إليه: أن الله تعالى هو الذي قد يقبل دعاء عباده، ويقبل دعاء الأنبياء، والأولياء كثيراً بالنسبة إلى آحاد الناس.

ولكن التوفيق للدعاء بيده سبحانه، وقبوله أيضاً في اختياره؛ كما قال الشاعر:

هم دعا ازتوا جابت هم زتو ... ايمنى ازتو مخافت هم زتو

وبالجملة: فكلٌّ من عند الله.

فتوفيق الدعاء للداعي، وحصولُ المراد له به، هما من القضاء والقدر، ليس أمرٌ يخرج منهما، ولا قدرةَ لأحد، ولا قوةَ له على أن يفعل شيئاً، ويقضيَ بشيء، ويقدِّرَ شيئاً، نبياً كان أو ولياً، كبيراً كان أو صغيراً، لا يقدرون على شيء، غير أن يدعو الله وحدَه لا شريك له، ويلتجئوا إليه، ويطلبوا منه المرادات.

فإن شاء أعطى، وإن شاء منع، وإن شاء قبل دعاءهم، وإن شاء ردَّه لحكمته.

فالمرجعُ إليه، والتعويلُ في الأمور كلِّها عليه، وما أحسن ما قيل:

ازخدا خوهم واز غير نخواهم بخدا　　　كدنيم بنده ديكرنه خدائي دكرست

وإذا ثبت رفعُ الأقلام، وجفافُ الصحف، وعدمُ المقدرة لأحد على النفع والضر، والعطاءِ والمنعِ، كما نطق بهذا حديث الباب، فالحياءَ الحياءَ من الشرك بالله تعالى في طلب المرادات، وقضاءِ الحاجات، واعتقادِ التصرف في العالَم، وأمورِه في حق الأحياء والأموات من الأنبياء والأولياء، والأعداء.

فإن ذلك شرك مَحْضٌ، وكُفْر بَحْتٌ، يهوي به صاحبُه في النار، ويسوقه هذا الاعتقاد إلى الدركات السفلى من الجحيم أعاذنا الله تعالى منه ـ.

أخرج ابن ماجه عن عمرو بن العاص، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ قلبَ ابنِ آدمَ بكلِّ وادٍ شعبة» أي: لقلبه قطعة.

قال في «النهاية»: الشعبة: الطائفة من كل شيء.

والمعنى: أن القلب واحد، وأودية الهموم متعددة، وما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه.

قال الطيبي: لا بد فيه من تقدير؛ أي: في كل واد له شعبة.

«فمنْ أتبعَ قلبَه الشعبَ كلَّها»؛ أي: من جعل قلبه تابعاً لشعب الهموم «لم يبالِ اللهُ بأيِّ وادٍ هلك، ومن توكل على الله، كفاه الشُّعب»؛ أي: كفاه مؤنَ حاجاته المتشعبة المختلفة.

قال بعض أهل العلم ـ رضي الله عنه ـ: يعني: إذا كان في قلب الآدمي طلبُ شيء، أو يعتريه أمرٌ مشكل، فإنه يذهب خياله إلى كل جهة، ويريد أن يدعو نبياً أو وليّاً، أو إماماً، ويستعين بشيخ أو شهيد، أو ينذر لفلان وفلان، أو يسأل عن منجم، أو رمال، أو يتفاءل من كتاب وصحيفة.

فمن أَتبعَ قلبَه الشعبَ، واقتفى أثر كل خيال وظن، فالله تعالى لا ينظر إليه نظر القبول، ولا يعده في عباده الصادقين الفحول.

وقد ضل هو عن سبيل هدايته سبحانه، وطريق تربيته، وتاه عقب خيالاته في وادي ضلالته، حتى يهلك.

فمنهم من يصير دُهْرِيّاً، ومنهم من يصير ملحدا أو مرتداً، ومنهم من يصير مشركاً، ومنهم من ينكر الكل.

وأما من توكل على الله ـ عز وجل ـ، ولم يتبع قلبه الأودية والشعاب، ولم يقتف الخيال، فإن الله تعالى يجعله من المقبولين المرحومين، ويفتح عليه أبوابَ سبلِ الهداية واليقين، ويعطي قلبه من السكينة والطمأنينة ما لا يتيسر لمن يتبع الخيالات والظنون، والأوهام، وكلٌّ ميسر لما خُلق له وقُدر وقضي.

وصاحبُ الخيالات لا يزال في عناء ومشقة بلا فائدة.

والمتوكل على الله يجد مراده في راحة وسكينة، من دون جهد وعناء.

وأخرج الترمذي عن أنس ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليسألْ أحدُكم ربَّه حاجته كلَّها».

أي: في جميع مرداته وكل مقصوداته، كائنة ما كانت.

قال أبو علي الدقاق: من علامات المعرفة: ألا تسألَ حوائجك كلَّها قَلَّتْ أو كثرت إلا من الله سبحانه. حكاه عنه في «اللمعات».

«حتى يسأل شِسْعَ نعله»؛ أي: شراكه.

قال أهل العلم: «الشِّسْع»: أحدُ سيور النعل، وهو الذي يدخل بين الإصبعين، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام.

«والزمام»: السير الذي يدخل فيه الشسع. قاله الطيبي.

«إذا انقطع» زاد في رواية عن ثابت البناني مرسلاً «حتى يسأله الملحَ، وحتى يسأله شسعه إذا انقطع».

معنى هذا الحديث: ألا يرى أن الله شأنُه كملوك الدنيا وسلاطينها، يصنعون الأمور العظامَ والأفعال المهام بأنفسهم، ويتركون صغار الأمور ومحقَّرات الأشياء على ملازميهم، ويحيلونها عليهم، فيحتاج الناس فيها إلى التجائهم.

بل معاملةُ الله سبحانه وتعالى ليست كذلك؛ لأنه قادر مطلق، يصلح في آن واحد آلافاً وألوفاً من الأمور الكبائر والصغائر، لا دخل في سلطنته العالية لأحد ممن سواه.

فالحقُّ سؤالُ الشيء الحقير والكبير منه تعالى، ولا يقدر أحد على أن يعطي شيئاً لأحد، حقيراً كان أو جليلاً، قليلاً كان أو كثيراً.

فمن ترك السؤال منه، وسأل غيره، فقد أتى الشركَ بمجامع قلبه وقالبه؛ لأن الدعاء هو العبادة، وعبادةُ غير الله تعالى شرك.

فالسؤالُ من غيره من حيث هو أنه عبادة مختصة به تعالى شركٌ بلا شك وشبهة.

ويدل لذلك حديث أنس عند الترمذي بلفظ قال: قال رسول الله ﷺ: «الدعاء مخ العبادة».

و«المخُّ» بالضم ـ: هو نقيُ العظم والدماغ، وشحمةُ العين، وخالصُ كل شيء. وهذا الأخير هو المراد في هذا الحديث.

قال في «اللمعات»: إنما كان الدعاء كذلك؛ لأن حقيقة العبادة هو الخضوع والتذلل، وهو حاصل في الدعاء أشدَّ الحصول. انتهى.

وفي حديث أبي هريرة يرفعه: «ليس شيءٌ أكرمَ على الله من الدعاء».

رواه الترمذي وحسنه، وابن ماجه.

وعن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الدعاء ينفعُ مما نزل ومما لم ينزلْ، فعليكم عبادَ الله بالدعاء».

رواه الترمذي واستغربه، ورواه أحمد عن معاذ بن جبل.

وفي حديث أبي مسعود[1] يرفعه: «سلوا اللهَ من فضلِه؛ فإن الله يحبُّ أن يُسأل» رواه الترمذي، وقال: حديث غريب.

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من لم يسألِ الله يغضب عليه» رواه الترمذي.

تأمل في هذا الحديث، وأدرك أن السؤال شيء إذا جاء به أحد إلى أحد وسأله، يغضبُ عليه، ولا يقضي حاجته إلا نادراً.

وهذا الله الكريم الوهاب، إذا لم يسأله عبده يغضبُ على عدم السؤال.

فثبت أنه بين السؤالين والمسؤولين بَوْنٌ بين، وبُعْدٌ باعد.

وهذا مقام غاية الحياء والندامة ألا يسأل من يغضب على عدم السؤال، بل يتركه، ويميل إلى سؤال مَنْ لا يقدر على العطاء والمنع، ولا يستطيع النفعَ والضر، بل يعبس ويسخط ويغضب على السائل، وينظر إليه بنظر الحقارة والذلة.

ولكن الذين حُرِمُوا من فضيلة السؤال من الله، وسألوا غيره، ودعوه لقضاء حوائجهم، فما أحقَّهم بأن يصيروا أذلاء بالسؤال من غير الله، وَيُعَدُّوا في المشركين سبحانه ـ، ولا يسألوا اللهَ حتى يصيروا مخلصين له الدين، ويرحم عليهم أرحم الراحمين بإنجاح مرامهم، وإسعاف سؤالهم.

والأحاديثُ في باب الدعاء وذكرِ منْ يُقبل دعاؤه ولا يقبل، وكيف يدعو، وما أدبُه، وما العلامة لقبوله، كثيرةٌ جداً لا يحصيها هذا المقام.

وأخرج الشيخان البخاريُّ ومسلمٌ رضي الله عنهما عن أبي هريرة رضي الله

(١) قوله: «أبي مسعود» هكذا في الأصل، ولعله ابن مسعود.

عنه ـ، قال: لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾[الشعراء: ٢١٤]، دعا النبي ﷺ قريشاً فاجتمعوا فَعَمَّ وَخَصَّ، فقال: «يا بَني كعبِ بنِ لؤي! أنقذوا أي: خَلِّصوا أنفسَكم من النار، يا بني مرة بن كعب! أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد شمس! أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد مناف! أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني هاشم! أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد المطلب! أنقذوا أنفسكم من النار، يا فاطمة! أنقذي نفسك من النار؛ فإني لا أملكُ لكم من الله شيئاً، غير أن لكم رَحِماً سأبلُّها ببلالها أي: أصلُكم في الدنيا بمقتضى القرابة ولكن لا أغني عنكم من الله شيئاً» رواه مسلم.

وفي المتفق عليه قال: «يا معشر قريش! اشتروا أنفسكم أي: خلصوها بالإيمان بالله وحده لا شريك له من النار» بترك الإشراك به في العبادة والتصرف في الكائنات «لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا بني عبد مناف! لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا عباس بن عبد المطلب! لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا صفيةُ عمة رسول الله ﷺ! لا أغني عنك من الله شيئا، ويا فاطمة بنت محمد! سليني ما شئت من مالي، لا أغني عنك من الله شيئاً».

معنى هذا الحديث: أن قرابة الكرام تتوكل على حمايتهم، ويغترون بكرامتهم، وخوفهم يقلُّ.

فأمر الله تعالى نبيه ﷺ أن ينذر عشيرته وذا قرباه، فجمعهم رسول الله ﷺ، وعمَّ وخصَّ حتى قال لبنته: «أنقذي نفسك من النار»؛ أي: من عذاب الله القهار الجبار الذي لا يغالبه مغالب، ولا يشاركه في شيء من الأشياء مشارك.

وقال: إن أداء حق القرابة إنما يكون فيما هو في الاختيار، ويدخل تحت الاقتدار، فهذا مالي مبذولٌ عليك، وسلي منه ما شئتِ، لا بخل لي فيه، ولكن معاملة الله تعالى في دار الآخرة معاملة أخرى، ليست بيدي، ولا تحت قدرتي، لا أقدر أن أحمي أحداً هناك، أو أكون وكيلاً لكِ أو لغيرِك.

فعلى كل أحد أن يُصلح معاملته التي تقع هناك، ويقي [نفسه] من النار بأي تدبير يمكن ويستطاع.

فهذا الحديث دل على عدم نفع قرابة أحد كائناً من كان لأحد ـ كائناً من كان ـ، وأنها لا تنفع عنده سبحانه أصلاً.

فلا فائدة لأحد[1] حتى يصلح طَوِيَّته، ويصفي معاملته بالله الكريم.

فمن زعم أنه من أولاد الأنبياء ـ عليهم السلام ـ، أو من نسل الأولياء، أو من أعقاب الأئمة، أو من أخلاف الشهداء، أو من تلامذة الشيخ الفلاني، والكبير الفلاني: أنهم ينفعونه في النجاة من عذاب الله في اليوم الآخر، ويشفعون له في الخلاص من الحساب والكتاب والعقاب، وأنه يغفر له ذنبه، ويعفو عنه زلاته لوجاهة هؤلاء الكرام، وقرابتهم نسلاً، أو صهراً، فهو مغرور جاهل عن مدارك الشرع، محرومٌ من فقه الأحكام، بل هو مشرك بالله تعالى في التصاريف في العالم، التي هي مختصة به سبحانه، لا يشاركه فيها أحد من العالمين، صالحهم وطالحهم، إلا أن يشاء الله ربُّ العالمين شفاعةَ أحدٍ لأحد، فيشفع بعد وجدان الرضاء منه، والإذن منه تعالى، وذلك بيد الله، لا بيده، وقدرته.

فأنَّى لنا التوكلُ على نفع القرابة بالأنبياء، والأولياء، والمشايخ، والشهداء؟!

نعم لو أردنا أن يُشَفِّعَ الله لنا أحداً منهم، ويجعله شفيعاً لنا، فلا بد من أن نتأهل لذلك، ونجيء بأعمال صالحات يرضاها الله تعالى، مع الخوف، والهيبة، والرجاء، وأمل العفو من الله وحده، خالصاً مخلصاً له الدين، ولا نشرك بعبادة ربنا شيئاً مما يأتي به جماعة المشركين؛ لأن الإيمان بين الخوف والرجاء.

---

(١) قوله: فلا فائدة من أحد إلخ معناه: أن صلاح هؤلاء الصالحين لا ينتفع به غيرهم. فمن أراد نجاة نفسه، فالواجب عليه أن يصلح عمله، ولا يتكل على صلاح أحد كائناً من كان ـ؛ لأن الله يقول: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾[المدثر: ٣٨]، ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾[النجم: ٣٩].

وما أحسنَ الرجاءَ مع الخوف! وما أكملَ التوبة مع صحة العزم والنية، وإصلاح القلب والقالب، مع رجاء قبولها من الله وحده!!

فلعل الله يرحمنا ويرضى بشفاعة الشافعين فينا، بِمَنِّه وكرمه، اللهم غَفْراً.

﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِيٓ أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧] ﴿وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٨].

* * *

باب
في رد الإشراك في العبادات

والمراد بالعبادة هنا: أمورٌ علَّمها الله تعالى عباده لتعظيمه وتكريمه، وجعلها علامة العبودية لهم.

فمن أشرك غيره فيها، فقد خالف التوحيد، وجاء بنقيضه.

قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾[هود: ٢٥-٢٦].

المعنى: نهيتكم عن عبادة غير الله؛ لأني أخاف عليكم، تقدم تفسير هذه الآية في الباب الأول من هذا الكتاب.

والذي ذكره بعض أهل العلم في هذا المقام: هو أن التنازع بين المسلمين والكافرين إنما شرع من زمن نوح عليه السلام الذي كان آدماً ثانياً للأنام.

فمن ذلك الزمان جاء هذا النزاع بين بني الإنسان.

ومن ذاك العصر يقول العباد المقبولون عند الله: إنه لا يجوز تعظيم أحد من دون الله كتعظيم الله تعالى، وإن كل ما يُعمل له سبحانه تعظيماً، وإجلالاً، وتكريماً، لا يجوز أن يُعمل لغيره كائناً مَنْ كان؛ لأن الإتيان بمثله لغير الله تعالى هو الذي يُقال: له الإشراكُ في العبادة.

وقد تقرر أن العبادة لا تجوز إلا لله، وأنه هو المستحق لها.

فكلُّ ما يسمى في الشرع عبادةً، ويصدُق عليه مُسمَّاها، فإن الله يستحقه، ولا استحقاقَ لغيره فيها، وإن كان مثقالَ ذرة في السموات والأرض.

ومن أشرك فيها أحداً من دون الله، فقد جاء بالشرك، وكُتب اسمه في ديوان الكفر.

ومَنْ هذا الذي يستحق العبادةَ غير الله وهو مخلوق له سبحانه؟ وأنَّى للمخلوق أن يُعْبَدَ دون الخالق؟!.

هذا شأنُ الصانع القديم الذي لم يلد ولم يولد، ولكن له كفواً أحد ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ﴾[الأنعام: ٩١] و﴿لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾[الحجر: ٧٢].

وبالجملة: فالآية الشريفة دالة على توحيد الألوهية على الإطلاق، وعلى أن المعبود بحق هو الله، وأن نوحاً دعا أمته إليه، وكذا سائر الرسل.

وقال تعالى: ﴿لَا تَسۡجُدُواْ لِلشَّمۡسِ وَلَا لِلۡقَمَرِ﴾[فصلت: ٣٧]؛ لأنهما مخلوقان من مخلوقاته، وإن كثرت منافعهما، فلا يصح أن يكونا شريكين له في ربوبيته.

﴿وَٱسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ﴾[فصلت: ٣٧].

قيل: كانوا يسجدون لهما كالصابئين في عبادتهم الكواكبَ، ويزعمون أنهم يقصدون بالسجود لهما السجودَ لله، فنهوا عن ذلك.

فهذا وجه تخصيص ذكر السجود بالنهي عنه.

وقيل: وجهُ النَّهْيِ أنه أقصى مراتب العبادة.

قال بعض أهل العلم في تفسير هذه الآية: إن من أراد أن يكون عبداً لله خالصاً، فلا يسجدْ إلا له سبحانه، ولا يسجدْ للشمس والقمر، نبَّه بهما على غيرهما من المخلوق العلويِّ، فالسفليُّ؛ من الأحجار، والأشجار، والضرائح، ونحوها، بالأولى.

وقد دلت هذه الآية على أن ديننا، هو أن السجود حقُّ الخالق، فلا يسجد لمخلوق أصلاً ـ كائنا ما كان ـ، فإن المخلوقية يتساوى فيها الشمس والقمر، والوليُّ والنبيُّ، والحجرُ والمدر والشجر، ونحوها.

ولا يقال: إن السجدة كانت في الملل الخالية لبعض المخلوقين كما سجد

الملائكة لآدم أبي البشر عليه السلام ـ، وسجد يعقوب النبي عليه السلام ليوسف النبي ـ عليه السلام ـ، فإنْ سجدنا لكبير أو كريم لا مضايقة فيه.

لأنا نقول: إن هذا القول إرجافٌ باطل، وغلط محض، وجهل صِرْف.

فإن ناساً في زمن آدم كانوا ينكِحون أخواتهم.

فعلى المحتجين بمثل هذه الحجج أن ينكِحوا أخواتهم أيضاً، مع أنهم لا يُجَوزون ذلك، ولا يأتون بما هنالك.

وأصل الأمر: أن على العبد أن ينقاد لحكم الخالق، ولا يستعمل عقله في أوامره ونواهيه.

بل كل ما يأمر به الربّ يقبلُه بالقلب واللسان، ويأتي به بالأركان في كل شأن وزمان، ولا يعارضه بأن هذا الحكم لم يكن على مَنْ قبلَنا، فكيف أمرنا به، أو نهانا عنه؟

فإن الاحتجاج بمثل هذه الحجج، والاستدلال بنحو هذا التعارض، يكفر المحتج المستدل.

ومثال هذا: أن ملكاً من ملوك أجرى حكماً في مملكته إلى أمد، ثم رفعه، وأجرى حكماً آخر.

فإن قال أحد: إنا نعمل بالحكم الأول السابق، ولا نأتي بالحكم الآخر اللاحق، فهو باغٍ، وحكم الباغي معلوم بالضرورة الدينية.

فتقرر بهذا أن السجدة هي من العبادات التي اختصت به تعالى في شرعنا هذا، ولا تجوز هذه العبادة لغير الله، أيَّ غيرٍ كان، وفي أي زمانٍ ومكان كان.

وقال تعالى ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾[الجن: ١٨] من خلقه كائناً من كان.

هذا توبيخ للمشركين في دعائهم مع الله غيرَه في المسجد الحرام.

قال مجاهد: كانت اليهود والنصارى إذا دخلوا كنائسهم وبِيَعَهُمْ، أشركوا بالله.

فأمر الله نبيه والمؤمنين أن يخلصوا لله الدعوة إذا دخلوا المساجد كلها.

يقول: فلا تشركوا فيها صنماً أو غيره مما يعبد.

وقيل: المعنى: أفرِدوا المساجد بذكر الله تعالى، ولا تجعلوا لغير الله تعالى فيها نصيباً.

وفي الصحيح: «من نشدَ ضالَّةً في المسجد، فقولوا: لا رَدَّها اللهُ عليك»؛ فإن المساجد لم تُبن لهذا.

﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾[الجن: ١٩]، وهو النبي ﷺ.

ولم يقل: نبي الله، أو رسول الله؛ لأنه من أحب الأسماء إلى النبي ﷺ.

ولأنه لما كان واقعاً في كلامه ﷺ عن نفسه، جيء به على ما يقتضيه التواضع.

أو لأن عبادة الله المستفادة من قوله: «يدعوه» ليست بمستبعدة.

ومعنى «لِبَداً»: يركب بعضهم بعضا.

﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّي وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا﴾[الجن: ٢٠] أي: قل يا رسول الله مجيباً للكفار: إنما أعبد ربي وحده، ولا أشركُ به في العبادة أحداً من خلقه.

قال بعض أهل العلم في تفسير هذه الآية: إن عبد الله إذا دعاه بخلوص قلبه، يظن الناس الجاهلون السفهاء أنه صار عظيماً كبيراً، يعطي مَنْ شاء ما شاء، وينزع ما شاء ممن شاء، فيهجمون عليه بناء على هذا الخيال المختل، والظن المعتل.

فينبغي لذلك العبد أن يُظهر الأمر الحقَّ، وهو أن الدعاء عندَ الإشكال حقُّ الله تعالى. ورجاءُ النفع وخوفُ الضرر إنما يليق به سبحانه، لا بغيره.

وفي هذه المعاملة مع غيره شرك به، وأنا بريء من الشرك.

فمن عاملني بهذه المعاملة إرادةً لرضائي، فليسَ هذا بممكن.

وقد دلت هذه الآية الكريمة على أن القيام أدباً، وذكره سرمداً، مما خصه الله

لتعظيمه، والإتيانُ به لغير الله شركٌ يصير به صاحبه مشركاً.

وقال تعالى: ﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ﴾ أي: وَنَادِهِمْ بدعوة الحج والأمرِ به.

والخطاب لإبراهيم عليه السلام ـ، وقيل: لمحمد ﷺ، والأول أظهر.

وعن أبي هريرة، قال: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: «يا أيها الناس! قد فرض الله عليكم الحج فحُجُّوا» أخرجه مسلم.

﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ هذا جواب الأمر، وعده الله إجابة الناس له إلى حج البيت ما بين راجل وراكب.

﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾ أي: بعير، والضامر: البعير المهزول الذي أتعبه السفر ﴿يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾[الحج: ٢٧]، «الفج» الطريق الواسع «العميق» البعيد ﴿لِّيَشْهَدُوا۟﴾ أي: ليحضروا ﴿مَنَٰفِعَ لَهُمْ﴾ وهي تعم منافع الدنيا والآخرة.

وقيل: المراد بها المناسك، وقيل: المغفرة، وقيل: التجارة ﴿وَيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ﴾ عند ذَبْح الهدايا والضحايا.

وقيل: إن هذا الذكر كناية عن الذبح؛ لأنه لا ينفك عنه؛ تنبيهاً على أن المقصود مما يُتقرب به إلى الله تعالى: أن يُذكر اسمُه.

﴿فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ﴾ هي أيام النحر، كما يفيد ذلك قوله الآتي: ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾، وبه قال ابن عمر، والصاحبان.

وقيل: عشر ذي الحجة، وهي قول أكثر المفسرين، والشافعي، وأبي حنيفة ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ البهيمة: مبهمة في كل ذات أربع، في البر والبحر، فبينت بالأنعام، وهي: الإبل، والبقر، والضأن، والمعز، التي تنحر في يوم العيد وما بعده من الهدايا والضحايا.

﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا﴾ أي: من لحومها، الأمرُ هنا للندب عند الجمهور.

وذهبت طائفة إلى أن الأمر للوجوب، وهذا التفات من الغيبة إلى الخطاب.

﴿ وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْبَآئِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ البائس: ذو البؤس، وهو شدة الفقر، فذكر الفقير بعده لمزيد الإيضاح.

وقال ابن عباس: «البائس»: الزَّمِنُ الذي لا شيء له، والأمر هنا للوجوب، وقيل: للندب.

﴿ ثُمَّ ﴾ أي: بعد حلهم وخروجهم من الإحرام، وبعد الإتيان بما عليهم من النسك ﴿ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ ﴾ المراد بالقضاء هنا: هو التأدية؛ أي: ليؤدوا إزالة وسخهم؛ لأن التَّفَثَ هو الوسخ، والدرن، والشعث، والقذارة من طول الشعر والأظفار.

﴿ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ ﴾ أي: ما ينذرون به من الْبِرِّ في حجهم، والأمرُ للوجوب.

وقيل: المراد بالنذر هنا: أعمال الحج، أو الهدايا، والضحايا.

﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾، هذا الطواف هو طواف الإفاضة الواجب وقتُه يوم النحر بعد الرَّمْيِ والحلق.

قال ابن جرير: لا خلاف في ذلك بين المتأولين، «والعتيق»: القديم.

قال بعض أهل العلم: يعني: أن الله تعالى جعل بعض الأمكنة لإظهار عظمته وكرامته؛ كالكعبة، وعرفات، والمزدلفة، ومنى، والصفا، والمروة، ومقام إبراهيم، والمسجد الحرام كله، بل سائر مكة المكرمة.

وألقى في قلوب الناس شوقاً إليه، فيقصدونها من أقصى الغايات، رجالاً وركباناً، على مطايا مهزولة، وأنعام ضامرة، في إعياء ومشقة من السفر، وتفث وشعث كثير.

ويذبحون هناك على اسمه بهيمةَ الأنعام، ويوفون نذورهم، ويطوفون بالبيت العتيق، ويظهرون تعظيم ربه الذي امتلأت به قلوبهم كما هو حق الإظهار.

فمنهم من يُقَبِّلُ أُسْكُفَّته، ومنهم من يدعو حيالَ بابه، ومنهم من يلتزم ستر

الكعبة ملتجئاً إليه سبحانه، ومنهم من ينوي اعتكاف البيت، فيشتغل بذكر الله ليلا ونهاراً، ومنهم من ينظر إليه قائماً في نهاية الأدب.

فمثل هذه الأفعال مختصة بتعظيم الله سبحانه، والله تعالى راضٍ عنهم، وهم يستفيدون هناك فوائد الدنيا والدين.

فلا ينبغي أن يؤتى بمثل هذه الأفعال في تعظيم من دون الله، ولا مع قبر، وضريحه، وأنصابه، فيقصده من أقصى أمد، ويسافر إليه في عَناء وكُلفة، ولباسٍ رَثٍّ، وصورة هي تفثٌ وشعثٌ.

فيرد هناك، ويذبح حيواناً، أو ينذر له نذراً، ويطوف بقبره، أو مكانه، ويتأدب لواديه، ولا يصطاد صيده، ولا يعضد شجره، ولا يختلي خلاه، ونحوها من الأفعال، أو يتوقع منه نفعاً في الدنيا، أو في الدين.

فإن هذا كله شرك يجب الاجتناب منه؛ لأن هذه المعاملة لا تليق إلا بالله.

وليس هذا الشأن لأحد من المخلوق حتى يعاملَ ذلك به.

وقال تعالى: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[الأنعام: ١٤٥] أي: ذُبح للأصنام، ورُفع الصوتُ على ذبحه باسم غير الله، وسمي فسقاً؛ لتوغله في باب الفسق.

وقيل: أهل به لغير الله فسقاً، وهو تكلف لا حاجة إليه.

وقيل: ذا فسق؛ أي: معصية، فهذا من قبيل المبالغة على حد: زيدٌ عدلٌ.

وفي «زادة»[١]: جعل العين المحرمة عين الفسق، مبالغة في كون تناولها فسقاً:

قيل: إلا أن يكون فسقاً، أو فسقاً مُهَلاً به لغير الله، فهو حرام.

فيه: أن ما ذُبح لغير الله حرامٌ.

قال بعض أهل العلم: يعني: كما أن الخنزير والدم والميتة حرام، فكذلك

---

(١) قوله: «وفي زاده»؛ أي في «حاشية شيخزاده على تفسير البيضاوي»، وطبع في إستانبول.

الحيوانٌ الذي ظهر في صورة عين الفسق حرامٌ نجسٌ أُهِلَّ به لغير الله تعالى، كائناً ما كان.

فدلت الآية على قبح تخصيص الحيوان باسم مخلوق من دون الله، وأنه نجس حرام.

وليس في الآية أن يسمي مخلوقاً عند ذبحه، فيصير حراماً.

بل فيها: أن تسمية الحيوان باسم مخلوق يُصيِّرُهُ حراماً نجساً، لا يحلُّ أكلُه؛ كالبقرة المنتمية إلى السيد أحمد الكبير ـ أحدِ أجداد المؤلف ـ، وكالغنم الْمَعْزُوِّ إلى الشيخ سدُّو، والديك المنسوب إلى زين خان.

فمن رفعَ الصوتَ على حيوانٍ باسم أحدٍ من المخلوقين، فقد حرم أكلُ ذلك الحيوانِ، سواء كان ديكاً، أو بعيراً، أو حيواناً آخر، وسواء كان ذاك المذبوحُ له نبياً، أو ولياً، أو أباً، أو جداً، أو روحاً خبيثاً، أو جنياً.

فكل ذلك حرامٌ نجس مشرك؛ لأن ذبح الحيوان تقرباً يختصُّ باسم الله سبحانه وتعالى ـ، ولا يجوز لغيره أبداً سرمداً.

قال في «فتح البيان»: قوله تعالى ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾[المائدة: ٣] أي: ما رفع الصوت به، وسواء كان صنماً، أو وثناً، أو نُصُباً، أو روحاً خبيثاً من جن، أو روحاً طيباً من إِنْس؛ كنبيٍّ، أو وليٍّ، أو صالح، حَيّاً كان أو ميتاً، فهو حرامٌ.

وقد ورد في الحديث: «ملعونٌ من ذَبَحَ لغير الله»؛ أي: سواء سمى اللهَ عند ذبحه، أو لم يسمِّ؛ لأن ما اشتُهر من الحيوان على اسم غيره ـ سبحانه وتعالى ـ، ورفع الصوت به باسم الفلاني، فلا ينفع بعد ذلك ذكرُ اسمه تعالى عند ذبحه؛ لأن هذا الحيوان قد انتسب إلى ذلك الغير، وحدث فيه من الخبث ما زاد على خبث الميتة، فإنها لم يذكر عليها اسمُ غير الله، وهذا الحيوان قد عُين ووُجِّه لغير خالقه، ثم ذُبح له، وهو الشركُ بعينه.

وحين سرى هذا الخبث، وأثر فيه، لا يحل أكله بحال، وإن ذُكر اسمُ الله عليه، كما لو ذبح الكلب أو الخنزير مثلاً على اسمه لا يحل.

والسر في ذلك: أن نذر الروح لغير خالق الروح لا يجوز.

وإن كان حكمُ جميع المأكولاتِ والمشروباتِ والأموالِ المنذورِ للتقرب إلى غير الله سبحانه هكذا، فإنها حرام وشرك.

ولكن ثوابها الذي كان يعود إلى الناذر جعله للغير، كما جاز للإنسان أن يعطي ماله من يشاء.

بخلاف روح الحيوان؛ فإنه ليس بمملوك للإنسان حتى يبذله لأحد غيرِ الله.

وإنما وجب الأجر في إنفاق المال؛ لأن المال شيء يُنتفع به في الحال.

ولما كان الموتى لا ينتفعون بعين المال، جُعل طريق إيصال النفع إليهم أن تجعل الأموال المعطاة أهل الاستحقاق لهم، فيعود ثوابها إليهم.

وأما روح الحيوان، فلا يصلح للانتفاع في حياة الإنسان، فكيف بعد مماته ومُضِيِّ الأزمان؟.

وأما الأضحية عن الميت التي ورد بها الحديث، فمعناها: أن الأجر الذي كان يثبت في إزهاق الروح لله ـ سبحانه وتعالى ـ يُعطى ويُبذل لذلك الميت، لا أنها تذبح لأجله، ويُرفع به الصوت للتقرب إليه.

ولا يخفى أن هذه الآية الكريمة جاءت في أربعة مواضع من التنزيل، ومعناها: ما رُفع به الصوتُ لغير الله، لا ما ذُبح باسم غير الله، وإن قال جمهور المفسرين أو أكثرهم.

فمن رفع الصوت بحيوان لغيره تعالى، وأهلَّ به، ثم ذكر اسم الله عند ذبحه، فلا ينجع له هذا الذكر شيئا، ولا يأتي بفائدة، ولا يعود بعائدة.

فإن الأعمال بالنيات، والله تعالى لا ينظر إلى صوركم وأعمالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم ونياتكم، ولا يحل أكلُه بناء على هذا الذكر والتسمية عند الذبح.

وإنما الإهلال في لغة العرب بمعنى: رفع الصوت بشيء فقط، لا بمعنى: الذبح، كيف ولم يرد به عرف، ولا وقع في شعر قط؟!.

هذه كتب اللسان العربي، ودفاترُ اللغات على وجه البسيطة، ليس في أحد منها الإهلالُ بمعنى الذبح.

وإنما يقال الإهلال: لرؤية الهلال، ولبكاء الطفل، وللتلبية بالحج، لا للذبح.

فليس معنى أهللت لله: ذبحت له.

في «القاموس»: استهلَّ الصبيُّ: رفع صوته بالبكاء؛ كأهلَّ، وكذا كلُّ متكلمٍ رفعَ صوتَه أو خفضَ. وأهلَّ: نظر إلى الهلال، والملبِّي: رفع صوتَه بالتلبية.

وقال الجوهري: استهل الصبي؛ أي: صاح عند الولادة، وأهلَّ المعتمر: إذا رفع صوته بالتلبية، وأهلَّ بالتسمية على الذبيحة، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾[البقرة: ١٧٣] أي: نودي عليه بغير اسم الله، وأصلُه: رفع الصوت. انتهى.

ولو سلم أن معناه: ذُبح لغير الله، فأين هذا من معنى: ذُبح باسم غير الله حتى تنتهض به الحجة؟.

فالقول بأن الإهلال في هذه الآية ونظائرها بمعنى: الذبح، و«غير الله» بمعنى: اسم غير الله، يقرب بتحريف كلامه ـ سبحانه وتعالى ـ، حاشاه عن ذلك.

وقد حكى النظام النيسابوري في «تفسيره» إجماعَ أهل العلم على أن ذبيحةَ مسلم التي قصدَ بذبحها التقربَ إلى غير الله، ذبيحةُ مرتدٍّ، وقد صار هو مرتدّاً أيضاً.

وكان الكفار في الجاهلية، إذا خرجوا من ديارهم، رفعوا الأصوات بأسماء الأصنام في الطرق والشوارع.

وإذا وصلوا إلى مكة المكرمة، طافوا بالكعبة، مع أن طوافهم هذا لم يكن يُقبل عند الله.

ولهذا نزل قوله تعالى: ﴿فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـٰذَاۚ﴾[التوبة: ٢٨].

فكذلك فيما نحن فيه، إذا رفع أحدٌ الصوتَ بحيوان أنه لفلان، أو لأجله، أو يُذبح له، ثم ذكرَ عليه اسمَ الله عند الذبح، فهاهنا لا تترتب عليه الحِلَّة أصلاً.

نعم، إن يُغَيِّرِ النيةَ، ويُبَدِّلِ الأمنيةَ، ويزيل[1] قصدَ التقرب به إلى غير الله، ويرفع به الصوت خلافَ ما وقع به أَوَّلاً، ويقول: تبتُ عنه، ثم يذبحُ، ويذكرُ عليه اسم الله تعالى، يحلُّ أكلُه.

وإذا تقرر لك أن الإهلال بمعنى رفع الصوت في اللغة، لا بمعنى الذبح، علمتَ أن الذي فسره بالذبح قد غلط غلطاً بيِّناً، أو تجوَّز، ولا يُصار إلى المجاز إلا عند تعذُّر الحقيقة، أو تأوَّلَ رفعَ الصوت بالذبح؛ بناء على سبب النزول، وإنما العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.

وقد فسرنا الإهلال في «البقرة»، و«المائدة»، و«الأنعام» بما فسر به جمهور المفسرين، وهو تسامحٌ سبق به القلم.

وإنما الحقُّ في المقام تفسيرُه برفع الصوت، وإلغاءُ قيد الذبح؛ ليتناول النظمُ الكريمُ كلَّ حيوان رُفع به الصوتُ لغير الله ـ سبحانه وتعالى ـ، سواء ذُبح باسم الله، أو باسم غيره، وعليه تدل اللغة العربية، وهي الأصلُ المقدَّم في تفسير كلام الله على الجميع، ما لم يعارضه نصٌّ مقدِّم، أو ناقل مرجِّح، أو دليلٌ مساوٍ.

والذي فسرنا به الآيةَ هنا قد فسرها به الشيخ عبد العزيز المحدِّثُ الدهلويُّ ـ رحمه الله تعالى ـ في «تفسيره»، وهو الصواب، وبالله التوفيق.

وقال الله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾[يوسف: ٤١] جعلهما مصاحبين للسجن؛ لطول مقامِهما فيه.

وقيل: المراد: يا صاحِبَيَّ في السجن؛ لأن السجن ليس بمصحوب فيه، وإن ذلك من باب: يا سارق الليلة.

---

(١) «ويزيل»: هكذا في الأصل. والقاعدة النحوية تقتضي أن يقول: ويزل، وكذا: ويقل بدل: ويقول؛ لأن الأفعال كلها معطوفة على المجزوم الذي هو «يغيْر».

وعلى الأول يكون من باب الإضافة إلى الشبيه بالمفعول به، والمعنى: يا ساكِنَي السجن؛ كقوله: أصحاب الجنة، وأصحاب النار.

قال قتادة: لما عرف يوسف أن أحدهما مقتول، دعاهما إلى حظِّهما من ربهما، وإلى نصيبهما من آخرتهما، فقال: ﴿ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ ﴾ الاستفهام للإنكار، مع التوبيخ، والتقريع.

ومعنى التفرق هاهنا: هو التفرق في الذوات والصفات والعدد؛ أي: هل الأرباب المتفرقون في ذواتهم، المختلفون في صفاتهم، أو المتنافون في عددهم ﴿خَيۡرٌ﴾ لكما يا صاحبي السجن ﴿ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾ والذي لا يغالبه مغالب ولا يعانده معاند؟.

وقيل: استفهام تقرير؛ أي: طلب الإقرار بجواب الاستفهام؛ أي: أَقِرُّوا واعلموا أن الله هو الخير. والأولُ أولى. أورد يوسف عليهما هذه الحجة القاهرة على طريق الاستفهام؛ لأنهما كانا ممن يعبد الأصنام.

وقد قيل: إنه كان بين أيديهما أصنامٌ يعبدونها عند أَنْ خاطبهما بهذا الخطاب، ولهذا قال لهما: ﴿ مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ﴾ فارغة لا مسميات لها، وإن كنتم تزعمون أن لها مسميات، وهي الآلهة التي تعبدونها.

لكنها لما كانت لا تستحق التسمية بذلك، صارت الأسماء كأنها لا مسميات.

وقيل: المعنى: ما تعبدون من دون الله إلا مسميات أسماء.

وقيل: خطاب لأهل السجن جميعاً، لا لخصوص الصاحبين.

وهذا هو الأظهر، وكذلك ما بعده من الضمائر؛ لأنه قصد خطاب صاحِبَيِ السجن، ومن كان على دينهم.

﴿ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم ﴾ من تلقائكم، بمحض جهلكم، وضلالتكم، وليس لها من الإلهيَّةِ شيءٌ إلا مجرد الأسماء؛ لكونها جمادات لا تسمع، ولا تبصر، ولا تنفع، ولا تضر.

والتقدير، سميتموها آلهة من عند أنفسكم ﴿مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا﴾ أي: بتلك التسمية المستتبعة للعبادة ﴿مِن سُلۡطَٰنٍ﴾ من حجة تدلُّ على صحتها ﴿إن﴾ أي: ما ﴿ٱلۡحُكۡمُ﴾ في أمر العبادة المتفرعة على تلك التسمية ﴿إِلَّا لِلَّهِۚ﴾ عزَّ سلطانه؛ لأنه المستحق لها بالذات، إذ هو الذي خلقكم، وخلق هذه الأصنام التي جعلتموها معبودة بدون حجة ولا برهان.

﴿أمر أن لا تعبدوا إلا إياه﴾ حسبما تقضي به قضية العقل أيضاً، والجملة مستأنفة، أَو حالية، والأولُ هو الظاهر.

والمعنى: أنه أمركم بتخصيصه بالعبادة دونَ غيره مما تزعمون أنه معبود.

ثم بيَّن لهم أن عبادته وحدَه دونَ غيره هي دينُ الله الذي لا دينَ غيرُه.

فقال: ﴿ذَٰلِكَ﴾ أي: تخصيصه تعالى بالعبادة ﴿ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُۚ﴾ أي: المستقيمُ الثابتُ العدلُ الذي تعاضدت عليه البراهين عقلاً ونقلاً.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠] أن ذلك دينُه القويم، وصراطُه المستقيم؛ لجهلهم وبُعْدِهِمْ عن الحقائق، أو لا يعلمون ما يصيرون إليه من العذاب، فيشركون.

وهذا يدل على أن العقوبة تلزم العبدَ، وإن جهلَ، إذا أمكن له العلمُ بطريقه.

قال بعض أهل العلم في تفسير هذه الآية: فيها وجوه:

الأول: أن كونَ مالكينَ متعددينَ لمملوكٍ واحد يضر كثيراً، إنما يكفيه أن يكون له مالكٌ واحد قوي قادر، يقضي حاجاته كلَّها، ويصلح جميعَ أموره.

الثاني: أنه لا حقيقة لهؤلاء المالكين، وأنهم ليسوا في الحقيقة بشيء.

إنما تخيلهم المشركون في خيالهم، فظنوا أن الإمطار في يد أحدِهم، وإنباتَ الحبِّ في يد آخر، وإعطاءَ الأولاد في اختيار آخرَ، وشفاءَ المريض في يد آخر.

ثم يسمونهم بأسماءٍ من عندهم، ويقولون: إن اسمَ مالك الشيء الفلاني

كذا، والفلاني كذا، ويعتقدونهم، ويدعونهم عند إرادة إنجاح تلك المرادات وقضاءِ تلك الحوائج.

فتجري هذه الرسوم بعدَ مدة عموماً في الناس كلِّهم مع أنها خيالاتٌ محضة لهؤلاء المشركين، لا حقيقة لها في نفس الأمر.

ولا معبودَ هناك غيرُ الله، ولا مالكَ ولا اسمَ لأحد، ولا دخلَ له في شيء من أفعال الباري تعالى، إنما ذلك خيال بَحْتٌ، ليس هناك مالكٌ ومختار، مسمًّى بهذا الاسم المنحوت المتخيَّل.

بل الذي هذه الأفعالُ في يده اسمُه الشريفُ الجليل «الله» لا محمد، ولا علي.

وأما من اسمه محمد أو علي، فليس مختاراً لشيء.

فمحمدٌ، أو عليّ الذي تكون أمورُ العالم بيده، لا وجودَ له حقيقة، ولا شخصَ مسمًّى بهذا الاسم في نفس الأمر يكون له هذه القدرةُ، بل هذا خيال صِرْف.

ولم يأذن الله بهذه الخيالات لأحد من عباده، ولا اعتبار بحكم أحد.

وقد منع الله سبحانه من مثل هذه التخيلات، ومن ذاك الذي يعتبر قوله في هذا الباب؟

وأصل الدين: أن يُمتثل أمرُ الله، ولا يُمتثل أمرُ أحد في مقابلة حكمه.

ولكن أكثر الناس لا يسلكون هذا المسلك، إنما يسلكون رسومَ كبرائهم، ويقدمونها على حكم الله سبحانه.

والآيةُ قد دلت على أن قبول رسم أحد، والاستناد بحكمه مما خصه الله تعالى لتعظيمه، وجعله شعار حرماته.

فمن عامل مع مخلوق هذه المعاملة، فالشرك يثبت عليه.

وطريقُ وصول حكم الربِّ إلى العباد هو بعثة الرسول إليهم، وإخباره إياهم.

فمن فعل هذا بإمام، أو مجتهد، أو فقيه، أو بمن يسمى: بـ«غَوْثٍ»، أو قطبٍ، أو أبدالٍ، أو أوتادٍ، أو مَوْلَوِيٍّ، أو شيخ، أو فقير، أو كامل، أو حاج، أو زائر، أو أب، أو جد، أو سلطان، أو وزير، أو أستاذ، أو قسيس، أو برهمن، أو كاهن، أو نجومي، أو ساحر، وقَدَّمَ رسومَ هؤلاء، ومراسمَهم، وبدعَهم، ومحدثاتهم على إرشادات الرسول ﷺ، وملفوظاته المدونة في دواوين السنة المطهرة، أو على آية من الكتاب العزيز، واستند في مقابلتها بمرشدٍ له، أو شيخ، أو أستاذ، أو حكيم فلسفي، أو متكلم نظَّارٍ، أو قياس فاسد، أو رأي كاسد، أو تقليد لمجتهد، وظَنَّ أن الشرعَ نفسَه هو حكم الرسول النبيِّ فقط، وليس من جهة الله تعالى، بل هو يَشْرَعُ من تلقاء نفسه ما يريد، ويقول ما يشاء، فيلزم ذلك على أمته، فهذه الأمور، والاعتقادُ بها، مثبتةٌ للشرك على قائلها وصاحبها.

بل الحاكم على الحقيقة، والشارع في نفس الأمر هو الله تعالى وحده لا شريك له.

كما قال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾.

وما شأن الرسول ـ أيِّ رسولٍ كان، وفي أَيِّ عصر كان، إلى خاتم الرسل ـ إلا إبلاغ حكم الله سبحانه إلى عباده فقط، ودعوتهم إليه باللسان والسنان، واستعمال الأركان.

فمن كان قوله من هؤلاء المشار إليهم موافقاً لخبر الرسول، ووحيه ـ سبحانه وتعالى ـ، فهو الحقيق بالقبول.

ومن خالف قولُه قولَ الله تعالى، وحديثَ رسوله رأسَ شعرة، فهو مردود عليه، مضروب به في وجهه، وإن علا في الرتبة والمكانة إلى غاية، فإن الحق أكبرُ من كل كبير. انتهى.

فهذه الآية الكريمة الشريفة تأمل فيها، تجدْها نصّاً في نَفْيِ الأرباب المتفرقة، وفي أن هذه الأسماء لا مسميات لها في الواقع، وأن الله لم ينزل بها سلطاناً، ولم تقم عليها حجة ولا برهان.

وليس لأحد في العالم الفاني والباقي حكمٌ إلا لله وحده لا شريك له في خلقه وأمره، ولا معبود إلا هو وحده، وذلك هو الدين القيم، والصراطُ السويُّ، والشرع القويم، ولكن أكثر الناس لا يعلمون، فيشركون بالله تعالى في الحكم، والأمر، والتصرف في الخلق، وذلك هو الشرك الجليُّ الواضحُ الذي لا يغفره سبحانه أبداً، ويغفرُ ما دونه لمن يشاء من عباده.

فيا أيها المسكين! تأمل في حالك وقالك، وقِ نفسك من عذاب الله الأليم، ومن عقابه الشديد.

وأنت ما دمت حياً يمكنك الخلاص من هذه الورطة المهلكة.

وإذا متَّ، وذهبت من الدنيا، وكنت مشركاً، وكان في اعتقادك شيءٌ من هذه الأمور، ولم تعرفِ الله، ولم تدركْ ما جاء به رسوله ﷺ من النَّهْيِ عن الشرك وأنواعه، فقد خسرتَ خسراناً مبيناً، ولا علاجَ لك بعد ذلك.

واعلم أنه لا طاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق، وأن كلَّ ذنب يرجى عفوُه، إلا الشرك؛ فإن دخول المشرك في النار خالداً مخلداً مقطوعٌ به، بنصِّ القرآن، ودليل السنة، ولا ينفعك منه الجد.

والآيات القرآنية في ذلك كثيرة طيبة جدّاً لا يحصرها العدد.

ومن لم يستشف بالقليل، لم ينفعه الكثير.

هذا القرآن الشريف معجزة لرسول الله ﷺ باهرةٌ باقية دائمة إلى نفخ الصور، وقيام الساعة، فيه شفاءٌ ورحمة للمؤمنين.

فعليكَ به حتى تخرجَ من سُبُلِ الشرك إلى صراط العزيز الحميد.

وهذه دواوينُ السنة المطهرة على وجه البسيطة منتشرةٌ في أيدي المسلمين، باقية إن شاء الله تعالى إلى آخر الدهر، فيها كلُّ هداية، والنَّهْيُ عن كل ضلالة.

فمن تمسكَ بها، فقد رشد واهتدى.

﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾[آل عمران: ٦٤].

وذلك أن النصارى عبدوا غير الله، وهو المسيح، وأشركوا به، وهو قولهم: آب، وابن، وروح القدس، فجعلوا الواحد ثلاثة.

وقد أخرج البخاري، ومسلم، والنسائي، عن ابن عباس، قال: حدثني أبو سفيان: أن هرقلَ دعا بكتاب رسول الله ﷺ، فقرأ، فإذا فيه:

«بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى.

أما بعد: فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلمْ تسلمْ يؤتِكَ الله أجرَك مرتين، فإن توليتَ، فإن عليك إثمَ الأريسيين.

وَ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ ﴾ إلى قوله: ﴿ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ﴾».

وأخرج الطبراني عن ابن عباس: أن كتاب رسول الله ﷺ إلى الكفار: ﴿ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ ﴾ الآية.

وأخرج ابن جرير، وابن أبي حاتم، عن ابن جريج، قال:

بلغني أن رسول الله ﷺ دعا يهود المدينة إلى ما في هذه الآية، فأبوا عليه، فجاهدهم حتى أقروا بالجزية.

وعن قتادة قال: ذكر لنا: أن رسول الله ﷺ دعا يهودَ أهل المدينة إلى الكلمة السواء: ﴿ وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ ﴾ تبكيت لمن اعتقد ربوبية المسيح وعزير، وإشارة إلى أن هؤلاء من جنس البشر، وبعضٌ منهم، وإزراءٌ على من قلد الرجال في دين الله، فحلل ما حللوه، وحرم ما حرموه عليه.

فإن من فعل ذلك، فقد اتَّخذ من قلده ربّاً، ومنه ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[التوبة: ٣١].

قال ابن جريج: أي: لا يطيع بعضُنا بعضاً في معصية الله.

ويقال: إن تلك الربوبية أن يطيعَ الناسُ سادتَهم وقادتَهم في غير عبادة، وإن لم يُصَلُّوا لهم.

وعن عكرمة، قال: سجودُ بعضِهم بعضاً. ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ﴾ أعرضوا عن التوحيد ﴿فَقُولُواْ﴾ أي: أنت والمؤمنون: ﴿شهدوا بأنا مسلمون﴾ موحِّدون، لما لزمتكم الحجة، فاعترفوا بأنا مسلمون.

وقال تعالى: ﴿ ۞ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾[النساء: ٣٦] يعني: وَحِّدوه وأطيعوه.

وعبادةُ الله عبارةٌ عن كل فعلٍ يأتي به العبدُ لمجرد الله سبحانه.

ويدخل فيه جميعُ أعمال القلوب، وأفعال الجوارح.

﴿وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ إما مفعول به؛ أي: شيئاً من الأنبياء من غير فرق بين حيّ وميت، وجماد وحيوان، وإما مصدر؛ أي: شيئاً من الإشراك، من غير فرق بين الشرك الأكبر والأصغر، والواضحِ والخفيّ.

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ﴾ [المائدة: ٧٢] أي: والحال أنْ قد قال المسيحُ هذه المقالة، فكيف يدَّعون الإلهية لمن يعترف على نفسه بأنه عبدٌ مثلهم، ودلائل الحديث ظاهرة عليه؟.

﴿أَنَّهُۥ﴾ أي: الشأن: ﴿مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾.

فيه بيان أن الشرك يوجب تحريم دخول الجنة إذا مات صاحبُه على شركه، وقيل: هو من قول عيسى.

﴿وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ﴾ أي: مصيره إليها في الآخرة ﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ أي: المشركين، فينصرونهم فيدخلونهم الجنة، أو يخلصونهم من النار ويمنعونهم.

وصيغة الجمع هنا للإشعار بأن نصرة الواحد أمرٌ غيرُ محتاج إلى التعرض لنفيه؛ لشدة ظهوره، وإنما ينبغي التعرض لنفي نصرة الجمع.

﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[المائدة: ٧٣]، وهم النصارى، والمراد بالثلاثة: اللهُ سبحانه، وعيسى، ومريم.

كما يدل عليه قول الله تعالى: ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ ﴾[المائدة: ١١٦].

قال في «فتح البيان»: ولا ترى في الدنيا مقالة أشدَّ فساداً، ولا أظهر بطلاناً من مقالة النصارى.

﴿ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[المائدة: ٧٣] أي: ليس في الوجود إلهٌ لا ثانيَ له، ولا شريكَ له، ولا ولدَ له، ولا صاحبةَ له، إلا اللهُ سبحانه.

﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ ﴾ من الكفر، ومن هذه المقالة الخبيثة: ﴿ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليهم﴾ أي: نوعٌ شديدُ الألم في العذاب، وَجيعٌ في الآخرة.

وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾[الأنعام: ١٠٠]، فعبدوهم كما عبدوه، وعظموهم كما عظموه.

وقال الحسن: أي: أطاعوا الجنَّ في عبادة الأوثان.

وقال الزجاج: أطاعوهم فيما سَوَّلَتْ لهم في شرك.

وقيل: المراد بالجن هنا: الملائكة؛ لاستتارهم.

﴿ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ على غير مثال سبق ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ ﴾ والصاحبة إذا لم توجد، استحال وجود الولد.

﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ لا يخفى عليه من مخلوقاته خافية.

وهذه الآية حجة قاطعة على فساد قول النصارى.

وقال تعالى: و﴿ قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ۖ ﴾ [الأعراف: ٧٠] من الأصنام والأوثان ونحوها، وهذا داخل في جملة ما استنكروه.

وهكذا يقول المقلد لأهل الاتباع، والمبتدعة لأهل السنة، والمشركون لأصحاب التوحيد.

﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ هذا استعجال منهم بالعذاب الذي كان هود ـ عليه السلام ـ يعدهم به؛ لشدة تمردهم على الله، ونكوصِهم عن طريق الحق، وبُعْدِهم عن اتِّباع الصواب.

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ﴾ أي: والحال أنهم ما أمروا في الكتب القديمة المنزلَة عليهم على ألسنة أنبيائهم إلا بعبادة الله وحده.

﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ أي: تنزيهاً له عن الإشراك في طاعته وعبادته.

قال تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا﴾ [هود: ٦٢] أي: الذي أظهرته من دعوتك إلى التوحيد ﴿أتنهانا أن نعبد ما يعبد آباؤنا وإنا لفي شك مما تدعونا إليه﴾ من عبادة الله وحده ﴿مُرِيبٍ﴾ يعني: أننا مرتابون في عبادة الله وحدَه وتركِ عبادة الأوثان.

فالآية الشريفة فيها دلالة على رد الإشراك في العبادة.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓ﴾ [الرعد: ٣٦] بوجه من الوجوه؛ أي: قل لهم ذلك؛ إلزاماً للحجة، وردّاً للإنكار: إنما أُمرت ـ فيما أُنزل إليَّ ـ بعبادة الله وحدَه من دون شرك به في شيء منها.

وهذا أمر اتفقت عليه الشرائع، وتطابقت على عدم إنكاره جميعُ الملل المقتديةِ بالرسل.

﴿إِلَيْهِ﴾ أي: إلى الله وحده، لا إلى غيره ﴿أدعوا وإليه مآب﴾ لا إلى غيره.

قال قتادة: إليه مصير كل عبد.

وقال تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[الحجر: ٩٤] من الشرائع، وأظهره.

وقيل: اقصِد، وقيل: فرق جمعَهم وكلمتَهم بأن تدعوَهم إلى التوحيد.

﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[الحجر: ٩٤] أي: لا تُبالِ بهم، ولا تلتفتْ إليهم.

﴿ إِنَّا كَفَيْنَاكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ ۝٩٥ ٱلَّذِينَ يَجْعَلُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾[الحجر: ٩٥، ٩٦] أي لم يكن ذنبهم مجرد الاستهزاء، بل لهم ذنبٌ آخرُ، وهو الشركُ بالله سبحانه.

ثم توعَّدهم فقال: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٣ ﴾ كيف عاقبتُهم في الآخرة، وما يصيبهم من عقوبة الله.

فيه: أنهم كانوا مشركين به سبحانه في العبادة، فاستحقوا هذا الوعيد.

وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [النحل: ٣٦] ـ وحده ـ ﴿ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾.

أي: اتركوا كلَّ معبود من دون الله؛ كالشيطان، والكاهن، والمنجِّم، والساحر، والصنم، والوثن، وكلِّ من دعا إلى الضلال.

﴿ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ أي: أرشده إلى دينه، وتوحيده، وعبادته، واجتنابِ الطاغوت، فآمن.

﴿ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ﴾ أي: وجبت، وثبتت بالقضاء السابق في الأزل لإصراره على الشرك والكفر، والعناد، فلم يؤمن.

قال في «فتح البيان»: وفي هذه الآية التصريحُ بأن الله أمر جميعَ عباده بعبادته، واجتناب الشيطان، وكلِّ ما يدعو إلى الضلال، وأنهم بعد ذلك فريقان، فكان في ذلك دليلٌ على أن أمر الله لا يستلزم موافقةَ إرادته، فإنه يأمر الكلَّ بالإيمان، ولا يريد الهدايةَ إلا للبعض، إذ لو أرادها للكل، لم يكفر أحد. انتهى.

والآية على هذا شاملةٌ لكل داع إلى الضلالة، كائناً من كان، وأينما كان، وفي أي وقت وزمان كان، وعلى أن الداعي إليها داخلٌ في مفهوم الطاغوت.

فهؤلاء الكذابون الدجالون الداعون إلى مذهب الدهر، وإنكار المعاد، ووجود الملائكة، والشياطين، والجن، جميعُهم طاغوت يجبُ الاجتناب عنهم، والأمر للوجوب.

وقال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]: أي أمر أمراً جزماً، وحكم حكماً قطعاً، وقال قولاً حتماً مبرماً. وهذا نهي عن عبادة غير الله.

ففيه: وجوبُ عبادة الله، والمنعُ من عبادة غيره.

وهذا هو الحق الذي جاءت به الرسل، وأُنزلت لأجله الكتب، ولا يوجد الشرك غالباً إلاَّ في العبادات.

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فيه الأمر بدعائه سبحانه، والدعاءُ هو العبادةُ، والعبادة لا تكون ولا تنبغي إلا له سبحانه وحده.

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾، ولا تعبدوا غيره؛ فتكونوا من المشركين به ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ لا اعوجاج فيه، ولا يضل سالكه، ومن عبد غيره سبحانه، فقد ضل عن سواء الطريق.

وقال تعالى: ﴿إذ قال لأبيه يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا﴾ [ ] من الأشياء، فلا يجلب لك نفعاً، ولا يدفع عنك ضرراً.

نهى إبراهيم ـ عليه السلام ـ أباه آزر عن الشرك في العبادة، إلى قوله: ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [مريم: ٤٤] أي: لا تطعه؛ فإن عبادة غير الله من الأصنام ونحوها، من طاعة الشيطان، وهو الشرك الواضح.

وقال تعالى: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّى﴾ ـ وحده ـ ﴿عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤٨] كما شقيتم بعبادة الأوثان، وصرتم مشركين بالرحمن.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾ [مريم: ٨٨] قيل: هم مشركوا قريش، وقيل: اليهود.

قال في «فتح البيان»: ويصح حمل الآية على كل من جعل لله ولداً.

وقد قالت اليهود: عزير ابن الله، وقالت النصارى: المسيح ابن الله، وقالت طائفة من العرب: الملائكة بنات الله.

﴿ سُبْحَٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴾ أي: المطيعون لربهم، فلا يخالفونه قولاً ولا عملاً، إلى قوله: ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ [الأنبياء: ٢٨] أن يشفع له، وهو من رضي عنه.

وقيل: هم أهل لا إله إلا الله، يعني: الموحِّدين المخلِصين له الدين ﴿ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴾ والخشية: الخوف مع التعظيم.

﴿ ۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ ﴾ أي: الملائكة: ﴿ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

قال المفسرون: عني بهذا إبليس؛ لأنه لم يقل أحد من الملائكة: إني إله، إلا إبليس، وذلك على سبيل التسامح والتجوُّز؛ إذ هو معترف بالعبودية، وآيسٌ من رحمة الله، وكونه من الملائكة باعتبار أنه كان مغموراً ودخيلاً فيهم.

وقبل: الضمير للخلائق مطلقاً، وقيل: الإشارة إلى جميع الأنبياء.

والعمومُ أولى وألصقُ بظاهر النظم القرآني؛ لأن العبرة به، لا بخصوص الأسباب ﴿نجزيه جهم﴾ أي: بسبب هذا القول الذي قاله كما نجزي غيره من المشركين المجرمين.

﴿ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ الواضعين الإلهية والعبادة في غير موضعها.

والمراد بالظلمة: المشركون في العبادة.

وقال تعالى في قصة نوح عليه السلام ـ: ﴿ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ ﴾ [المؤمنون: ٢٧] أي: الوعد الأزلي بإهلاكه ﴿ مِنْهُمْ وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ ﴾ أي: أشركوا في عبادة الله غيره، وهم كفار قومه عليه السلام ﴿ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾؛ أي: مَقْضِيٌّ عليهم بالإغراق؛ لظلمِهم، وهو الشرك بالله تعالى في عبادته.

﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ فَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٢٨] أي: المشركين.

وقال تعالى ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ [المؤمنون: ١١٧] يعبده مع الله، أو يعبده وحده، ولا يعبد الله ﴿ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ ﴾ أي: الحجة الواضحة، والدليل الْبَيِّنُ

﴿ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ﴾ أي: فهو مجازٍ له بقدر ما يستحقه ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ الذين كفروا بربهم، وأشركوا به بعبادة غيره ـ سبحانه وتعالى ـ، وهذا نصٌّ في عدم غفران المشركين.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ﴾ [النمل: ٩١] أي: مكة، خصها؛ لكون بيت الله الحرام فيها، ولكونها أحبَّ البلاد إلى رسول الله ﷺ.

والمعنى: قل يا محمد: إنما أمرت أن أخصص الله بالعبادة وحدَه لا شريك له.

﴿ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُۥ كُلُّ شَىْءٍ ﴾ من الأشياء، خلقاً، وملكاً وتصرفاً، ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝٧٢ ﴾ الموحدين المنقادين لأمر الله تعالى، ونهيه بالطاعة واجتناب الطاغوت.

وقال تعالى: ﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ ۝٥٦ ﴾ [العنكبوت: ٥٦] نزلت الآية الشريفة في مسلمي أهل مكة.

يقول الله: إن كنتم في ضيق فيها من إظهار التوحيد والإيمان، فاخرجوا منها؛ لتتيسر لكم عبادتي وحدي، وتتسهل عليكم.

قال الزجاج: أُمِرُوا بالهجرة من الموضع الذي لا يمكنهم فيه عبادةُ الله وحدَه.

وكذلك يجب على كلِّ من كان في بلد يُعْمَلُ فيها بالمعاصي، ولا يمكنه تغيير ذلك، أن يهاجر إلى حيث يتهيأ له أن يعبد الله وحدَه حقَّ عبادته، ولا يشركَ به شيئاً.

وعلى الجملة: فالآية دليل على إخلاص العبادة لله، وعدمِ الشرك فيها.

وقال تعالى: ﴿ ۞ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ ﴾ [يسٓ: ٦٠] العهد: الوصية، والتقدمُ بأمر فيه خيرٌ ومنفعة.

والمراد هنا: ما كلفهم الله به على ألسنة الرسل من الأوامر والنواهي.

ومن جملتها: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَـٰنَ﴾ أي: لا تطيعوه في ترك عبادة الله وحدَه، وعبادةِ غيره.

وقيل: المراد بالعهد هنا: الميثاقُ المأخوذُ عليهم حين أُخْرِجُوا من ظهر آدم ـ عليه السلام ـ.

وإنما عبر عن طاعة الشيطان بعبادته؛ لزيادة التحذير والتنفير عنها، ولوقوعِها في مقابلة عبادة الله تعالى.

﴿إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ۝٦٠ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَـٰذَا﴾ [يس: ٦٠ـ ٦١] أي: عبادةُ الله وحدَه وتوحيدُه، أو دينُ الإسلام.

﴿صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ أي: بليغٌ في الاستقامة، ولا صراطَ أقومُ منه.

﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ [يس: ٦٢] أي: إن الشيطان قد أغوى خلقاً كثيراً عن التوحيد، وعن عبادة الله وحده.

﴿أَفَلَمْ تَكُونُوا۟ تَعْقِلُونَ﴾ عداوتَه لكم في إيقاعه إياكم في الشرك به سبحانه في العبادات.

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ﴾ أي: المشركين ﴿كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾: قولوا: ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ عن القبول؛ أي: لا يقبلون القول بعبادة الله وحده، بل كانوا يشركون به سبحانه غيرَه في العبادة والدعاء.

وقد أخرج ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، والبيهقي، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «أُمِرْتُ أن أقاتلَ الناسَ حتى يقولوا: لا إلهَ إلا اللَّهُ، فمن قالَ: لا إلهَ إلا اللَّهُ، فقد عصمَ مني مالَه، ونفسَه، إلا بحقِّه، وحسابُه على الله».

وعن ابن عباس، قال: كانوا إذا لم يُشْرَكْ بالله، يستنكفون.

وهذا دليل على أن بعث الرسل كان لأجل توحيد العبادة، وترك الإشراك فيها، وأن المستكبر من ذلك، هو الذي يشرك ولا يُوَحِّد.

وقال تعالى: ﴿ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ [الزمر: ٢] أي: من الشرك والرياء؛ بالتوحيد، وتصفية السر.

والإخلاص: أن يقصد العبدُ بعمله وجهَ الله.

والدين: العبادة، والطاعةُ رأسُها توحيد الله، وأنه لا شريك له.

﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ﴾ [الزمر: ٣] من شوائب الشرك وغيره.

وما سواه من الأديان فليس بدين الله الخالص الذي أمر به.

قال قتادة: الدين الخالص: شهادة أن لا إله إلا الله؛ أي: لا معبودَ بحقّ إلا هو. وفي الحديث: «إن الله لا يقبلُ إلا ما أُخْلِص له»، ثم تلا هذه الآية، أخرجه ابن مردويه عن يزيد الرقاشي.

ولما أمر سبحانه بعبادته على وجه الإخلاص، وأن الدين الخالص له لا لغيره، بَيَّنَ بُطلانَ الشركِ الذي هو مخالف الإخلاص، فقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ﴾ [الزمر: ٣] الموصول عبارة عن المشركين الظالمين.

﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ أي: تقريباً.

والمراد بالزلفى: الشفاعة؛ كما حكاه الواحدي عن المفسرين، والاستثناء مفرَغٌ من أعمِّ العلل.

والمعنى: أن الذين لم يخلصوا العبادة لله وحدَه، بل شابوها بعبادة غيره، قائلين: ما نعبدهم لشيء من الأشياء، إلا ليقربونا إليه سبحانه، ويشفعوا لنا.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ أي: بين أهل الأديان: ﴿ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾، فيجازي كلاً بما يستحقه، أو بين المخلِصين للدين، وبين الذين لم يخلصوا، بل أشركوا، وشابوا.

﴿فيما هم فيه يختلفون﴾ من التوحيد، فإنَّ كلَّ طائفة تدَّعِي أنَّ الحقَّ معها، وأن الباطلَ مع غيرها.

وَكُـلٌّ يَـدَّعِـي وَصْـلاً بِلَيْلَـى ... وَلَيْلَـى لاَ تُقِـرُّ لَهُـمْ بِـذَاكَـا

وما أحسنَ ما قيل:

سَتَعْلَـمُ لَيْلَـى أَيَّ دَيـنٍ تَـدَايَنَـتْ ... وَأَيَّ غَـرِيـمٍ فِـي التَّقَـاضِـي غَـرِيمُهَـا

﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ١١] أي: من الشرك والرياء ونحوهما ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ من هذه الأمة.

وكذلك كان ﷺ، فإنه أولُ من خالف دينَ آبائه، ودعا إلى التوحيد، ومنع من الشرك.

إلى قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى﴾ غير مشوب بشرك ولا رياء ولا غيرهما. ﴿فَٱعْبُدُواْ مَا شِئْتُم﴾ أن تعبدوه من دونه.

الأمر للتهديد، والتقريع، والتوبيخ كقوله: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾.

وفيه إيذان بأنهم لا يعبدون الله، ويعبدون غيره.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤] أي: بعد مشاهدة الآيات الدالة على توحيده، وانفراده.

﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الزمر: ٦٥] من الرسل: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ يا محمد ﷺ، فرضاً: ﴿لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥].

فيه التحذير والإنذار للعباد من الشرك؛ لأنه إذا كان موجباً لإحباط عمل الأنبياء على الفرض والتقدير ـ، فهو محبطٌ لعمل غيرِهم بالطريق الأولى.

وقيل: هذا خاص بالأنبياء؛ لأن الشركَ منهم أعظمُ ذنباً من الشرك من غيرهم.

﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] هذا ردٌّ على المشركين، حيث أمروه بعبادة غير الله تعالى: ﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ لإنعامه عليك بما هداك إليه من التوحيد والدعاء إلى دينه.

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] أي: ذليلين صاغرين.

وهذا وعيد شديد لمن استكبر عن دعاء الله، ودعا غيرَ الله في الشدائد والحوائج.

وعن النعمان بن بشير، قال: قال رسول الله ﷺ: «والدعاء هو العبادة»، ثم قرأ هذه الآية. أخرجه الترمذي، وقال: حسن صحيح، والبخاري في «الأدب المفرد»، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني، وابن حبان، والحاكم، وصححه، وابن مردويه، وأبو نعيم في «الحلية»، والبيهقي في «الشعب»، وأحمد، وابن أبي شيبة، وعبد بن حُميد، وسعيد بن منصور، والطبراني.

وهذا الحديث نص في محل النزاع، وتفسيرٌ مرفوعٌ لا ينبغي العدولُ عنه.

وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦٤ هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٤- ٦٥] أي: الباقي الذي لا يفنى، المتفردُ بالألوهية، وهذا التركيب يفيد الحصر.

﴿فَٱدْعُوهُ﴾ أي: اعبدوه ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۗ﴾ أي: الطاعةَ والعبادة، من الشرك إلى قوله: ﴿قُلْ إِنِّى نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ [غافر: ٦٦] أي: تعبدون من دون الله.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾[الزخرف: ٢٦] من دون الله وتشركون به: ﴿إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ [الزخرف: ٢٧] أي: خلقني ﴿فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ۝٢٧ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾ [الزخرف: ٢٧، ٢٨] أي: جعل كلمة التوحيد باقية في عقب إبراهيم، وهم ذريته، فلا يزال يوجد فيهم من يوحِّد الله.

وفاعلُ «جعلها» إبراهيم، وذلك حيث وصَّاهم بالتوحيد، وأمرهم أن يَدينوا به، كما في قوله ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِۦمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: ١٣٢].

وقيل: الفاعل هو الله تعالى.

قلت: ولا مانع من حمل اللفظ على المعنيين.

قال قتادة: الكلمة: «لا إله إلا الله» لا يزال مِنْ عقبه مَنْ يعبد الله إلى يوم القيامة، ويوحِّده، ويدعو إلى توحيده.

وقال عكرمة: هي الإسلام.

﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٨] أي: رجاء أن يرجع إليها مَنْ يشرك منهم بدعاء مَنْ يوحِّد.

وأقول: اللهم إني من ذرية إبراهيم، وزرعِ إسماعيل، وضِئْضِيء محمد ﷺ، فارزقني، ومَنْ أُخلفه من بعدي، توحيداً لا يزال، ولا يزول، ولا يفنى أبداً ولا يحول.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا﴾ [الزخرف: ٦٤] أي: عبادة الله وحده، والعملُ بشرائعه: ﴿صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ هذا تمام كلام عيسى عليه السلام.

﴿فَٱخْتَلَفَ ٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الزخرف: ٦٥] وهم الذين أشركوا بالله، ولم يعملوا بشرائعه: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴿٦٥﴾﴾ أي: أليم عذابُه، وهو يوم القيامة.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الذاريات: ٥١] تنصيص على أعظم ما يجب أن يَفِرَّ عنه، وهو الشرك، فنهاهم عن الشرك بالله ﴿إِنِّى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾؛ أي: يوحدونِ، ويعرفوا الله بالوحدانية، وإخلاص العبادة له، وعدم الشرك به تعالى في شيء من الأشياء.

وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ أي: خصلة حميدة يقتدون بها ﴿فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ أي: في أفعاله وأقواله: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾ هم أصحابه الموحِّدون المؤمنون بالله وحده ﴿إذ قالوا لقومهم إنا برءاء منكم﴾ أي: من دينكم الشرك ﴿وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ﴾ بالأفعال ﴿وَٱلْبَغْضَآءُ﴾

بالقلوب ﴿أَبَدًا﴾ أي: هذا دأبنا معكم، ما كنتم على شرككم وكفركم ﴿حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤]، وتتركوا ما أنتم عليه من الشرك.

فإذا فعلتم ذلك، صارت تلك العداوة مُوَالاَةً، والبغضاءُ محبةً.

فيه: أنه هكذا ينبغي لكل موحد مع كل مشرك، في كل زمان، وفي كل مصر وقطر أن يقول ويفعل.

وفيه: إشارة إلى إيثار عداوة أهل الشرك، وبغضِهم على موالاتهم ومحبتهم.

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥].

قال الشهاب: الإخلاص: عدم الشرك، وإنه ليس بمعنى الإخلاص المتعارف.

﴿حُنَفَآءَ﴾ أي: مائلين عن الأديان كلِّها إلى دين التوحيد، وهو ملة الإسلام.

معنى الحنيف

قال في «فتح البيان»: الحنيف المطلق: هو الذي يكون متبرئاً عن أصول الملل الخمسة: اليهود، والنصارى، والصابئين، والمجوس، والمشركين، وعن فروعها من جميع النِّحَل، إلى الاعتقادات الحقة، وعن توابعها؛ من الخطأ والنسيان إلى العمل الصالح، وهو مقام التَّقِيّ، وعن المكروهات إلى المستحبات، وهو المقامُ الأول من الورع، وعن الفضول؛ شفقة على خلق الله، وهو ما لا يعني إلى ما يعني. وهو المقام الثاني من الورع عما يجرُّ إلى الفضول، وهو مقام الزهد.

فالآية جامعة لمقامي الإخلاص الناظر أحدُهما إلى الحق، والثاني إلى الخلق. انتهى.

﴿وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥] أي: دين الملة المستقيمة، والشريعةِ المتبوعة.

وقال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَمَا لَيْسَ لَهُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الحج: ٧١] من دليل يدلُّ على جواز ذلك؛ أي: الشرك ﴿ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ ﴾ بالإشراك ﴿ مِن نَّصِيرٍ ﴾ ينصرهم ويدفع عنهم عذاب الله.

وقال تعالى: ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ أي: هل معبود معه سبحانه حتى يُقرن به ويُجعل شريكاً له في العبادة؟

﴿ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴾ [النمل: ٦٠] يُسَوُّون بالله غيره، ويعدلون عن الحق، وهو التوحيد، إلى الباطل، وهو الشرك.

ولفظ «بل هم» بعد الخطاب أبلغُ في تخطئة رأيهم.

وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص: ٦٢].

فيه إيذان بأنه لا شيء أَجْلَبُ لغضب الله من الإشراك به، كما لا شيء أدخلُ في مرضاته من توحيده.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا ﴾ [العنكبوت: ١٧] لا تنفع ولا تضر، ولا تسمع ولا تبصر ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ﴾ أي كذباً ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا ﴾ أي: شيئاً منه ﴿ فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ ﴾ واطلبوه من فضله ﴿ وَٱعْبُدُوهُ ﴾ أي: وحدوه، ولا تعبدوا غيره سبحانه.

والآية الشريفة جامعة لبيان الشرك في العبادة، وفي التصرف.

وعن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقومُ الساعةُ حتى يلحقَ قبائلُ من أمتي بالمشركين، وحتى تعبدَ قبائلُ من أمتي الأوثانَ».

قال بعض أهل العلم: يعني: أن الشركَ على نوعين:

أحدهما: أن ينحت صورة فيعبدها، وهذا يقال له في اللسان العربي: الصنم.

والثاني: أن يعبد مكاناً، أو شجراً، أو حجراً، أو خشبة، أو قرطاساً ينسب إلى اسم أحد من الكبراء والعظماء، وهذا يقال له في لغة العرب: الوثن.

ويدخل فيه القبرُ، واللحدُ، ومكانُ الأربعين، والقضبان، والتعزية، والأعلام، وما يقال له بالهندية: شده، ومهدي الإمام قاسم، والشيخ الجيلي، ومنصة الإمام، ومجلس الأستاذ، والشيخ.

فإن أهل الشرك يعظمون هذه الأشياء، وينذرون هناك نذوراً، ويطلبون المرادات بالسفر إليها.

وكذلك الطاقُ المنسوب إلى اسم الشهيد، أو السيد، والراية، والمدفع الذي ينذرون عليه التيس، ويحلفون به.

ومثلُها الأمكنةُ التي عُرفت باسم الأمراض والأسقام؛ كمكان الجدري، ومكان آلهة الهنود التي يقال لها بالهندية: مَسَاني، أو بَهَواني، أو كالي، أو براهي.

فهذه كلها يصدق عليها مسمَّى الوثَن.

وقد أخبر رسول الله ﷺ أن المسلمين الذين يشركون عند قرب الساعة شركُهم يكون من هذا القبيل.

فإنهم يعتقدون هذه الأشياء، ويؤمنون بها، ويعظمونها.

بخلاف المشركين الآخرين؛ كمشركي العرب، والهنود، فإن أكثرهم عابدو الصنم، يعني: يعظمون الصُّوَر.

وكل طائفة من هاتين الطائفتين مشركة بالله العلي العظيم، عَدُوٌّ لرسوله الكريم.

«وأنه سيكون في أمتي كذَّابون ثلاثون، كلُّهم يزعم أنه نبيُّ الله، وأنا خاتَمُ النبيين، لا نبيَّ بعدي».

فيه معجزة ظاهرة، وآية بينة لرسول الله ﷺ.

فقد وقع ما أخبر به بعده ﷺ، ووجد الكذابون الثلاثون، أو أقل، وسيوجد سائرهم.

وقد ذكر أسماءهم صاحبُ «الإذاعة» فيها، و«البرزنجي» في «الإشاعة».

والزعم يشمل من صرح بنبوته، ومن لم يصرح، وأضمرها في نفسه.

فيدخل في الحديث كلُّ داعية إلى الضلالة والهوى، والناهية عن شرع النبي المصطفى ﷺ.

ومنهم من طالت فتنته في هذا الزمان الحاضر في بلاد الهند، وأضلَّ ناساً كثيرين، وأخرجهم من النور إلى الظلمات، وجمعَ مالا عدّاً، وسافر إلى قرى كثيرة، وصاحبَ أمراء الدولة الضالة، واستعان بهم في إشاعة طريقه المبني على المذهب الدهري، مع إنكار المعاد الجسماني، وإبطال وجود الملائكة والجن بزعمه الباطل، وانتصر له جمع من الأوغاد فـ ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ ۝٤ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۝٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ۝٦ ٱلَّتِى تَطَّلِعُ عَلَى ٱلْأَفْـِٔدَةِ ۝٧ إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ ۝٨ فِى عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ﴾ [الهمزة: ١-٩].

وبالجملة: كلُّ مُضِلٍّ وداعٍ إلى سبيل غيرِ سبيل الإسلام الذي درجَ عليه سلفُ هذه الأمة وأئمتُها، داخلٌ في هذا الخبر من بدء زمان النبوة إلى آخر أيام الدنيا، كائناً من كان، وفي أي مكان وزمان كان، وسواء كان من الذين يعرفون من أهل العلم، أو من الجهلاء السفهاء عبيدِ الدينار والدرهم.

ألا ترى هذا الرجلَ المشار إليه كيف بلغَ في الجهل منتهاه، وهو يزعم أنه نَبِيٌّ للطائفة النيفرية، والحمقاء، الذين لا عقل لهم ولا دين يصغون إلى كلامه، ويمشون على قدمه؛ طلباً لثروة الدنيا، ودخلاً في مجالس الولاة الرؤساء.

فما أصدق هذا الخبر على هؤلاء النتنى!!

وهذا الخبر نص في كون نبينا ﷺ خاتمَ الرسل أجمعين، وأنه لا نبي بعده أبداً أصلاً، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

ومن كمال فضل الله تعالى على هذه الأمة المرحومة أن كلَّ من ادعى نبوةً أو رسالة في قطر من الأقطار، أو أفق من الآفاق، لم تنفق دعواه، وقام جمعٌ من

العباد المخلصين لردِّها، حتى جاء الحق، وزهق الباطل، وسطع نور الإسلام، واضمحل الكفر في كل مقام.

انظر إلى هذا الرجل المتنبي كيف ردُّوا عليه حتى أفحموه، ولكن إذا لم يَسْتَحِ أحدٌ، فليفعل ما شاء، وليقل ما أراد، و﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤].

«ولا تزال طائفة من أمتي على الحقِّ ظاهِرين، لا يضرُّهم مَنْ خالَفَهم، حتى يأتيَ أمرُ الله» رواه أبو داود، والترمذي، وفي معناه أحاديثُ آخر الأيام من الدنيا الفانية، وعلى أن أهله لا يزالون على الحق الحقيق بالاتباع، ظاهرين على أهل الباطل والضلال، لا يصل إليهم ممن خالفهم ضرر ولا نقص.

وهذا أيضاً معجزة ظاهرة، وآية باهرة لقوم يؤمنون، وجماعةٍ يفهمون الشرائع ويعقلون، وقد كان كما أخبر الصادقُ المصدوقُ ﷺ، وسيكون فيما بعد، ولله الحمد.

ألا ترى علماء الكتاب والسنة كيف ظهروا في كل عصر ومكان من الدنيا على كل مَنْ خالفهم، فغلبوا على أعداء الله تعالى، وهزموهم؟ ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وهم في كل زمان مع قلة العَدد والعُدد، وكثرة العدد والكمد سائرون دائرون، يناظرهم أهلُ الشرك تارة، والمبتدعةُ من المقلِّدة وغيرِهم تارة، والدهرية والفرقة الضالة آونة، والإمامية الرافضة، والهنود الكفرة أخرى.

وهم يجيبون كلَّ واحدة من هذه الطوائف الباطلة الجامدة على الضلالة، جواباً شافياً، ويردون عليها ردّاً مشبعاً، ويذبُّون عن الشريعة الحقة ذبّاً كاملاً.

ألا ترى أبناء هذا الزمان من مقلدة المذاهب؟ لاسيما هؤلاء الحنفية الساكنة في مدائن الهند كيف غلوا في إثبات تقليد الإمام، وجاؤوا له بكل حشيش؟.

ولا يزال جمعٌ منهم يؤلف رسائل، ويسوِّد قراطيس في ردِّ العاملين بالكتاب والسنة، والمتمسِّكين بها، عداوةً للإسلام العتيق، وإذاعةً لبدعتهم في كل فريق،

ولكن الله ينصر عبده، ويهزم الأحزاب وحدَه، وينجز وعدَه، فلا يضره مَنْ خالفه، بل يزيد كلَّ يوم شأن الموحدين، ويكثر عددهم في العالمين.

والمقلدة، هم الأذلون، ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣].

وعن أبي الطفيل، قال: سئل عليٌّ ـ رضي الله عنه ـ: هل خَصَّكم رسولُ الله ﷺ بشيء؟؛ أي: من أمرٍ ظاهرٍ أو باطن، فقال: ما خصنا بشيء لم يعمَّ به الناس، إلا ما في قراب سيفي هذا.

القراب ـ بالكسر ـ: وعاء يكون فيه السيف.

فأخرج صحيفة، فيها: «لعنَ اللهُ مَنْ ذبحَ لغير الله» الحديث رواه مسلم.

ملعون مَن ذبحَ لغير الله

قال بعض أهل العلم: هذا يدل على أن من ذبح حيواناً منسوباً إلى أحد من دون الله، فهو ملعون، ومطرود من رحمة الله الواسعة، التي شملت كلَّ شيء، وعمَّت كلَّ ميت وحيٍّ.

وكان عليٌّ كرم الله وجهه كتب أحاديث عديدة في صحيفة جعلها في قِراب سيفه، فمنها هذا الحديث. وإنما فعل هذا؛ اهتماماً بشأن هذه المسألة وغيرها، كأنها مما لا ينبغي أن يُنسى في وقت من الأوقات.

فهذا الحديث دليلٌ على أن ذبحَ الحيوان وإزهاقَ روحه على اسمِ أحدٍ من الأمور التي خصَّها سبحانه وتعالى لتعظيمه.

فلا يجوز أن يُذبح حيوانٌ على اسم أحدٍ، كائناً من كان، وفي أي مكانة ومنزلة من الصلاح والفلاح كان، إلا على اسم الله الذي خلق ذلك الحيوان، وهذا الإنسان.

ومن خالف هذا، أو ذبحه على اسم غيرِه، ولغيره، فقد أشرك بالله، وصار ملعوناً على لسان رسول الله ﷺ.

وقد كثر الذبحُ في هذا الزمان على أسماءٍ سموها هؤلاء وآباؤهم، ما أنزل الله

بها من سلطان، فاستحوذَ عليهم الشيطان، وذهب من أكثر الناس الإيمان، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ومَنْ هذا الذي لا يقدر على خلق ذباب، وإن سلبه الذباب شيئاً لا يستنقذه، ضعف الطالب والمطلوب، ثم يُذبح له حيوانٌ، هو أكبر من الذباب؟

والله! ما قدروا الله حق قدره!!

وقد تقدم الكلام على ما أُهِلَّ به لغير الله قريباً، فراجعه.

وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، قالت: سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «لا يذهبُ الليل والنهار، حتى يعبد اللاتُ والعُزَّى».

«اللات»: صنم كان لثقيف، و«العزى»: صنم لغَطَفان.

فقلت: يا رسول الله! إني كنت لأظن حين أنزل الله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴾ [الصف: ٩] أن ذلك تام، قال: «إنه سيكون من ذلك ما شاء الله، ثم يبعث الله ريحاً طيبةً فتوفى كل من كان في قلبه مثقالُ حبةٍ من خردلٍ من إيمان، فيبقى مَنْ لا خير فيه، فيرجعون إلى دين آبائهم» رواه مسلم في «صحيحه».

قال بعض أهل العلم: يعني: أن الله تعالى أخبر في كتابه في سورة «براءة» من ظهور هذا الدين، دين الإسلام، على الأديان كلِّها، وإن كرهه أهل الشرك، ففهمت عائشةُ من هذه الآية أن هذا الدين يكون باقياً إلى عموم القيامة، وظاهراً على الملل كلها، فقال رسول الله ﷺ: إن ظهوره لا بد أن يكون، ولكن إلى ما شاء الله، ثم يرسل الله إرادة منه ريحاً طيبة توفى كلَّ من كان في قلبه قليلٌ من الإيمان، ويبقى من الناس من لا يكون فيه من خير شيء، لا تعظيم الله تعالى، ولا سلوك سبيل رسوله، بل شوقهم اتباعُ رسوم الآباء والأجداد، وتقليدُ الرجال الأموات، والاستنادُ بأقوال هؤلاء، فيقعون بهذه الأسباب في الإشراك بالله تعالى؛ لأن آباءهم وأجدادهم كانوا مشركين غالباً.

فمن استند به في الدين، واستبد برأيه في فهم الشرع المبين، فقد عاد مشركاً، وصار مثلَه في الضلالة.

فهذا الحديث الشريف دلَّ أوضحَ دَلالة على أنه يروج في آخر الزمن الشركُ القديم، كما راج في هذا العصر، بل من عصور خالية، الشركُ الجديد.

والمراد بالأول: عبادة الأصنام، وبالثاني: عبادة الأوثان، وقد تقدم الفرقُ بينهما، وأن الرسوم الجارية في جملة المسلمين غالبُها من هذا القسم الأخير، وقد أخبر رسول الله ﷺ في هذا الخبر: أن القسم **الأول** أيضاً سيقع في هذه الأمة.

وقد وُجدت علاماتُ ما أخبر به الصادقُ المصدوق في هذا العصر، وظهرت طلائعُه في الآفاق، وسطعت مقدماتُه في العالم.

ألا ترى أن المسلمين كما يعاملون معاملة الشرك مع أنبيائهم، وأوليائهم، وشهدائهم، فكذلك راج الشركُ القديم أيضاً فيهم؛ فإنهم يعظمون أصنامَ الكفار، ويسلكون على رسومهم؛ كالاستخبار من البرهمن في الأمور، والتفاؤل بالطيور، وبساعات الدهور، والاعتقاد بالجدري، ونحوها؛ كعبادة المسابي، وهنومان، ولونا الدباغة، وكلوابير، والهتف بأسمائهم، والاعتياد بأعياد الهنود، كهولى، ودوالى، وبمواسم المجوس؛ كنوروز، ومهرجان، والعبرة بكون القمر في العقرب وتحت الشعاع؛ فإن هذه من مراسم كفار الهند، والفرس، وقد شاعت وراجت في جهلة المسلمين. ومن هنا ثبت أن باب الشرك إنما فتح على هؤلاء بالتمسك برسوم الآباء والأجداد، وترك الاعتصام بالكتاب والسنة.

وأخرج مسلم عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج الدجال، فيبعث الله عيسى بنَ مريم، فيطلبه فيهلكُه. ثم يرسل الله ريحاً باردة من قِبَل الشام، فلا يبقى على وجه الأرض أحدٌ في قلبه مثقالُ ذرة من خير وإيمانٍ إلا قبضته، فيبقى شِرارُ الناس في خِفَّة الطير، وأحلامِ السباع»؛ أي: يكونون في سرعتهم إلى الشرور، وقضاء الشهوات، والفسادات، كالطير، وفي ظلم بعضِهم على بعض، والسفكِ والقتل، في أخلاق السباع. كذا في «مجمع البحار» «لا يعرفون معروفاً، ولا يُنكرون منكراً، فيتمثَّل لهم الشيطان، فيقول: ألا

تستحيون؟ فيقولون: فما تأمر؟ فيأمرهم بعبادة الأوثان، وهم [رغم] ذلك دارٌّ»؛ أي: كثيرٌ «رزقُهم، حَسَنٌ عيشُهم، ثم يُنفخ في الصور» الحديث.

قال بعض أهل العلم: يعني: أنه يموت المؤمنون في آخر الزمان، ويبقى سفهاء الناس، وحمقاؤهم، يريدون أن يأكلوا أموالَ الناس ليلاً ونهاراً، لا يعرفون الحسنَ، ولا القبيحَ، فيقول لهم الشيطان: إن كونهم لا على دين أصلاً محلُّ الحياء، فيشوِّقهم إلى إيثار الدين، فيختارون بإغواء إبليس اللعين الأوثانَ، ولا يسلكون مسلكَ كتاب الله، ولا مسلكَ سنة رسوله ﷺ، بل يستبدون بآرائهم، وينحتون سبلاً للدين، فيقعون في الشرك، ويُبتلون بالضلال المبين.

ولكن الله تعالى لا يمنعهم من الرزق، بل يرزقهم، ويوسعهم فيه، ويُحسِّن عيشهم، والحالة هذه، فيزيدون في الشرك، زعماً منهم أنهم كلَّما زادوا في عبادة الأوثان ويزيدون فيه[1]، يقضي لهم الحوائج، ويحصل لهم المرادات والمقاصد.

فينبغي للمؤمن أن يخاف مكر الله، ولا يأمن كيده.

فإن العبد قد يشرك بالله، ويأتي بالذنوب، ويدعو غيره، وهو يستدرجه بقضاء الحاجة، وإنجاح المرام، وإسعافِ المراد من حيثُ لا يشعر، بل يدري أنه على سبيل حق، وطريق صواب.

فثبت أنه لا اعتبار بحصول المراد، وعدم حصوله.

بل الدينُ الحقُّ دينُ التوحيد، وهو المستحق ألا يُترك بحال من الأحوال، وإذا تقرر هذا، فقد عرفت أن الحديث دل على أن الآدمي، وإن غرق في بحر الذنوب، وصار وَقِحاً جالعاً[2] محضاً، ولم يقصِّر في أكل مالِ الآخر، ولم يميز

---

(١) قوله: «فيه» هكذا في الأصل، والسياق يقتضي أن يقول: فيها؛ أي: في عبادة الأوثان.

(٢) الجلع: قال في «القاموس»: وجَلِعَت؛ كفرح فهي جَلِعَة؛ كفرحة، وجالعة: قليلة الحياء. اهـ. والمراد هنا: المتجردُ عن الحياء.

بين الحسن والقبيح، فإنه مع هذه الحال أيضاً خيرٌ من المشرك الذي يعبدُ غير الله، ويدعوه.

فإن الشيطان يضلهم عنها، ويهديهم إلى هذا الطريق الموصلة إلى صراط الجحيم. انتهى.

وإنك إذا تأملت في شأن أبناء هذا الزمان، وجدتَهم في أعظم الإشراك، وأكبر الذنوب، وهم مرزوقون، منعَّمون في أرغد عيش، وأطيب حياة، ولا يعرفون معروفاً، ولا ينكرون منكراً، بل ينكرون معروفاً، ويعرفون منكراً، وهم في خفة الطير، وأحلام السباع، إذا قال لهم أحد: اتَّبِعْ كتاب الله، وسنةَ رسوله، عَادَوْهُ، وردُّوا عليه، ورمَوْه بكل حجر ومَدَر، وإذا قيل لهم: إنما الدين التمسُّك بكتب الفروع، والتحققُ بالتقليد الشخصي، وما خالف ذلك، فهو مذهبُ مَنْ لا مذهب له، فرحوا به، وصافَوْه وكرَّموه، وهو عندهم من العلماء الراسخين، وأما من لا يقلِّد أحداً من الرجال، ولا يلتفت إلى رأي أحد، ولا اجتهاده من الأجيال والأقيال، فهو عندهم جاهل، وليس في عداد العلماء، ولائق بأن يُواجَهَ بكل قبيح باللسان والبيان.

فهذا من أشرط الساعة الكبرى، وقد أظَلَّت، وتمت المئة الثالثة عشرة من الهجرة المقدسة على صاحبها الصلاة والتحية ـ.

والله أعلمُ ماذا يكون بعدها، وإلى ما يؤول أمر الدين.

اللهمَّ أحْيِنا مسلمين، وأمتنا مسلمين.

وأخرج الشيخان عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ «لا تقومُ الساعةُ حتى تضطربَ أَلَيَاتُ نساءِ دَوْس حولَ ذي الخَلَصَة»، وذو الخلصة: طاغيةُ دوسٍ التي كانوا يعبدون في الجاهلية. هذا الحديث متفق عليه، ومعنى «تضطرب»: تتحرك، و«الأليات» ـ بفتحتين ـ: جمع ألية، وهو في الأصل اللحمة تكون في أصل العضو، وقيل: هي اللحمة المشرفة على الظهر والفخذ، وهي لحم المقعد.

والمعنى: حتى يرتَدُّوا، فتطوفَ نساؤهم حول ذي الخلصة.

قال في «النهاية»: هو بيتٌ كان فيه صنم لِدَوْسٍ، وخَثْعَمٍ، وبَجِيلَةَ، وغيره.

وقيل: هي الكعبةُ اليمانيةُ التي كانت في اليمن، فأنفذ إليها رسولُ الله ﷺ جريرَ بنَ عبد الله، فخرَّبها.

وقيل: اسمُ الصنمِ نفسِه، ويخدشُه اختصاص «ذو» باسم الجنس.

والمعنى: أنهم يرتدُّون إلى جاهليتهم في عبادة الأوثان، فتسعى نساء بني دوس طائفاتٍ حول ذي الخلصة، فترتجُّ أعجازُهن، مضطربةً ألياتهنَّ، كما كانت عادتُهن في الجاهلية. قاله في «المرقاة شرح المشكاة».

وقال بعض أهل العلم: إن دَوْساً اسمٌ لقوم من العرب، وكان فيهم صنم اسمه «ذو الخلصة»، فضاعت في عهد رسول الله ﷺ.

فأخبر النبي ﷺ أن الناس يعبدونها مرةً أخرى، وتطوفُ حولها نساؤهم مضطربةَ الأليات والأعجاز.

فدل هذا الحديث على أن طواف شيء[1] غير بيت الله تعالى شركٌ، ورسمٌ من الكفار، والله تعالى مستأثر بهذه العبادة. انتهى.

وأقول: يكون طواف ذي الخلصة عندَ قرب الساعة، وهو من أشراطها.

ولكن الشأنَ كلَّ الشأن في حال أبناء هذا الزمان الذين يطوفون حولَ قبور الأنبياء، والأولياء، والمشايخ، والأئمة، والشهداء وغيرهم من الصلحاء، ويرونه من الأعمال الصالحة النافعة لهم، في الدنيا والدين، مع أن فعلهم هذا من الشرك بمكان، لا يخفى على مَنْ له أدنى إلمام بمدارك الشرع الشريف، ومفاهيمِ الكتاب والسنة وعطفهما.

بل هم لا يقتصرون على ذلك الطواف حتى يسجدوا لصاحب القبر، أو يركعوا له.

---

(١) قوله: «طواف» شيء: الصواب أن يقال: الطواف بشيء.

وهذا كفرٌ بحت، وظلم محض، وضلال صِرْف، تعلَّموه من الهنود والجهود، وما أشبه الليلة بالبارحة!

ويا لله العجب من دعواهم الإيمان مع هذا الحال والشأن!

فسبحان الله وبحمده، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

باب
في ردِّ الإشراك في العادات من الكتاب العزيز

قال تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧] أي: ما يدعون من دون الله إلا أصناماً، لها أسماء مؤنثة؛ كاللات، والعزى، ومناة، قاله أبي بن كعب.

وقيل: المراد بالإناث: الأمواتُ التي لا روح لها؛ كالخشبة، والحجر، قاله ابن عباس.

قال الزجَّاج: المواتُ كلُّها يُخْبَر عنها، كما يخبر عن المؤنث، تقول: هذه الحجر تعجبني، وهذه الدرهم تنفعني، وقد يطلق الأنثى على الجمادات.

وقيل: المراد بالإناث: الملائكة؛ لقولهم: الملائكة بنات الله.

قال الضحاك: اتخذوهن أرباباً، وصوَّروهن صُوَرَ الجواري، فحلوا، وقلَّدوا، وقالوا: هؤلاء يشبهن بنات الله الذي نعبده[1] يعنون الملائكة.

وقرىء «إِلاّ وُثُناً» ـ بضم الواو والثاء ـ، جمع «وَثَن» روي هذا عن عائشة.

وقرأ ابن عباس: «إلا أُثُناً» جمعُ «وثن» أيضاً.

وعلى جميع القراءات، فهذا الكلام خارجٌ مخرجَ التوبيخ للمشركين، والإزراءِ عليهم، والتضعيفِ لعقولهم؛ لكونهم عبدوا من دون الله نوعاً ضعيفاً.

---

(١) قوله: «هؤلاء يشبهن بنات الله الذي نعبده» هكذا في الأصل، والصواب أن يقال: هؤلاء يشبهن بنات الله اللاتي نعبدها.

وقال الحسن: كان لكلِّ حيٍّ من أحياء العرب صنمٌ يعبدونها، يسمونها: أنثى بني فلان، فأنزل الله هذه الآية.

﴿ وَإِن يَدْعُونَ ﴾ من دونه ﴿ إِلَّا شَيْطَانًا مَّرِيدًا ﴾ وهو إبليس ـ لعنه الله ـ.

لأنهم إذا أطاعوه فيما سوَّل لهم، فقد عبدوه.

«والْمَرِيد»: المتمرد العاتي؛ من «مَرَد»: إذا عتا، قال الأزهري: المريد: الخارج عن الطاعة.

قال ابن عباس: لكل صنم شيطان، يدخل في جوفه، ويتراءى للسدَنة والكَهَنة، ويكلمهم.

﴿ لَّعَنَهُ اللَّهُ ﴾[النساء: ١١٨] أصل اللعن: الطردُ والإبعاد، وهو في العرف إبعاد مقترن بسخط.

﴿ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ أي: لأجعلنَّ قطعة مقدرة من عباد الله تحت غوايتي، وفي جانب إضلالي، حتى أخرجهم من عبادة الله إلى الكفر به.

عن مقاتل بن حيان، قال: هذا إبليس يقول: من كل ألف تسع مئة وتسعة وتسعون إلى النار، وواحد إلى الجنة، وعن الربيع بن أنس مثلُه.

قلت: وهذا صحيح معنى، ويؤيده قوله تعالى لآدم يوم القيامة: «أخرج من ذريتك بعثَ النار، فيقول: يا رب! وما بعثُ النار؟ فيقول الله تعالى: أخرجْ من كل ألف تسع مئة وتسعة وتسعين، فعند ذلك تشيب الأطفال من شدة الهول» أخرجه مسلم.

فنصيبُ الشيطان هو بعثُ النار.

والمعنى: لأتخذنَّ منهم حظاً مقدراً معلوماً، فكل ما أُطيع فيه إبليسُ، فهو نصيبُه ومفروضه، وأصل «الفرض»: القطع.

وهذا النصيب هم الذين يتبعون خطواته، ويقبلون وساوسه.

﴿ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ﴾ الإضلال: الصَّرفُ عن طريق الهداية إلى طريق الغواية.

والمراد به: التزيين والوسوسة، وإلا، فليس إليه من الإضلال شيء.

قال بعضهم: لو كان الإضلال إلى إبليس، لأضل جميعَ الخلق.

﴿ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ﴾ والمراد بالأماني التي يمنيهم بها الشيطان: هي الأماني الباطلة الناشئة عن تسويله ووسوسته.

وقال ابن عباس: يريد تسويفَ التوبة وتأخيرها.

وقال الكلبي: أُمنيهم أنه لا جَنَّةَ، ولا نارَ، ولا بعثَ.

وقيل: إدراك الجنة مع المعاصي.

وقيل: أزين لهم ركوبَ الأهواء والأحوال الداعية إلى العصيان.

وقيل: طول البقاء في الدنيا ونعيمها؛ ليؤثروها على الآخرة.

ولا مانع من حمل اللفظ على الجميع.

﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ أي: لآمرنهم بتبتيك آذانها؛ أي: تقطيعها، فليبتكنها بموجب أمري.

«والبتك»: القطع، ومنه سيفٌ باتك؛ أي: قاطع.

وقد فعل الكفار ذلك امتثالاً لأمر الشيطان، واتباعاً لرسمه، فشقُّوا آذانَ البحائر والسوائب كما ذلك معروف.

قال قتادة: التبتيك في البحيرة والسائبة لطواغيتهم.

﴿ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾ بموجب أمري لهم.

واختلف أهل العلم في هذا التغيير ما هو؟.

فقالت طائفة: هو الخصي، وفقو العين[1]، وقطع الآذان.

وقال آخرون: إن المراد هو أن الله سبحانه خلق الشمس، والقمر،

---

(١) قوله: «وفقو العين» أي: فقء العين.

والأحجار، والنار، ونحوها من المخلوقات لِما خلقَها له، فغيَّرَهَا الكفار بأن جعلوها آلهةً معبودة. وبه قال الزجاج.

وقيل: المراد: تغيير الفطرة التي فطر الله الناس عليها.

وقيل: نفي الأنساب واستلحاقها، أو بتغيير الشيب بالسواد، أو بالتحريم والتحليل، أو بالتخنث، أو بتغيير دين الإسلام.

قلت: ولا مانع من حمل الآية الشريفة على جميع هذه المعاني، حملاً شمولياً، أو بدلياً.

بل كل ما يصدق عليه مسمَّى تغيير خلق الله، ولم يرد به الشرع، فالآية شاملة له.

وقد رخص طائفة من العلماء في خَصْيِ البهائم إذا قُصد بذلك زيادةُ الانتفاع به؛ لِسِمَنٍ، أو غيره، وكره ذلك آخرون.

وأما خصيُ بني آدم، فحرامٌ. وقد كره قومٌ شراء الخصيِّ.

قال القرطبي: ولم يختلفوا أن خصيَّ بني آدم لا يَحِلُّ، ولا يجوز، وأنه مُثْلَةٌ، وتغييرٌ لخلق الله، وكذلك قطعُ سائر أعضائهم في غير حَدٍّ ولا قَوَدٍ. قاله ابن عمر، وابن عبد البر.

وأخرج ابن أبي شيبة، والبيهقي عن ابن عمر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن خَصْيِ البهائم والخيل.

وأخرج ابن المنذر، والبيهقي، عن ابن عباس في الآية، قال: «خَلْقَ الله»: دينَ الله.

وعن الضحاك، وسعيد بن جبير مثلهُ.

وعن الحسن قال: الوشمُ، ووصلُ الشعر.

والأولى العموم؛ فإن اللفظ أوسع من ذلك كما أشرنا إليه.

وهذه الجمل الخمسة المحكية عن اللعين مما نطق به لسانه مقالاً أو حالاً.

ومن فيها من اللامات الخمس فهو للقسم.

﴿وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيۡطَٰنَ وَلِيّٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ باتِّباعِه، وامتثالِ ما يأمر به، وإيثارِ ما يدعو إليه، من دون اتباعٍ لما أمر الله به، ولا امتثالٍ له.

وقيل: الولي: من الموالاة، وهو الناصر.

﴿فَقَدۡ خَسِرَ﴾ بتضييع رأس ماله الفطري ﴿خُسۡرَانٗا مُّبِينٗا﴾ واضحاً ظاهراً.

لأن طاعة الشيطان توصله إلى نار جهنم المؤبدة عليه، وهي غاية الخسران.

﴿يَعِدُهُمۡ﴾[النساء: ١٢١] أي: المواعيد الباطلة؛ كطول العمر ﴿وَيُمَنِّيهِمۡۖ﴾ الأمانيَّ العاطلة في الدنيا.

﴿وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ أي بما يوقعه في خواطرهم من الوساوس الفارعة ﴿إِلَّا غُرُورًا ١٢٠﴾ يغرهم به، ويظهر لهم فيه النفع، وهو ضرر محض.

قال أبو عرفة: «الغرور» ما رأيت له ظاهراً تحبه، وله باطنٌ مكروه.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ هي إشارة إلى أولياء الشيطان بمراعاة معنى «من» ﴿مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنۡهَا مَحِيصٗا﴾ أي: معدلاً؛ من حاصَ يحيص.

وقيل: ملجأ، ومخلصاً، ومحيداً، ومهرباً، و«المحيص»: اسم مكان، وقيل: مصدر.

قال بعض العلماء في بيان معنى هذه الآية: يعني: إن يدعون من دونه إلا إناثاً: إنما يتصورون في خيالهم النساء، فمنهم: من يسمي واحدة منهن باسم حضرة بى بى مثلاً.

ومنهم: من يسميها بى بى آسيا.

ومنهم: من يسميها بى بى أو تأول.

وبعضهم يسمي أحداً منهن: لال برى، أو: سياه برى؛ يعني: الجنية الحمراء، والجنية السوداء.

ومنهم: من يسميها: سيتلا؛ يعني: الحصبة، أو: مسانى، أو: كالى.

وبالجملة: فهم يتخيلون مثل هذه الخيالات.

وليس هناك ـ في نفس الأمر وفي أصل الحقيقة ـ امرأةٌ ولا رجل، إنما هو خيالٌ مجرد، وشيطانٌ محض، تصل إليه نذورُهم كلُّها.

فهؤلاء يبذلون النذور للإناث، وهي واصلةٌ إلى الشيطان، ولا فائدةَ منه للناذرين في الدنيا، ولا في الدين.

كيف والشيطانُ مطرودٌ من باب الله، مرجومٌ من حضرته؟ فما له وللنفع منه في الدين، وهو عدوٌّ للإنسان، لا يشاء الخيرَ له أبداً، وإنه قد قال في تجاه الله سبحانه: إني لأتخذ عباداً كثيراً لكَ عبيداً لنفسي، وإني لأُضِلَّنَّهم عن طريق الصواب إلى أن يتبعوا خيالاتهم، ويجعلوا الحيوانات على اسمي، ويثبتوا عليها علاماتٍ على كونها نذري؛ كَبَتْكِ الآذان، وتقليد أعناقِها بالخيوط، وتلوين نواصيها بالحناء ونحوه، وإلقاءِ الوشاح على وجهها، ووضعِ الفَلْس في الفم.

والحاصل: أن وضعَ العلامة على أي حيوان كان؛ بأنه لنذر فلان، داخلٌ في ذلك.

وأيضاً قال الشيطان: إني آمرهم بأن يغيروا الصورَ التي خلقها الله تعالى على هيئاتها، كما غيروا صورةَ الإنسان المخلوقَ عليها.

فمنهم: من يجعل جعداً على الرأس على اسم أحد.

ومنهم: من يثقب أنفه، وأذنه.

ومنهم: من يحلق لحيته زينة لِلْمُحَيَّا.

ومنهم: من يحلق المحاسن والحواجب والشوارب كلَّها؛ إظهاراً لكماله في الفقر والشيخوخة.

ومنهم: من يرسل الشوارب إطالةً لها.

ومنهم: من يقصر شعورَ المحاسن، إلى غير ذلك من التغييرات الفاحشة والباطنة.

ومن هذا: الوشمُ، والنَّمْصُ، والتفليجُ، والوصلُ في الشعور.

فكل ذلك تغييرٌ لخلق الله تعالى، ووسواسٌ من الشيطان الرجيم، وكلها خلافُ مرادِ الله ومرادِ رسوله، وخلافُ مرضاتهما.

فمن ترك الله، واتخذ الشيطان العدوَّ وَلِيّاً له، وسلك سبيلَه، واتبع خطواته، واقتفى آثار إضلاله، فقد صار مغبوناً، وعاد مغروراً.

لأن الشيطان عدوٌّ للبشر، باغضٌ لجميع بني آدم، ولا قدرةَ له غير إلقاء الوساوس في قلوب الناس.

فشأنُه أن يعدهم المواعيدَ الكاذبة؛ بأنه في الاعتقاد بفلان يكون كذا، وفي الاعتقاد بفلان يحصل كذا، ويمنيهم الآماني البعيدة؛ بأنه إن كان له المال بقدر كذا، يبني حديقة كذا، ومحلة كذا، ويصنع كذا ونحوها.

فيضطر الإنسان، ويتخبط، وينسى الله سبحانه عند هجوم مثل هذه الأماني والآمال، ويسعى إلى الشيطان وأوليائه؛ تحصيلاً لمراداته، وقضاءً لحاجاته، ولا يكون إلا ما قَدَّرَ الله في حقه وقضاه.

ولا ينفع الاعتقادُ ولا النذورُ في فلانٍ ولفلانٍ أصلاً، وما ذاك إلا وسواسُ الشيطان وغرورُه، وإغواؤه وخديعتُه للإنسان.

وعاقبةُ هذه الأمور، هو الإعراضُ عن الله سبحانه، والإقبالُ على العدوِّ؛ بالوقوع في شَرَكَ الشِّرك، والنشب والعلق، والصيرورة من أهل النار، والتقيد بمصائده؛ بحيث لا يمكن الخلاصُ منه، وإن شاءه بمجامع قلبه وقالبه، ونعوذ بالله منه.

وقال تعالى: ﴿ ۞ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ [الأعراف: ١٨٩] أي: آدم، قاله جمهور المفسرين. والتأنيث باعتبار لفظ «النفس».

وهذا كلام مبتدأ يتضمن ذكرَ نعم الله على عباده، وعدم مكافأتهم لها بما يجب من الشكر، والاعتراف بالعبودية، وأنه المتفرد بالألوهية والربوبية.

﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا﴾ أي: من هذه النفس، وقيل: من جنسها؛ كما في قوله تعالى ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ والأولُ أولى.

﴿ زَوْجَهَا ﴾ وهي حواء، خلقها من ضلع آدم ـ عليهما السلام ـ ﴿ لِيَسْكُنَ﴾ عِلة للجعل؛ أي: لأجل أن يأنس ﴿ إِلَيْهَا﴾ ويطمئن بها؛ فإن الجنس إلى جنسه أسكَنُ، وبه آنَسُ، وكان هذا في الجنة كما وردت بذلك الأخبار.

ثم ابتدأ سبحانه بحالة أخرى كانت بينهما في الدنيا بعد هبوطهما، فقال: ﴿ فَلَمَّا تَغَشَّاهَا﴾ أي: آدمُ زوجَه، والتَّغشِّي كناية عن الوقاع. أي فلما جامعها، كنى به عن الجماع أحسنَ كناية؛ لأن الغشيان إتيانُ المرأة، وقد غشيها وتغشَّاها: إذا علاها وتجلَّلَها.

﴿ حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا﴾ أي: علقت به بعد الجماع.

والمشهور أن «الْحَمْلَ» ـ بالفتح ـ: ما كان في بطن، أو على شجرة، و«الْحِمْلُ» بالكسر خلافُه، وقد حُكي في كل منهما الكسرُ والفتح.

﴿ فَمَرَّتْ بِهِۦ ﴾ أي: استمرت بذلك الحمل، تقوم وتقعد، وتمضي في حوائجها، لا تجد به ثقلاً ولا مشقة، ولا كلفة.

وقرئ: ﴿ فَمَرَتْ بِهِۦ﴾ ـ بالتخفيف ـ؛ أي: فجزعت لذلك.

وقرئ: «فَمَارَتْ بِهِ» من الْمَوْرِ، وهو المجيء والذهاب.

قال سمرة: حملاً خفيفاً لم يستبنْ، فمرت به لما استبان حملُها.

وقال ابن عباس: فمرَّت به؛ أي: شكَّتْ: أحملت أم لا؟

﴿ فَلَمَّآ أَثْقَلَت﴾ أي: صارت ذات ثقل؛ لكبر الولد في بطنها ﴿ دَّعَوَا ٱللَّهَ﴾ أي: دعا آدم وحواء ﴿ رَبَّهُمَا﴾ ومالكَ أمرِهما ﴿ لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾.

عن أبي صالح، قال: أشفقا أن يكون بهيمةً، فقالا: لئن آتيتنا بشراً سويّاً. وعن مجاهد نحوُه.

وعن الحسن، قال: غلاماً سوياً؛ أي: مستوي الأعضاء، خالياً عن العِوَج، والعَرَج ونحوِهما، وقيل: ولداً ذكراً؛ لأن الذكورة من الصلاح.

﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ لكَ على هذه النعمة.

وفي هذا الدعاء دليلٌ على أنهما قد علما أن ما حدث في بطن حواء من أثر ذلك الجماع هو من جنسِهما، وعلما بثبوت النسل المتأثر عن ذلك السبب.

﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا﴾[الأعراف: ١٩٠] أي ما طلباه من الولد الصالح، وأجاب سبحانه دعاءهما. ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾.

قرأ سائر أهلُ الكوفة بالجمع، وقرأ أهل المدينة على التوحيد، أي: شِرْكاً، وأنكره الأخفش.

وأجيب عنه: بأنها صحَّت على حذف المضاف، أي: جعلا له ذَا شِرْكٍ، أو ذوي شِرْك.

وقال أبو عبيدة: معناه: حظاً ونصيباً.

وإنما عاتبها الله على ذلك؛ لأنها نظرت إلى السبب دون المسبب.

فقالت: وما اسمك؟ قال: الحارث، ولو سمى لها نفسه، لعرفته، فسمته عبدَ الحارث، فكان هذا شركاً في التسمية، ولم يكن شركاً في العبادة.

وقد روي هذا بطرق، وألفاظ، عن جماعة من الصحابة ومَنْ بعدهم.

ويدل له حديث سمرة عن النبي ﷺ، قال: لما ولدت حواء، طافَ بها إبليسُ، وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبدَ الحارث؛ فإنه يعيش، فسمته عبد الحارث، فعاش، فكان ذلك من وحي الشيطان وأمره. أخرجه أحمد، والترمذي وحسنه، وأبو يعلى، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والروياني، والطبراني، وأبو الشيخ، والحاكم، وصححه ابن مردويه.

ذبُّ الشرك عن آدم عليه السلام ـ

وفيه دليل على أن الجاعل شركاً فيما آتاهما هو حواء دون آدم ـ عليه السلام ـ.

وقوله: «جعلا له شركاء» بصيغة التثنية لا ينافي ذلك؛ لأنه قد يسند فعل الواحد إلى اثنين، بل إلى جماعة لأدنى ملابسة، وهو شائع في كلام العرب، وفي الكتاب العزيز من ذلك الكثير الطيب، ذكره صاحب تفسير «فتح البيان»، فراجعه.

وحاصل الكلام الطويل المسوقِ في هذه الآية المذكور في التفاسير:

أن ما وقع فإنما وقع من حواء[1]، لا من آدم.

---

(١) آدم وحواء ـ عليهما السلام ـ لم يشركا بالله قط، ولم يخطر على بالهما شيء منه. وكيف يُتصور ذلك منهما، وقد أصبح الحزن مخيماً عليهما من وقت أن أُخرجا من الجنة إلى هذه الأرض المليئة بالمتاعب والهموم؟ وأصبح حالُهما أشبه بمن وضع المكواة على جسده، ولازمته، وهو يزداد تألماً حيناً بعد حين. ولم يزايلهما الأسفُ والحسرة، وظلا يتلظيان بنيران الحزن والندم على ما فرط منهما طوال حياتهما. وكانا يحرصان أشدَّ الحرص على عودتهما إلى الجنة. فمن كان هكذا حاله، كيف يتصور منه التمرد على خالقه بارتكاب أفظع الجرائم، وهو الشرك بالله تعالى في ألوهيته؟ ولم يزالا مدة حياتهما في تضرع وابتهال وإكثار من الاستغفار والتوبة حتى طمأنهما الله تعالى بإعلامهما أنه قبل توبة آدم، واجتباه، فكان هذا أيضاً طمأنة للسيدة حواء في شخصية زوجها؛ إظهاراً لفضل الرجل بالقوامة على المرأة. ولم يكن ما أوحاه الله إلى خاتم رسله محمد ﷺ من قوله: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤] بدعاً من القول، وشيئاً جديداً لم يكن معروفاً في طبيعة البشر، بل جاءت هذه الآية معززة لما هو مركوزٌ في طبيعة الإنسان ومعلومٌ لديه، ولكن بشيء يحفظ للصنفين (الرجل والمرأة) حقهما الكامل بعيداً عن الإجحاف في المرأة التي كانت الأمم السابقة على الإسلام تسومها الخسفَ والعسفَ حتى أصبحت من سقط المتاع، تباع وتورث، وما إلى ذلك مما يطول شرحه. وقد كثرت الآثار والروايات بأن السيدة حواء هي التي أغرت آدم بالاستجابة لإغواء إبليس؛ بأن زينت ما قامَ في نفسها لزوجها، وما زالت به حتى استجاب لها، فكان ما كان من إخراجهما من الجنة. وليس يعنينا قيمةُ هذه الروايات من حيثُ الصحةُ وعدمه بقدر ما يعنينا من أخذ=

. . . .

= العبرة والاتعاظ من الوقائع والأحداث. خذ مثلاً: جيش خسر المعركة، وأباده العدو إبادةً تامة، مع التكافؤ في العدد والعدة، فعلى مَنْ تقع المسؤولية عن هذه الخسارة الفادحة؟ أليس على القائد الذي أهمل القيادة؟. وكذلك هنا لما حصلت الزلة من آدم وحواء، كان القسط الأكبر من العتاب موجهاً لآدم. وحواء لم يعاتبها الله إلا مع آدم؛ بدليل عدم ذكر الله قبولَ توبة حواء على انفراد باسمها الصريح، ولا بشيء يشير إليها على انفراد. وأما أبو البشر، فقد ألقى الله عليه المسؤولية دون حواء، وخصه بخطابه اللاذع، مبيناً له عظمَ ما اقترفه من المخالفة، من غير أن يذكر أم البشر. فقال: ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾ [طه: ١٢١]، مع أنهما مشتركان في ارتكاب ما اقترفاه. ولما أخلصا في التوبة، وقبل الله توبتهما، خص آدم أيضاً بالخطاب، فقال: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِۚ﴾ [البقرة: ٣٧] مع أن حواء قد شاركته الرغبة في أن يتوب الله عليها. وما ذاك إلا لأن آدم هو القائد المسؤول. فكذلك كل رجل هو قائد بطبيعته لأسرته. فإذا ألقى المقادة والقيادة لامرأته أو بناته، فهو المسؤول عما يحصل من الفساد في أسرته. والفساد الحاصل في المجتمع إنما يحصل من فساد الأسرة أولاً؛ لأن المجتمع يتكون من وحدات، ووحداته هي الأسر. فإذا أصبح المجتمع يسوده الفساد، كان المسؤول عن انهياره الناشيء من فساده هم الرجال لا محالة. ولا يمكنهم أن يتخلصوا من التبعة أبداً، لا في الدنيا، ولا في الآخرة. فإذا لم يبادر أرباب الأسر، ومن بيدهم الحلُّ والعقد ممن يعنيهم صلاح المجتمع، بالقضاء على الفساد المنتشر، وتأديب هؤلاء المتهتكين والمتهتكات، فسيقضي عليهم في دنياهم، مع ما ادخره الله لهم من أليم عذابه وشديد عقابه. إذ لا يمكن لأمة تجردت عن الأخلاق، وعمدت إلى تمزيق أديم الإنسانية والفضيلة أن تقف = = على رجليها، وتحتل مكانتها المرموقة المعتبرة بين الأمم. وهذا استطراد جَرَّنا إليه قصدُ إظهار شيء من حكمة معاتبة الله لآدم دون حواء بقدر ما فهمتُه أنا من الآية ولأفاضل العلماء والقراء الكرام بعد ذلك رأيُهم. نعود إلى الموضوع، فنقول: من هذه التقدمة يتبين لكل ذي عقل قويم وفهم مستقيم أن الشرك لم يكن في عهد آدم، بل لم يدب داؤه إلا بعد قرون عدة في عهد نوح؛ بدليل ما نقله المؤلف نفسُه عن ابن كثير في الجزء الأول صحيفة ٥٥ ما نصه: فلم يزل الله تعالى يرسل الرسل إلى الناس بذلك منذ حدث الشرك في قوم نوح ـ عليه السلام ـ، وكان أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض إلخ.

ويقول في الجزء الثاني (وهو هذا) في صحيفة ٥٠ ما نصه: «والذي ذكره بعض أهل العلم في هذا المقام هو أن التنازع بين المسلمين والكافرين؛ أي: بين الموحدين في الألوهية، والمشركين بها، إنما شرع من زمن نوح ـ عليه السلام ـ الذي كان آدماً ثانياً =

ولم يشرك آدمُ قطُّ، ولا نبيٌّ غيره؛ فإن الأنبياء والرسل معصومون من الإشراك بالله تعالى في شيء من الأشياء، وإن كان صدور الصغائر منهم سائغاً، مع التنبيه لهم عليها في الحال.

ولكن الشأن كلَّ الشأن في كونهم مصدراً لأكبر الكبائر الذي بُعثت الرسل للنهي عنه، ولأجله أُنزلت الكتب.

﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ سمى الله سبحانه في هذه الآية ما وقعَ من حواءَ في تسمية الولد بـ «عبد الحارث» شركاً، فدلت الآية الشريفة على كون الشرك في التسمية ككونه في صفات أخرى لله تعالى، وعلى أن أول من وقع من الشرك في بني آدم هو حواء.

فكان هذا الداء العضال في نوع البشر، من زمن أبي البشر، ولم يخل عصر منه.

ولهذا عظم الله مقام التوحيد، ووعد أهله بالغفران، وإن كانوا عصاة وأيَّ عصاة، وأوعد أهلَ الشرك، وإن كانوا في العبادة والصلاح في أعلى مكان.

ومن هنا يقال: إن التوحيد رأس الطاعات، وإن الشرك رأس السيئات.

= للأنام. فمن ذلك الزمان جاء هذا النزاع بين بني الإنسان» إلخ. فمن هذين النصين اللذين ذكرهما المؤلف يناقض نفسه حينما يقول هنا: «فكان هذا الداء العضال وهو الشرك في نوع البشر من زمن أبي البشر، ولم يخل عصر منه»، والظاهر أن الذي حمل المؤلفَ على هذا التناقض نسيانُه للنصين اللذين نقلناهما عنه، وثانياً تزاحمُ تلك الروايات المختلفة التي مآلها كلِّها إلى حديث سمرة بن جندب الذي يتخذه المؤلف تكأة يتكيء عليها، مع أنه لم يحفظ مرفوعاً إلى النبي ﷺ، بدليل ما كان الحسن البصري يفسر به هذه الآية؛ من أن الشرك المذكور في الآية إنما كان في اليهود والنصارى وغيرهم من الملل المشركة. ويؤيد تفسيرَ الحسن ختامُ الآية؛ حيث ختمها بصيغة الجمع، فقال: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾ [الأعراف: ١٩٠]، وقد سبق أن علقنا على كلام المؤلف عند أول زلة زلها في الجزء الأول صحيفة ٢١٦، وفي هذه المرة اضطررنا إلى إشباع الموضوع بشيء من التطويل لما عثرنا على تناقضه في كلامه في المواضع التي أشرنا إليها. فاقتضى المقام أن نذكر ما علمناه الله تذكرة للعلماء، وإفادة للقراء، ونسأل الله المثوبة وحسن الجزاء.

قال بعض أهل العلم في بيان معنى هذه الآية: يعني: أن الله هو الذي خلق الإنسان أولاً، وجعل له زوجاً، وألَّف بينهما، ثم إذا كان لهم رجاء الولد، يدعونه سبحانه، ويَعِدُون أنهم يشكرونه إن آتاهم ولداً كاملاً غيرَ ناقص الخلقة.

فلما يعطيهم الأولاد، يدعون غيره، ويعبدونه، وينذرون لمن دون الله.

فمنهم من يذهب به إلى قبر من القبور، أو إلى فقير من الفقراء مشهور.

ومنهم من يجعل على رأسه فرعاً لأحد باسمه.

ومنهم من يلبس خيطاً لأحد، ومنهم من يلبس حديداً في الرِّجْلِ باسم أحد ومنهم من يصير فقيراً على اسم أحد.

ومنهم من يسمي ولده نبي بخش، أو إمام بخش، أو بير بخش، أو سيتلا بخش، أو كنكا بخش، أو عبد فلان؛ كعبد الحسين، أو الحسن، أو المسيح، أو غلام فلان؛ كغلام محيي الدين، وغلام معين الدين، ونحو ذلك.

ومرادهم بلفظ «الغلام» في هذه الأسماء: العبد، دون الولد، والعمل بالنية لا باللفظ.

فالله سبحانه لا يحتاج إلى نذورهم أصلاً؛ فإنه سبحانه أغنى الأغنياء، من أشرك به في عمل، يتركْه وعملَه.

ولكن هؤلاء المشركين يصيرون بأفعالهم هذه مطرودين مردودين من جنابه العليّ، وحضرته المقدسة. انتهى.

وما أشدَّ هؤلاء حماقةً، وأكثرَهم سفاهةً؛ حيث لا ينسبون الأولاد إلى من أعطاها وخلقَها، ويضيفونها في التسمية تارةً إلى مخلوق ذي روح، وأخرى إلى ما لا روح فيه، بل إلى بعض الأمراض، وبعض الأنهار؛ كالحصبة، ونهر كَنكَ، ونحوه.

ولم يدروا أن البشر هو أشرف الكائنات جميعاً، وأن كلَّ ما هو سواه، فهو دونه في الشرف.

فأيُّ سفاهة أزيدُ من أن يعظِّم أشرفُها أدونَها، ويعبدَ العالي السافلَ؟!

وأيُّ جهل أبلغُ من أن يتذلل ويخضع ويخشع المخلوق الأعلى الأكرم للأدنى الأذل؟!

من كان في العقل والفهم بهذه المثابة، فهو بمعزل عن الالتفات والخطاب، والله أعلم بالصواب.

وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا ﴾[الأنعام: ١٣٦] هذا بيان نوع آخر من أنواع كفرهم وجهلهم، وإيثارهم لآلهتهم على الله سبحانه.

أي: جعلوا لله سبحانه مما خلق من حرثهم ونتاج دوابهم وهي الإبل، والبقر، والغنم نصيباً من ذلك؛ أي: قسماً يصرفونه في سدنتها، والقائمين بخدمتها.

فإذا ذهب ما لآلهتهم بإنفاقه في ذلك، عوضوا عنه ما جعلوه لله، وقالوا: اللهُ غنيٌّ عن ذلك.

قال ابن عباس: جعلوا لله من ثمارهم ومالهم نصيباً، وللشيطان والأوثان نصيباً.

فإن سقط من ثمرهم ما جعلوه لله في نصيب الشيطان، تركوه، وإن سقط مما جعلوه للشيطان في نصيب الله، ردوه إلى نصيب الشيطان.

وإن انفجر من سقي ما جعلوه لله في نصيب الشيطان، تركوه، وإن انفجر من سقي ما جعلوه للشيطان في نصيب الله، نزحوه، فهذا ما جعلوه لله من الحرث وسقي الماء.

وأما ما جعلوه للشيطان من الأنعام، فهو قول الله: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ﴾ الآية.

وقال مجاهد: جعلوا لله جزءاً، ولشركائهم جزءاً.

فما ذهبت به الريح مما سموه لله إلى جزء أوثانهم، تركوه، وقالوا: الله عن هذا غني.

وما ذهبت به الريح من أجزاء أوثانهم، إلى جزء الله، أخذوه، والأنعامُ التي سَمَّوْا الله: البحيرة، والسائبة.

﴿فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ﴾[الأنعام: ١٣٦] الزعم: الكذب، وقرىء ـ بضم الزاي وفتحها ـ، وهما لغتان.

وإنما نُسِبُوا للكذب في هذه المقالة، مع أن كل شيء لله؛ لأن هذا الْجَعْلَ لم يأمرهم الله به، فهو مجرد اختراع منهم.

تحقيق معنى الزعم

قال الأزهري: وأكثرُ ما يكون الزَّعْمُ فيما يُشك فيه، ولا يتحقق.

وقال بعضهم: هو كناية عن الكذب.

وقال المرزوقي: أكثرُ ما يستعمل فيما كان باطلاً، أو فيه ارتياب.

وقال ابن القوطية: زعم زعماً: قال خبراً لا يدري، أحق هو، أم باطل؟

قال الخطابي: ولهذا قيل: «زعم» مطيةُ الكذب.

﴿وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا﴾ أي: للأصنام.

﴿فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ﴾ أي: ما جعلوه لها من الحرث والأنعام ﴿فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ أي: إلى المصارف التي شرع الله الصرفَ فيها؛ كالصدقة، وصِلَةِ الرحم، وقِراء الضيف.

﴿وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ﴾ أي: يجعلونه لآلهتهم، وينفقونه في مصالحها ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ١٣٦﴾ أي: حكمُهم في إيثارهم آلهتهم على الله سبحانه، ورجحانِ جانب الأصنام على جانب الله تعالى في الرعاية والحفاظة، وهذا سَفَهٌ منهم.

وقيل: معنى الآية: أنهم كانوا إذا ذبحوا ما جعلوه لله، ذكروا عليه اسم

أصنامهم، وإذا ذبحوا ما لأصنامهم، لم يذكروا عليه اسم الله.

فهذا معنى الوصول إلى الله، والوصول إلى شركائهم.

قال بعض العلماء: يعني: أن الله هو الذي خلق الحرث والأنعام.

فكما يخرجون منها جزءاً لله تعالى، كذلك ينذرون منها جزءاً لغيره سبحانه أيضاً.

والاحتياط الذي يأتون به فيما نذروه لغير الله تعالى، لا يحتاطون مثلَه فيما يجعلونه لله.

وهذا هو الشرك المحض، وفيه زيادة أدب وتعظيم للآلهة الباطلة بالنسبة إلى الإله الحق الخالق للجميع.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ هَـٰذِهِۦٓ أَنْعَـٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾[الأنعام: ١٣٨] هذا بيان نوع من جهالاتهم وضلالاتهم، وهذه إشارة إلى ما جعلوه لآلهتهم.

والتأنيث باعتبار الخبر، وهو قوله: «أنعام» فهو و«حرث» خبر عن اسم الإشارة.

و«الحجر» ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ، وقرىء ـ: بضم الحاء والجيم ـ، و ـ بفتح الحاء وإسكان الجيم ـ، وقرى: «حرج» بتقديم الراء على الجيم؛ من الحرج، وهو الضيق.

والحجر على اختلاف القراءات فيه هو مصدر بمعنى: محجور؛ كذِبْح، وطِحْن بمعنى: مذبوح ومطحون، يستوي فيه الواحد والكثير، والمذكر، والمؤنث، وأصله: المنع.

فمعنى الآية: هذه أنعام وحرث ممنوعة. يعنون: أنها لأصنامهم.

قال مجاهد: يعني بالأنعام: البحيرة، والسائبة، والوصيلة، والحامي.

قال ابن عباس: الحجر: ما حرموا من الوصيلة.

وقال قتادة، والسُّدِّيُّ: حجر؛ أي: حرام.

﴿لَّا يَطۡعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾ وهم خدام الأصنام، والرجال، دون النساء ﴿بِزَعۡمِهِمۡ﴾ لا حجة لهم فيه.

فجعلوا نصيب الآلهة أقساماً ثلاثة: الأول ما ذكره بقوله: حجر.

والثاني: ما ذكره بقوله: ﴿وَأَنۡعَٰمٌ حُرِّمَتۡ ظُهُورُهَا﴾ أي: البحيرة، والسائبة، والوصيلة، والحام، حموا ظهورها عن الركوب.

والقسم الثالث: ﴿وَأَنۡعَٰمٌ لَّا يَذۡكُرُونَ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَا﴾ عند الذبح، وهي ما ذبحوا لآلهتهم. فإنهم كانوا يذبحونها باسم أصنامهم، لا باسم الله.

قلت: وزاد مشركو الهند على هذا، فذبحوا ما جعلوه لأوثانهم من قبور الصلحاء وأنصابهم على اسم الله، ونووا به إياها، فكانوا فوقَهم في السَّفَه والجهل، والبعدِ من الحقِّ، والقربِ من سوء الأدب.

وقيل: المراد: أنهم لا يحجون عليها، ولا يركبونها لفعل الخير. والأول أولى.

﴿ٱفۡتِرَآءً عَلَيۡهِۚ﴾ أي: اختلاقاً وكذباً على الله سبحانه.

والتقدير: لأجل الافتراء على الباري تعالى.

وقيل: التقدير: افتروا ذلك افتراءً، وقيل: قالوا ذلك حالَ افترائهم.

وهي تشبه الحال المؤكدة.

﴿سَيَجۡزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ١٣٨﴾ أي: بافترائهم، أو بالذي يفترونه.

وفيه وعيد، وتهديد لهم.

قال بعض أهل العلم في معنى هذه الآية ـ: يعني: أنهم يجعلون خيالاً منهم بعضَ الأشياء حِجْراً، ويقولون: لا يطعمه فلان وفلان، ويطعمه فلان وفلان، ويمتنعون من ركوب تلك الأنعام والحمل عليها؛ لكونها منذورة للأصنام، فيتحفظون منها أدباً لآلهتهم الباطلة.

وفي خيالهم أن الله تعالى يرضى عنهم بذلك، ويقضي لهم حاجاتهم بسببه.

فهذا كله افتراء واختلاق يعاقَبون عليه.

ومثل هؤلاء مشركو الهند من المسلمين، فإنهم أيضاً قالوا: هذه البقرة، أو الغنم، أو الدجاجة، أو الطعام، حِجْر لا يأكلها فلان، ويأكلها فلان من الرجال، أو النساء.

ومنهم من يذبح تلك على اسم الكبراء كما نواها لهم.

ومنهم من يذبحها على اسم الله، وفي نيته غير الله تعالى.

وهذا الأخير أيضاً حرام؛ لأنه يصدق عليه أنه مِمَّا أُهِلَّ به لغير الله.

فمن صنعَ مثلَ هذا الصنيع، وأتى به، فقد ثبت له الشرك، وصار من المشركين.

﴿ وَقَالُواْ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ ﴾[الأنعام: ١٣٩] يعنون: أَجِنَّةَ البحائر والسوائب.

وقيل: هو اللبن. واللفظُ أوسع من ذلك.

﴿ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا ﴾ أي: حلال لهم ﴿ وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ ﴾ جنسِ ﴿ أَزْوَٰجِنَا ﴾ من النساء، فيدخل في ذلك البنات والأخوات ونحوهن.

﴿ وَإِن يَكُن ﴾ الذي في بطون الأنعام ﴿ مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ ﴾ أي: في الذي في البطون ﴿ شُرَكَآءُ ﴾ يأكل منه الذكور والإناث.

﴿ سَيَجْزِيهِمْ ﴾ الله ﴿ وَصْفَهُمْ ﴾ أي: بوصفهم الكذبَ على الله.

وقيل: يجزيهم جزاءَ وصفهم ﴿ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٣٩﴾ ﴾ فلأجل حكمته وعلمه لا يترك جزاءهم الذي هو من مقتضيات الحكمة.

وقد وصف الله تعالى في كتابه أنواعاً من ضلالتهم وشركهم بالله، وهذا منها، وهي أصول للإشراك، نبَّه بها على ما سواها من ذلك الباب الواسع، الذي يعسُر عدُّه واستقراؤه في هذا المختصر.

ومن رزقه الله علماً نافعاً، وفهماً صحيحاً، وقلباً سليماً، يدرك الشرك وخفاياه، وخبايا الكفر في زواياه.

ومن لم يجعل الله له نوراً، ولم يشرح صدره للإسلام، فكلُّ شرك عنده هو الإسلام، وكلُّ توحيد هو الخروج عن دائرة الإيمان.

ألا ترى أهلَ البدعة كيفَ ينالون من أهل السنة، ويسمونهم بأسماء قبيحة، زعماً منهم أنهم على الحق، وأن المخالف لهم على الباطل؟.

وكذلك المقلِّدون يطعنون أهل الاتباع بألسنتهم، ويرونهم على الضلال، وإياهم[1] على الصواب.

والأمر كما قيل ـ: رَمَتني بدائها وانسلَّتْ.

وقال تعالى: ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ ﴾[المائدة: ١٠٣] هذا كلام مبتدأ يتضمن الردَّ على أهل الجاهلية فيما ابتدعوه.

و«جعل» هنا بمعنى: سَمَّى، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[الزخرف: ٣] قاله ابن عطية، والمعنى: ما أنزل الله، ولا حكم به.

وقال الزمخشري، وأبو البقاء: إنها تكون بمعنى شرعَ، ووضعَ؛ أي: ما شرعَ الله، ولا أمرَ.

وقيل: ما صَيَّرَ الله.

تحقيق معنى البحيرة

﴿ مِنۢ بَحِيرَةٍ ﴾ مشروعة، مأخوذة من البحر، وهو شق الأذن.

قال ابن سيد الناس: البحيرة: هي التي خُلِّيت بلا راع.

وقيل: هي التي يُجعل دَرُّها للطواغيت، فلا يحتلبها أحدٌ من الناس، وجعل شَقُّ أذنها علامة لذلك. قاله سعيد بن المسيب.

---

(١) قوله: «وإياهم» إلخ؛ أي: ويرون أنفسهم على الصواب.

قال الشافعي: كانوا إذ أنتجت الناقة خمسة أبطن إناثاً، بُحِرَت أذنها، فحرمت. وبه قال أبو عبيدة. زاد: فلا تُركب، ولا تُحلب، ولا تُطرد عن مرعى، ولا ماء، وإذا لقيها الضعيف، لم يركبها.

وقيل: إن الناقة إذا أنتجت خمسة أبطن، فإن كان الخامس ذكراً، بحروا أذنه، فأكله الرجال والنساء، وإن كان الخامس أنثى، بحروا أذنها، وكانت حراماً على النساء لحمُها ولبنُها.

وقيل: إذا أنتجت خمسة أبطن من غير تقييد بالإناث، شَقُّوا أذنها، وحرموا ركوبها ودرَّها، وقيل غير ذلك.

ووجهُ الجمع بين هذه الأقوال: أن العرب كانت تختلف أفعالُها في البحيرة.

معنى السائبة

﴿وَلَا﴾ أي: وما جعل من ﴿سَآئِبَةٍ﴾ أي: مُسَيَّبَةٍ مُخَلَّاة، وهي الناقة تُسَيَّبُ، أو البعير يسيب لنذر الرجل إن سلَّمه اللهُ من مرض، أو بلَّغه منزلة، فلا يُحبس عن رَعْيٍ، ولا ماء، ولا يركبه أحد. قاله أبو عبيدة.

وقيل: هي التي تُسيب لله، فلا قيدَ عليها، ولا راعيَ لها.

وقيل: هي التي تابعت بين عشر إناث ليس بينهن ذكر، فعند ذلك لا يُركب ظهرُها، ولا يُجَزُّ وَبَرُهَا، ولا يَشرب لبنَها إلا الضيفُ. قاله الفراء.

وقيل: كانوا يسيبون العبد، فيذهبُ حيث يشاء، لا يدَ عليه لأحد.

معنى الوصيلة

﴿وَلَا﴾ أي: وما جعل من ﴿وَصِيلَةٍ﴾ قيل: هي ناقة ولدت أنثى بعد أنثى.

وقيل: هي الشاة، كانت إذا ولدت أنثى، فهي لهم، وإن ولدت ذكراً، فهو لآلهتهم، وإن ولدت ذكراً وأنثى، قالوا: وصلَتْ أخاها، فلم يذبحوا الذكرَ لآلهتهم.

وقيل: كانوا إذا ولدت الشاة سبعةَ أبطنٍ، نظروا، فإن كان السابعُ ذكراً،

ذبحِ، فأكل منه الرجال والنساء، وإن كانت أنثى، تُركت في الغنم، وإن كان ذكراً وأنثى، قالوا: وصلَتْ أخاها، فلم تذبح لمكانها، وكان لحمُها حراماً على النساء، إلا أن تموتَ فيأكلَها الرجالُ والنساء.

وقيل: هي الناقة تبكِّر فتلد أنثى، ثم تُثَني بولادة أنثى أخرى، ليس بينهما ذكر، فيتركونها لآلهتهم، ويقولون: قد وصلت أنثى بأنثى.

معنى «حام»

﴿وَلَا﴾ جعل من ﴿حَامٍ﴾ هو الفحل الحامي ظهرَه عن أن يُركب، ويُنتفع به. وكانوا إذا ركب ولد ولد الفحل، قالوا: حمى ظهره، فلا يركب.

وقيل: هو الفحل إذا نتج من صلبه عشرة، قالوا: حمى ظهره، فلا يُركب، ولا يُمنع من كلأ ولا ماء.

وقيل: هو الفحل ينتج من بين أولاده عشرُ إناث. رواه ابن عطية.

وقيل: هو الفحل يولد من صلبه عشرة أبطن. وهو قول ابن عباس، وابن مسعود، وإليه مال أبو عبيدة، والزجَّاج.

وقال الشافعي: إنه الفحل يضرب في مال صاحبه عشر سنين.

وقال ابن دريد: هو الفحل ينتج له سبعُ إناث متواليات، فيحمي ظهره، فيفُعل به ما تقدم.

وقد عرفتَ منشأ خلاف أهل اللغة في هذه الأشياء، وأنه باعتبار اختلاف مذاهب العرب وآرائهم الفاسدة فيها.

وبالجملة: كل ما يصدُق عليه مسمَّى هذه، أو واحدة منها على مذهب من مذاهبهم، فهو داخل في حكمها.

وأخرج البخاري، ومسلم، وغيرهما عن سعيد بن المسيب، قال: «**البحيرةَ**: التي يُمنع دَرُّها للطواغيت، ولا يحلبها أحدٌ من الناس. **والسائبة**: كانوا يسيبونها لآلهتهم، لا يُحمل عليها شيء. **والوصيلة**: الناقة البكر، تبكِّر في أول نتاج الإبل

بأنثى، وكانوا يسيبونها لطواغيتهم إن وصلت إحداهما بالأخرى، ليس بينهما ما ذكر. **والحامي**: فحل الإبل يضرب الضراب المعدود، فإذا قضى ضِرَابَه، دعوه للطواغيت، وأعفَوْه من الحمل، فلم يُحمل عليه شيء، وسمَّوه: الحامي.

وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، قالت: قال رسول الله ﷺ: «رأيتَ جهنمَ يحطِمُ بعضُها بعضاً، ورأيت عَمْراً يعني: عمرَو بنَ لُحَيٍّ يَجُرُّ قُصْبَه ـ أي: أمعاءه ـ في النار، وهو أول من سَيَّبَ السوائبَ» أخرجه الشيخان.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾[المائدة: ١٠٣] وصفَهم الله تعالى بأنهم ما قالوا ذلك إلا افتراءً على الله وكذباً، لا لشرعٍ شرعه الله لهم، ولا لعقلٍ دلَّهُمْ عليه.

وسبحان الله العظيم! ما أَرَكَّ عقولَ هؤلاء وأضعفَها! يفعلون هذه الأفاعيلَ التي هي محضُ الرقاعة، ونفسُ الحمق.

وهذا شأن علمائهم ورؤسائهم وكبرائهم.

﴿وَأَكْثَرُهُمْ﴾ أي: أراذلهم وعوامُّهم الذين يتبعونهم من معاصري رسول الله ﷺ، كما يشهد به سياق النظم ﴿لَا يَعْقِلُونَ ۝١٧١﴾ أن هذا كذبٌ باطل، وافتراءٌ من الرؤساء على الله سبحانه، حتى يخالفوهم، ويهتدوا إلى الحق بأنفسهم، فاستمروا في أشد التقليد. وهذا بيان لقصور عقولهم، وعجزهم عن الاهتداء بأنفسهم.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾[المائدة: ١٠٤] أي: لعوامهم المعبر عنهم بالأكثر: ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ﴾ أي: إلى كتاب الله وسنة رسوله وحكمِهما.

﴿قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾، وهذه أفعال آبائهم وسننهم التي سَنُّوها لهم.

وصدق الله سبحانه حيث يقول: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ جهلةً ضالين ﴿لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾.

والمعنى: أن الاقتداء إنما يصحُّ بالعالم المهتدي، الذي يبني قولَه على الحجة والبرهان والدليل، وأن آباءهم ما كانوا كذلك.

فكيف يصحُّ الاقتداء بهم، وقد صارت هذه المقالة التي قالتها الجاهلية نصبَ أعين المقلِّدة، وعصاهم التي يتوكؤون عليها؟.

إن دعاهم داعي الحق، وصرخ بهم صارخ الكتاب والسنة، فاحتجاجهُم بمن قلَّدوه، ممن هو مثلُهم في التعبد بشرع الله، مخالفة قوله لكتاب الله، أو لسنة رسوله، هو كقول هؤلاء.

وليس الفرق إلا في مجرد العبادة اللفظية، لا في المعنى الذي عليه تدور الإفادة والاستفادة.

اللهم غفراً. هكذا في تفسير «فتح البيان».

والآية الشريفة دالة على أن هذا الجعل افتراءٌ من الكفار على الله، وأنهم لا يعقلون، وعلى أن الشرك شاعَ فيهم من قبل التقليد، فكان تقليدُ الآباء هو الحاملَ على هذا الافتراء.

وفيه: أن آباءهم المقلَّدين بفتح اللام مثلُهم في الجهل والضلال.

وهذا بخلاف مقلِّدي المذاهب؛ فإن أهل التقليد للرجال هم الجاهلون المبتدعون الضالون.

ومقلَّدوهم بفتح اللام هم الأئمة العالمون المهتدون.

والوزر على هؤلاء، لا عليهم؛ لأنهم نَهَوْا عن تقليدهم، وتقليدِ غيرهم في دين الله المبين، فكانوا سالمين عن الجرح والقدح.

وإنما سرى هذا المرض في هؤلاء من تقليد الآباء، الذين كانوا لا يعلمون شيئاً، ولا يهتدون سبيلاً.

وبالجملة: المقصود من إيراد هذه الآية هاهنا: هو الردُّ على جاعلي بحيرة، وسائبة، ووصيلة، وحامٍ، ومن قلَّدهم في مثل هذا الإشراك.

قال بعض أهل العلم، في معنى هذه الآية: إنه استنبط منها: أَنَّ جعلَ حيوانٍ من الحيوانات على اسم أحد من الكبراء، ووضعَ علامته عليه، وتعيينَ بعضِ الأنعام لبعض، وبعضِها لبعض؛ كما يقال: إن هذه البقرةَ للسيد أحمد، وهذه الدجاجة لزين خان، وهذا الغنم للشيخ سَدُّو، ونحو ذلك، كلُّ هذا من رسومِ الجاهلية، وأفعالِ السفهاء المشركين.

وهو خلاف ما حكم الله به عباده من إخلاص توحيد الألوهية له سبحانه.

وليس هذا الحكم منحصراً فيما سماه في الآية، بل هي أصولُ الرسوم المضلَّة الموقِعَة في الشرك، نبَّه بها على ما هو مثلُها، أو نحوُها من المراسم والمواسم المستحدثَة في الدين؛ مما لم يأذنْ به الله، ولا رسولُه، ولا ورد في الشرع المبين ولا أفتى به أحدٌ من الأئمة المجتهدين المرحومين.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾[النحل: ١١٦] معناه: لا تحللوا ولا تحرموا لأجل قولٍ تنطق به ألسنتُكم من غير حجة.

قال مجاهد: أي: في البحيرة والسائبة.

وقيل: يعني قولهم ﴿مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾[الأنعام: ١٣٩] من غير استناد ذلك الوصف إلى الوحي.

عن أبي نضرة، قال: قرأتُ هذه الآية في سورة «النحل»، فلم أزل أخافُ الفتيا إلى يومي هذا.

قلت: صدق ـ رحمه الله تعالى ـ؛ فإن هذه الآيةَ تتناول بعموم لفظها فتيا من أفتى بخلاف ما في كتاب الله، وفي سنة رسوله ﷺ؛ كما يقع كثيراً من مؤثري الرأي، المقدِّمين له على الرواية، أو الجاهلين لعلم القرآن والحديث، الواقفين على الفروع التي اشتملت على آراء الرجال، وهي غيرُ مستندة إلى كلام الله، وكلام رسوله ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحْيٌ يوحى؛ كالمقلدين للمذاهب.

وإنّهم لحقيقون بأن يُحال بينهم وبين فتياهم، ويمنعوا من وصف ألسنتهم الكذب. فإنهم المفتون بغير علم من الله آتاهم، ولا هُدًى ولا كتاب منير.

فهم يَضِلُّون ويُضِلُّونَ، وهم، ومن يستفتيهم، كما قال القائل:

كَبَهِيمَــةٍ عَمْيَــاءَ قَــادَ زِمــامَهــا أَعْمَى عَلَى عِوَجِ الطَّرِيقِ الحائِرِ

وأخرج الطبراني عن ابن مسعود، قال: عسى رجل يقول: إن الله أمركم بكذا، ونهاكم عن كذا. فيقول الله ـ عز وجل ـ: كذبت. أو يقول: إن الله حرم كذا، وأحل كذا، فيقول الله: كذبت.

﴿ لِّتَفۡتَرُواْ﴾[النحل: ١١٦] هي لام العاقبة، لا لام الغرض.

أي: فيعقب ذلك افتراؤكم ﴿ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۚ﴾ بالتحليل والتحريم، وإسناد ذلك إليه من غير أن يكون منه.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ﴾ أيَّ افتراء كان ﴿ لَا يُفۡلِحُونَ﴾ بنوع من أنواع الفلاح، والفوز بالمطلوب، لا في الدنيا، ولا في الآخرة؛ بدليل ما بعده ﴿ مَتَٰعٞ قَلِيلٞ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ يردون إليه في الآخرة.

قال بعض أهل العلم في معنى هذه الآية: يعني: لا تفتروا من جهتكم عليه سبحانه شيئاً؛ بأن الأمر الفلاني ينبغي أن يُفعل، والفلاني ينبغي ألا يُفعل.

فإن تحليل شيء وتحريمه إنما هو شأن الله تعالى فقط.

فمن وصف شيئاً بالحِلَّة، أو الحرمة، من تلقاء نفسِه، فقد افترى على الله.

ومن تخيل أن في فعلِ كذا وكذا من الأمر، يحصل المراد، وإلا يقع الخلل فيه، فهذا خيال منه مختل؛ لأنه لا يحصل المراد بالافتراء على الله تعالى أبداً.

فهذه الآية تدل على أن من يقول: إنه لا ينبغي أن يأكل الإنسان ورقَ التنبول في شهر الله المحرم، ولا يلبس الثوب الأحمر، ولا يأكل الرجالُ من صحن منسوب إلى حضرة «الخاتون[1]»، ولا بدَّ في طعام منذور لها من كذا، وكذا

---

(١) الخاتون: أي: فاطمة بنت النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

البقول والخضروات، وكذا المشي، والحنا، ولا تأكله أمة، ولا من نكحت زوجاً آخر، ولا من هو من الأرذال والفجار. ولا يصح.

زاد الشيخ عبد الحق: إلا من الحلواء، وأنه لا بد في صنعتها من احتياط لا يصيب منها من يستغل القليان.

ونذر الشاه بديع الدين المدار لا يكون إلا طعام فيه طحن وسكر، وسمن.

وكذا ما ينذر لأبي علي القلندر، ويسمى: سهمني، ولأصحاب الكهف، ويسمى اللحم والخبز، وأنه لا بدَّ من كذا وكذا رسوم في العرس، وكذا وكذا رسوم في الموت، ولا يجلس هو بعد الموت في مجلس الهناء ولا العزاء أصلاً، ولا يصنع مخللاً، ولا يلبس فلان ثوباً مصبوغاً بالكتم، وفلان المنسوج المعصفر.

فإن هذا كلَّه كذب وافتراء على دين الله تعالى، وصاحبه مفترٍ كذاب، مأسورٌ في مصيد الشرك، ومداخل في حكم الله الذي لا مجال لأحد أن يداخل فيه شارع شرعاً جديداً من قِبَل نفسه وهواه، وعلى نفسها براقش تجني.

وقال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[المائدة: ٣] أي: رُفع به الصوتُ لغيره سبحانه؛ كأن قال: هذا الشيء باسم اللات والعزى، أو باسم الشيخ الفلاني، والمزار الفلاني.

فحرم الله كلَّ شيء رُفع به الصوت لا على اسمه سبحانه، حيواناً كان أو غيرَه.

لأن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب. إلى قوله: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ أي: ما قُصد بذبحه النُّصب، ولم يذكر اسمُها عندَ ذبحه، بل قُصد تعظيمها فقط بذبحه.

استعمال «على» بمعنى اللام

فـ «على» بمعنى اللام؛ أي: لأجلها. قاله قطرب.

وهو على هذا داخل فيما أُهِلَّ به لغير الله، وخُصَّ بالذكر؛ لتأكيد تحريمه، ولدفعِ ما كانوا يظنونه من أن ذلك لتشريف البيت وتعظيمه.

وقيل: ليس هذا مكرراً؛ إذ ذاك فيما ذكر عند ذبحه اسمُ الصنم، وهذا فيما قُصد بذبحه تعظيمُ الصنم، من غير ذكره.

وعلى هذا، فالآية الشريفة نصٌّ على تحريم كلِّ ما ذُبح لغير الله، يذكر اسمُه عليه، أو لم يذكر.

ويدخل فيه كلُّ ما يُرفع به الصوتُ لولي، أو شيطان، أو جنيٍّ؛ كبقرة السيد أحمد الكبير، وغنم الشيخ سدو، ودجاجة زين خان، ونحوه.

فكل ذلك حرام أكلُه، سواء ذُكر اسمُ الله عند ذبحه، أو لم يذكر.

فإن ذُكر اسمُ غيرِ الله عند ذبحه أيضاً، فهو أخبثُ الأشياء، وأحرمُ المآكل.

قال ابن فارس: «النصب»: حجرٌ كان ينصب فيعبد، وتُصب عليه دماءُ الذبائح.

وقيل: واحد «النصب» نصاب، كحمار وحُمُر.

قال مجاهد: هي حجارة كانت حوالي مكة، يذبحون عليها.

وقال ابن عباس: هن الأصنام المنصوبة.

وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا ﴾[يونس: ٥٩] أي: إنكم تحكمون بتحليل البعض، وتحريم البعض.

فإن كان بمجرد التَّشهِّي والهوى، فهو مهجور باتفاق العقلاء، مسلمِهم وكافِرهم.

وإن كان لاعتقادكم أنه حكمُ الله فيكم، وفيما رزقكم، فلا تعرفون ذلك إلا بطريق موصلة إلى الله.

ولا طريق يتبين به الحلال من الحرام إلا من جهة الرسل الذين أرسلهم الله إلى عباده.

والمعنى: أخبروني، الذي أنزل الله إليكم من رزق؛ أيْ: زرع، وضَرْع، وغيرهما، فجعلتم بعضَه حراماً؛ كالبحيرة، والسائبة، وبعضَه حلالاً؛ كالميتة، وذلك كما كانوا يفعلونه في الأنعام والحرث، حسبما سبق حكايةُ ذلك عنهم في سورة الأنعام من الكتاب العزيز.

﴿قل آلله أذن لك﴾ في هذا التحليل والتحريم، والهمزة للإنكار.

﴿أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ أي: تكذبون عليه في نسبة الإذن إليه.

قال الكرخي: وكفى به زاجراً لمن أفتى بغير إتقان؛ كبعض فقهاء هذا الزمان. انتهى.

جهل من أفتى بحل بقرة السيد أحمد الكبير

وقد أفتى بعضُ علماء الهند ممن مات بحِلَّة[1] بقرة السيد أحمد الكبير، وغنمِ الشيخِ سَدُّو؛ بدليل ذبحهما على اسم الله، وإن رفع بهما الصوتَ لغير الله.

وهذا من الجهل بمكان لا يخفى على مَنْ له أدنى معرفة بمدارك الشرع.

قال في «فتح البيان»: وفي هذه الآية الشريفة ما يَصُكُّ مسامعَ المتصدِّرين للإفتاء لعباد الله في شريعته؛ بالتحليل، والتحريم، والجواز، وعدمه.

مع كونهم من المقلِّدين الذين لا يعقلون حججَ الله تعالى، ولا يفهمونها، ولا يدرون ما هي، ومبلغُهم من العلم الحكايةُ لقول قائل من هذه الأمة قد قلَّدوه في دينهم، وجعلوه شارعاً مستقلاً.

ما عمل به من الكتاب والسنة، فهو المعمول به عندهم، وما لم يبلغه، أو بلغه، ولم يفهمه حقَّ فهمه، وأخطأ الصواب في اجتهاده وترجيحه، فهو في حكم المنسوخِ عندَهم، المرفوعِ حكمُه عن العباد، مع كون مَنْ قلدوه متعبداً

---

(١) قوله: «بحلة»؛ أي: بحل.

بهذه الشريعة كما هم متعبدون بها، ومحكوماً عليه بأحكامها كما هم محكوم عليهم بها.

وقد اجتهد رأيه، وأدَّى ما عليه، وفاز بأجرين مع الإصابة، وبأجر مع الخطأ.

وإنما الشأن في جعلهم لرأيه الذي أخطأ فيه شريعةً مستقلة، ودليلاً معمولاً به، وقد أخطأ في هذا خطأً بيناً، وغلط غلطاً فاحشاً.

فإن الترخيص للمجتهد في اجتهاد رأيه يخصُّه وحدَه.

ولا قائلَ من أهل الإسلام المعتدِّ بأقوالهم أنه يجوز لغيره أن يعمل به تقليداً له، واقتداءً به.

وما جاء به المقلدة في تقويم هذا الباطل، فهو من الجهل العاطل.

قال النسفي: الآية زاجرة عن التجوز فيما يسأل من الأحكام، وباعثة على وجوب الاحتياط فيه، وألا يقول أحد في شيء: جائز، أو غير جائز، إلا بعد إيقان وإتقان، وإلا فهو مفترٍ على الديان. انتهى.

قلت: وإنك إذا تتبعت فتاوى فقهاء الزمان، وجدتَ غالبها عاريةً عن الدليل، مبنيةً على قال وقيل، فيها تحليل ما لم يحلله الشارع، وتحريم ما حلله.

ولاسيما أطال مريدو المشايخ ذيولَ الإباحة إلى غاية لا تُحصى، وأفتى فقهاءُ الرأي والتقليد بجواز ما لم يأذنْ به الله، وصار هذا عادةً للعوام.

وهم يقتتلون عليه إذا أفتى أحدٌ من أهل الحق بعدم جوازه.

فوقعوا بهذا الاعتقاد في شَرَكَ الشرك، وهم يظنون أنهم مؤمنون، فكان الأمر كما قال تعالى ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾[يوسف: ١٠٦].

اللهمَّ كما رزقتَنا من العلم ما نُميِّزُ به بين الحقِّ والباطل، فارزقْنا من الإنصاف ما نظفر عنده بما هو الحقُّ عندك، يا واهبَ الخير، ونبعد عن الشرك

في العادات والعبادات كلِّها، ونحيا على التوحيد، ونموت عليه، إنك على ما تشاء قدير، وبالإجابة جدير.

وقال تعالى ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ [يونس: ٦٦] أي ما يتبعون يقيناً، إنما يتبعون ظناً، ويظنون أنهم آلهةٌ تشفع لهم، وإن الظنَّ لا يغني من الحقِّ شيئاً.

﴿ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ الخرص: التخمين، ويستعمل بمعنى الكذب؛ لغلبته في مثله.

والحاصل: أن هذا الظن صار من عادتهم، وصاروا بسببه من المشركين.

فكان ديدنهم دعاء غير الله وعبادته، على ظن شفاعته لهم.

وهذا هو الخرص والكذب.

وقال تعالى: ﴿ لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [الرعد: ١٤] أي: غير الله -عز وجل-، وهم الأصنام، والأولياء، ونحوهم.

﴿ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ ﴾ مما يطلبونه منهم، كائناً ما كان ﴿ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ ﴾ أي: كاستجابة الماءِ لمن بسطَ كفيه إليه من بعيد؛ فإنه لا يجيبه؛ لأنه جماد لا يشعر بحاجته إليه، ولا يقدر أن يجيب دعاءه، ولا يدري أنه طلب منه ﴿ لِيَبْلُغَ فَاهُ ﴾ بارتفاعه من البئر إليه.

ولهذا قال: ﴿ وَمَا هُوَ ﴾ أي: الماء ﴿ بِبَٰلِغِهِۦ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ ﴿١٤﴾ ﴾ أي: يضل عنهم ذلك الدعاء، إذا احتاجوا إليه؛ لأن أصواتهم محجوبة عن الله، فلا يجدون منه شيئاً، ولا ينفعهم بوجه من الوجوه، بل هو ضائع ذاهب.

والمراد بالدعاء هنا: العبادة.

فالمعنى: أن عبادة المشركين بالله شيئاً، من الأشياء الضائعات.

وقال تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴾ [النحل: ٥٣] أي: تتضرعون، وتستغيثون، وتضجون في كشفه، فلا كاشف له إلا هو.

﴿ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ ﴾[النحل: ٥٤] فيجعلون معه إلهاً آخر؛ من صنم، أو وثن، أو شيخ، أو وليّ، أو كبير، أو طاغوت.

وقال تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾[النحل: ٥٦] أي: للجمادات، والشياطين، والأولياء، والشهداء، والأئمة، والطواغيت.

أي: يجعلون لهم نصيباً من أموالهم بالنذور ونحوها، يتقربون به إليهم.

قال مجاهد: يعلمون أن الله خلقَهم، ويضرُّهم، وينفعُهم، ثم يجعلون لما لا يعلمون أنه يضرهم وينفعهم نصيباً مما رزقناهم.

وقال قتادة: هم مشركو العرب، جعلوا لأوثانهم، وشياطينهم مما رزقهم الله، وجزَّؤوا من أموالهم جُزْءاً، فجعلوه لهم.

وعن السدي، قال: هو قولهم: هذا لله بزعمهم، وهذا لشركائنا.

وبالجملة: إذا جعل الآدميُّ جزءاً من ماله لغير الله، كائناً من كان، وبذلَه في سبيله نذراً لقضاء حاجة له؛ من شفاء مريض، أو حصول ولد، أو إنجاح مرام، فقد أتى بالشرك الواضح الجليِّ.

وقد صار هذا الشرك عادة للناس في هذا العصر، قلَّ من نجا منهم.

وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ ﴾[الإسراء: ٦٧] يعني: خوف الغرق ﴿ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ ﴾ من الآلهة، وذهب عن خواطركم، ولم يوجد لإغاثتكم ما كنتم تدعون من دونه؛ من صنم، أو جن، أو مَلَكٍ، أو بشر، أو شهيد، أو وليٍّ، أو حجر، أو مدر في حوادثكم ﴿ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ وحده، فإنكم تعتقدون نجاتكم برحمته وإغاثته.

ومعنى الآية: أن المشركين من عادتهم أنهم يعتقدون في سائر معبوداتهم أنها نافعة لهم في غير هذه الحالة.

فأما في هذه الحالة، فإن كل واحد منهم يعلم بالفطرة علماً لا يقدر على مدافعته أنهم لا فعل لهم.

﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ﴾ من الغرق، وأوصلكم ﴿إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ عن الإخلاص لله وتوحيده، ورجعتم إلى دعاء آلهتكم والاستعانة بها.

﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ﴿٦٧﴾﴾ أي: كثير الكفران لنعمة الله.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ﴾[العنكبوت: ٦٥] أي: إذا انقطع رجاؤهم من الحياة، وخافوا الغرق، رجعوا إلى الفطرة.

﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ﴾ وحدَه ﴿مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ بصدق نياتهم، وتركهم عند ذلك دعاءَ معبوداتهم؛ لعلمهم أنه لا يكشف هذه الشدةَ العظيمةَ النازلةَ بهم غيرُ الله سبحانه.

﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ﴾، وأمنوا من الغرق ﴿إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾﴾ أي: عادوا إلى الشرك، ودَعَوْا غير الله سبحانه.

﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾[العنكبوت: ٦٦] من نعمة الإنجاء ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا۟﴾ بها ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾﴾ عاقبةَ ذلك الأمن، وما فيه من الوبال عليهم.

وفيه تهديد للمشركين عظيم.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ﴾[الروم: ٣٣] أي: قحط وشدة، وهزال، ومرض، ونحوها ﴿دَعَوْا۟ رَبَّهُم﴾ أن يرفع ذلك عنهم، واستعانوا به ﴿مُّنِيبِينَ﴾ أي: راجعين ملتجيئن إليه، لا يُعَوِّلُونَ على غيره.

﴿ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً﴾ بإجابة دعائهم، ورفعِ تلك الشدائد عنهم.

﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾ أي: فاجأ فريق منهم الإشراك، وهم الذين دعوه فخلصهم مما كانوا فيه.

وهذا الكلام مسوق للتعجب من أحوالهم، وما صاروا عليه من الاعتراف بوحدانية الله سبحانه عند نزول الشدائد، والرجوع إلى الشرك عند رفع ذلك عنهم.

﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ فَتَمَتَّعُوا۟ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٥٥﴾﴾[الروم: ٣٤] ما يتعقب هذا التمتعَ الزائل من العذاب الأليم.

﴿ أَمۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٗا ﴾[الروم: ٣٥] أي: من حُجة ﴿ فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُواْ بِهِۦ يُشۡرِكُونَ﴾ أي: ينطق بإشراكهم بالله سبحانه، أو بالأمر الذي كانوا بسببه يشركون.

وقال تعالى: ﴿ ۞ وَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ضُرّٞ ﴾ أيَّ ضر كان؛ في جسمه، أو ماله، أو أهله، أو ولده؛ من بلاء، أو مرض، أو فقر، أو خوف، أو شدة.

لأن اللفظ مطلق، فلا معنى لتقييده.

﴿دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيۡهِ﴾ أي: راجعاً إليه، مستغيثاً به في دفع ما نزل به، تارِكاً لما كان يدعوه ويستغيث به؛ من ميت، أو حي، أو صنم، أو وثن، أو إمام، أو شهيد، أو شيخ، أو وليٍّ، أو كبير، أو غير ذلك في حال الرخاء؛ لعلمه بأنها بمعزل عن القدرة على كشف ضره.

﴿ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعۡمَةٗ مِّنۡهُ ﴾ أي: أعطاه ومَلَّكه ﴿نسي ما كان يدعو إليه من قبل﴾ أي: نسي الضر الذي كان يدعو الله إلى كشفه عنه من قبل أن يخوله ما خَوَّلَه.

وقيل: نسي الدعاء الذي كان يتضرع به، وتركه، أو نسي ربه الذي كان يدعوه ويتضرع إليه، ثم جاوز ذلك إلى الشرك بالله.

وهو معنى قوله سبحانه: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادٗا ﴾ أي: شركاء من الأصنام، أو غيرِها، يستغيث بها، ويعبدها.

وقال السدي: يعني: أنداداً من الرجال، يعتمد عليهم في جميع أموره. انتهى.

ويدخل في ذلك: الأنبياء، والأولياء، وغيرهم؛ ممن يعبدهم المشركون، ويستنصرون بهم، وينذرون لهم في الشدائد، ولقضاء الحوائج ﴿لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ أي: ليضل الناسَ عن طريق الله التي هي الإسلام والتوحيد.

ثم أمر الله سبحانه رسوله ﷺ أن يهدد من كان متصفاً بتلك الصفة فقال:

﴿ قُلۡ تَمَتَّعۡ بِكُفۡرِكَ ﴾ أي: بشركك ﴿ قَلِيلًا ٤٦ ﴾ أي: تمتعاً قليلاً، فإن متاع الدنيا وزمانها قليل جدّاً.

﴿ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾ أي: مصيرك إليها عن قريب، وإنك ملازمُها، ومعدودٌ من أهلها على الدوام.

وفي هذه الآية من التهديد أمر عظيم.

وقال تعالى ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ﴾[الزمر: ٤٥] معنى «اشمأزت»: نفرت، وقيل: انقبضت، وقيل: أنكرت، وقيل: قَسَتْ، والأولُ أولى.

وكان المشركون إذا قيل لهم: لا إله إلا الله، انقبضوا، كما حكى الله تعالى عنهم في قوله ﴿ وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِى ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا ﴾[الإسراء: ٤٦].

﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ ﴾[الزمر: ٤٥] من اللات والعزى ﴿ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ أي: يفرحون به ويبتهجون.

وكذلك المشركون من المؤمنين إذا ذكرتَ لهم التوحيد، ودلائلَه، وتلوتَ آياتِ الكتاب العزيز، وأدلةَ السنة المطهرة الواردةَ في ردِّ الشرك وأنواعه، رأيتَهم تشمئزُّ قلوبهم عن سماعها، وإذا ذكرتَ أولياءهم، وكراماتِهم، وكشوفاتِهم، وأتيتَ بحكاياتٍ مختلفة تدلُّ على تصرفهم في الخلق، وإنجائِهم المريدينَ من الشدائد والآفات، وبينتَ أن السفر إلى قبورهم، والنذورَ لهم ينفعُ لكذا وكذا، صاروا فرحين مستبشرين، وقالوا لك: ما أحسنَ عقيدتك! وما أحقَّ طريقتك! وأخذوا في ذم الذين أثبتوا التوحيد، وأنكروا طرائق الشرك والبدع، والرسوم والمراسم، وطعنوا فيهم، وفي كتبهم المؤلفة في هذا الباب، وردوا عليهم وعليها بما استطاعوا، ورمَوْهم بكل حجر ومدر.

وهذا من جهلهم بالشرائع، وتسويل الشيطان لهم أفعالهم، وأقوالهم هذه، والله المستعان، وبه التوفيق.

* * *

باب
في رد الإشراك في العادات من السنة المطهرة

وهذا الباب واسع جداً وفيه فصول

فصل في بيان الإشراك في الكواكب والنجوم

عن زيد بن خالد الجهني ـ رضي الله عنه ـ قال: «صلى بنا رسولُ الله ﷺ صلاةَ الصبح بالحُدَيبية على أثرِ سماءٍ كانت من الليل»؛ أي: عقب مطر «فلما انصرف، أقبل على الناس، فقال: هل تدرون ماذا قال ربكم؟»، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «قال: أصبحَ من عبادي مؤمنٌ وكافر، فأما من قال: مُطِرْنا بفضلِ الله ورحمتِه، فذلك مؤمنٌ بي، كافرٌ بالكوكب، وأما من قال مُطْرنا بِنَوءِ كذا وكذا، فذلك كافرٌ بي».

«النوء»: واحد الأنواء، وهي منازلُ القمر.

قال أبو السعادات: هي ثمانٍ وعشرون منزلةً، ينزل القمر كلَّ ليلة منها منزلةً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[يس: ٣٩].

وكانت العرب تزعم أن سقوط المنزلة وطلوع رقبها، يكون مطر، وينسبونه إليها، ويقولون: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كذا وكذا.

وإنما سُمِّيَ نَوْءاً؛ لأنه إذا سقط الساقط منها، ناء الطالع بالشرق؛ أي: نهض وطلع.

وروى أحمد، والترمذي وحسَّنه، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والضياء في «المختارة»، عن علي ـ رضي الله عنه ـ في قوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾﴾[الواقعة: ٨٢].

قال: قال رسول الله ﷺ «﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ يقول: شكركم ﴿أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴿٨٢﴾﴾، تقولون: مُطِرْنَا بنوء كذا وكذا، وبنجم كذا وكذا».

وهذا أولى ما فسرت به الآية.

وروي ذلك عن ابن عباس، وقتادة، والضحاك، وعطاء الخراساني، وغيرِهم، وهو قول جمهور المفسرين.

وفي حديث أبي مالك الأشعري يرفعه: «أربعٌ في أمتي من أمرِ الجاهلية»، وذكر منها: الاستسقاءَ بالنجوم. رواه مسلم.

والمراد بالاستسقاء هنا: نسبة المطر إلى النوء، وهو سقوطُ النجم.

كما أخرج أحمد، وابن حرب، عن جابر السوائي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أخاف على أمتي ثلاثاً: استسقاءً بالنجوم، وحَيْفَ السلطان، وتكذيباً بالقدر».

قال بعض أهل العلم: فإذا قال قائلهم: مطرنا بنجم كذا وكذا، أو بنوء كذا، فلا يخلو: إما أن يعتقد أن له تأثيراً في نزول المطر، فهذا شركٌ كفر، وهو الذي يعتقده أهلُ الجاهلية؛ كاعتقادهم أن دعاء الميت، والغائب يجلب لهم نفعاً، ويدفع عنهم ضرّاً.

فهذا هو الشرك الذي بعث الله رسوله ﷺ بالنَّهْي عنه، وقتالِ مَنْ فعلَه، كما قال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾[البقرة: ١٩٣] والفتنة: الشرك.

وإما أن يقول: مطرنا بنوء كذا مثلاً، مع اعتقاد أن المؤثر هو الله وحده لكنه أجرى العادة بوجود المطر عند سقوط ذلك النجم، فالصحيحُ أنه يحرُم نسبةُ ذلك إلى النجم، ولو على طريق المجاز.

فقد صرح «ابن مفلح» في «الفروع» بأنه يحرم قول: «مطرنا بنوء كذا»، وجزم بتحريمه، ولم يذكر خلافاً.

وذلك أن القائل بذلك نسبَ ما هو فعلُ الله الذي لا يقدر عليه غيرُه إلى خلق مُسَخَّرٍ لا ينفع ولا يضر، ولا قدرةَ له على شيء.

فيكون ذلك شركاً أصغر. وأصغرُ الشرك أكبرُ من جملة الكبائر، فضلاً عن أكبره.

والمراد: أن الأمة ستفعل هذا الفعل، إما مع العلم بتحريمه، أو مع الجهل به، مع كونه من أعمال الجاهلية المذمومة المكروهة المحرمة.

والمراد بالجاهلية هنا: ما قبل البعث، سُمُوا بذلك؛ لفرط جهلهم.

وكلُّ ما يخالف ما جاء به الرسول ﷺ، فهو جاهلية.

فقد خالفهم رسولُ الله ﷺ في كثير من أمورهم، وما أكثرها، وذلك مدرَك بتدبر القرآن، ومعرفة السنة.

ولبعضهم[1] مصنَّف لطيفٌ ذكر فيه ما خالف النبيُّ ﷺ أهلَ الجاهلية، فبلغ مئة وعشرين مسألة.

قال شيخ الإسلام في هذا الحديث: أخبر أن بعض أمر الجاهلية لا يتركه الناس كلُّهم؛ ذمّاً لمن لم يتركه.

وهذا يقتضي أن كلَّ ما كان من أمرها وفعلها، فهو مذموم في دين الإسلام، وإلا، لم يكن في إضافة هذه المنكرات إلى الجاهلية ذمٌّ لها.

ومعلومٌ أن إضافتها للجاهلية خرجت مخرجَ الذم، وهذا كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ﴾[الأحزاب: ٣٣].

---

(١) قوله: «ولبعضهم» هو الإمام محمد بن عبد الوهاب محيي السنة، وقامع البدعة، وناشر لواء التوحيد، ومجدد شبابه في جزيرة العرب. والمصنف اللطيف الذي يشير إليه المؤلف هنا هو كتاب «مسائل الجاهلية التي خالف فيها رسول الله ﷺ أهل الجاهلية»، وشرحه علامة العراق محمود شكري الآلوسي. وذكر المؤلف هنا أن المسائل بلغت ١٢٠ مسألة، ولكن الآلوسي الذي شرحها يقول: إنها مئة مسألة فقط.

وفي ذلك [ذمٌّ] للتبرج، وذمٌّ لحال الجاهلية الأولى، وذلك يقتضي المنع من مشايعتهم في الجملة.

قال الطيبي: اختلفوا في كفر من قال: مُطِرْنَا بنوء كذا على قولين:

أحدهما: هو كفر بالله سبحانه، سالبٌ لأصل الإيمان، وفيه وجهان:

* **أحدهما**: من قال معتقداً بأن الكوكب فاعلٌ، مدبر منشىء للمطر، كزعم أهل الجاهلية، فلا شكَّ في كفره.

وهو قول الشافعي، والجماهير.

* **وثانيهما**: أنه قال معتقداً بأنه من الله تعالى وبفضله، وأن النوء علامةٌ له، فهذا لا يكفر؛ لأنه بقوله هذا، كأنه قال: مُطرنا في وقتِ كذا.

والأظهر: أنه مكروه كراهةَ تنزيه؛ لأنه كلمةٌ موهمة مترددة بين الكفر والإيمان، فيساء الظن بصاحبها، ولأنه شعار الجاهلية.

والقول الثاني: كفرانٌ لنعمة الله؛ لاقتصاره على إضافة الغيث إلى الكوكب، انتهى.

«مؤمن بالكوكب» متفق عليه. ذكره صاحب «المشكاة» في باب: الكهانة.

ويؤيده حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، قال: «ما أنزل اللهُ من السماء من بركةٍ إلا أصبحَ فريقٌ من الناس بها كافرين، ينزل اللهُ الغيثَ، فيقولون: بكوكبِ كذا وكذا» رواه مسلم.

قال بعض أهل العلم: إن من يؤمن أن مجاري أمور العالم بتأثير الكواكب، فهو عند الله من منكري الله تعالى، وداخلٌ في عَبَدة الكواكب.

ومن يؤمن أن ذلك كلَّه من الله، فالله يجعلُه من عباده المقبولين، ويخرجُه عن زمرة العابدين للكواكب.

فهذا الحديث دلَّ على أن الإيمان بسعد الساعات وشؤمها، ومراعاة التواريخ للسعادة والنحوسة، والإيقان بقول المنجم، من وادي الشرك الجلي؛ لأنه يعتقد أن هذه متعلقة بالنجوم، والاعتقاد بها من أفعال عابدي الكواكب.

فمن قال بتأثير كوكب، وأضاف إليه شيئاً من الأحوال الجارية في العالم، فقد أشرك بالله، وآمن بالكواكب، وصار من المشركين، وخرج عن جماعة الموحدين.

قال في «فتح المجيد» في شرح هذا الحديث: إذا اعتقد أن للنوء تأثيراً في إنزال المطر، فهذا كافر؛ لأنه أشرك في الربوبية، والمشركُ كافر.

وإن لم يعتقد ذلك، فهو من الشرك الأصغر؛ لكونه نسبَ نعمة الله إلى غيره سبحانه.

ولأن الله لم يجعل النوء سبباً لإنزال المطر فيه، وإنما هو فضلٌ من الله ورحمة، يحبسه إذا شاء، وينزله إذا شاء.

قال: ودل الحديث على أنه لا يجوز لأحد أن يضيف أفعال الله إلى غيره، ولو على سبيل المجاز، وهذا حالُ أهل التوحيد.

قال بعض العلماء: إن نسبة النعمة إلى غير الله كفرٌ، ولهذا قطع بعضُ أهل العلم بتحريمه، وإن لم يعتقد تأثيرَ النوء في إنزال الأمطار.

وإنما كان من كفر النعمة؛ لعدم نسبتها إلى الذي أَنعم بها، ونسبتِها إلى غيره؛ كما قال تعالى ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾[النحل: ٨٣].

قال القرطبي في شرح حديث زيد بن خالد: وكانت العرب إذا طلع نجمٌ من الشرق، وسقط آخرُ من الغرب، فحدَث عندَ ذلك مطر، أو ريح، فمنهم من ينسبه إلى الطالع، ومنهم من ينسبه إلى الغارب نسبةَ إيجاد واختراع، ويطلقون على ذلك، القولَ المذكور في الحديث، فنهى الشارع عن إطلاق ذلك؛ لئلا يعتقد أحدٌ اعتقادهم، ولا يتشبَّه بهم في نطقهم بذلك. انتهى.

وعن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو أمسكَ اللهُ القطرَ عن عباده خمسَ سنين، ثم أرسلَه، لأصبحت طائفةٌ من الناس كافرين، يقولون: سُقِينَا بنوء المِجْدَح». رواه النسائي.

«المجدح» ـ بكسر الميم وسكون الجيم وفتح الدال ـ: من الأنواء التي لا تكاد تخطى، وهو ثلاثة كواكب كالأثافي.

والمجدح منها: خشبة في رأسها خشبتان معترضتان، يجدح بها السَّويق؛ أي: يُضرب ويُخلط.

والمعنى: أنه يقال لهم: أين كان هذا النوء في مدة خمس سنين مثلاً؟

هل كان يطلع كل سنة أم لا؟ وهل له تأثير دائماً أم لا؟

وبهذا يظهر بطلانُ قولهم باليقين.

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: مُطِرَ الناس على عهد رسول الله ﷺ، فقال النبي ﷺ: «أصبح من الناس شاكر، ومنهم كافر، قالوا: هذه رحمةُ الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا، فنزلت هذه الآية: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[الواقعة: ٧٥] حتى بلغ ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾[الواقعة: ٨٢]. الحديث رواه مسلم.

قال مجاهد: مواقعُ النجوم: مطالعُها ومشارقُها، واختاره ابن جرير.

قال ابن كثير في الآية: هذا القرآن منزل من الله ربِّ العالمين، وليس كما يقولون: إنه سحر وكهانة، أو شعر، بل هو الحق الذي لا مِرْيَة فيه، وليس وراءه حقّ نافع، انتهى.

فهذه الآية دليل على ردِّ التنجيم؛ لقوله سبحانه في آخرها: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾[الواقعة: ٨٢].

ومعلوم أن المشركين ينسبون رزقهم الذي سببه المطر إلى نوء، ونجم، ولا يعتقدون أن الله هو الرازق.

وليس للنوء والنجم والكواكب في ذلك فعل، بل كلٌّ من عند الله، فما لهؤلاء المشركين لا يفقهون حديثاً؟!

قال البخاري في «صحيحه»: قال قتادة: خلق الله هذه النجوم لثلاث: زينةً

للسماء، ورجوماً للشياطين، وعلاماتٍ يُهتَدى بها، فمن تأول فيها بغير ذلك، أخطأ، وأَضاع نصيبه، وتكلَّفَ ما لا علمَ له به.

وفي رواية رزين: وتكلَّف ما لا يعنيه، وما لا علمَ له به، وما عجزَ عن علمه الأنبياءُ والملائكة.

وعن الربيع بن زياد مثلُه، وزاد: واللهِ ما جعل الله في نجمٍ حياةَ أحد، ولا رزقَه، ولا موته، وإنما يفترون على الله الكذب، ويتعللون بالنجوم.

قلت: ذلك الأثر علقه البخاري في «صحيحه»، وأخرجه عبد الرزاق، وعبدُ بن حُميد، وابن جرير، وابن المنذر، وغيرهم.

وأخرجه الخطيب في «كتاب النجوم» عن قتادة، ولفظه قال: إنما جعل الله هذه النجوم لثلاث خصال: جعلَها زينةً للسماء، وجعلَها يُهتدى بها، وجعلَها رجوماً للشياطين، فمن تعاطى فيها غيرَ ذلك، فقد قال برأيه، وأخطأ حظَّه، وأضاع نصيبه، وتكلَّف ما لا علم له به.

وإن ناساً جهلة بأمر الله، قد أحدثوا في هذه النجوم كهانةً، من أعرس بنجم كذا وكذا، كان كذا وكذا، أو من سافر بنجم كذا وكذا، كان كذا وكذا.

ولعمري! ما من نجم إلا يولد به الأحمر والأسود، والطويل والقصير، والحسن والدميم، وما علم هذه النجوم، وهذه الدابة، وهذا الطائر بشيء من هذا الغيب، ولو أن أحداً علم الغيب، لعلمه آدم ـ عليه السلام ـ الذي خلقه الله بيده، وأسجدَ له ملائكته، وعلَّمه أسماءَ كل شيء، انتهى.

فتأمل ما أنكره هذا الإمام مما حدث من هذه المنكرات في عصر التابعين، وما زال الشيء يزداد في كل عصر بعدَهم حتى بلغ الغايةَ في هذه الأعصار، وعمَّت به البلوى في جميع الأمصار، فَمُقِلٌّ منها ومستكثر، وعَزَّ في الناس من ينكره.

بل منهم من ينصر هذا الاعتقاد الفاسد بنوع من التأويل الكاسد، والتقرير البارد. وعظمت المصيبة في الدين، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ويدل لما قال قتادة ـ رضي الله عنه ـ قولُه سبحانه: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾[الملك: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾﴾[النحل: ١٦].

حكم تعلم علم النجوم

قال ابن مسعود: قال رسول الله ﷺ: «أما السماء الدنيا، فإن الله خلقها من دخان، وجعل فيها سراجاً وقمراً منيراً، وزينها بمصابيح، وجعلَها رجوماً للشياطين، وحفظاً من كل شيطان رجيم» رواه ابن مردويه.

ومعنى علامات: دلالات على الجهات، يهتدي بها الناس في ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ أي: لتعرفوا بها جهة قصدكم، وليس المراد أنه يهتدى بها في علم الغيب، كما يعتقده المنجمون.

فمن زعم فيها غيرَ ما ذكر الله في كتابه من هذه الثلاث، فقد أخطأ.

حيث زعم شيئاً ما أنزل الله به من سلطان، وأضاع نصيبه من كل خير؛ لأنه شغل نفسه بما يضره ولا ينفعه.

فإن قيل: المنجم قد يصدق، قيل: صدقُه كصدق الكاهن، يصدُق في كلمة، ويكذب في مائة.

وصدقُه ليس عن علم، بل قد يوافق قدراً، فيكون فتنةً في حق من صدقه، وقد جاءت الأحاديث عن النبي ﷺ بإبطال علم التنجيم كما سيأتي، وفي التحذير منه، وهي كثيرة جداً.

وكره قتادة ـ رضي الله عنه ـ تعلُّمَ منازل القمر، ولم يرخِّص ابنُ عيينة فيه، ورخَّص فيه أحمد، وإسحاق، وجوزه مجاهد، وإبراهيم النخعي.

وقال الخطابي: ما يعلمُ به الزوال، وجهةُ القبلة من طريق المشاهدة، فإنه غير داخل فيما نهي عنه.

وقال «ابن رجب»: المأذون في تعلُّمه: علمُ التسيير، لا علم التأثير؛ فإنه باطل محرَّم قليلُه وكثيره، وأما التسيير، فيتعلم منه ما يحتاج إليه في الاهتداء إلى الطرق، ومعرفة القبلة، عند الجمهور، انتهى.

وأقول: الأحوطُ ألا يتعلم منه شيئاً، وإن تعلم، فلا يعتقده على خلاف مراد الله.

وما ذهب إليه الجمهور، فهو آيل إلى قوله تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾[النحل: ١٦]، ولا خلاف في جوازه.

حكم معرفة أوقات الصلوات بالساعات

ومعرفةُ القبلة، وأوقاتِ الصلوات بالساعات النجومية، وسيرِ الكواكب على ما لم يعهد من السنة والسلف بدعةٌ، وكلُّ بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، وقد عين رسول الله ﷺ أوقات الصلواتِ الخمس، وعرفها بما لا يخطىء فيه قروي، ولا بدوي، ولا امرأة، ولا صبي، فضلا عن أهل البلد، وأهل النُّهى. فما لنا ولهذه الساعات المعمولة لهذا الأمر؟

وإذا جاءنهُ الله بطل نهيُ معقل، والصباحُ يغني عن المصباح.

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من اقتبس باباً من علم النجوم لغيرِ ما ذكر الله، فقد اقتبس شعبةً من السحر، المنجمُ كاهن، والكاهنُ ساحر، والساحرُ كافر»؛ أي: فالمنجم كافر، رواه رزين.

وفي رواية أخرى عنه يرفعه: «من اقتبسَ علماً من علم النجوم، اقتبسَ شعبةً من السحر، زاد ما زاد» رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه.

قال بعض أهل العلم: إن الله ذكر النجوم في كتابه، وبين أنها للزينة، والرجم، والاهتداء.

ولم يذكر أنها متصرفة في العالم، وأن أمور العالم تجري على حساب تأثيراتها، ولم يبين أن الخير والشر منها.

فمن نبذ الأمر الأول، وتبع الأمر الثاني، ويستفيد منها علم الغيب، ويقضي به، فهو في حكم من يستفهم من البراهمة الجن، ثم يلقيه إلى الناس.

فمن تعلم علمَ النجوم، وجعل يلقي إلى الناس ما علمه في زعمه من الغيوب، فقد صار كالكاهن، وساواه في وحدة الطريق.

والكاهنُ يحبُّ الجن كالساحر، ولا يحصل المحبة بهم إلا بالاعتقاد فيهم، ودعائهم عند الشدة، ونذر الطعام لهم. وهذا كلُّه شركٌ بالله، وكفرٌ به.

والمنجم، والكاهن، والساحر، كلُّهم سائرون طرق[1] الكفر والضلال، سالكون[2] مسالكه فيما يأتون به، ويذرون.

قال شيخ الإسلام: التنجيم: هو الاستدلالُ بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية.

وقال الخطابي: علم النجوم المنهيُّ عنه: هو ما يدعي أهلُ التنجيم من علم الكوائن والحوادث التي ستقع في مستقبل الزمان؛ كأوقات هبوب الريح، ومجيء المطر، وتغير الأسعار، وما في معناها من الأمور التي يزعمون أنها تدرَك معرفتُها بمسير الكواكب في مجاريها، واجتماعها، وافتراقها، يدّعون أن لها تأثيراً في السُّفليات.

وهذا منهم تحكُّم على الغيب وتعاطٍ لعلمٍ قد استأثر الله به، لا يعلم الغيب سواه. هكذا في «فتح المجيد».

وفي حديث أبي موسى يرفعه: «ثلاثة لا يدخلون الجنة» الحديث.

وفيه: «ومصدِّقٌ بالسحر» رواه أحمد، وابن حبان في «صحيحه»، والطبراني، والحاكم وصححه، وأقره الذهبي.

قال في «فتح المجيد»: ومنه؛ أي: من السحر: والتنجيمُ.

---

(١) قوله: «سائرون طرق» لعل الصواب أن يقال: سائرون في طرق الكفر، وهو الأفصح بلا شك.

(٢) وقوله: «سالكون مسالكها» لرجوع الضمير المستتر إلى مؤنث، وهي الطرق.

قال: وهذا الحديث من نصوص الوعيد التي كره السلفُ تأويلها، وقالوا: أَمِرُّوها كما جاءت. ومَنْ تأولها، فهو على خطر من التقوُّل على الله.

وأحسنُ ما يقال: إن كل عمل دون الشرك والكفر المخرِج عن ملة الإسلام، فإنه يرجع إلى مشيئة الله، فإن عَذَّبَ به، فقد استوجب العذاب، وإن غفر له، فبفضل الله وعفوه ورحمته.

حكم في تعلم السيمياء وعقد المرء عن زوجته

قال الذهبي في ذكر الكبائر[1]: ويدخل فيها تعلُّمُ السيمياء، وعملُها، وعقدُ المرء عن زوجته، ومحبةُ الزوج لامرأته، وبغضُها وبغضُه، وأشباهُ ذلك بكلمات مجهولة.

قال: وكثير من الكبائر بل عامتها إلا الأقل يجهل خَلْقٌ من الأمة تحريمه، وما بلغه الزجر فيه، ولا الوعيد عليه. انتهى.

فصل في الإشراك في العرافة والكهانة والعيافة والطرق والطيرة

عن حفصة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أتى عرافاً»، وهو الذي يتعاطى معرفة مكان المسروق، ومكان الضالة، ونحوهما، «فسأله عن شيء، لم تُقبل له صلاةُ أربعين ليلة» رواه مسلم.

والمراد: السؤال على وجه التصديق، بخلاف من سأله على وجه الاستهزاء والتكذيب.

قال بعض العلماء في معنى هذا الحديث: إن من يذهبُ إلى من يدَّعِي إظهارَ الأمور الغيبية، وتعريفها للناس، ويسأله عن شيء منها، فقد بطلت صلاته إلى أربعين ليلة.

---

(١) قوله: في «ذكر الكبائر»؛ أي: في كتاب «الكبائر» أثناء كلامه على الكبيرة التي هي ادعاء علم الغيب.

لأنه فَعل فِعل الشرك، والشركُ يحبط الأعمال الصالحة، ويضيع أجره وثوابه.

ويدخل في مفهوم هذا الحديث: كلُّ من يصدُق عليه مسمَّى هذا التعريف من أصحاب النجوم، والرمل، والجفر، والفال، ومخرج الأسماء من الكتب المعدة لذلك الضلال، وأهل الكشف، والاستخارة المدعين للتعريف والتعيين، المخبرين بالأمور المغيبة، والمعرفين لها للناس.

قال في «فتح المجيد»: ظاهر الحديث: أن الوعيد مرتب على مجرد مجيئه إليه، وسؤاله عنه، سواءٌ صدقه، أو شكَّ في خبره.

فإن في بعض روايات الصحيح: «من أتى عرافاً، فسأله عن شيء، لم تقبل له صلاةُ أربعين ليلة».

وإذا كانت هذه حال السائل، فكيف بالمسؤول؟.

قال النووي وغيره: معناه لا ثوابَ له فيها، وإن كانت مجزئة بسقوط الفرض عنه.

ولا بدَّ من هذا التأويل في هذا الحديث؛ فإن العلماء متفقون على أنه لا يلزم من أتى العرَّاف إعادةُ صلاة أربعين ليلة. انتهى حاصله.

وعن معاوية بن الحكم، قال: قلت: يا رسول الله! أمور كنا نصنعها في الجاهلية كنا نأتي الكهان. قال: «فلا تأتوا الكهان». قال: قلت: كنا نتطير. قال: «ذلك شيء يجده أحدُكم في نفسه، فلا يصدَّكُم». قال: قلت: ومنا رجال يَخُطُّون. قال: «كان نبيٌّ من الأنبياء يخط، فمن وافقَ خطه، فذاك» رواه مسلم.

وفي الحديث النَّهْيُ عن إتيان الكاهن، والتطير، وتعاطي علم الرمل، وأن هذا كلَّه من مواقع الشرك، ومظان الكفر.

وعن عائشة، قالت: سأل أناسٌ رسول الله ﷺ عن الكهان، فقال لهم رسول الله ﷺ: «إنهم ليسوا بشيء». قالوا: يا رسول الله! فإنهم يحدثون أحياناً بالشيء يكون حقّاً؟، فقال رسول الله ﷺ: «تلك الكلمة من الحق يخطفها

الجِنِّيُّ، فَيَقُرُّها في أُذُنِ وَلِيِّهِ قَرَّ الدجاجة، فيخلطون فيها أكثر من مئة كذبة» متفق عليه.

قال أهل اللغة: «القَرُّ» ترديدُك الكلامَ في أذن المخاطَب حتى يفهمه، وقَرُّ الدجاجة: صوتها إذا قطعته.

وفي رواية أخرى عنها، قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إن الملائكة تنزل في العَنان، وهو السحاب، فتذكر الأمرَ قُضي في السماء، فتستَرِقُ الشياطينُ السمعَ، فتسمعه، فتوحيه إلى الكُهان، فيكذبون معها مئة كذبة، من عند أنفسهم» رواه البخاري.

فيه: أن الكهنة من أولياء الشيطان، وأنهم يزيدون على ما يسمعون منه.

وعن قَطَن بن قَبِيصة عن أبيه: أن النبي ﷺ قال: «العِيافَةُ» هو زجر الطير، والتفاؤلُ بأسمائها، وأصواتِها، وممرها «والطرقُ» هو الضربُ بالحصى الذي يفعله النساء، وقيل: هو الخط في الرمل «والطيرة، من الجبت»؟، وهو السحر والكهانة، وقيل: هو كلُّ ما عبد من دون الله.

والمعنى: أنها ناشئة من الشرك. رواه أبو داود.

قال بعض أهل العلم: هذه الأمور الثلاثة من أفعال الشرك ورسومه؛ بدليل هذا الحديث.

حكم التطير والعدوى وما ورد فيهما

وعن عبد الله بن مسعود عن رسول الله ﷺ قال: «الطِّيَرَةُ شركٌ قاله ثلاثاً وما مِنَّا إلا، ولكنَّ الله يُذهبه بالتوكلِّ»؛ أي: بسبب التوكل. رواه أبو داود، والترمذي وصححه، وقال: سمعت محمدَ بن إسماعيل، يعني: البخاري، يقول: كان سليمانُ بنُ حرب يقول في هذا الحديث: وما مِنَّا... إلخ: هذا عندي قولُ ابن مسعود.

وهذا صريح في تحريم الطيرة، وأنها من الشرك؛ لما فيها من تعلُّق القلب على غير الله.

ومن قال: إنها تكره، فالكراهة في اصطلاح السلف بمعنى الحرام.

قال في «شرح السنن»: إنما جعل الطيرة من الشرك؛ لأنهم كانوا يعتقدون أن الطيرة تجلب لهم نفعاً، أو تدفع عنهم ضراً إذا عملوا بموجبها، فكأنهم أشركوا مع الله تعالى.

وقال أبو القاسم الأصفهاني، والمنذري: في الحديث إضمار، والتقدير: وما منا إلا وقد وقع في قلبه شيء من ذلك. انتهى.

وقال الخلخالي: حذف المستثنى؛ لما يتضمنه من الحالة المكروهة، وهذا من آداب الكلام.

والمعنى: لكنْ لما توكَّلْنا على الله في جلبِ نفع، أو دفعِ ضر، أذهبه الله عنا بتوكلُّنا عليه وحدَه.

قال ابن القيم: الصوابُ أن الطيرةَ نوعٌ من الشرك.

قلت: إطلاق الشرك عليها من النبي ﷺ يغني عن قول غيره بشركه، ويردُّ على من لا يقولُ بذلك.

قال بعض العلماء: كانت الطيرة رائجةً في العرب، وكانوا يتطيرون، ويعتقدونها، فصرح رسول الله بأنها شرك؛ ليترك الناسُ تلك العادة القبيحة الشركية. انتهى.

فالحديث دليل على كونها شركاً.

وفي «فتح المجيد» الطيرة ـ بكسر الطاء وفتح الياء ـ: اسمُ مصدر من تطير طيرةً؛ كما يقال: تخير خيرة، ولم يجيء في المصادر على هذه الزنة غيرهما.

وأصلُه: التطير بالسوانح والبوارح من الطير والظباء وغيرهما.

وكان ذلك يصدُّهم عن مقاصدهم، فنفاه الشرع وأبطله، وأخبر أنه لا تأثيرَ له في جلب نفع، أو دفع ضر.

قال المدائني: سألت رؤبةَ بنَ العَجَّاج: ما السانح؟ قال: ما وَلاَّكَ ميامِنَهُ.

قلت: فما البارح؟ قال: ما ولاك مياسرَه، والذي يجيء من أمامِك، فهو الناطِحُ والنطيحُ، والذي يجيء من خلفك، هو القاعدُ والقعيد.

ولما كانت الطيرة من الشرك المنافي لكمال التوحيد الواجب؛ لكونها من إلقاء الشيطان، وتخويفه ووسوسته، يتعلق القلب بها خوفاً وطمعاً، ومنافاة للتوكل على الله، الذي لا ينفع ولا يضر غيره، واعتقاد النفع والضر في طائر ونحوه مما لا علمَ عنده ولا قصد، وإن كان من الشرك الأصغر، فهو من أقبح الشرك.

وهو كاعتقاد المنجمين في النجوم التي سخرها الله تعالى، اعتقدوا أن لها تأثيراً في الكون، وهي مسخرة، لا تنفع ولا تضر.

وكان آل فرعون إذا جاءتهم الحسنة، وأصابهم الخصب، والسعة، والعافية ﴿قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ﴾[الأعراف: ١٣١] أي نحن الجديرون والحقيقيون به، ونحن أهلها.

وإن تصبهم سيئة؛ أي: بلاء وقحط ﴿يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾[الأعراف: ١٣١] فيقولون: هذا بسبب موسى وأصحابه أصابنا بشؤمهم.

فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمۡ عِندَ ٱللَّهِ﴾[الأعراف: ١٣١] أي ما قضى عليهم وقدر.

وفي رواية عنه: شؤمهم عند الله، ومن قبله جاءهم هذا الشؤم بكفرهم وتكذيبهم بآياته ورسله.

وقال تعالى: ﴿طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡ﴾[يس: ١٩] أي: حظكم، وما نابكم من شر، معكم؛ بسبب كفركم، ومخالفتكم الناصحين، ليس هو من أجلنا، ولا بسببنا، بل ببغيكم وعدوانكم.

فطائر الباغي الظالم معه، فما وقع به من الشرور، فهو سببه الجالبُ له، وذلك بقضاء الله وقدره، وحكمته وعدله كما قال سبحانه.

﴿أَفَنَجۡعَلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ كَٱلۡمُجۡرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ﴾[القلم: ٣٥، ٣٦].

ويحتمل أن يكون المعنى: طائركم راجعٌ إليكم، فالطيرُ الذي حصل لكم إنما يعود عليكم.

وهذا من باب القصاص في الكلام، ونظيره قوله ـ عليه السلام ـ: «إذا سلَّم عليكم أهلُ الكتاب، فقولوا: وعليكم». ذكره الحافظ «ابن القيم» ـ رحمه الله تعالى ـ.

وبالجملة: التطير من عمل أهل الجاهلية المشركين، وقد ذمهم الله تعالى به، ونهاهم رسول الله ﷺ عنه، وأخبر أنه شرك، انتهى.

وعن سعد بن مالك: أن رسول الله ﷺ قال: «لا هامةَ ولا عَدْوى، ولا طِيَرَةَ».

قال «ابن القيم» ـ رضي الله عنه ـ: يحتمل أن يكون نفياً، أو نهياً؛ أي: لا تطيروا، ولكن قوله ﷺ في حديث آخر: «لا عَدْوى ولا صَفَرَ ولا هامَةَ» يدلُّ على أن المراد النفي، وإبطال هذه الأمور التي كانت الجاهلية تتعاطاها.

والنفي في هذا أبلغُ من النهي؛ لأن النفي يدل على بطلان ذلك، وعدِم تأثيره، والنهيُ إنما يدل على المنع منه.

وفي «صحيح مسلم» عن معاوية بن الحكم: أنه قال لرسول الله ﷺ: ومنا أناسٌ يتطيرون، قال: «ذلك شيء يجدُه أحدُكم في نفسه، فلا يصدنَّكم».

فأخبر أن تأذيه وتشاؤمه إنما هو في نفسه وعقيدته، لا في المتطير به.

فوهمه وخوفه وإشراكه هو الذي يطيره ويصد، لا مَا رآه وسمعه.

فأوضحَ لأمته الأمرَ، وبين لهم فسادَ الطيرة؛ ليعلموا أن الله سبحانه لم يجعل لهم عليها علامة، ولا فيها دلالة، ولا نصبها سبباً لما يخافونه ويحذرونه، ولتطمئنَّ قلوبهم، وتسكنَ نفوسهم إلى وحدانيته تعالى التي أرسل بها رسله، وأنزل لها كتبه، وخلق لأجلها السموات والأرض، وعمر الدارين: الجنة، والنار بسبب التوحيد.

فقطع ﷺ علق الشرك من قلوبهم، لئلا يبقى فيها علقةٌ منها، ولا يتلبسوا بعمل من أعمال أهل النار البتة.

فمن استسمك بعروة التوحيد الوثقى، واعتصم بحبله المتين، وتوكَّل على الله ربِّ العالمين، قطع هاجسَ الطيرة من قبل استقرارها، وبادرَ خواطرها من قبل استمكانها.

قال عكرمة: كنا جلوساً عند ابن عباس، فمر طائر يصيح، فقال رجل من القوم: خير خير. فقال ابن عباس: لا خيرَ ولا شرَّ.

فبادره بالإنكار عليه؛ لئلايعتقد تأثيره في الخير والشر.

وخرج طاوس مع صاحب له في سفر، فصاح غراب، فقال الرجل: خير، فقال طاوس: وأيُّ خير عند هذا؟ لا تصحبني. انتهى حاصله.

«وإن تكن الطيرة في شيء، ففي الدار، والفرس، والمرأة» رواه أبو داود.

وقال في «فتح المجيد»: قد ظن بعض الناس أن هذا الحديث، وما في معناه يدلُّ على جواز الطيرة؛ لقوله ﷺ: «الشؤم في ثلاث: المرأة، والدابة، والدار»، ونحو هذا.

وليس الأمر هكذا، فقد قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: إخبارُه ﷺ بالشؤم في هذه الثلاثة ليس فيها إثبات الطيرة التي نفاها الله، وإنما غايته أنه سبحانه قد يخلق منها أعياناً مشؤومة على من قاربها وسكنها، وأعياناً مباركة لا يلحق من قربها منها شؤمٌ ولا شرٌّ.

هذا كما يعطي سبحانه الوالدين ولداً مباركاً، يريان الخير على وجهه، ويعطي غيرَهما ولداً مشؤوماً، يريان الشر على وجهه، وكذلك ما يعطاه العبد من دابة وغيرها، فكذلك الدار، والمرأة، والفرس.

والله سبحانه خالقُ الخير والشر، والسعود والنحوس، فيخلق بعض هذه الأعيان سعوداً مباركة، ويقضي بسعادةِ من قاربها، وحصولِ اليمن والبركة له.

ويخلق بعضها نحوساً يتنحس بها من قاربها.

وكلُّ ذلك بقضائه وقدره؛ كما خلق سائر الأسباب، وربطها بمسبباتها المتضادة والمختلفة، كما خلق المسك وغيرَه من الأرواح الطيبة، ولذَّذَ بها من

قاربها من الناس، خلق ضدَّها، وجعلها سبباً لألم من قاربها من الناس.

والفرقُ بين هذين النوعين مدرَك بالحس، فكذلك في الديار والنساء والخيل، فهذا لَوْنٌ، والطيرة الشركية لون. انتهى.

أقوال العلماء في حديث «الشؤم في ثلاث»

قال النووي: اختلف العلماء في حديث: «الشؤم في ثلاث»:

فقال «مالك»: هو على ظاهره، وإن الدار قد يجعل الله تعالى سكناها سبباً للضرر، أو الهلاك، وكذا اتخاذ المرأة المعينة، والفرس، والخادم، قد يحصل الهلاك عنده بقضاء الله تعالى وقدره.

وقال الخطابي: قال كثيرون: هو في معنى الاستثناء من الطيرة.

أي: الطيرة منهي عنها، إلا أن يكون له دار[1] يكره صحبتها، أو فرس، أو خادم، فليفارق الجميع بالبيع ونحوه، وبطلاق المرأة.

وقال آخرون: شؤم الدار: ضيقُها، وسوءُ جيرانها وأذاهم.

وشؤم المرأة: عدمُ ولادتها، وسلاطَةُ لسانها، وتعرضُها للرِّيَب.

وشؤم الفرس: ألا يُغزى عليها؛ أي: في سبيل الله.

وقيل: حِرانها، وغلاءُ ثمنها.

وشؤم الخادم: سوءُ خلقه، وقلةُ تعهده لما فُوِّض إليه.

وقيل: المرادُ بالشؤم هنا: عدم الموافقة.

قال عياض: قال بعض العلماء: لهذه الفصول السابقة في الأحاديث ثلاثةُ أقسام:

أحدها: ما لم يقع الضرر به، ولا اطَّردت له عادة خاصة ولا عامة، فهذا لا يلتفت إليه، وأنكر الشرع الالتفاتَ إليه، وهو الطيرة.

---

(١) قوله: «دار... إلخ» هكذا في الأصل. والصواب: امرأة حسبما يدل عليه آخر الكلام.

والثاني: ما يقع عنده الضرر عموماً لا يخصه، ونادراً لا يتكرر؛ كالرياء، فلا يقدم عليه، ولا يخرج منه.

والثالث: يخصُّ ولا يعم؛ كالدار، والفرس، والمرأة، فهذا يباح الفرار منه. انتهى.

وقال ابن قتيبة: وجهُه: أن أهل الجاهلية كانوا يتطيرون، فنهاهم النبي ﷺ، وأعلمهم أنْ لا طيرةَ، فلما أبوا أن ينتهوا، بقيت الطيرة في هذه الأشياء الثلاث.

قال الحافظ: ومشى ابن قتيبة على ظاهره، ويلزم على قوله أن من تشاءم بشيء منها، نزل به ما يكره.

قال القرطبي: ولا يظن به أنه يحمله على ما كانت الجاهلية تعتقده، بناء على أن ذلك يضر وينفع بذاته، فإن ذلك خطأ، وإنما عنى أن هذه الأشياء هي أكثرُ ما يتطير به الناس.

فمن وقع في نفسه منها شيء، أبيح له أن يتركه، ويستبدل به غيره. انتهى.

وقد ورد في رواية في البخاري، في النكاح بلفظ: ذكروا الشؤم، فقال: «إن كان في شيء، ففي... إلخ».

ولمسلم: «إن يكُ من الشؤم شيءٌ حقٌّ» وفي رواية أخرى: «إن كان الشؤم في شيء».

وكذا في حديث جابر عند مسلم، وكذا في حديث سهل بن سعد عند البخاري في كتاب: الجهاد، وذلك يقتضي عدم الجزم بذلك.

بخلاف ما في حديث ابن عمر بلفظ: «الشؤم في ثلاث»، وبلفظ آخر: «إنما الشؤم في ثلاث»، ونحو ذلك مما تقدم.

قال ابن العربي: معناه: إن كان خلق الله الشؤم في شيء مما جرى، من نقض العادة، فإنما يخلقه الله في هذه الأشياء.

قال المازري: مجمل هذه الرواية: إن يكن الشؤم حقّاً، فهذه الثلاث أحقُّ به.

بمعنى: أن النفوس يقع فيها التشاؤم بهذه أكثرَ مما يقع بغيرها.

وروى أبو داود في: الطب، عن ابن القاسم، عن مالك: أنه سئل عن حديث: «الشؤم في ثلاث»، فقال: كم من دار سكنَها ناسٌ فهلكوا!

قال المازري: فيحمله مالكٌ على ظاهره.

والمعنى: أن قدر الله ربما اتفق ما يكره عنده سكنى الدار، فتصير في ذلك كالسبب، فيتسامح في إضافة الشيء إليه اتساعاً.

وقال ابن العربي: لم يرد مالكٌ إضافة الشؤم إلى الدار، وإنما هو عبارة عن جَرْيِ العادة فيها.

فأشار إلى أنه ينبغي للمرء الخروجُ عنها؛ صيانةً لاعتقاده عن التعلق بالباطل.

وقيل: معنى الحديث: أن هذه الأشياء يطول تعذيب القلب بها، مع كراهة أمرها؛ لملازمتها بالسكنى، والصحبة، ولو لم يعتقد الإنسان الشؤم فيها، فأشار الحديث إلى الأمر بفراقها؛ ليزول التعذيب.

قال الحافظ: وما أشار إليه ابن العربي في تأويل كلام مالك أولى.

وهو نظير الأمر بالفرار من المجذوم، مع صحة نَفْيِ العدوى.

والمراد بذلك: حسمُ المادة، وسدُّ الذريعة؛ لئلا يوافق شيء من ذلك القدر، فيعتقد مَنْ وقع له أن ذلك من العدوى، أو من الطيرة، فيقع في اعتقاد ما نهي عن اعتقاده، فأشير إلى اجتناب فعل ذلك.

والطريق فيمن وقع له ذلك في الدار مثلاً: أن يبادرَ إلى التحول منها؛ لأنه متى استمر فيها، ربما حمله ذلك على اعتقاد صحة الطيرة والتشاؤم.

قال ابن العربي: وصفُ الدار بأنها ذميمة، يدلُّ على جواز ذكر تقبيح ما وقع فيها، من غير أن يعتقد أن ذلك كان منها.

ولا يمتنع ذمُّ محل المكروه، وإن كان ليس منه شرعاً.

وقال الخطابي: معناه: إبطال مذهب الجاهلية في التطير.

فكأنه قال: إن كانت لأحدكم دار يكره سكناها، أو امرأة يكره صحبتها، أو فرس يكره سيره، فليفارقه.

وقيل: إن المعنى في ذلك: ما رواه الدمياطي بإسناد ضعيف في «الخيل»: إذا كان الفرس ضروباً، فهو مشؤوم، وإذا حنت المرأة إلى بعلها الأول، فهي مشؤومة، وإذا كانت الدار بعيدة من المسجد، لا يُسمع منها الآذان، فهي مشؤومة.

وقيل: كان ذلك في أول الأمر، ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ﴾[الحديد: ٢٢] مبين ﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ الآية. حكاه ابن عبد البر.

قال الحافظ: النسخ لا يثبت بالاحتمال، لاسيما مع إمكان الجمع.

ولاسيما قد ورد في نفس هذا الخبر نفيُ التطير، ثم إثباته في الأشياء المذكورة.

وقيل: يحمل الشؤم على قلة الموافقة، وسوء الطباع.

وهو كحديث سعد بن أبي وقاص رفعه: «من سعادة المرء: المرأةُ الصالحة، والمسكنُ الصالح، والمركبُ الْهَنِيِّ، ومن شقاوة المرء: المرأة السوء، والمسكن السوء، والمركب السوء» أخرجه أحمد.

وهذا يختص ببعض أنواع الأجناس المذكورة دون بعض.

وبه صرح ابن عبد البر، فقال: يكون لقوم دون قوم، وذلك كله بقدر الله.

وقال المهلب ما حاصله: إن المخاطب بقوله: «الشؤم في ثلاثة»: من التزم التطير، ولم يستطع صرفه عن نفسه، فقال لهم: إنما يقع ذلك في هذه الأشياء التي تلازم في غالب الأحوال.

فإذا كان كذلك، فاتركوها عنكم، ولا تعذبوا أنفسكم بها.

ويدل على ذلك تصديره الحديث بنَفْي الطيرة.

واستدل لذلك بما أخرجه ابن حبان عن أنس رفعه: «لا طيرةَ، والطيرةُ على مَنْ تطير، وإن تكن في شيء، ففي المرأة» الحديث.

وفي إسناده عتبة بن حميد، وعتبة مختلَف فيه.

والأرجحُ ما قدمناه من بناء العام على الخاص، فيكون الحديث في قوة: ليست الطيرة في شيء إلا في الأمور المذكورة.

وهذا هو الذي ذهب إليه جماعة ممن قدمنا النقل عنهم.

الكلام على حديث شؤم السيف

وقد زاد الدارقطني من طريق أم سلمة: «والسيف»، وإسناده صحيح إلى الزهري، وهو رواه عن بعض أهل أم سلمة عنها.

قال الدارقطني: والمبهم هو أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة، سماه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري في روايته.

وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه موصولاً عن أم سلمة: أنها حدثت بهذا الحديث، وزادت فيه: «والسيف».

وقد روى النسائي الحديث المتقدم في ذكر الأمور المشؤومة فأدرج فيه السيف، وخالف فيه في الإسناد أيضاً.

وجاء عن عائشة: أنها أنكرت الحديث المذكور في شؤم تلك الأمور.

فروى أبو داود الطيالسي عنها في «مسنده»، عن محمد بن راشد، عن مكحول، قال: قيل لعائشة: إن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الشؤم في ثلاثة».

فقالت: لم يحفظ، إنه دخل، وهو يقول: «قاتل الله اليهود، يقولون: الشؤم في ثلاثة»، فسمع آخر الحديث، ولم يسمع أوله.

ومكحول لم يسمع من عائشة، فهو منقطع.

لكن روى أحمد، وابن خزيمة، والحاكم من طريق قتادة، عن أبي حبان: أن رجلين من بني عامر دخلا على عائشة، فقالا: إن أبا هريرة قال: إن رسول الله ﷺ قال: «الطيرة في الفرس والمرأة والدار».

فغضبت غضباً شديداً، وقالت: ما قاله، وإنما قال: إن أهل الجاهلية كانوا يتطيرون من ذلك. انتهى.

قال في «الفتح»: ولا معنى لإنكار ذلك على أبي هريرة، مع موافقة غيره من الصحابة له في ذلك.

وقد تأوله غيرُها على أن ذلك سبق لبيان اعتقاد الناس في ذلك، لا أنه إخبار من النبي ﷺ بثبوت ذلك.

وسياق الأحاديث الصحيحة المتقدم ذكرها يبعد هذا التأويل.

قال ابن العربي: هذا جواب ساقط؛ لأنه ﷺ لم يبعث ليخبر الناس عن معتقداتهم الماضية أو الحاصلة، وإنما بعث لتعليمهم ما يلزمهم أن يعتقدوه. انتهى.

قلت: وفيه نظر، لأن النبي ﷺ، وإن لم يبعث لذلك، ولكنه حكى عن أهل الكتاب وغيرهم بعضَ أفعالهم وأقوالهم، بل قد حكى الله عنهم في كتابه؛ كقوله ﷺ: «قاتل الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبورَ أنبيائهم مساجد»، ونحوه من الأحاديث.

وآيات الكتاب العزيز في ذلك كثيرة جداً.

وإنكار عائشة على أبي هريرة متوجه إلى نسيان أول الحديث، لا إلى أنه ليس بحديث أصلاً.

فلا منافاة ولا تعارض بين الأحاديث.

فإن ثبت حديث عائشة عند أهل المعرفة بالحديث، فذاك حجة رافعة للإشكال؛ لأن الزيادة عن الثقة مقبولة.

وحديثها ـ رضي الله عنها ـ من باب الزيادة، لا من باب المعارضة. والله أعلم.

وأما ما أخرجه الترمذي من حديث حكيم بن معاوية، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا شؤم، وقد يكون اليُمن في المرأة، والدار، والفرس».

ففي إسناده ضعف، ولكن لا ينزل عن درجة المتابعة والشهادة.

ولكن قضى القاضي العلامة محمد بن الشوكاني ـ رحمه الله ـ بأنه مخالف للأحاديث الصحيحة، وقال: فالحق ما أسلفناه من الجمع، ببناء العام على الخاص.

والله ـ عز وجل ـ أعلم. انتهى.

وقال بعض أهل العلم في معنى حديث: «لا عدوى ولا هامة»، وحديث «التشاؤم» ما نصه: كانت العرب تزعم أن عظام الميت إذا بَلِيتْ تصير هامة تخرج من القبر، وتأتي بأخبار أهله.

وقيل: كانت تزعم أنَّ روح القتيل الذي لا يُدْرَك بثأره تصير هامة، فتقول: اسقوني اسقوني، فإذا أدرك بثأره، طارت.

فأبطل ﷺ ذلك الاعتقاد.

معنى «هامة»

و«هامة» بتخفيف الميم، وهي اسمُ طير يتشاءم به الناس، وهو طير كبير يضعُف بصره في النهار، ويظهر بالليل، ويصوِّت، ويقال لها: بوم.

وقال الفراء: «الهامة»: طير من طير الليل، كأنها البومة.

قال ابن الأعرابي: كانوا يتشاءمون بها إذا وقعت على بيت أحدهم يقول: نَعَتْ إليَّ نفسي، أو واحداً من أهل داري.

فجاء الحديث بنفي ذلك وإبطاله. انتهى.

الإنسان لا يظهر بعد الموت بشكل آخر

والحديث دليل على أن من اعتقد أن الإنسان يظهر بعد الموت في شكل حيوان، فهو كاذب.

وأيضاً كانت العرب تزعم أن بعض الأمراض كالحَكَّة، والجذام يتعدى، ويلحق بالآخر.

فأخبر ﷺ أن هذا غلط، ووَهْمٌ منهم، لا أصل له في نفس الأمر.

وهذا يدل على بطلان ما هو معروف بين الناس من الاحتراز عن طفل به حصبة، وحمية الأطفال الآخرين منه لئلا يتعدى هذا السقم إليهم، فذلك من رسوم الكفر لا ينبغي أن يعتقدوه.

وهكذا كانت تزعم أن الأمر الفلاني صار غير مبارك لفلان، ولم يستقم له.

فأخبر ﷺ بأن هذا غلط، لا صحة له.

ولو فرض أن له تأثيراً، فهذا التأثير ليس إلا في ثلاثة أشياء: الدار، والفرس، والمرأة.

فثبت من هذا الحديث أن هذه الأشياء قد تكون مباركة، وقد لا تكون.

ولكن لم يعلمنا الشارع طريق العلم بها حتى نعلم أن هذا مبارك، وذاك شؤم.

فقول عامة الناس: إن الدار التي تكون على صورة الأسد، والفرس[1] الذي تكون جبهته كالكوكب، والمرأة القرعاء مشؤومات، فهذا لا سند له ولا أصل.

والذي ينبغي للمسلمين ألا يتوهموا ذلك.

وإذا اشتروا مكاناً أو داراً، أو اشتروا فرساً، أو نكحوا امرأة، أو جارية

---

(١) قوله: «والفرس»: المعروف في اللغة أن الفرس اسم لأنثى الخيل، ولعله يريد بالفرس: الحصان الذي هو ذكر الخيل؛ بدليل تذكيره اسم الموصول، وكذا الضمير «التي» بعد اسم الموصول.

مملوكة، فليسألوا الله تعالى خيرها وخيرَ ما فيها، ويستعيذوا بالله من شرها وشرِّ ما فيها، ولا يزعموا في شيء أنه صار لهم صالحاً أو غير صالح.

وفي حديث أنس يرفعه، قال رجل: يا رسول الله! إنا كنا في دار، كثير[1] فيها عددنا وأموالنا، فتحولنا إلى دار قلَّ فيها عددنا وأموالنا.

فقال النبي ﷺ: «ذرها ذميمة» رواه أبو داود.

والمعنى: ذروها حال كونها مذمومة؛ لأن هواءها غير موافق لكم.

وعن يحيى بن عبد الله بن بُحَيْر، قال: أخبرني مَنْ سمع فروةَ بن مُسَيْك يقول: قلت: يا رسول الله! عندنا أرض يقال لها: أبين وهو في الأصل اسمُ رجل ينسب إليه عَدَن، يقال: عَدَن أبين، وقيل: قرية إلى جانب بحر اليمن وهي أرضُ ريفنا أي: أرض ذات زرع وخصب وميرتنا أي: طعامنا المجلوب المنقول من بلد إلى بلد وإن وباءها شديد. فقال: «دعها عنك، فإن من القرف» بالتحريك ـ: مداناة المرض «التلف» رواه أبو داود.

وهذا من باب الطب، لا من باب العدوى؛ فإن صلاح الهواء له مدخل في صلاح البدن.

قيل: وباؤها: شؤمها، فأمره بالتحول؛ دفعاً لما توهمه من العدوى. قاله السيد.

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا طيرةَ وخيرُها الفأل»، قالوا: وما الفأل؟ قال: «الكلمةُ الصالحة يسمعها أحدُكم» متفق عليه.

ولهما عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفأل»: قالوا: وما الفأل، قال: «الكلمة الطيبة».

والمعنى: لا عبرة بتعدية الأسقام من أحد إلى أحد، ولا بالتطير تشاؤماً وتفاؤلاً.

---

(١) قوله: «كثير... إلخ» الصواب أن يقال: كثر ليحصل التناسب مع الفعل الآتي وهو «قلَّ».

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: كان رسول الله ﷺ يتفاءل ولا يتطير؛ أي: لا يتشاءم، وكان يحب الاسم الحسن. رواه في «شرح السنة».

معنى الفأل والطيرة

قال أبو السعادات: «الفأل» مهموز، وهو فيما يسر ويسوء، و«الطيرة» لا تكون إلا فيما يسوء.

وربما استُعملت فيما يسر، يقال: تفاءلت بكذا، وتفاولت ـ على التخفيف ـ، وقد أُولع الناس بترك الهمزة تخفيفاً.

وإنما أحبَّ الفأل؛ لأن الناس إذ أمّلوا فائدة الله، وَرَجَوْا عائدته عند كل سبب ضعيف أو قوي، فهم على خير.

وإذا قطعوا أَمَلَهُمْ ورجاءهم من الله تعالى، كان ذلك من الشر.

وأما الطيرة، فإن فيها سوءَ الظن بالله، وتوقعَ البلاء.

والتفاؤل: أن يكون رجل مريض، فسمع آخر يقول: يا سالم.

أو يكون طالب ضالة، فسمع آخر يقول: يا واجد.

فيقع في ظنه أنه يبرأ من مرضه، أو يجد ضالته.

ومنه حديث: ما الفأل؟ قال: «الكلمة الطيبة» انتهى.

ويدل له أيضاً حديث أنس: أن النبي ﷺ كان يعجبه إذا خرج أن يسمع: «يا راشد، يا نجيح!» رواه الترمذي.

وفيه دلالة على أن الفأل ليس من الطيرة المنهي عنها.

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: ليس في الإعجاب بالفأل ومحبته شيء من الشرك.

بل ذلك إبانة عن مقتضى الطبيعة، وموجب الفطرة الإنسانية التي تميل إلى ما يوافقها ويلائمها.

كما أخبرهم ﷺ أنه حُبِّبَ إليه من الدنيا: النساءُ والطيب.

وكان يحب الحلواء والعسل، ويحب حسنَ الصوت بالقرآنِ، والآذانِ، ويستمع إليه. ويحب معالي الأخلاق ومكارمَ الشيم.

وبالجملة: كان يحب كلَّ كمال وخير، وما يُفضي إليهما.

والله سبحانه قد جعل في غرائز الناس الإعجابَ بسماع الاسم الحسن ومحبته، وميل نفوسهم إليه.

وكذلك جعل فيها الارتياحَ والاستبشار، والسرور باسم الفلاح، والسلام، والنجاح، والتهنية، والبشر، والفوز، والظفر، ونحو ذلك.

فإذا قرعت هذه الاسماعَ، استبشرت بها النفوسُ، وانشرح لها الصدور، وقوي بها القلب.

وإذا سُمعت أضدادها، أوجبت ضدَّ هذا الحال، فأحزنها ذلك، وأثار لها خوفاً وطيرة، وانكماشاً، وانقباضاً عما قصدت له وعزمت عليه.

فأورث لها ضرراً في الدنيا، ونقصاً في الإيمان، ومقارفة الشرك.

وقال الحليمي: وإنما كان ﷺ يعجبه الفأل؛ لأن التشاؤم سوء ظن بالله تعالى، بغير سبب محقق، والتفاؤل: حسنُ ظن به، والمؤمنُ مأمور بحسن الظن بالله تعالى في كل حال، وعلى كل حال.

ولأبي داود بسند صحيح مرسلاً عن عروة بن عامر، قال: ذُكرت الطيرة عند رسول الله ﷺ، فقال: «أحسنُها الفأل، ولا تردُّ مسلماً».

قال الطيبي: تعريض بأن الكافر بخلافه.

يعني: لا تمنع الطيرة مسلماً عن حاجته، فإنه ليس من شأن المسلم، وإنما هو من شأن الكافر.

ويدل له حديث بريدة: أن النبي ﷺ: كان لا يتطير بشيء، فإذا بعث عاملا سأل عن اسمه، فإذا أعجبه اسمه، فرح به، ورُئِيَ بِشْرُ وجهه، وإن كره اسمه، رُئِيَ كراهية ذلك في وجهه.

وإذا دخل قرية، سأل عن اسمها، فإذا أعجبه اسمها، فرح به، ورئي بشر

ذلك في وجهه، وإن كره اسمها، رئي كراهة ذلك وجهه. رواه أبو داود، وإسناده حسن، وهذا فيه استعمال الفأل.

الفأل من الطيرة

قال ابن القيم: أخبر ﷺ: أن الفأل من الطيرة، وهو خيرها.

فأبطل الطيرة، وأخبر أن الفأل منها، ولكنه خير منها.

ففصل بين الفأل والطيرة؛ لما بينهما من الامتياز والتضاد، ونفعِ أحدهما، ومضرةِ الآخر.

ونظير هذا منعُه من الرقى بالشرك، وإذنه في الرقية إن لم يكن فيها شرك، ولما فيها من المنفعة الخالية من المفسدة.

فإذا رأى أحدُكم ما يكره فليقل: «اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت، ولا يدفع السيئات إلا أنت، ولا حول ولا قوة إلا بك».

أي: لا تأتي الطيرة بالحسنات، ولا تدفع المكروهات، بل أنتَ وحدَك لا شريك لك الذي يأتي بها ويدفعها.

«والحسنات» هنا: النعم، و«السيئات»: المصائب؛ كقوله سبحانه: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ﴾[النساء: ٧٨] الآية، إلى قوله: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾.

ففيه نفي تعلق القلب بغير الله في جلب نفع، أو دفع ضر، وهذا هو التوحيد.

وهو دعاء مناسب لمن وقع في قلبه شيء من الطيرة، وتصريحٌ بأنها لا تجلب نفعاً، ولا تدفع ضراً، ويعد من اعتقدها سفيهاً مشركاً.

وفي قوله: «ولا حول... إلخ» استعانةٌ بالله تعالى على فعل التوكل، وعدم الالتفات إلى الطيرة التي قد تكون سبباً لوقوع مكروه؛ عقوبةً لفاعلها.

وذلك الدعاء إنما يصدر عن حقيقة التوكل، الذي هو أقوى الأسباب في جلب الخيرات، ودفع المكروهات.

و«الحول»: التحول والانتقال من حال إلى حال، و«القوة» على ذلك بالله وحده لا شريك له.

ففيه التبري منهما، ومن المشيئة بدون حول الله، وقوته، ومشيئته.

وهذا هو التوحيد في الربوبية، وهو الدليل على توحيد الألوهية الذي هو إفراد الله تعالى بجميع أنواع العبادة، وهو توحيد القصد، والإرادة.

وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً بحمد الله.

ولأحمد من حديث ابن عمرو: «من رَدَّته الطيرةُ عن حاجته، فقد أشرك».

وذلك أن الطيرة من التشاؤم بالشيء المرئي، أو المسموع.

فإذا ردَّه شيء من ذلك عن حاجته التي عزم عليها؛ كإرادة السفر، وعقد النكاح، ونحوهما، فمنعه عما أراده، وسعى فيه ما رأى وسمع تشاؤماً، فقد دخل في الشرك، فلا يخلص توكله على الله؛ لالتفاته إلى ما سواه، فيكون للشيطان منه نصيب، وله من الشرك حظٌّ.

قالوا: فما كفارة ذلك؟ قال: «أن تقول: اللهمَّ لا خيرَ إلا خيرُك، ولا طيرَ إلا طيرُك، ولا إله غيرك». ورواه الطبراني أيضاً، وفي إسناده ابنُ لهيعة، وبقيةُ رجاله ثقات.

وبالجملة: فإذا قال ذلك، وأعرض عما وقع في قلبه، ولم يلتفت إليه، كفَّر الله عنه ما وقع في قلبه ابتداء؛ لزواله عن قلبه بهذا الدعاء المتضمن للاعتماد على الله وحده، والإعراض عما سواه.

وتضمن هذا الحديث: أن الطيرة لا تضر مَنْ كرهَها، ومضى في طريقه التوحيدي.

وأما من لم يخلص توكله على الله، واسترسلَ مع الشيطان في ذلك، فقد يُعاقب بالوقوع بما يكره؛ لأنه أعرضَ عن واجب الإيمان بالله، وأن الخير بيده كله، فهو الذي يجلب لعبده نفعاً بمشيئته وإرادته.

وهو الذي يدفع عنه الضر وحده بقدرته ولطفه وإحسانه، فلا خير إلاَّ منه.

وهو الذي يدفع الشر عن عبده، فما أصابه من ذلك فبذنبه، كما قال سبحانه: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ﴾[النساء: ٧٩].

وروى أحمد من حديث الفضل بن عباس: «إنما الطيرة ما أمضاك، أو ردَّك».

وروي مرفوعاً أيضاً، وفي سنده انقطاع. وهذا هو الطيرة المنهيُّ عنها؛ لأنها ما يحمل الإنسان على المضيِّ فيما أراده، ويمنعه من المضيِّ فيما أراده كذلك.

وأما الفأل الذي كان النبي ﷺ يحبه، ففيه نوعُ بشارة، ولطيفةٌ غيبية، فيسر به العبد، ولا يعتمد عليه، بل على الله، بخلاف ما يمضيه، أو يرده، فإن للقلب عليه نوع اعتماد. فافهم الفرق، والله أعلم.

فصل في رد العدوى ونحوها

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى، ولا هامةَ، ولا صَفَرَ»، فقال أعرابي: يا رسول الله! فما بال الإبل تكون في الرمل لكأنها الظباء، فيخالطها البعير الأجرب فَيُجْرِبُهَا؟ فقال رسول الله ﷺ: «فمن أعدى الأول»؟ رواه البخاري.

وفي رواية أخرى عنه عند مسلم مرفوعاً بلفظ: «لا عدوى، ولا هامةَ، ولا نوءَ، ولا صفر».

وفي حديث جابر قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا عدوى، ولا صفر، ولا غول» رواه مسلم.

قال أبو السعادات: العدوى: اسم من الإعداء، كالدعوى.

فقال: أعداه الداء يُعْدِيه إعداءً: إذا أصابه مثلُ ما بصاحب الداء.

وفي رواية لمسلم: أن أبا هريرة كان يحدث بحديث: «لا عدوى».

ويحدث عن النبي ﷺ: أنه قال: «لا يورد ممرضٌ على مُصِحٍّ».

ثم إن أبا هريرة اقتصر على هذا الحديث، وأمسك عن حديث: «لا عدوى»،

فراجعوه، وقالوا: سمعناك تحدثه، فأبى أن يعترف به، قال أبو سلمة الراوي عنه: فلا أدري، أَنَسِيَ أبو هريرة، أو نسخ أحد القولين الآخر.

وقد روى حديث: «لا عدوى» جماعةٌ من الصحابة: أنسُ بن مالك، وجابرُ بن عبد الله، والسائب بن يزيد، وغيرهم.

وفي بعض روايات هذا الحديث: «وفِرَّ من المجذوم كما تفرُّ من الأسد».

قال الشوكاني: الإنكار إذا وقع من راوي الحديث بعد أن رواه عنه الثقة، لا يكون قادحاً كما تقرر في علم أصول الحديث؛ لاحتمال النسيان.

فكيف إذا رواه عنه الثقات؟ فكيف إذا شاركه فيما رواه غيرُه؟

قال: وقد روى حديث: «لا عدوى»: مسلم، وأبو داود من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وأخرجه أيضاً، أبو داود من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة.

وأخرجه أيضاً مسلم، من طريق جابر. وأخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه من حديث أنس. وأخرجه أبو داود من حديث سعد بن مالك.

وهذا الحديث قد رواه عن أبي هريرة غيرُ أبي سلمة، ورواه عن النبي ﷺ غيرُ أبي هريرة كما بيناه. انتهى.

وقد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث.

وأحسنُ ما قيل فيه قولُ البيهقي، وتبعه ابن الصلاح، وابن القيم، وابن رجب، وابن مفلح، وغيرهم: أن قوله: «لا عدوى» معناه: لا عدوى على الوجه الذي يعتقده أهل الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى، وأن هذه الأمور تُعْدِي بطبعها، وإلا، فقد يجعل الله بمشيئته مخالطةَ الصحيح مَنْ به شيء من الأمراض سبباً لحدوث ذلك.

ولهذا قال: «وفرَّ من المجذوم»، وقال: «لا يورد ممرض على مُصِحٍّ».

وقال في الطاعون: «من سمع به في أرض، فلا يقدَمْ عليها». وكل ذلك بتقدير الله.

ولأحمد، والترمذي، عن ابن مسعود مرفوعاً: «لا يعدي شيء»، قالها ثلاثاً.

فقال أعرابي: يا رسول الله! النقبة من الجرب تكون بمسفر البعير، أو بذنبه في الإبل العظيمة، فتجرب كلها؟.

فقال رسول الله ﷺ: «فمن أجرب الأول؟ لا عدوى، ولا طيرة ولا هامة، ولا صفر. خلق الله كلَّ نفس وكتبَ حياتها ومصائبها ورزقها».

فأخبر ﷺ أن ذلك كلَّه بقضاء الله تعالى وقدره.

والعبدُ مأمور باتقاء أسباب الشر إذا كان في عافية.

فكما أنه يؤمر ألا يلقي نفسه في الماء، وفي النار، مما جرت العادة أنه يهلك أو يضر، فكذلك اجتناب مقاربة المريض كالمجذوم، والقدوم على بلد الطاعون، فإن هذه كلها أسباب للمرض والتلف.

فالله سبحانه هو خالق الأسباب، ومسبباتها، لا خالق غيره، ولا مقدِّرَ سواه، ولا متصرف إلا إياه.

وأما إذا قوي التوكل على الله، والإيمانُ وقدره، فقويت النفس على مباشرة بعض هذه الأسباب اعتماداً على الله، ورجاء منه ألا يحصل به ضرر، ففي هذه الحال تجوز مباشرة ذلك، لاسيما إذا كانت مصلحة عامة أو خاصة.

وعلى هذا يحمل الحديث الذي رواه أبو داود، والترمذي: أن النبي ﷺ أخذ بيد مجذوم، فأدخلها معه في القصعة، ثم قال: «كلْ باسم الله، وتوكلاً عليه».

وقد أخذ به الإمام أحمد، وروي ذلك عن عمر، وابنه، وسلمان ـ رضي الله عنهم ـ.

ونظير ذلك ما روى عن خالد بن الوليد ـ رضي الله عنه ـ من أكل السم.

ومنه: مشيُ سعد بن أبي وقاص وأبي مسلم إلخولاني على متن البحر، قاله ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ.

قال الطيبي: العدوى: هاهنا: مجاوزةُ العلة من صاحبها إلى آخر.

يقال: أعدى فلان فلاناً، من خلقة، أو من علة به، وذلك على ما ذهبت المطببة في علل سبع.

وقد اختلف العلماء في تأويل هذا.

فمنهم من يقول: إن المراد منه نفيُ ذلك وإبطالُه؛ على ما يدل عليه ظاهر الحديث.

ومنهم من يرى: أنه لم يرد إبطالها، كما يدل عليه قول: «فرَّ من المجذوم» الحديث. وإنما أراد بذلك نفيَ ما اعتقدوا، من أن العلل المتعدية مؤثرةٌ لا محالة، فأعلمهم أنه ليس كذلك، بل هو متعلق بالمشيئة، إن شاء كان، وإن شاء لم يكن. ويشير إلى هذا المعنى قوله ﷺ: «فمن أعدى الأول؟».

وبين بقوله: «فر من المجذوم» أن مداناة ذلك من أسباب العلة، فليتقه اتقاءه من الجدار المائل. انتهى حاصله.

قال الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ في «إتحاف المهرة في الكلام على حديث لا عدوى ولا طيرة»: العدوى والطيرة المذكورتان في هذه الأحاديث نكرتان في سياق النفي، والنكرةُ الواقعة كذلك من صيغ العموم كما تقرر في الأصول.

فكأنه ﷺ قال: ليس شيء من أفراد العدوى والطيرة ثابتاً.

ومما يقوي هذا العموم حديثُ ابن مسعود: «الطيرة شرك، وما منا... إلخ»، وقد تقدم.

وقال النووي في «شرح مسلم» في الكلام على حديث: «لا يورد ممرض على مُصِح»: قال العلماء: الممرض: صاحبُ الإبل المراض.

فمعنى الحديث: لا يورد إبلَه على أهل صاحب الإبل الصحاح؛ لأنه ربما

أصابها المرض بفعل الله تعالى وقدره، الذي أجرى به العادة، لا بطبعها، فيحصل لصاحبها ضرر بمرضها.

وربما حصل له ضرر أعظمُ من ذلك، باعتقاد العدوى بطبعها، فيكفر. والله أعلم. انتهى.

وأشار إلى نحو هذا الكلام ابن بطال، وقال: النهي ليس للعدوى، بل للتأذي بالرائحة الكريهة ونحوها، حكاه ابن رسلان في «شرح السنن».

وقال ابن الصلاح: وجهُ الجمع أن هذه الأمراض لا تتعدى بطبعها، ولكن الله سبحانه جعل مخالطة المريض الصحيحَ سبباً لإعدائه مرضه، ثم قد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب.

قال الحافظ ابن حجر في شرح «النخبة»: والأولى في الجمع أن يقال: إن نفيه ﷺ للعدوى باقٍ على عمومه، وقد صح قوله: «لا يعدي شيء شيئاً»، وقوله لمن عارضه بالبعير الأجرب، فرد عليه بقوله: «فمن أعدى الأول؟».

يعني: أن الله ابتدأ ذلك في الثاني، كما ابتدأ في الأول.

وأما الأمر بالفرار من المجذوم، فمن باب سدِّ الذرائع؛ لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيء من ذلك بتقدير الله ابتداءً، لا بالعدوى المنفية، فيظن أن ذلك بسبب مخالطته، فيعتمد صحة العدوى، فيقع في الحرج، فأمر بتجنبه حسماً للمادة. انتهى.

وقد ذكر مثل هذا في «فتح الباري» في كتاب: الجهاد، منه.

والمناسب للعمل الأصولي: أن تجعل الأحاديث الواردة بثبوت العدوى في بعض الأمور أو الأمر بالتجنب، أو الفرار، مخصصاً لعموم حديث: «لا عدوى»، وما ورد في معناه؛ كما هو شأن العام والخاص.

فيكون الوارد في الأحاديث في قوة: «لا عدوى إلا في هذه الأمور».

وقد تقرر في الأصول: أنه يبنى العام على الخاص مع جهل التاريخ، وادَّعى بعضهم أنه إجماع، والتاريخ في هذه الأحاديث مجهول.

ولا مانع من أن يجعل الله سبحانه في بعض الأمراض خاصة يحصل بها العدوى عند المخالطة، دون بعض.

وقد ذهب إلى نحو هذا: مالك، وغيره. انتهى كلام الشوكاني.

وتقدم الكلام على معنى «هامة».

معنى صفر

وأما «صَفَر»، فهو بفتح الفاء، روى أبو عبيدة في «غريب الحديث» عن رواية: أنه قال: هي حية تكون في البطن تصيب الماشية والناس، وهي أعدى من الجرب عند العرب.

وقال الشوكاني: حية في البطن تصيب الإنسان إذا جاع، فتؤذيه، فكانت العرب تزعم أنها تعدي.

وعلى هذا: فالمراد بِنَفْيِه ما كانوا يعتقدونه من العدوى.

وممن قال بهذا: سفيان بن عيينة، والإمام أحمد، والبخاري، وابن جرير.

وقال آخرون: المراد به تأخير المحرم إلى شهر صفر، وهو النسيء.

فالنفي لما كان أهل الجاهلية يفعلونه من النسيء.

فكانوا يحلون المحرم، ويحرمون صفر مكانه، ويتنكبون فيه من الشروع في الأعمال؛ كالنكاح والبناء، فأبطله الإسلام، وهو قول مالك.

وروى أبو داود عن محمد بن راشد، عمن سمعه يقول: إن أهل الجاهلية كانوا يتشاءمون في صفر، ويقولون: إنه شهر مشؤوم، فأبطل النبي ﷺ ذلك.

قال ابن رجب: ولعل هذا القول أشبه الأقوال.

والتشاؤم بصفر هو من جنس الطيرة المنهيِّ عنها، وكذا التشاؤم بيوم من الأيام؛ كيوم الأربعاء، وتشاؤم أهل الجاهلية بشوال في النكاح خاصة. انتهى.

قال بعض أهل العلم: كان قد اشتهر في جهال العرب: أن من كان به مرضُ جوعِ الكلب، وهو المرء الذي يأكل ولا يشبع، فإنه يدخل في بطنه شيطان، أو

خبيث يأكل، ويقال له: «صفر»، فأبطل رسول الله ﷺ هذا الاعتقاد، وبين أنه لا أصل لذلك.

فثبت بهذا أن خيال بعض الناس واعتقادهم أن مع بعض الأمراض يكون بلاء؛ كالحصبة، ومساني بالهندية، غلطٌ محض، ووهم صِرْف.

وكذلك كان اشتهر فيهم أن شهر صفر مبارك، لا ينبغي أن يُفعل فيه شيء، وهذا أيضاً باطل.

فالقول بأن ثلاثة عشر يوماً من شهر صفر أيامُ تكليف وآفة، تنزل فيها البلايا والرزايا، شركٌ واضح.

وهكذا القول بأن الشهر الفلاني والتاريخ الفلاني واليوم الفلاني غيرُ مبارك، وفيه شؤم، من أبطل الباطلات.

فمن اعتقد شيئاً من هذه الرسوم، فقد صار مشركاً بالله تعالى. انتهى.

معنى الغول

وأما الغولُ الوارد في حديث جابر المتقدم، فهو واحد الغيلان، وهي جنس من الجن والشياطين، كانت العرب تزعم أن الغول في الفلاة يتراءى للناس، فيتغوَّلُ تغولاً؛ أي: يتلوَّن تلوُّناً في صور شتى، ويغولهم؛ أي: يضلهم عن الطريق، فيهلكهم، فنفاه رسول الله ﷺ، وأبطله.

وقيل: نفى اغتيالَه، لا وجودَه، كذا في الطيبي.

قال في «فتح المجيد»: يقال: المنفي ليس وجود الغول، بل ما تزعمه العرب من تصرفه في نفسه، أو يكون المعنى بقوله: «لا غول»: أنها لا تستطيع أن تضل أحداً مع ذكر الله، والتوكل عليه.

ويشهد له الحديث الآخر: «لا غولَ، ولكن السعالي سحرة الجن»؛ أي: ولكن في الجن سحرة لهم تلبيس وتخييل.

ومنه الحديث: «إذا تغولت الغيلان، فبادروا بالأذان، ادفعوا شرها بذكر الله».

وهذا يدل على أنه لم يُرد بنفيها عدَمها.

ومنه حديث أبي أيوب: «كان لي تمرٌ في سهوة، فكانت الغول تجيء فتأخذ». انتهى.

وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، وفِرَّ من المجذوم كما تفرُّ من الأسد» رواه البخاري تعليقاً في «صحيحه» من حديث سعيد بن مينا بلفظ قال: سمعت أبا هريرة يقول قال إلخ.

قال الشوكاني في «إتحاف المهرة»: ظاهر الأحاديث أنه لا يجوز اعتقاد ثبوت العدوى في شيء من الأشياء، ولا التطير من أمر من الأمور.

ولكنه قد ورد ما يعارض ذلك في الظاهر؛ كحديث عمرو بن الشريد بن السويد الثقفي عن أبيه عند مسلم، والنسائي، وابن ماجه، قال: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي ﷺ: «إنا قد بايعناك، فارجع»، ومن ذلك حديث: «لا يورد ممرضٌ على مُصِح»، وقد تقدم.

قال القاضي عياض: قد اختلفت الآثار عن النبي ﷺ في قصة المجذوم، فثبت عنه الحديثان المذكوران.

وعن جابر: أن النبي ﷺ أخذ بيد مجذوم، فوضعها معه في القصعة، وقال: «كُلْ ثِقَةً بالله، وتوكلاً عليه» رواه ابن ماجه.

وفي رواية أخرى عنه بلفظ: أكل مع مجذوم، وقال له: «كل ثقةً بالله ـ تبارك وتعالى ـ» إلخ.

وعن عائشة، قالت: كان لنا مولى مجذوم، فكان يأكل في صحافي، ويشرب في أقداحي، وينام على فراشي.

قال بعض أهل العلم في معنى هذا الحديث: يعني: أن اعتمادنا على الله، وتوكلنا عليه سبحانه، فمن شاء أمرضه، ومن شاء عافاه، لا ينبغي لنا أن نجتنب

من الأكل مع مريض، أيَّ مريض كان، ونعتقد أن المرض يُعْدِي من مريض إلى غيره، انتهى.

قال: وقد ذهب عمر وغيره من السلف إلى الأكل معه، ورأوا أن الأمر باجتنابه منسوخ.

والصحيح الذي قاله الأكثرون، ويتعين المصير إليه: أنه لا نسخ، بل يجب الجمعُ بين الحديثين، وحملُ الأمر باجتنابه والفرارِ منه على الاستحباب والاحتياط.

وأما الأكل معه، ففعله لبيان الجواز، والله أعلم. كذا في «شرح مسلم» للنووي.

والحديث الذي أشار إليه بأنه ﷺ أكل مع المجذوم، أخرجه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

قال الترمذي: غريب، لا نعرفه إلا من حديث يوسف بن محمد عن المفضل بن فضالة، وهذا شيخ مصري، والمفضل بن فضالة شيخ بصري، أوثق من هذا وأشهر.

وروى شعبة هذا الحديث عن حبيب بن الشهيد، عن أبي بريدة: أن عمر ـ رضي الله عنه ـ أخذ بيد مجذوم. وحديث شعبة عنه أشبهُ عندي وأصح، انتهى.

قال الدارقطني: تفرد به مفضل البصري أخو مبارك عن حبيب بن الشهيد، عنه ـ يعني: عن ابن المنكدر ـ.

قال ابن عدي الجرجاني: لا أعلم يرويه عن حبيب بن الشهيد غير مفضل بن فضالة. وقالوا: تفرد بالرواية عنه يونس بن محمد، انتهى.

والمفضل بن فضالة البصري، كنيته أبو مالك.

قال يحيى بن معين: ليس بذاك. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات.

قال القاضي عياض: قال بعض العلماء: في هذا الحديث وما في معناه

يعني: حديث الفرار من المجذوم دليلٌ على أنه يثبت للمرأة إلخيار في فسخ النكاح إذا وجدت زوجها مجذوماً، أو حدث به جذام.

قال: وأيضاً قالوا: يمنع من المسجد والاختلاط بالناس.

قال: وكذلك اختلفوا في أنهم إذا كثروا، هل يؤمرون أن يتخذوا لأنفسهم موضعاً منفرداً خارجاً عن الناس، ولا يمنعون من التصرف في منافعهم؟ وعليه أكثر الناس، أو لا يلزمهم التنحي؟.

قال: ولم يختلفوا في القليل منهم، يعني: في أنهم لا يمنعون.

قال: ولا يمنعون من صلاة الجمع مع الناس، ويمنعون من غيرها.

قال: ولو استضر أهل قرية فيهم جذماء بمخالطتهم في الماء، فإن قدروا على استنباط ماء بلا ضرر، أمروا به، وإلا، استنبط لهم الآخرون، وأقاموا من يسقي لهم، وإلا فلا يمنعون.

وتقدم كلام النووي على حديث: «لا يورد ممرض على مصح»، فراجعه.

وإذا تقرر هذا، فالتوجه على من علم بأن هذا الثوب ونحوه كان لمجذوم، أو مَنْ مرضه يشبه مرضه في العدوى: أنه لا يبيعه إلا بعد البيان للمشتري، أو بعد أن يغسله غسلاً يزول به الأثر الذي يخشى تعديه إلى الغير، أو التأذي برائحته.

ولا شك أن البيع بدون بيان نوعٌ من الغرر الذي ثبت النَّهْيُ عنه في الأحاديث الصحيحة؛ للقطع بأن الغالب من الناس ينفر من السلعة التي يقال: إنها لمجذوم أو نحوه، أشد النفور، ويمتنع من أخذها، ولو بِأَدْوَنِ الأثمان.

وهذا معلوم، مشاهد، موجود في الطبائع، وخلاف ذلك لا يوجد إلا في أندر الأحوال، ولا اعتبار بالنادر.

فأيُّ غرر أعظمُ من هذا؟ وأي خداع أشدُّ منه؟.

وقد تقدم عن عياض، عن أكثر الناس: أن المجذومين يتخذون لأنفسهم موضعاً منفرداً عن الناس.

ولا شك أن التضرر بذلك أخفُّ من التضرر بلبس ثيابهم، والأكل والشرب في أوانيهم.

ومن حاول الجمع بين الأحاديث بغير ما ذكرناه، فكلامه أيضاً غير مخالف لهذا، فإنه إذا كان الأمر بالفرار من المجذوم لأجل ما يحصل من التأذي برائحته، فثيابه كذلك.

وهكذا إذا كان الأمر بالفرار منه لأجل سد الذريعة، فربما كان عدم البيان ذريعة إلى الاعتقاد، نحو أن يصاب من اشترى ثوبَ المجذوم ونحوَه بمثل عاهته، ثم يعلم بعد ذلك أن الثوب الذي لبسه كان لمجذوم، فإنه ربما كان ذلك سبباً لحصول الاعتقاد، انتهى.

فصل في رد الإشراك بالاستشفاع بالله على أحد من مخلوقاته

عن جبير بن مُطْعِم ـ رضي الله عنه ـ، قال: أتى رسولَ الله ﷺ أعرابي، فقال:

«جُهِدَتِ الأنفس، وجاع العيال، ونهكت الأموال ـ أي: نقصت ـ، وهلكت الأنعام فاستسق الله لنا، فإنا نستشفع بك على الله، ونستشفعً بالله عليك.

يقال: استشفعت بفلان على فلان، فتشفع لي إليه، وشفَّعه: أجاب شفاعته.

ولما قيل: إن الشفاعة انضمام إلى آخر ناصراً له، وسائلاً عنه، إلى ذي سلطان عظيم، منع رسول الله ﷺ أن يستشفع بالله تعالى على أحد، وقال: «سبحان الله!»، فما زال يسبح حتى عُرِفَ ذلك في وجوه أصحابه.

ثم قال: «ويحك، إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه».

فإنه تعالى ربُّ كل شيء ومليكه، والخيرُ كلُّه بيده، لا مانعَ لما أعطى، ولا معطيَ لما منع، ولا رادَّ لما قضى، وما كان الله ليعجزَه شيءٌ في السموات والأرض.

والخلقُ وما في أيديهم كلُّه ملكه، يتصرف فيه كيف يشاء.

وهو الذي يشفِّع الشافعَ إليه، وليس هو بشافع إلى أحد، ولهذا أنكر على الأعرابي قوله، وسبح الله كثيراً، وعظَّمه؛ لأن هذا القول لا يليق بالخالق سبحانه وبحمده «شأنُ الله أعظمُ من ذلك، ويحكَ! أتدري ما الله؟ إنَّ عرشه على سمواته لَهَكَذَا وقال بأصابعه مثل القبة ـ، وإنه لَيَئِطُّ به أطيطَ الرحل بالراكب» رواه أبو داود.

قال بعض أهل العلم في معنى هذا الحديث: إنه وقع القحط في ملك العرب، فجاء أعرابي، وذكر الشدة، وطلب الدعاء، وقال: نريد الشفاعة منك عند الله، وشفاعة الله عندك، فدهش رسول الله ﷺ من قوله هذا، وخاف خوفاً شديداً، وصار يسبح الله، وتغيرت وجوه الناس من تسبيحه ﷺ، وثنائه على الله؛ عظمةً له سبحانه.

ثم أفهمَ الأعرابيَّ أن إذهابَ أحد إلى أحد للشفاعة، إنما يكون لكون الشفيع ذا اختيار، ودخيلاً عنده، وكون المشفوع إليه يقبل شفاعته لرضاء خاطره، وتطييب قلبه.

فإذا قال: إنا نستشفع بالله عليك، ونستشفع بك على الله، فكأنه اعتقد أن الرسول مختار قادر، والله سبحانه شفيع له إليه. وهذا خلط محض، وفيه كسر لشأن الله الرفيع؛ لأن شأنه سبحانه أرفع من الجميع.

والأنبياء والرسل كلُّهم عاجزون لديه، عبيدٌ له.

وعرشُه قد أحاط جميع السموات والأرض، كالقبة الحاصرة لما تحته وفيه.

وهو مع هذه العظمة لا يتحمل عظمته تعالى، بل يئط من كمال عظمته، وتمام جلالته، أطيطَ الرَّحْلِ براكبه.

لا طاقة لأحد من مخلوقاته أن يفصح عن عظمته وبيان كبريائه، أو يجول وهمه وخياله في ميدان جلالته ورفعته.

وإذا كان الحال كذلك والحالة هذه فمن ذاك الذي يكون دخيلاً عنده، ويدخل في أمور سلطنته العليا؟

بل هو الملك، ملك الملوك، من دون جنود وعساكر، ووزير ومشير له وظهير، ويفعل في آن واحد آلاف ألوف من الأمور.

فما له وللشفاعة عند أحد؟ ومن يقدر بين يديه أن يجلس مختاراً ويصير دخيلاً في شيء من أمره وخلقه؟

هذا رسول الله ﷺ سيد الرسل وخاتمهم، وأشرفُهم خلقاً، وأكرمهم وجاهة، لما سمع من أعرابي قولاً يخالف عظمته، صار خائفاً دهشاً، وأخذ في التسبيح، وفي بيان جلالته من العرش إلى الفرش.

فقِس على هذا الناسَ الذين ينطقون بما يُشعر كأنهم أقرباء لذلك الملك، ملك الملوك، أو لهم معرفة ومودة كمودة أحدهم لأحد، ويعتدون في الأقوال، ويتجاوزون حدود المقال.

فيقول بعضهم ومعاذ الله منه ـ: إني اشتريت ربي بفلس، ومنهم من يقول: إني أكبر منه سبحانه بسنتين.

ومنهم من يقول: إن تجلى ربي في غير صورة شيخي، لا أنظر إليه.

ومنهم من نظم شعراً معناه: أنه جريح الفؤاد من محبة الرسول، فأنا رقيب الله تعالى في هذه المحبة.

وقال بعضهم: كن مع الله مجنوناً، ومع محمد ﷺ صاحياً.

ومنهم من يفضل الحقيقة المحمدية على حقيقة الألوهية.

إلى غير ذلك مما هو كفر بَواح، وضلالٌ صِرْف، وشرك بَحْت، أعاذنا الله منه.

وقد ثبت من هذا الحديث: أن الختمَ المشهور بين الناس الذي يقولون فيه:

يا شيخ عبد القادر! شيئاً لِلّهِ، لا ينبغي أن يقال ذلك؛ لأن فيه الإتيان بالله شفيعاً عند الشيخ.

والشيخُ وإن كان كبير الأولياء، ولكن الله سبحانه أكبرُ من كل كبير، وأعلى من أن يستشفع به لدى أمير، أو فقير.

نعم، لو قال: يا ألله! أعطني شيئاً كذا، وكذا، للشيخ عبد القادر، لكان جائزاً عند بعض الفقهاء.

فالذي يجب على كل مسلم، ويحق له، وينبغي ألا يتلفظ بحرف، فضلاً عن كلمة فيها رائحة الشرك، أو نتن إساءة الأدب مع خالق الكل - جل جلاله، وعم نواله -، فإن شأنه سبحانه أعظم الشؤون، وإنه أغنى الأغنياء، وأمْلَكُ الملوك، قد يأخذ على ذرة، ويغفر لذرة.

ومن تفوّه في الظاهر بألفاظ فيها تركُ الأدب وإساءته، ثم قال: إن المراد منها غير الظاهر، فهذا خطأ منه فاحش، وغلط واضح؛ لأن لاستعمال المعماءات[1] والألغاز مواضع أخر كثيرة غير هذا الموضع، ليس هذا بضروري في جنابه الأقدس الأعلى.

ألا ترى أن أحداً من الناس لا يستهزىء بأبيه، ولا بسلطان زمانه، ولا يهزأ معه؟

وإنا يصنع هذا مع الأحباب والأصحاب، لا مع الأب والسلطان، انتهى.

والحديث أيضاً دليل على علوه سبحانه على الخلق، واستوائه على عرشه العظيم، وأنه فوق السموات لا تحتها ولا في الأرض.

وفيه تفسير الاستواء بالعلو، كما فسره الصحابة والتابعون والأئمة، خلافاً للمعطلة، والجهمية، والمعتزلة، ومن أخذ عنهم؛ كالأشاعرة ونحوهم ممن أَلْحَدَ في أسماء الله تعالى وصفاته، وصرفها عن المعنى الذي وضعت له، ودلت

(١) قوله: «المعماءات» الأصح أن يقال: المعميات.

عليه من إثبات صفات الله تعالى التي دلت على كماله جل وعلا ـ، كما عليه السلف الصالح والأئمة، ومن تبعهم ممن تمسك بالسنة، فإنهم أثبتوا ما أثبته الله لنفسه، وأثبته له رسوله ﷺ من صفات كماله على ما يليق بجلاله وعظمته وجماله وكبريائه إثباتاً بلا تمثيل، وتنزيهاً بلا تعطيل.

وهذه المسألة مما وقعت فيه القلاقل والزلازل الكثيرة قديماً وحديثاً، وجُمعت فيها كتب وصحف كثيرة، أحسنها كتاب «الجواز والصلات في بيان الأسامي والصفات»؛ فإنه جامع الأشتات في هذا الباب، مفصحٌ بما هو الحق الحقيق بالقبول والصواب.

قاله الشوكاني ـ رحمه الله ـ في «الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد».

التشفع بالمخلوق

وأما التشفع بالمخلوق، فلا خلاف بين المسلمين أنه يجوز طلبُ الشفاعة من المخلوقين فيما يقدرون عليه من أمور الدنيا.

وثبت بالسنة المتواترة واتفاق جميع الأمة: أن نبينا ﷺ هو الشافع المشفَّع، وأنه يشفع للخلائق يوم القيامة، وأن الناس يستشفعون به، ويطلبون منه أن يشفع لهم إلى ربه.

ولم يقع الخلاف إلا في كونها لِمَحْوِ ذنوب المذنبين، أو لزيادة ثواب المطيعين، ولم يقل أحد من المسلمين بنفيها قط.

وفي «سنن أبي داود»: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: إنا نستشفع بالله عليك، ونستشفع بك على الله، فقال: «شأن الله أعظمُ من ذلك، إنه لا يستشفع به على أحد من خلقه».

فأقره على قوله: نستشفع بك على الله، وأنكر عليه قوله: نستشفع بالله عليك.

معنى الاستغاثة والاستعانة والتشفع والتوسل

قال: الكلام على هذه الأطراف يتوقف على أيضاح ألفاظ هي منشأ الاختلاف، والالتباس.

فمنها: الاستغاثة ـ بالغين المعجمة والثاء المثلثة ـ، ومنها: التوسل، ومنها: الاستعانة بالعين المهملة والنون ـ، ومنها: التشفع.

فأما الاستغاثة، فهي طلب الغوث، وهو إزالة الشدة؛ كالاستنصار، وهو طلب النصر.

ولا خلاف أنه يجوز أن يُستغاث بالمخلوق فيما يقدر على الغوث فيه من الأمور، ولا يحتاج مثلُ ذلك إلى استدلال، فهو في غاية الوضوح، وما أظنه يوجد فيه خلاف.

ومنه ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[القصص: ١٥]، وكما قال: ﴿وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ﴾[الأنفال: ٧٢]، وكما قال: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾[المائدة: ٢].

وأما ما لا يقدر عليه إلا الله، فلا يستغاث فيه إلا به؛ كغفران الذنوب، والهداية، وإنزال المطر، والرزق، ونحو ذلك كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[آل عمران: ١٣٥].

وقال: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[القصص: ٥٦].

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾[فاطر: ٣].

وعلى هذا يحمل ما أخرجه الطبراني في «معجمه الكبير»: أنه كان في زمن النبي ﷺ منافق يؤذي المؤمنين، فقال أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ: قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق.

فقال ﷺ: «إنه لا يستغاث بي، وإنما يستغاث بالله».

فمراده ﷺ: أنه لا يُستغاث به فيما لا يقدر عليه إلا الله، وأما ما يقدر عليه المخلوق؛ ليعينه على حمل حجر، أو يحول بينه وبين عدوه الكافر، أو يدفع عنه سَبُعاً صائلاً، أو لِصّاً، أو نحو ذلك، فهو جائز.

وقد ذكر أهل العلم: أنه يجب على كل مكلف أن يعلم أن لا غياثَ ولا مغيثَ على الإطلاق إلا الله سبحانه، وأن كل غوث من عنده.

وإذا حصل شيء من ذلك على يد غيره، فالحقيقة له سبحانه، ولغيره مجاز.

ومن أسمائه: المغيث، والغياث.

قال الحليمي: الغياث: من الغيث، وأكثر ما يقال: غياث المستغيثين، ومعناه: المدركُ عبادَه في الشدائد إذا دعوه، ومجيبهم، ومخلِّصهم.

وفي خبر الاستسقاء في الصحيحين. «اللهم أغثنا، اللهم أغثنا».

يقال: أغاثه غياثاً، وهو في معنى المجيب والمستجيب، قال تعالى ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾[الأنفال: ٩].

إلا أن «الإغاثة» أحقُّ بالأفعال، و«الاستجابة» بالأقوال، وقد يقع كل منهما موقعَ الآخر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في بعض فتاواه ما لفظه: والاستغاثة بمعنى أن يطلب من الرسول ﷺ ما هو اللائق بمنصبه، لا ينازع فيه مسلم، ومن نازع في هذا المعنى، فهو إما كافر، وإما مخطىء ضال.

وأما بالمعنى الذي نفاها رسول الله ﷺ، فهو أيضاً مما يجب نفيها.

ومن أثبت لغير الله ما لا يكون إلا لله، فهو أيضاً كافر، إذا قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها.

ومن هذا الباب قولُ أبي يزيد البسطامي: استغاثة المخلوق بالمخلوق، كاستغاثة الغريق بالغريق، وقولُ الشيخ أبي عبد الله القرشي: استغاثة المخلوق بالمخلوق كاستغاثة المسجون بالمسجون.

الاستعانة

وأما الاستعانة، فهي طلبُ العون، ولا خلاف أنه يجوز أن يُستعان بالمخلوق فيما يقدر عليه من أمور الدنيا؛ كأن يستعين به على أن يحمل معه متاعه، أو يعلف دابته، أو يبلغ رسالته.

وأما [ما] لا يقدر عليه إلا الله ـ جل جلاله ـ، فلا يستعان فيه إلا به.

ومنه: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾[الفاتحة: ٥].

فأما التشفع، فيأتي الكلام عليه في موضعه.

التوسُّل

وأما التوسل إلى الله سبحانه من خلقه، في مطلب يطلبه العبد من ربه، فقد قال الشيخ عز الدين: إنه لا يجوز التوسل إلى الله تعالى إلا بالنبي ﷺ إن صح الحديث فيه.

ولعله يشير إلى الحديث الذي أخرجه النسائي في «سننه»، والترمذي وصححه، وابن ماجه، وغيرهم: «أن أعمى أتى إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! إني أصبت في بصري، فادع الله لي.

فقال له النبي ﷺ: «توضأ، وصل ركعتين، ثم قل: اللهمَّ إني أسألك وأتوجَّه إليه بنبيك محمد، يا محمدُ! إني أستشفع بك في رد بصري، اللهم شفع النبيَّ فيَّ». وقال: «فإن كان لك حاجة، فمثل ذلك»، فرد الله بصره.

تحقيق معنى حديث عثمان بن حنيف

وللناس في معنى هذا الحديث قولاَن:

أحدهما: أن التوسل هو الذي ذكره عمر بن الخطاب، لما قال: كنا إذا أجدبنا، نتوسل بنبيك إليكَ فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعمِّ نبينا. وهو في «صحيح البخاري»، وغيره.

فقد ذكر عمر ـ رضي الله عنه ـ: أنهم كانوا يتوسلون بالنبي ﷺ في حياته في الاستسقاء، ثم توسل بعمه العباس بعد موته.

وتوسُّلُهم هو استسقاؤهم؛ بحيث يدعو ويدعون معه، فيكون هو وسيلتَهم إلى الله تعالى.

والنبي ﷺ كان في مثل هذا شافعاً وداعياً لهم.

والقول الثاني: أن التوسل به ﷺ يكون في حياته ﷺ، وبعد موته، وفي حضرته، ومغيبه.

ولا يخفاك أنه قد ثبت التوسل به ﷺ في حياته، وثبت التوسُّل بغيره بعد موته بإجماع الصحابة إجماعاً سكوتياً؛ لعدم إنكار أحد منهم على عمر ـ رضي الله عنه ـ في توسله بالعباس ـ رضي الله عنه ـ.

قال: وعندي: لا وجهَ لتخصيص جواز التوسل بالنبي ﷺ كما زعمه الشيخ عز الدين بن عبد السلام، لأمرين:

الأول: ما عرفناك به من إجماع الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ.

والثاني: أن التوسل إلى الله بأهل الفضل والعلم، هو في التحقيق توسلٌ بأعمالهم الصالحة، ومزاياهم الفاضلة، إذ لا يكون الفاضلُ فاضلاً إلا بأعماله.

فإذا قال القائل: اللهمَّ إني أتوسل إليك بالعالم الفلاني، فهو باعتبار ما قام به من العلم.

وقد ثبت في «الصحيحين»، وغيرهما: أن النبي ﷺ حكى عن الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة: أن كل واحد منهم توسل إلى الله بأعظمِ عملٍ عملَه، فارتفعت الصخرة[1].

---

(١) توسل المرء بعمله الصالح مشروع وجائز بالإجماع، ولكن المردود هو التوسل بالذوات؛ لأنه شرك محض، ووثنية خالصة. والشوكاني يقول بذلك أيضاً، واستدلال الشوكاني بحديث الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة لا ينتج ما يدعيه من جواز التوسل على الإطلاق، إذ ليس في الحديث إلا توسل المرء بعمله فقط، لا بعمل غيره.

فلو كان التوسل بالأعمال الفاضلة غيرَ جائز، أو كان شركاً كما يزعمه المتشددون في هذا الباب؛ كابن عبد السلام، ومَنْ قال بقوله من أتباعه، لم تحصل الإجابة من الله لهم[1]، ولا سكت النبي ﷺ عن إنكار ما فعلوه بعد حكايته عنهم.

وبهذا تعلم أن ما يورده المانعون من التوسل إلى الله تعالى بالأنبياء والصالحين من نحو قوله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[الزمر: ٣]، ونحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾، ونحو قوله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ﴾[الرعد: ١٤] ليس بوارد، بل هو من الاستدلال على محل النزاع بما هو أجنبي عنه[2].

فإن قولهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ إلخ مصرحٌ بأنهم عبدوهم لذلك، والمتوسل بالعالم مثلاً لم يعبده، بل علم أن له مزية عند الله بحمله العلم، فتوسل به لذلك[3].

وكذلك قوله: ﴿فَلَا تَدْعُواْ﴾ إلخ فإنه نَهْيٌ عن أن يُدعى مع الله غيرُه؛ كأن يقول: بالله، وبفلانٍ.

والمتوسل بالعالم ـ مثلاً ـ لم يدعُ إلا الله، وإنما وقع منه التوسُّل إليه بعملٍ

---

(١) حصلت الإجابة من الله لهم؛ لأنهم لم يتجاوزوا المشروع الذي هو التوسل بأعمالهم فقط. وأقر النبي ﷺ عملَهم؛ لأنه لم يتجاوز المشروع، لا لأنهم توسلوا بأعمال غيرهم. فقياس الشوكاني جوازَ التوسل على الإطلاق على توسل المرء بعمله فقط قياس مع الفارق.

(٢) بل هو استدلال على محل النزاع بما هو من صميم الموضوع؛ فإن مشاكلة حال مشركي هذا الزمان باسم التوسل بحال أهل الجاهلية أمر أصبح من البديهيات. بل حال الجاهلية التي في هذا الزمان أسوأ من حال الجاهلية الأولى كما ستعلم قريباً ـ إن شاء الله ـ.

(٣) هذه المزية التي يحملها العالم، والصلاح الذي هو من مزايا الصالحين، كل هذا قاصر على صاحبه لا يتعداه إلى غيره؛ بدليل قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾[فصلت: ٤٦] وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾﴾[المدثر: ٣٨] والآيات في هذا المعنى كثيرة في القرآن. ولم يجعل الله عمل الغير وما قام به من الامتيازات سبباً عادياً لنجاح الآخرين وفلاحهم كما سيأتي توضيحه ـ إن شاء الله ـ.

صالحِ عملَه بعضُ عباده؛ كما توسل الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة بصالحِ أعمالِهم(١).

وكذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾[فاطر: ١٣] الآية؛ فإن هؤلاء دعوا من لا يستجيب لهم، ولم يدعوا ربهم الذي يستجيب لهم.

والمتوسل بالعالم ـ مثلاً ـ لم يدعُ إلا الله، ولم يدع غيره دونه، ولا دعا غيرَه معه.

وإذا عرفت هذا، لم يخفَ عليك دفعُ ما يورده المانعون للتوسل من الأدلة الخارجة عن محل النزاع خروجاً زائداً على ما ذكرناه؛ كاستدلالهم بقوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ۝١٩﴾[الانفطار: ١٩].

فإن هذه الآية الشريفة ليس فيها إلا أنه تعالى هو المتفرد بالأمر في يوم الدين، وأنه ليس لغيره من الأمر شيء.

والمتوسل بنبي من الأنبياء، أو عالمٍ من العلماء، هو لا يعتقد أن لمن توسَّل به مشاركةً بالله ـ جل جلاله ـ في أمر يوم الدين.

ومن اعتقد هذا لعبدٍ من العباد، سواء كان نبياً، أو غير نبي، فهو في ضلال مبين.

وهكذا الاستدلال على منع التوسل بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾[آل عمران: ١٢٨]، وبقوله: ﴿قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾، فإن هاتين الآيتين مصرحتان

---

(١) هذا قياس من أغرب الأقيسة. كيف والنص خاص، والخاص قطعي الدلالة لا يتجاوز مدلوله؟ ولم يقل أحد من الأصوليين بجواز القياس في العقائد ولا في العبادات. ولا توجد هنا علة يمكن تعديتها إلى الفرع أبداً؛ لعدم وجود الجامع، وهو اتحاد المعنى؛ فإن المعنى الموجود في الأصل هو توسل المرء بعمله، والمعنى الموجود في المقيس هو توسل المرء بعمل غيره. ولا شك أن إجراء القياس بينهما والحالة هذه يكون عقيماً؛ لعدم الروابط بينهما، وبالتالي يكون من أشنع الأقيسة وأفسدها، ولا يذهب إلى هذا القياس من له أدنى معرفة بعلم الأصول، فضلاً عن العلماء الراسخين.

بأنه ليس لرسول الله ﷺ من أمر الله شيء، وأنه لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، فكيف يملك لغيره؟

وليس فيهما منعُ التوسل به، أو بغيره من الأنبياء، أو الأولياء، أو العلماء.

وقد جعل الله لرسوله ﷺ المقامَ المحمودَ مقامَ الشفاعة العظمى، وأرشدَ الخلق أن يسألوه ذلك، ويطلبوه منه، وقال له: «سَلْ تُعْطَ، واشفَعْ تشفع».

وقيد ذلك في كتابه العزيز بأن الشفاعة لا تكون إلا بإذنه، ولا تكون إلا لمن ارتضى.

وهكذا الاستدلال على منع التوسل بقوله ﷺ لما نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ۝٢١٤﴾[الشعراء: ٢١٤]: «يا فلان بن فلان! لا أملك لك من الله شيئاً، يا فلانةُ بنتَ فلان! لا أملك لك من الله شيئاً».

فإن هذا ليس فيه إلاَّ التصريحُ بأنه ﷺ لا يستطيع نفعَ مَنْ أراد الله ضرَّه، ولا ضرَّ من أراد اللهُ نفعه، وأنه لا يملك لأحد من قرابته فضلاً عن غيرهم شيئاً من الله.

وهذا معلوم لكل مسلم، وليس فيه أنه لا يتوسل به إلى الله، فإن ذلك هو طلب الأمر ممن له الأمر والنهي.

وإنما أراد الطالب أن يقدم بين يدي طلبته ما يكون سبباً[1] للإجابة ممن هو المنفردُ بالعطاء والمنع، وهو مالك يوم الدين.

قال: والحاصل: أن طلب الحوائج من الأحياء جائزٌ إذا كانوا يقدرون

(١) لم يجعل الله السؤال بصلاح الصالحين سبباً للإجابة، ولا مشروعاً في الدعاء، بل الذي أذن الله لنا بأن ندعوه به هو أن نسأله بأسمائه الحسنى، وقد أدرك ذلك أولُ الأئمة أبو حنيفة رضي الله عنه ـ، فقال كما يرويه أبو يوسف عنه ـ: لا يسأل الله إلا بالله. والدعاء المأذون فيه ما استفيد من قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[الأعراف: ١٨٠]، وأجمعت كتب الفقه الحنفي على ذلك. والرواية المذكورة عن أبي يوسف موجودة في «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» للعلائي. ولم يرد عن إمام من الأئمة أن قال بالتوسل أبداً، فمن ادعى خلاف ذلك، فعليه الدليل.

عليها، ومن ذلك الدعاءُ؛ فإنه يجوز استمداده من كل مسلم، بل يحسن ذلك، وكذلك الشفاعة من أهلها الذين ورد الشرع بأنهم يشفعون.

ولكن ينبغي أن يعلم أن دعاء من يدعو له لا ينفع إلا بإذن الله وإرادته ومشيئته. وكذلك شفاعةُ من شفع لا يكون إلا بإذن الله، كما ورد بذلك القرآن الكريم، فهذا تقييد للمطلق لا ينبغي العدولُ عنه بحال. انتهى كلام الشوكاني ـ رحمه الله ـ.

والذي تحصَّل من كلامه هذا: أن التوسل بالصلحاء من الأنبياء والأولياء والعلماء فيما ورد به الشرع، وفعله سلف هذه الأمة وأئمتها، جائزٌ لا شركَ فيه.

ولا منافاة بين هذا وبين ما تقدم من الكلام على الشفاعة في هذا الكتاب، ومنع الاستشفاع بالله عند أحد من مخلوقاته.

فكل مسألة من هذه المسائل واقعة موقعَها، وإنما ينشأ الخلاف بخلط بعضٍ منها ببعضِها.

وقد ورد في بعض أدعية النبوة: «اللهم إني أسألك بحقِّ[1] السائلين عليك».

وأحوطُ الأقوال[2]، وأصح الأفعال في هذا الباب: القصرُ على المورد،

---

(١) حق السائلين هو الإجابة التي وعدها الله تفضلاً منه لهؤلاء. فيكون سؤال الله بهذا الحق سؤالاً بما هو من صفاته تعالى، وهو «المجيب»، فلا حجة في ذلك للمتوسلين بذوات المخلوقات وصفاتهم.

(٢) قوله: «وأحوط الأقوال... إلخ» كلام لا يجوز العدولُ عنه إلى غيره. ولزومُ المورد عن الشارع ـ قولاً وعملاً ـ هو الواجب على كل من يحرص على سلامة إيمانه، ثم إن الذين يجوزون التوسل لا سندَ لهم يصلح للحجة، وأمضى سلاح يتسلحون به هو حديث الأعمى الذي دندن المؤلف حوله نقلاً عن الشوكاني، والحديث له سندان: **أحدهما**: غريب كما وصفه الترمذي، والغريب من أقسام الضعيف كما هو معروف. **وثانيهما**: سند قوي. = = وخلاصة معناه: هو الدعاء من الأعمى، ودعاء النبي ﷺ. والدعاء وطلبه مشروعاًن. ومن دعا لغيره، كان شفيعاً له، ومنه الدعاء للميت كما ورد: «وقد جئناك راغبين إليك شفعاء له»، فالأعمى طلب الدعاء من النبي ﷺ، فدعا له، والدعاء شفاعة، وهو دعا الله أن يقبل شفاعة النبي فيه ـ أي: دعاءه له ـ، ولا يمكن لأحد الآن أن يعلم أن النبي ﷺ دعا له وشفع =

. . . .

= فيه حتى يسأل الله أن يقبل شفاعة النبي له، ويستجيب دعاءه. ويجمل بنا أن نثبت هنا فتوى الإمام محمد عبده حينما سئل عن التوسل، فقال: الأساس الذي بنُيت عليه رسالة النبي محمد ﷺ هو التوحيد كما قال الله له: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ والصمد هو الذي يقصد في الحاجات، ويتوجه إليه المربوبون في معونتهم على ما يطلبون، وإمدادهم بالقوة فيما تضعف عنه قواهم، والإتيان بالخبر على هذه الصورة يفيد الحصر كما هو معروف عند أهل اللغة، فلا صمد إلا هو. وقد أرشدنا إلى وجوب القصد إليه وحده بأصرح عبارة في قوله: (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداعي إذا دعان) [البقرة: ١٨٦] وقال الشيخ محيي الدين بن عربي شيخ الصوفية في صفحة ٢٢٦ من الجزء الرابع من «فتوحاته» عند الكلام على هذه الآية: إن الله تعالى لم يترك لعبده حجة عليه، بل لله الحجة البالغة، فلا يتوسل إليه بغيره؛ فإن التوسل إنما هو طلب القرب منه، وقد أخبرنا الله أنه قريب، وخبره صدق. اهـ ملخصاً. على أن الذين يزعمون جواز شيء مما عليه العامة اليوم في هذا الشأن إنما يتكلمون فيه بالمبهمات، ويسلكون طرقاً من التأويل لا تنطبق على ما في نفوس الناس، ويفسرون الجاه والواسطة بما لا أثر له في مخيلات المعتقدين. فأي حالة تدعوهم إلى ذلك؟ وبين أيديهم القرون الثلاثة الأولى، ولم يكن فيها شيء من هذا التوسل، ولا ما يشبهه بوجه من الوجوه. وكتبُ السنة والسيرة بين أيدينا شاهدة بذلك. فكل ما حدث بعد ذلك أي: بعد القرون الثلاثة التي شهد لها النبي ﷺ بالخيرية فأقل أوصافه أنه بدعة في الدين، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار. وأسوأ البدع ما كان فيه شبهة الإشراك بالله، وسوء الظن به؛ كهذه البدع التي نحن بصدد الكلام فيها. وكأن هؤلاء الزاعمين يظنون أن في ذلك تعظيماً لقدر النبي ﷺ، أو الأنبياء والأولياء، مع أن أفضل التعظيم للأنبياء هو الوقوف عند ما جاؤوا به واتقاء الزيادة عليهم فيما شرعه الله للناس على ألسنتهم، فبلغوه عنه بإذنه. وتعظيمُ الأولياء يكون باختيار ما اختاروه لأنفسهم. وظنُّ هؤلاء الزاعمين أن الأنبياء والأولياء يفرحون بإطرائهم، وتنظيم المدائح وعزوها إليهم، وتفخيم الألفاظ عند ذكرهم، واختراع شؤون لهم مع الله، لم ترد في كتاب الله، ولا في سنة رسوله، ولا رضيها السلف. هذا الظن بالأنبياء والأولياء هو أسوأ الظن؛ لأنهم شبهوهم في ذلك بالجبارين من أهل الدنيا الذين غشيت أبصارَهم ظلماتُ الجهل قبل لقاء الموت. وليس يخطر بالبال أن جباراً لقي الموت وانكشف له الغطاء عن أمر ربه فيه يرضى أن يفخمه الناس بما لم يشرعه الله، فكيف بالأنبياء والصديقين! إن لفظ «الجاه» الذي يضيفونه إلى الأنبياء والأولياء عند التوسل، مفهومُه العرفي هو السلطة، وإن شئت قلت: نفاذ الكلمة عند من يستعمل عليه أو لديه. فيقال: فلان اغتصب مال فلان بجاهه. ويقال: فلان خلص فلاناً من عقوبة الذنب بجاهه لدى الأمير أو الوزير مثلاً. فزعم زاعم أن لفلان جاهاً عند الله بهذا=

. . . .

= المعنى إشراك جلي لا خفي. وقلما يخطر ببال أحد من المتوسلين معنى اللفظ اللغوي، وهو المنزلة والقدر. على أنه لا معنى للتوسل بالقدر والمنزلة في نفسها؛ لأنها ليست شيئاً ينفع، وإنما يكون لذلك معنى لو أولت بصفة من صفات الله؛ كالاجتباء والاصطفاء. ولا علاقة لها بالدعاء، ولا يمكن لمتوسل أن يقصدها في دعائه، وإن كان الألوسي المسكين بنى تجويز التوسل بجاه النبي خاصة على ذلك التأويل. وما حمله على هذا إلا خوفُه من ألسنة العامة وسباب الجهال، وهو مما لا قيمة له عند العارفين. فالتوسل بلفظ «الجاه» مبتدَع بعد القرون الثلاثة، وفيه شبهة الشرك ـ والعياذ بالله ـ، وشبهة العدول عما جاء به رسول الله ﷺ، فلم الإصرار على تحسين هذه البدعة؟ يقول بعض الناس: إن لنا على ذلك حجة لا أبلغ منها، وهي ما رواه الترمذي بسنده إلى عثمان بن حنيف ـ رضي الله عنه ـ، قال: إن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ، فقال: ادع الله أن يعافيني، فقال: «إن شئتَ دعوتُ، وإن شئتَ صبرتَ فهو خيرٌ لك»، قال: فادعه، قال: فأمره أن يتوضأ فيحسن الوضوء، ويدعو بهذا الدعاء: «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، إني توجهت بك إلى ربي ليقضي لي في حاجتي هذه، اللهم فشفعه في»، قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب، وفي رواية: «وشفعني فيه»؛ أي: استجب دعائي في أن تقبل دعاء النبي لي. نقول: أولاً: قد وصف الحديث بالغريب، وهو ما رواه واحد، ثم يكفي في لزوم التحرز عن الأخذ به أن أهل القرون الثلاثة لم يقع منهم مثله، وهم أعلم منا بما يجب الأخذ به من ذلك، ولا وجه لابتعادهم عن العمل به إلا علمهم بأن ذلك من باب طلب الاشتراك في الدعاء من الحي كما قال عمر ـ رضي الله عنه ـ في حديث الاستسقاء: إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ، فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبيك العباس، فاسقنا. قال ذلك ـ رضي الله عنه ـ والعباس بجانبه يدعو الله تعالى. ولو كان التوسل ما يزعم هؤلاء الزاعمون، لكان عمر يستسقي ويتوسل بالنبي ﷺ، ولا يقول: كنا نستسقي بنبينا، والآن نستسقي بعم نبيك. وطلب الاشتراك في الدعاء مشروع، حتى من الأخ لأخيه، بل ويكون من الأعلى للأدنى كما ورد في الحديث. وليس فيه ما يخشى منه، فإن الداعي ومن يشركه في الدعاء وهو حي كلاهما عبد يسأل الله تعالى، والشريك في الدعاء شريك في العبودية، لا وزير يتصرف في إرادة الأمير كما يظنون ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[الصافات: ١٨٠]. ثم إن المسألة داخلة في باب العقائد، لا في باب الأعمال، ذلك أن الأمر فيها يرجع إلى هذا السؤال: هل يجوز أن نعتقد بأن واحداً سوى الله يكون واسطة بيننا وبين الله في قضاء حاجاته، أو لا يجوز؟ أما الكتاب، فصريح في أن تلك العقيدة من عقائد المشركين، وقد نعاها الله عليهم في قوله: ﴿ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم وينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾[يونس: ١٠]. وقد جاء في السورة التي تقرؤها كل يوم في الصلاة: =

= ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾، فلا استعانة إلا به. وقد صرح الكتاب بأن أحداً لا يملك للناس من الله نفعاً ولا ضراً، وهذا هو التوحيد الذي كان أساس الرسالة المصطفوية كما بيناه. ثم البرهان العقلي يرشد إلى أن الله في أعماله لا يقاس بالحكام وأمثالهم في التحول عن إرادتهم بما يتخذه أهل الجاه عندهم، لتنزهه ـ جل شأنه ـ عن ذلك؛ لأن في هذا القياس تشبيهَ الله تعالى بالملوك الظالمين، وإذا كان تشبيهه تعالى بأعظم خلقه محظوراً، فكيف تشبيهه بشرارهم ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى: ١١]. ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[النحل: ١]، ولو أراد مبتدع أن يدعو إلى هذه العقيدة، فعليه أن يقيم الدليل القطعي الموصل إلى اليقين من كتاب الله وسنة رسوله المتواترة القطعية الدلالة، إما بالمقدمات العقلية البرهانية، أو بالأدلة السمعية المتواترة، ولا يمكنه في باب العقائد أن يتخذ حديثاً من أحاديث الآحاد دليلاً على العقيدة، مهما قوي سنده؛ فإن المعروف عند الأئمة قاطبة أن أحاديث الآحاد لا تفيد إلا الظن، ﴿ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴾[النجم: ٢٨] والله أعلم. انتهى قول محمد عبده بتصرف يسير. يريد الإمام محمد عبده بقوله هذا: أن العقيدة لا تثبت إلا بالأدلة القطعية الثبوت والقطعية الدلالة. وخلاصةُ ما يهدف إليه الإمام ابن تيمية، والإمام محمد عبده، وابن القيم، والصنعاني، ومن لف لفهم: هو تحصين العقيدة الإسلامية من تسرب الشرك في الألوهية، واستئصال ما وقر في أذهان الناس من قياسهم الخالق على المتكبرين من الرؤساء الظلمة الذين يتأثرون بجاه الشخصيات البارزة؛ كالوزراء وأعيان الناس. ومن المعلوم أن جاه المخلوق لا يتأتى الانتفاع به إلا إذا قام صاحب الجاه نفسه بعمل للمتوسل به كما كان صاحب الجاه ﷺ يأتي بعمل للمتوسلين به؛ بأن يدعو لهم؛ كما حصل ذلك حينما شكا الناس هلاك الزرع والضرع، وكذلك إذا أراد أحد الانتفاع بجاه ذي الجاه، يقوم صاحب الجاه بعمل، كأن يقابل الأمير أو الوزير أو الرئيس، أو يعطي بطاقة باسمه للمتوسل به، أو يرسل رسولاً من طرفه إلى المتوسل إليه، رئيساً كان أو غيره، فيحصل المطلوب، وبغير هذا لا يمكن الانتفاعُ بأصحاب الوجاهات والمنازل الرفيعة، وما مثل هؤلاء المتوسلين بجاه الأنبياء والصالحين إلا كمثل من يذهب إلى الرئيس أو الوزير مثلاً، ويقول أسألك يا سيادة الرئيس أو الوزير بجاه الوزير الفلاني أن توظفني، أو كمن يطلب وظيفة الوعظ أو الخطابة، ويقول لوزير الأوقاف مثلاً: أسألك بعلم أبي حنيفة، أو بجاه الشافعي أن توظفني خطيباً أو واعظاً. ولا شك أن هذه مهزلة لا يقدم عليها عاقل، وأن المتوسل إليه ـ وهو الرئيس مثلاً ـ يستحمقه، ويحكم عليه بخلل في العقل. وهكذا مسألة سؤال الله بالجاه؛ حيث لم يباشر المتوسل بالجاه إلى الله الأسباب الكونية التي نصبها الله تعالى. هذه ناحية، وناحية أخرى يهدف إليها الإمام محمد عبده، وهي لفت أنظار الناس إلى قبح ما وقر في قلوب العامة من جواز تحول الإرادة الإلهية تأثراً=

= بأصحاب المنازل والدرجات العالية من الأنبياء وغيرهم، قياساً على رؤساء الدنيا، أو أن الدعاء بالجاه أوقعُ أثراً عند الله من الدعاء بأسمائه وصفاته، فإن هذه هي بعينها عقيدة الجاهلية. ومعلوم من الدين ضرورة أنه لا يعلم ما هو الدعاء الذي له الوقع الحسن عند الله إلا بوحي منه تعالى. كما لا يجوز إعمال القياس في باب العقائد أبداً. هذه خلاصة ما يرمي إليه العلماء المصلحون العارفون بالله، المنكرون للتوسل المبتدع. والقول السديد الذي لا معدل عنه في حديث الأعمى: أنه قضية عين، وهي لا تعم كما هو معلوم من علم الأصول، ومعنى هذا أن الحديث ليس فيه إلا التوسل بدعائه وشفاعته، لا التوسل بذاته؛ كما ذكر عمر ـ رضي الله ـ: عنه أنهم كانوا يتوسلون به إذا أجدبوا، ثم إنهم بعد موته عليه ـ الصلاة والسلام ـ إنما توسلوا بغيره من الأحياء بدلاً عنه، فلو كان التوسل به حياً وميتاً مشروعاً، لم يميلوا عنه إلى غيره، ممن ليس مثله؛ لأنه ﷺ أفضل الخلق، وأكرمهم على ربه. فعدولُهم عن أفضل الخلق إلى العباس مع أنهم السابقون الأولون، وهم أعلم منا بالله ورسوله، وبحقوق الله ورسوله، وما يشرع من الدعاء، وما ينفع، وما لا يشرع ولا ينفع، وما يكون أنفعَ من غيره، وهم في وقت ضرورة ومخمصة يطلبون تفريج الكربات، وتيسير العسير، وإنزال الغيث بكل وسيلة دليلٌ على أن المشروع ما سلكوه دون ما تركوه. ولهذا اقتصر الفقهاء في كتبهم في الاستسقاء على ذكر ما فعله الصحابة، ولم يذكروا غيره. وذلك أن التوسل به حياً هو الطلب لدعائه وشفاعته، وهو من جنس مسألته أن يدعو. فما زال المسلمون يسألونه أن يدعو لهم في حياته. وأما بعد موته ﷺ، فلم يكن الصحابة يطلبون منه ذلك، لا عند قبره، ولا عند غيره كما يفعله كثير من الناس عند قبور الصالحين. ومن زعم أنه لا فرق بين طلب الدعاء والشفاعة منه ﷺ بين حالي الحياة والممات؛ لأنه حي في قبره، فكأنه يدعي أنه أعلم من الصحابة وسائر أئمة السلف؛ لأنهم لم يفطنوا إلى ما فطن إليه، وكأني بهؤلاء يسفهون رأي عمر حيث لم يتوسل بالنبي، بل عدل عنه إلى العباس، ولو كان الأمر لهؤلاء المبتدعة، لهرعوا إلى قبره، ولتشققت حناجرهم بالنداء باسمه الشريف. ولا شك أن هذا من الغباوة بمكان. ولكن الصحابة بحصافة عقولهم، ونور إيمانهم، وعلمهم الصحيح بحقوق الله ورسوله، ومعرفتهم الكاملة بربهم ونبيهم وعقيدتهم فرقوا بين الحالين، وإن شئت فقل: بين الحياتين. والأمور التعبدية ولاسيما العقائد لا تشرع بالعقل، ولا بالقياس. بل لا تثبت العقائد إلا بالأدلة القطعية الثبوت والدلالة من الكتاب أو السنة المتواترة. ولما كان أمر التوحيد من الخطورة بمكان، تصدى العلماء في كل زمان لرد عادية المعتدين، وإبعاد ما فيه شبهة الشرك عن العقائد الإسلامية، وأول من تصدى للدفاع عن التوحيد على ما نعلم الإمام أبو حنيفة، فقد روى عنه الإمام أبو يوسف فقال: قال أبو حنيفة: لا يسأل الله إلا بالله، والدعاء المأذون فيه ما استفيد من قوله تعالى:=

= ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾[الأعراف: ١٨٠]، وقال أبو حنيفة أيضاً كما نقله جمهور فقهاء الحنفية في باب الحظر والإباحة ـ: لا يجوز أن يقول الداعي في دعائه: اللهم إني أسألك بحق فلان؛ لأنه لا حقَّ لأحد على الله، والمتأخرون من فقهاء الحنفية يقولون: ويكره أن يقول في دعائه: اللهم بحق فلان، والكراهة عندهم إذا أطلقت كراهة تحريمية، فيكون فاعلها قد ارتكب حراماً، لاسيما والكراهة التحريمية والحرام مترادفان عند الإمام محمد.
ثم إن علماء التوحيد لم يذكروا في كتبهم التوسل أبداً، فلو كان التوسل عقيدة إسلامية كما يدعيها هؤلاء المبتدعة، لما أجمعوا على إهمالها من كتبهم، والقول بأن التوسل من الأسباب العادية قول هراء، وما هو إلا كقول من يدعي أن الأكل يكون سبباً لشبع غير الآكل، واجتهاد فلان في الأعمال الصالحة يكون سبباً لدخول الجنة للمهمل العاصي.
أيقول هذا عاقل يدري ما يقول؟! ألم يقرأ قوله تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ﴾، ﴿ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ ﴾[المدثر: ٣٨] وأمثالهما من الآيات؟! نعم إن صلاح الصالحين وفي مقدمتهم الأنبياء يكون سبباً لانتفاع الغير به في مسألة الشفاعة في الدنيا بأن يدعوا لمن طلب الدعاء منهم، وفي الآخرة عندما يأذن الله لهم بالشفاعة. فهذا هو مدلول النصوص من الكتاب والسنة، ولا اجتهاد في مورد النص. وقد توسع الناس في أمر التوسل حتى أخرجوه عن مدلوله اللغوي والشرعي، ونفذوا منه إلى الاستغاثة الممنوعة بالاتفاق، وجرهم ذلك إلى ترك الطلب من الله، وصاروا ينادون غير الله، ويخافونه أكثر من خوفهم من الله، فتراهم يتجرؤون على الأيمان الكاذبة بالله، ولكنه إذا استحلفت أحدهم بالسيد البدوي، أو بغيره من أرباب القباب، امتقع لونه، واعترف بالحق. ولا شك أن هذا هو الشرك الأكبر بعينه.
وقد شاع الإعراض عن الله، والتعلق بغيره في هذا الزمان، حتى أصبح أهله يحلفون بغير الله ويستغيثون بالأولياء والصالحين في حالتي الرخاء والشدة، فبذلك أصبح شركهم أغلظ من شرك الجاهلية الأولى، الذين قال الله عنهم: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾[العنكبوت: ٦٥]، ومشركو هذا الزمان شركهم دائم في حالتي الرخاء والشدة. فلا حول ولا قوة إلا بالله، ومع ذلك فالأكثرية من العلماء قد اتخذوا موقفاً غريباً، وذلك بدل أن يعلموا العوام التوحيد الخالص، بالغوا في الدفاع عن العوام، وبذلوا أقصى ما في وسعهم لاضطهاد من يدعوا الناس إلى العقيدة الصحيحة من العلماء المصلحين المجددين لشباب التوحيد في قلوب الناس. فتراهم يصدون الناس عن سبيل الله، ويبغونها عوجاً، ويحتجون بالمنامات والتخيلات، ويستغيثون بالصالحين، ويقدمون لهم القرابين والنذور، ويدعونهم لكشف الكربات وقضاء الحاجات، فنعى الله عليهم عملهم، وقال في شأنهم مبيناً لهم أن هؤلاء الأنبياء والصالحين الذين يدعونهم رغباً ورهباً لا يستجيبون لهم: ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ =

إن صح؛ لأن أكثر الخلق لا يعلمون ما يدخل في هذا من الشرك.

كيف والشرك أخفى من دبيب النمل، كما ورد بذلك الحديث.

= يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾ ﴾[فاطر: ١٤] وبين الله أيضاً أن هؤلاء الأنبياء وسائر الصالحين الذين أفضوا إلى ربهم يتبرءون من هؤلاء الذين يدعونهم، فقال: ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ ﴾[البقرة: ١٦٦] كما أخبر أنهم مشغولون بأنفسهم عن هؤلاء الذين يدعونهم، فقال: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ﴾ يعني أن جميع الصالحين الذين يدعونهم المشركون ويستغيثون بهم، إما توسلاً إلى الله ليقضي حوائجهم، وإما استقلالاً بأن يطلبوا منهم قضاء الحاجة = = معتقدين بأن الله وهبهم التكوين والتصرف؛ أولئك الصالحون مشتغلون بأنفسهم، يدعون الله لها، ويتوسلون إليه بعبادته مخلصين له الدين، خائفين عذابه، راجين رحمته؛ وإذا لم يملكوا لأنفسهم نفعاً ولا ضراً، فكيف يملكون لغيرهم نفعاً أو ضراً؟! بل إنهم مشغولون وهم في عالم البرزخ بأنفسهم، يرجون لها النجاة من عذاب الله، ويرجون رحمة ربهم، فيمتد انشغالهم بأنفسهم إلى يوم أن يحشر الناس في صعيد واحد، ويقول كل واحد: نفسي نفسي، حتى يأذن الله لأكرم خلقه وأفضلهم لديه بالشفاعة، فيقبل الله شفاعته لإنهاء تلك الوقفة الطويلة التي يقفونها. فمما تقدم يعلم القارىء انحراف هؤلاء المتوسلين عن الجادة الإسلامية، الذين أباحوا لأنفسهم أن يقبلوا الأعتاب والأحجار، والإسراج على القبور والتمسح بالجدران، وتقبيل النحاس والأحجار، مما لو حشر أبو جهل وأشياعه لاشمأزوا منها. وزد على هذا ما يجعلونه من الأنعام نصيباً؛ كعجل السيد البدوي، ومن يجعلون في أبقارهم وأنعامهم وزروعهم نصيباً لأرباب الأضرحة، حتى أعادوها جاهلية جهلاء، ومع ذلك فالعلماء يجارون العامة، ويتقاعدون عن تقويم عقائد هؤلاء الذين أجرموا وأشركوا؛ وتركوا الميدان لهؤلاء المتأكلين الدجالين الذين يستغلون بساطة العوام وصفاء طويتهم، حتى عم البلاء، وطم الشرك، ورمانا الأجانب بالوثنية من جراء تلك المناظر الوثنية التي يشاهدونها في ديار الإسلام من أرباب الطرق وسدنة الأضرحة وقصادها؛ مما يتفطر منه قلبُ الإسلام، ويندى له جبين الإيمان. والله ورسوله وصالحو المؤمنين بريئون من ذلك كله، ولا كبراءة الذئب من دم يوسف، فإنا لله وإنا إليه راجعون. نسأل الله الكريم أن يأخذ بنواصينا إلى ما يحبه ويرضاه، وأن يبعدنا عن مساخطه، ويستعملنا فيما يرضيه، ويملأ قلوبنا بالإيمان الصحيح الذي ارتضاه لخاتم رسله، وصالحي المؤمنين من صحابته، حتى يعود للمسلمين ماضي مجدهم وسالفُ عزهم، إنه سميع مجيب.

فصل في رد الشرك العادي والمشيئة والحلف ونذر المعصية والسجدة لغير الله تعالى

عن ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أحب أسمائكم إلى الله عبدُ الله، وعبدُ الرحمن» رواه مسلم.

قال بعض أهل العلم: ويدخل في هذا الحديث: التسميةُ بعبد القدوس، وعبد إلخالق، وخدا بخش، والهديا، وإله داود.

فكل اسم فيه إضافة إلى اسم من أسماء الله الحسنى، بحيث لا يطلق ذلك الاسم على غيره سبحانه، فهو أحب. انتهى.

ولهذا ورد في حديث أبي هريرة عند البخاري يرفعه: «أَخْنَى الأسماء يومَ القيامة عندَ الله، رجلٌ يسمَّى: ملكَ الأملاك».

وفي رواية لمسلم قال: «أغيظُ رجلٍ على الله يومَ القيامة وأخبثُه، رجلٌ كان يسمَّى ملكَ الأملاك، لا مِلكَ إلا الله».

ومعنى «أخنى»: أقبحُ وأفحشُ، ومعنى «أغيظ»: أكثرُ مَنْ يغضب عليه.

وإنما أخبر عن قبح ذلك؛ لأن هذا اللفظ إنما يصدق على الله تعالى.

فهو مالك الأملاك، لا مالكَ أعظمُ ولا أكبرُ منه، مالكُ الملك ذو الجلال والإكرام.

وكل ملك يؤتيه الله من شاء من عباده فهو عاريَّة يَسْرُعُ ردُّها إلى الْمُعِير، وهو الله تعالى، ينزع الملك ممن ملكه تارة، ويؤتي من شاء تارة، فيصير لا حقيقة له سوى اسم زال مسماه.

وأما رب العالمين، فملكه دائم باقٍ كاملٌ لا انتهاء له، بيده القسطُ يخفضه ويرفعه، يحفظ على عباده أعمالهم بعلمه المحيط بكل شيء، ويحفظ ما تكتبه الحَفَظَة عليهم، فيجازي كلَّ عامل بعمله، إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً، كما ورد في الحديث:

«اللهم لك الحمدُ كلُّه، ولك الملكُ كلُّه، وبيدك الخيرُ كلُّه، وإليك يرجعُ الأمرُ كلُّه، أسالك من إلخير كلِّه، وأعوذ بكَ من الشر كلِّه».

وفي رواية «أخنع» مكان «أخنى».

ولفظ «أخبث» يدل على أن هذا اللقب خبيث عند الله، فاجتمعت في حق من لُقب به هذه الأمور، أعني: الخنَى، والخنع، والغيظ، والغضب، والخبث؛ لتعاظمه في نفسه، وتعظيم الناس له بهذه الكلمة التي هي من أعظم التعظيم، فصار أخبثَ إلخلق وأبغضَهم إلى الله، وأحقرَهم؛ لتعاظمه على خلق الله بنعم الله.

«وأخنع» بمعنى أوضع. قال سفيان بن عيينة: مثل «شاهان شاه» عند العجم.

وإنما مثل به سفيان لأنه عبارة عن ملك الأملاك بلغة العجم.

ويدخل فيه كل لقب، وكل اسم معناه هذا الاسم، كمهاراج، بالهندية، وما يؤدي معنى ذلك بلغة أخرى.

وقد صرح في الحديث نفسه بوجه المنع من هذه التسمية، وهو اختصاص الرب بالملكية، وأنه لا ملك إلا إياه.

حكم التسمية بما فيه تزكية للنفس
أو باسم مضاف إلى غير الله تعالى

فمن سمى ولدَه باسمٍ فيه تزكيةُ النفس، أو الإضافة إلى غير الله تعالى، فقد جاء بالسيئة، وبَعُدَ عن منازل التوحيد.

وقد غير رسول الله ﷺ اسم جماعة من الرجال والنساء أقلَّ وَأَدْوَنَ من هذا، كما في حديث زينب بنت أبي سلمة، قالت:

سُمِّيتُ بَرَّةَ، فقال رسول الله ﷺ: «لا تُزَكُّوا أنفسَكم، اللهُ أعلمُ بأهل البِرِّ منكم، سَمُّوها زينبَ» رواه مسلم.

وهذا يدل على كراهة التسمية بمثل: محيي الدين، وقطب الدين، وفخر الدين، وعظيم الدين، ونحوها؛ لوجود التزكية في ذلك.

وفي حديث ابن عباس، قال: كانت جويرية اسمها برة، فحوّل رسول الله ﷺ اسمها جويرية، وكان يكره أن يقال: خرجَ من عندِ برة. رواه مسلم.

وعن ابن عمر: أن بنتاً يقال لها: عاصية، فسماها رسول الله ﷺ: جميلة. رواه مسلم.

وعن سهل بن سعد، قال: أُتِيَ بالمنذر بن أبي أسيد إلى النبي ﷺ حين ولد، فوضعه على فخذه، فقال: «ما اسمه؟»، قال: فلان. قال: «لا، لكن اسمه المنذر» متفق عليه.

وعن عائشة قالت: إن النبي ﷺ كان يغير الاسم القبيح. رواه الترمذي.

وعن عبد الحميد بن جبير بن شيبة، قال: جلست إلى سعيد بن المسيب، فحدثني أن جده قدم على النبي ﷺ، فقال: «ما اسمك؟»، قال: اسمي حَزْن. قال: «بل أنت سَهْل»، قال: ما أنا بِمُغَيِّرٍ اسماً سَمَّانِيهِ أبي. قال ابن المسيب: فما زالت فينا الحزونة. رواه البخاري.

وفي الباب أحاديث دالة على أنه ينبغي للمسلم أن يسمي أولاَده بالأسماء التي هي أحبُّ إلى الله تعالى، وأرشدَ إليها رسول الله ﷺ، ولا يسميهم بما فيه التزكية، أو القباحة، أو الأشكال، أو ما فيه رائحة الشرك.

وقد غلا الناس في الأسامي إلى أن جعلوها شركاً خالصاً، فسموا الأولاد: عبد الحسين، وبغلام فلان.

ومعنى الغلام في عرفهم: العبد، فصاروا بذلك مشركين، وما قدروا الله حقَّ قدره.

وكذلك أحدثوا ألقاباً دالة على تزكية الملقب بها وتعظيمه، وأفرطوا في هذا؛ كقولهم: سليمان جاه، ونحوه، وهذا من بدع الألفاظ ومستكرهها.

وقد قال رسول الله ﷺ: «تَسَمَّوْا بأسماء الأنبياء، وأحبُّ الأسماء إلى الله:

عبدُ الله، وعبدُ الرحمن، وأصدقُها: حارثٌ، وهمامٌ، وأقبحُها: حربٌ ومُرَّةُ» رواه أبو داود، عن أبي وهب الْجُشَمِي.

وفي حديث حذيفة عن النبي ﷺ، قال: «لا تقولوا للمنافق: سيد؛ فإنه إن يكُ سيداً، فقد أسخطتم رَبَّكم» رواه أبو داود.

ومعناه إن يكن سيداً، وجب طاعته، وذلك موجب لسخطه تعالى.

وقيل: أراد: إنكم بهذا القول أسخطتم ربكم، فوضع الكون موضع القول.

وقيل: معناه: إن يك سيداً؛ أي: ذا مال وجاه دنيوي، أغضبتم الله؛ لأنكم عظمتم مَنْ لا يستحق التعظيم، وإن [لم] يكن كذلك، فقد كذبتم. فافهم، كذا في «اللمعات».

وكما ورد النهي عن الأسماء القبيحة، فكذلك ورد النهيُ عن تسمية الشيء بالاسم المزكى.

فقد ورد في حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لا تُسموا العنبَ الكرمَ، ولا تقولوا: يا خيبة الدهر، فإن الله هو الدهر» رواه البخاري.

وهذا يدل على منع تسمية الأشياء المحرمة وغيرها بما لا تستحق من التزكية والتمدح والثناء. وهكذا ورد النهي عن التكني بالكنى القبيحة.

عن شريح بن هانىء عن أبيه: أنه لما وفد إلى رسول الله ﷺ مع قومه، سمعهم يكنونه بأبي الحكم.

الكنية: ما صُدِّر بأبٍ أو أمٍّ، ونحوِ ذلك. واللقبُ: ما ليس كذلك؛ كزين العابدين ونحوه، فدعاه رسول الله ﷺ، فقال: «إن الله هو الحكم»؛ أي: إنه سبحانه هو الحكم في الدنيا والآخرة.

يحكم بين خلقه في الدنيا بوحيه الذي أنزله على أنبيائه ورسله.

وما من قضية إلا ولله فيها حكم مما أنزل على نبيه من الكتاب والحكمة. وقد يسر الله معرفة أكثر ذلك لأكثر العلماء من هذه الأمة، فإنها لا تجتمع على

ضلالة، فإن العلماء وإن اختلفوا في بعض الأحكام، فلا بد أن يكون المصيب فيهم واحداً.

فمن رزقه الله تعالى قوةَ الفهم، وأعطاه مَلَكَةً يقتدر بها على درك الصواب من أقوال العلماء، يسرَ له ذلك بفضله وَمَنِّه عليه، وإحسانه إليه. فما أجلَّها من عطية! نسأل الله من فضله ﴿وَلَهُ ٱلْحُكْمُ﴾[القصص: ٨٨] أي: في الدنيا والآخرة؛ كما قال تعالى: ﴿فما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله﴾[الشورى: ١٠]، وقال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[النساء: ٥٩] الآية.

فالحكم إلى الله: هو الحكم إلى كتابه، والحكم إلى رسوله: هو الحكم إليه في حياته، وإلى سُنته بعد وفاته.

«فلم تكنى أبا الحكم»؟، قال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء، أتوني، فحكمت بينهم، فرضي كلا الفريقين بحكمي.

فقال رسول الله ﷺ: «ما أحسن هذا!!».

معناه والله أعلم ـ: أن أبا شريح لما عرف منه قومه أنه صاحب إنصاف وتحرٍّ للعدل بينهم، ومعرفة ما يرضيهم من الجانبين، صار عندهم مرضياً.

قال في «فتح المجيد»: وهذا هو الأصلح؛ لأن مداره على الرضا، لا على الإلزام، ولا على أحكام الكهان وأهل الكتاب، من اليهود، والنصارى، ولا على الاستناد إلى أوضاع أهل الجاهلية من أحكام كبرائهم وأسلافهم التي تخالف حكم الكتاب والسنة كما قد يقع اليوم كثيراً؛ كحال الطواغيت الذين لا يلتفتون إلى حكم الله، ولا إلى حكم رسوله ﷺ، وإنما المعتمد عندهم ما حكموا به بأهوائهم.

وقد يلتحق بهذا بعض المقلِّدة لمن لا يسوغ تقليدُه، فيعتمد على قول من قلَّده، ويترك ما هو الصواب الموافق لأصل السنة والكتاب، والله المستعان.

«فما لك من الولد؟»، قال: قال: لي شريح، ومسلم، وعبد الله، قال: «فمن أكبرهم؟»، قال: قلت: شريح. قال: «فأنت أبو شريح» رواه أبو داود والنسائي.

قال بعض أهل العلم في معنى هذا الحديث: إن فصل المنازعة، ورفع الخصومة، هو شأن الله تعالى في الحقيقة، فإنه ﴿يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۝٢٥﴾[السجدة: ٢٥]، وليس ذلك إلى أحد من مخلوقاته، ولا يقدر عليه أحد من دون الله.

فلا ينبغي أن يستعمل لفظاً هو يليق بشأن الله تعالى في حق من هو مخلوق له، ومحكوم عليه منه، انتهى.

أي: كقولهم: مالك العالمين، وأقضى القضاة، وأرحم الراحمين، وأكرم الأكرمين، وأبي القضاء والقدر، وأبي الحكم والأمر، وما في معنى ذلك؛ كالرازق، والرب، والمعبود، والغني المطلق.

وفي الحديث تقديم الأكبر في الكنية وغيرها غالباً، وجاء هذا المعنى في غير حديث. والله أعلم.

تحسين الأسماء

وقد روى أحمد، وأبو داود عن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله ﷺ: «تُدْعَوْنَ يومَ القيامة بأسمائكم وأسماءِ آبائكم، فأحسنوا أسماءكم».

وفي هذا إرشاد الأمة إلى تحسين الأسماء، ولا حسنَ في اسم إذا كان فيه شيء مما كرهه الشرع، أو نهى عنه، أو منع منه، أو سخط عليه الرب.

ويدل له حديث بشير بن ميمون عن عمه أسامة بن أخدري: أن رجلاً يقال له: أصرم كان في النفر الذين أتوا لرسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: «ما اسمك؟»، قال: أصرم، قال: «بل أنت زرعة» رواه أبو داود.

تغيير الأسماء القبيحة

قال: وغيَّر النبي ﷺ اسم العاص، وعزيز، وعتلة، وشيطان، والحكم، وغراب، وحباب، وشهاب. قال: وتركت أسانيدها للاختصار. انتهى.

وعن مسروق، قال: لقيت عمر، فقال: من أنت؟ قلت: مسروق بن

الأجدع، قال عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الأجدع شيطان» رواه أبو داود، وابن ماجه.

والحديث دل على النهْيِ عن التسمية باللفظ القبيح.

وتمام الكلام على هذا البحث في كتاب «الجوائز والصلات»، فراجعه، ولعلك لا تجد مثله في الكتب المتداولة ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وعن حذيفة عن النبي ﷺ، قال: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان»؛ أي: لما فيه من التسوية بين الله وبين عباده.

«ولكن قولوا: ما شاء الله» كان «ثم شاء فلان»؛ لأن «ثم» للتراخي.

وإنما قدرنا «كان» قبل «ثم»؛ لدفع توهم الاشتراك في الحكم، ولو بالتراخي أيضاً، تأمل هذا، فإنه مسلك دقيق، وبالتحقيق حقيق.

وفي رواية منقطعاً قال: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد ﷺ، وقولوا: ما شاء الله وحدَه» رواه في «شرح السنة».

قال الطيبي: فإن قلت: كيف رخص أن يقال: ما شاء الله، ثم شاء فلان، ولم يرخص في اسمه ﷺ؟.

قلت: فيه جوابان.

أحدهما: قاله دفعاً لمظنة التهمة في قولهم: ما شاء الله وشاء محمد.

وثانيهما: أنه رأسُ الموحدين، ومشيئته مغمورة في مشيئة الله تعالى مضمحلةٌ فيها.

قال علي القاري: وأقول: أصل السؤال مدفوع؛ لأنه ﷺ داخل في عموم فلان، يجوز أن يقول: ما شاء الله، ثم شاء فلان، ولا يجوز أن يقال: ما شاء الله وشاء محمد.

فجوابه الأول خطأ فاحش؛ لأنهم لو قالوا: ما شاء الله وشاء محمد، لكان شركاً جلياً لا مظنة للتهمة التي ذكرها.

والجواب الثاني في نفس الأمر صحيح، لكن لا يفيد جواز الإتيان بالواو،

مع أن مشيئة غيره ﷺ أيضاً مضمحلة في مشيئة الله. انتهى.

قال بعض أهل العلم: معنى هذا الحديث: أن كل ما يختص بشأن الله، ولا دخلَ لأحد من المخلوق فيه، فينبغي ألا يلحق به أحداً من إلخلق، وإن كان أعظم، وبلغ من الرتبة العظمى ما بلغ، وكان من التقرب في أعلى مكان.

فلا يجوز أن يقول: إن شاءَ الله ورسولُه يكون كذا وكذا من الأمر؛ لأن مجاري أمور العالم كلها بيد الله تعالى، وهو المتصرف فيها، والمختار لها، لا بيد الرسول، ولا في مشيئته وإرادته، فما لنا ولتشريك الرسول في مثل هذا الموضع؟

وكذلك إن سأل أحد عن أحد، وقال: متى يكون عرس فلان؟ وكم من الأوراق في الشجر؟ وكم نجم[1] على السماء؟.

فلا يقول في جوابه: الله ورسولُه أعلم بذلك، أو هكذا حكم الله ورسوله في الأمر الفلاني؛

لأن الأمر والخلق كلٌّ واحد منهما لله وحده لا شريك له، ليس شيء منهما إلى الرسول ﷺ، ولا يعلم الغيب إلا الله.

والعلم بعدد نجوم السماء، وأوراق الأشجار، وتعدد الرمال، وساعة العرس، ونحوها من جملة العلم بالأمور الغيبية التي استأثر الله بها من دون عباده، وأن الله تعالى قد علم رسوله ﷺ أحكامَ الشرائع، وقضى بها لعباده على لسانه، وأمر الأمةَ بإطاعته، لا بعبادته، وإثبات الغيب له، وإضافة الغائب والأمور إليه. انتهى.

فمن اعتقد خلاف ذلك، فقد صار من أهل الشرك، وكان من المشركين.

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: ما شاء الله وشئتَ. قال: «أجعلتني لله نداً؟ بل ما شاء الله وحده» رواه النسائي.

فيه: بيان أن من سوّى العبد بالله، ولو في الشرك الأصغر؛ فقد جعله

---

(١) الصواب أن يقال: وكم نجماً؛ لأن كم الاستفهامية يأتي الاسم بعدها منصوباً.

نداً لله، شاء أم أبى، وإن كان هذا شركاً لوجود التسوية بين الخالق والمخلوق في العطف بالواو.

وعن قتيلة: أن يهودياً أتى إلى النبي ﷺ، فقال: إنكم تشركون، تقولون: ما شاء الله وشاء محمد، وتقولون: والكعبة!

فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: «ورَبِّ الكعبة، وأن، يقولوا: ما شاء الله، ثم شئتَ» رواه النسائي وصححه.

وفيه: قبول الحق ممن جاء به، كائناً من كان.

وفيه: بيان النهي عن الحلف بالكعبة، مع أنها بيت الله الحرام التي حجُّها وقصدُها للحج والعمرة فريضة.

وهذا يبين أن النهي عن الشرك بالله عام، لا يصلح منه شيء، لا لملَكٍ مقرب، ولا نبي مرسَل، ولا للكعبة التي هي بيتُ الله في أرضه.

وفيه: أن العبد، وإن كان له مشيئة، فمشيئته تابعة لمشيئة الله.

ولا قدرة له على أن يشاء إلا إذا كان الله قد شاءه كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[التكوير: ٢٩] وقال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾[التكوير: ٢٨].

وفي هذه الآيات والأحاديث ردٌّ على القدرية والمعتزلة، نفاةِ القدر الذين يثبتون للعبد مشيئة تخالف ما أراده الله تعالى من العبد وشاءه، وأنهم مجوس هذه الأمة.

وأما أهل السنة والجماعة، فتمسكوا بالكتاب والسنة في هذا الباب وغيره، واعتقدوا أن مشيئة العبد تابعة لمشيئة الله في كل شيء، ما يوافق ما شرعه الله، وما يخالفه من أفعال العبد وأقوالهم، فالكل بمشيئته وإرادته.

فما وافق شرعه، رضيه وأحبه، وما خالفه، كرهه من العبد، كما قال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾[الزمر: ٧].

وفيه: بيان أن الحلف بالكعبة شرك؛ فإن النبي ﷺ أقر اليهودي على قوله: إنكم تشركون.

ولابن ماجه عن أبي الطفيل أخي عائشة لأمها، قال: رأيتِ كأنِّي على نفر من اليهود فقلت: إنكم لأنتم القوم، لولا أنكم تقولون: عزير بن الله.

قالوا: وأنتم القوم، لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد.

ثم مررت بنفر من النصارى، فقلت: إنكم لأنتم القوم لولا أنكم تقولون: المسيح ابن الله.

قالوا: وأنتم القوم، لولا أنكم تقولون: ما شاء الله وشاء محمد.

قال: فلما أصبحت، أخبرت بها مَنْ أخبرت، ثم أتيت النبي ﷺ، فأخبرته، فقال: «هل أخبرت بها أحداً؟»، قلت: نعم.

قال: فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد: فإن الطفيل رأى رؤيا أخبر بها من أخبر منكم، وأنكم قلتم كلمة كان يمنعني كذا وكذا أن أنهاكم عنها، فلا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله وحده» انتهى الحديث.

وهذه الرؤيا حق أقرها رسول الله ﷺ، وعمل بمقتضاها، فنهاهم أن يقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، وأمرهم أن يقولوا: ما شاء الله وحده.

ولا ريب أن هذا أكملُ في الإخلاص، وأبعدُ من الشرك من أن يقولوا: ثم شاء فلان؛ لأن فيه التصريح بالتوحيد المنافي للتشريك من كل وجه.

فالبصير يختار لنفسه أعلى مراتب الكمال في مقام التوحيد والإخلاص.

ورد في بعض الطرق: أنه كان يمنعه الحياء منهم.

وبعدَ هذا الحديث الذي حدثه به الطفيل عن رؤياه خطبهم ﷺ، فنهى عن ذلك نهياً بليغاً.

فما زال ﷺ يبلغهم حتى أكمل الله له الدين، وأتم له النعمة، وبلغ البلاغ المبين.

وفيه: معنى قوله ﷺ: «الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة».

والرؤيا وإن كانت مناماً، فهي وَحْيٌ، يثبت بها ما يثبت بالْوَحْيِ، أمراً ونهياً، إذا قبلها الرسول الله ﷺ، والله أعلم.

حكم الحلف بغير الله تعالى

وعن ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ، قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من حلف بغير الله، فقد أشرك» رواه الترمذي.

ومعناه، أشرك غيرَ الله به في التعظيم البليغ، فكأنه مشرك إشراكاً جليّاً، فيكون هذا زجراً بمبالغة. قاله السيد.

وقال ابن الهمام: من حلف بغير الله؛ كالنبي والكعبة، لم يكن حالفاً. انتهى؛ أي: لا يصح حلفه؛ لكونه أتى بالشرك الواضح.

وعن عبد الرحمن بن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحلفوا بالطواغي، ولا بآبائكم» رواه مسلم.

«الطواغي»: جمع طاغية، من الطغيان، والمراد بها: الأصنام؛ لأنها سبب الطغيان.

وقيل: كل ما عُبد من دون الله، فهو من الطواغي، وهذا أرجح.

ويدخل فيه الحلفُ باسم كل معظم من الملوك والرؤساء، والشيوخ، والأولياء، والأنبياء، وغيرهم.

وإنما نهوا عن ذلك؛ لئلا يسبق على لسانهم، جرياً على عادة الجاهلية في الحلف بها.

وعن ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ: أن رسول الله ﷺ، قال: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، ومن كان حالفاً، فليحلف بالله، أو ليصمت» متفق عليه.

قال النووي: الحكم في النهي عن الحلف بغير الله تعالى أن الحلف تعظيمٌ

للمحلوف به، وحقيقةُ التعظيم مختصة بالله تعالى، فلا يضاهى به غيرُه.

ويكره الحلف بغير أسماء الله تعالى وصفاته، سواء في ذلك النبي، والكعبة، والملائكة، والأمانة، والحياة، والروح، وغيرها، ومن أشدِّها كراهةً الحلفُ بالأمانة.

وأما الله سبحانه، فله أن يحلف بما شاء من مخلوقاته، تنبيهاً على شرفه.

وقد جاء عن ابن عباس: لأَنْ أحلفَ بالله تعالى مئة مرة، فآثم، خيرٌ من أن أحلف بغيره فأبرَّ.

قال عياض: فإن قيل: هذا الحديث مخالف لقوله ﷺ: «أفلح وأبيه[1]».

فجوابه: أن هذه الكلمة تجري على اللسان لا يُقصد بها اليمين، بل هو من جملة ما يزاد في الكلام لمجرد التقرير والتأكيد، ولا يراد به القسم كما تراد صيغة النداء لمجرد الاختصاص دون القصد إلى النداء، انتهى.

والأظهر أن هذا قد وقع قبل ورود النهي، أو بعده لبيان الجواز؛ ليدل على أن النهي ليس في التحريم، كذا في «المرقاة».

وأقول: الأصلُ في النهي التحريمُ، وتقدير العبارة: أفلحَ وربِّ أبيه.

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ﷺ، قال: «من حلفَ فقالَ في حلفه: باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله».

«ومن قال لصاحبه: تعال أقامرْكَ، فليتصدقْ» متفق عليه.

يحتمل أن يكون معناه: أنه سبق لسانه، فليتداركْه بكلمة التوحيد؛ لأنه

---

(١) قوله: وأبيه. غير صحيح، فقد أشبع الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» الكلام على عدم صحة «وأبيه» رواية ودارية فليرجع إليه من أراد الاقتناع. وسيرى هناك قيمة ما يستند [إليه] إلخرافيون من استجازة الحلف بغير الله حتى عم البلاء بشيوع الحلف بالنبي، وبالحسين، وبالبدوي، استناداً على هذه الرواية المزيفة. فإذا علم هذا، فلا حاجة لما تكلفه المؤلف من الجواب من وقوع هذا الحلف من النبي بذلك قبل ورود النهي، ومن التأويل الذي لجأ إليه، وهو تقدير المضاف؛ حيث قال: «وربِّ أبيه»؛ لأنه متى انهار الأساس، تبعه ما بني عليه من الأحكام في الانهيار.

صورة الكفر، وإلا، فإن كان على قصد التعظيم، فهو كفر وارتداد، يجب العودُ عنه بالدخول في الإسلام. قاله في «اللمعات».

قال بعض أهل العلم: كانت العرب في الجاهلية تحلف بالأصنام، فمن جرى على لسانه من المسلمين مثلُ هذا على طريق العادة، فعليه أن يتلفظ بكلمة الإسلام.

وهذا الحديث دل على النهي عن الحلف بغير الله، وإن جرى به اللسان، يتوب[1] عنه في الفور.

وكل حلف جرى به الرسم في أهل الشرك والكفر، إذا حلف به أحد، يقع الخلل في إيمانه.

وفي حديث ثابت بن الضحاك، قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف على ملة غير الإسلام كاذباً، فهو كما قال» الحديث متفق عليه.

وظاهر هذا الحديث: أنه يصير كافراً، إما بمجرد الحلف، أو بعد الحنث. كذا قال الطيبي.

والظاهر أنه إن حلف على الماضي، يكفر بمجرد الحلف، وإن حلف على المستقبل، يكفر بمجرد الحنث.

وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحلفوا بآبائكم، ولا بأمهاتكم، ولا بالأنداد، ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون» رواه أبو داود، والنسائي.

المراد بالأنداد: الشركاء، أيَّ شركاًء كانوا؛ من حيوان، أو جمادٍ حيٍّ، أو ميت.

قال ابن عمر: أكثر ما كان النبي ﷺ يحلف: «لا، ومقلِّبِ القلوب» رواه البخاري.

---

(١) قول: «يتوب» الصواب أن يقال: يتب، بالجزم؛ لأنه جواب الشرط.

وفي حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: كان رسول الله ﷺ إذا اجتهد في اليمين، قال: «والذي نفسُ أبي القاسم بيده!» رواه أبو داود.

وعن أبي هريرة، قال: كانت يمين رسول الله ﷺ، إذا حلف: «لا، وأستغفر الله» رواه أبو داود، وابن ماجه.

أي: أستغفر الله إن كان الأمر على خلاف ذلك.

وفي الباب أحاديث، وفيما ذكرناه مقنعٌ، وبلاغٌ لمن ألقى السمعَ وهو شهيد.

وبالجملة: حاصل هذه الأحاديث أن الحلف بغير الله شرك.

والناس في هذا متسامحون، ترى كثيراً منهم يحلفون بكل من يعظمونه في الدين، أو الدنيا، أو يعتقدونه من الفقراء والمشايخ، بكل ما عظمه الكفار والمشركون.

وهذا من أبطل الباطلات، وأوضح الإشراكات.

حكم ما يجري على ألسنة الشعراء من الحلف بغير الله

وأما حلفُ الشعراء في كلامهم المنظوم بأشياء من أنواع الأوراد والرياحين، وأعضاء المحابيب، وإشاراتهم، وكناياتهم، ونحوها، فهو من لَغْوِ اليمين الذي لا يؤاخذ عليه؛ لأن القصد لم يتعلق بتعظيمها، وإنما جاؤوا بها لمجرد تحسين الكلام وتزويق البيان، هذا هو الظاهر.

والأحوط أن يجتنب من مثل هذا الاستعمال أيضاً؛ ليبقى سالماً من شوائب الشرك، سليمَ الفؤاد من روائح الكفر.

حكم نذر المعصية

وعن ثابت بن الضحاك، قال: نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلاً ببوانة، فأتى رسول الله ﷺ، فأخبره.

فقال رسول الله ﷺ: «هل كان فيها وثنٌ من أوثان الجاهلية يعبد؟»، قالوا: لا. قال: «فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟»، قالوا: لا.

فقال رسول الله ﷺ: «أَوْف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابنُ آدم» رواه أبو داود.

قال بعض أهل العلم: دل الحديث على أنه لا ينبغي أن ينذر إلا لله وحده، وإذا نذر له، فليوف به.

حكم النذر لغير الله

وأما إذا نذر لغير الله، فلا يوف به؛ لأن النذر لغيره تعالى معصية، والإصرار عليه ذنب آخر.

وكل مكان وموضع يُذبح فيه لغير الله، أو يُعبد هناك دونه سبحانه، أو كان عيداً لأحد من المشركين والكفار، فلا يذهب هناك، ولا يذبح ثمة، وإن كان هذا الذبح لله تعالى لا لغيره؛ لأن التقوى[1] من مواضع التشبه بأهل الكفر واجب.

وسواء في ذلك أن تكون النية في ذلك صالحة أو سيئة، حسنة أو قبيحة.

يدل له حديث: «من تشبه بقوم، فهو منهم»، ويشير إلى ذلك قوله سبحانه: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾[المائدة: ٥١].

ومسائل التشبه كثيرة، لا يأتي عليها الحصر في هذا المقام، وقلَّ من نجا منه.

وأحسنُ الكتب المجموعة لها كتاب «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم» لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ.

والمقصود هنا من إيراد هذا الحديث: أن في نذر المعاصي شبه الشرك، والتشبه بأهله، فينبغي الاجتناب منه، وفي الباب أحاديث كثيرة، اشتملت عليها دواوين السنة المطهرة.

---

(١) قوله: «التقوى... إلخ» الأصح أن يقال: التوقى.

حكم السجود لغير الله

عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ: أن رسول الله ﷺ كان في نفر من المهاجرين والأنصار، فجاء بعير، فسجد له.

فقال له أصحابه: يا رسول الله! تسجد لك البهائمُ والشجر، فنحن أحقُّ أن نسجد لك.

فقال: «اعبدوا ربكم وأكرموا أخاكم، ولو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» الحديث رواه أحمد.

معناه: اعبدوا ربكم، بتخصيص السجدة له؛ فإنها غايةُ العبودية، ونهايةُ العبادة.

وعظِّموا أخاكم تعظيماً يليق له بالمحبة القلبية، والإكرام المشتمل على الإطاعة لا العبادة.

وفيه إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ﴾ [آل عمران: ٧٩] و﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾[المائدة: ١١٧].

وأما سجدة البعير، فخرق للعادة، واقع بتسخير الله تعالى وأمره، فلا مدخل له ﷺ في فعله.

والبعير معذور، حيث إنه مأمور من ربه كأمر الله تعالى ملائكته أن يسجدوا لآدم ـ عليه السلام ـ.

إطلاق الأخ على النبي

وأطلق ﷺ في هذا الحديث لفظ «الأخ» على نفسه المقدسة، ومثله في الكتاب العزيز في حق الأنبياء كثير طيب.

وليس في هذا الإطلاق استخفاف به ﷺ كما زعم بعض الجهلة من الأمة.

قال بعض أهل العلم في معنى هذا الحديث: يعني: أن بني الإنسان كلَّهم إخوة فيما بينهم.

وجوب تعظيم الصغير للكبير

فالكبير منهم أخ كبير، ينبغي تعظيمُه على حسب كبره.

والله سبحانه أكبر من كلٍّ، فيختص بالعبادة وغاية التعظيم.

وقد دل هذا الحديث على أن الأنبياء، والأولياء، وأخلاف الأئمة، والمشايخ، والشهداء، وغيرهم من عباد الله المقربين بشرٌ، وعبادٌ له سبحانه عاجزون، وإخوان لنا مكرمون، أعطاهم الله تعالى الكرامة والفضيلة علينا.

فهم إخوة كبراء لنا، وعلينا إطاعتُهم، وامتثالُ أوامرهم ونواهيهم فيما جاؤوا به من عند الله، وقالوا بما شرعه الله لنا.

ونحن أصغر منهم، وعلينا أن نعظمهم تعظيم الإنسان لإنسان آخر أعظمَ منه مفضَّلٍ عليه، لا أن نعظمهم تعظيمَ العبد لله ـ سبحانه وتعالى ـ.

وفي الحديث: أن بعض البهائم والأشجار يعظم بعضَ عباد الله من الأنبياء والصلحاء.

فيأتي الأسد ـ مثلاً ـ على باب أحد، والفيل على عتبة آخر، والذئب على دار صالح منقاداً له.

وهذا لا يصلح للاستناد في عبادة ذلك الصالح وتعظيمه كتعظيم الله تعالى، بل الذي ينبغي أن يعظم عباد الله المقربين المكرمين كما علم الله لنا من إكرامهم وأحل لنا في الشرع فعله.

ولم يرد الشرع بمجاورة القبور، والعكوف عليها، والطواف بها، والسجدة إليها.

فإن رأى أسداً أنه يجاورها ليلاً ونهاراً، فلا يستند بذلك؛ لأن الإنسان لا يليق له أن يتخذ فعلَ الحيوان له خصلةً.

عن قيس بن سعد، قال: أتيت الحيرة ـ بلدة قديمة بظهر الكوفة ـ فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم ـ هو الفارس الشجاع المقدم على القوم دون الملك ـ. فقلت: لَرسُولُ الله ﷺ أحقُّ أن يسجد له، فأتيت رسول الله ﷺ، فقلت: إني أتيت الحيرة، فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم، فأنت أحق بأن يسجد لك.

فقال لي: «أرأيت لو مررتَ بقبري أكنتَ تسجد له؟» فقلتُ: لا، فقال: «لا تفعلوا».

قال ذلك إظهاراً لعظم الربوبية، وإشعاراً لمذلة العبودية.

والمعنى: لا تفعلوا في الحياة كذلك؛ أي: لا تسجدوا لي؛ فإن السجدة عبادةٌ مختصة بالله تعالى، لا تحل لمخلوق.

قال الطيبي: أي: اسجدْ للحيِّ الذي لا يموت، ولمن ملكُه لا يزول، فإنك إنما تسجد لي الآن مهابة. وإجلالاً لي، فإذا صرتُ رهينَ رَمْسٍ، امتنعتَ عنه، فلا ينبغي السجدةُ إلا للحيِّ الذي لا يموت.

«لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد، لأمرت النساء أن يسجدْنَ لأزواجهن؛ لما جعل الله لهم عليهن من حق» رواه أبو داود، ورواه أحمد عن معاذ بن جبل.

قال بعض أهل العلم: معناه: إني أموت يوماً، وأُقبر تحت التراب، فمالي وللسجدة؟ إنما السجدة تليق للذات الباقية الدائمة، التي لا تموت، ولا تفقد أبداً، ولا تأخذها سنة ولا نوم، وهو الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم، له ما في السموات والأرض.

فهذا الحديث دليل على النهي عن السجدة لحيٍّ وميت، كائناً مَنْ كان، وكذلك لقبر، أو مكانٍ لأحدهم؛ لأن كل حيوان مائتٌ يوماً، ومن مات، فقد كان حياً في وقت، مقيداً بالبشرية، فكيف يستقيم أنه بعد الممات صار إلهاً مستحقاً للسجدة إليه؟ بل العبدُ عبدُ وإن مشى على الدر، والإله إله وإن لم يعرفوا له القدر والأمر.

وإذا تقرر هذا، فقد عرفت أن السجدة لغير الخالق شركٌ في العبادة، وحيث

اعتاد بها غالب الناس لملوكهم ورؤسائهم، صارت شركاً في العادة أيضاً، وهي لا تجوز للسطان والأمير، كائناً من كان، وكانوا يسجدون لملوك الهند المسلمين منهم والهنود.

وكان السلطان نور الدين جهانكير ملكُ الهند من نسل تيمور الأعرج يحبُّ السجدة إليه من جميع رعاياه، حتى إن الشيخ أحمد السرهندي المعروف بمجدد الألف الثاني لما أبى من السجدة له، وأنكر عليه ذلك، وقال: إن السجدة لا تجوز إلا لخالق البشر، غضب عليه السلطان، وقيده في قلعة كواليار، وقصته هذه معروفة مرقومة في كتب التواريخ وغيرها.

وسمعت أنهم يسجدون اليوم لملك الصين، ويعظمونه كتعظيم المعبود لهم.

وهذا من الشرك والكفر بمكان لا يخفى على أحد ممن له عقل سليم، وفهم مستقيم.

وفتوى بعض الفقهاء بجواز سجدة التحية للسلاطين والملوك مردودةٌ عليه، مضروبة بها في وجهه، بنص أحاديث الباب.

ولم يرد قط ما يدل على جوازها في هذا الشرع لغير الله تعالى.

ولا موجب لصرف ظواهر النصوص عن معانيها إلى تأويلات باردة ركيكة لا تستحق الالتفات لمن يصلح للخطاب.

فَدَعْ كُلَّ قولٍ دُونَ قولِ محمدٍ   فما آمِنٌ في دينِهِ كَمُخَاطِرِ

فصل في رد الشرك العادي

في إطلاق لفظ العبد والأمة ونحوها وصنع التصاوير

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقولَنَّ أحدُكم: عبدي وأَمتي، كلُّكم عبيدُ الله، وكلُّ نسائكم إماءُ الله، ولكن ليقل: غلامي وجاريتي، وفتاي وفتاتي، ولا يقل العبدُ: ربي، ولكن ليقل: سيدي». وفي رواية: «ليقل: سيدي ومولاي».

وفي رواية: «ولا يقل العبدُ لسيده: مولاي؛ فإن مولاكم الله» رواه مسلم.

قال بعض أهل العلم: معناه: لا يقول[1] مملوكٍ لسيده: إنك مالكي؛ لأن مالك الكل هو الله تعالى وحده لا شريك له.

ولا يقول السيد لمملوكه: إنك عبدي، وأنتِ أَمتي؛ لأن هذا شأن الله.

وكلهم عبيده وإِماؤه، ليس أحد بمالك أحداً، ولا أحد عبداً لأحد.

والحديث دل على النهي عن مثل هذه المحاورة فيما بينهم، مع وجود الملك فيما بين السيد والمملوك، فضلاً عن أن يصير عبداً لأحد كذباً ومجازاً، فيسمى مثلاً بـ: عبد النبي، وعبد الرسول، وعبد السلطان، وأَمَة فلان.

ويقول في مخاطبة أهل الفضل: يا مالك! يا رازق! يا ربّ! يا مربي المحب! ونحوها.

كما يقال بالفارسية مثلاً: بنده حضور، وبندكان عالي، وبرستار خاص، وآشنابرست، وغريب برور، وخداوند خدالكَأن.

ومثل ذلك أن يقول لأحد: إنك مالك مالي وروحي، وإني في يدك، افعل ما شئت.

فهذا كله كذب محض، وشركٌ بحتٌ ينبغي الفرارُ منه، ومن أتى به، فقد ثبت عليه الشرك ـ نعوذ بالله منه ـ.

ولكن هذا الشرك قد عمَّ وطمَّ في هذا الزمان الأخير، إلى غاية لا يتقي منه فقير ولا أمير إلا من رحمه الله.

وجرت عادة الكتاب بتحرير مثل هذه الألفاظ الشركية البدعية في ألقاب الأمراء والملوك، وآدابهم في الطروس والتوقيعات والخطابيات. اللهم غفراً.

والحديث فيه: دلالة على النهي عن استعمال لفظ العبد، والأمة، والربّ،

---

(١) قوله: «لا يقول... إلخ» هكذا في الأصل: والأصح أن يقول: لا يقل. بجزم الفعل على ما يقتضيه سياق الكلام. وكذا قوله الآتي: «ولا يقول».

ورخصة في قول لفظ: الغلام، والجارية، والفتى.

وهذه الألفاظ المنهيُّ عنها، وإن كانت تطلق لغة، لكن النبي ﷺ نهى عنها؛ تحقيقاً للتوحيد؛ لما فيها من التشريك في اللفظ؛ لأن الله تعالى هو رب العباد، وسيدهم، ومولاهم جميعاً.

فإذا أطلق هذا على غيره، فكأن المطلق عليه شاركه في هذا الاسم، فنهى عنه لذلك، وإن لم يقصد بذلك التشريك في الربوبية، والسيادة، والولاية التي هي أوصاف الله تعالى حقيقة.

وإنما المعنى: أن هذا مالك له، فيطلق عليه اللفظ بهذا الاعتبار.

فالنهي عنه حَسْماً لمادة الشرك بين الخالق والمخلوق، وتحقيقاً لإخلاص التوحيد المطلوب، وتبعيداً عما يوهم الإشراك، ولو في اللفظ والعبارة.

وهذا من محاسن مقاصد الشريعة الحقة، والملة الصادقة؛ لما فيه من تعظيم الرب، وإبعاده عن مشابهة الخلق، وتنزيهه عن التمثيل.

فأرشدهم رسول الله ﷺ إلى ما يقوم مقام هذه الألفاظ، وهو ما تقدم.

قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾[مريم: ٩٣]، ففي إطلاق هذه الألفاظ على غير المعبود بحق، تشريكٌ في اللفظ، وفي العادة الجارية فيما بينهم، فنهاهم عن ذلك؛ تعظيماً له سبحانه، وأدباً معه تعالى، وبُعْداً عن روائح الشرك وشوائب الكراهة، وأرشدَ إلى القول بفتاي وفتاتي وغلامي.

وهذا من باب حماية المصطفى ﷺ جانبَ التوحيد وجنابَه.

فقد بلَّغ أمته كلَّ ما لهم فيه نفع، ونهاهم عن كل ما فيه نقص في الدين، ونقص لتوحيد رب العالمين، فلا خير إلا ودلَّهم عليه، ولا شرَّ إلا حذَّرهم منه.

والظاهر من الحديث: أن النهي عن إطلاق لفظ «السيد»، و«المولى» متأخرٌ عن جوازه ومقدم عليه.

وورود لفظ «الغلام» فيه مُشْعِرٌ بجواز إطلاقه، وعلى هذا يصح أن يقال: هذا، أو ذلك غلام لي أو له.

وإنما نهى بعض أهل العلم عن تسمية الصبيان بمثل غلام فلان؛ كغلام علي، وغلام محيي الدين، وغلام رسول، وغلام النبي؛ لكون لفظ الغلام عندهم، وفي اعتقادهم بمعنى: العبد.

ولا عبرة بالمباني، إنما العبرة بالمعاني، ولا تتبدل الحقائق بتبديل الأسماء، بل الحكم الحكم.

ومثاله: أن الخمر حرام، فإن سماه أحد: كرماً، لا يحل بإطلاق هذا الاسم عليه، وكذا الربا محرمة، وقد يسميها بعض المحتالين منافع، فهذا لا يحللها أبداً، وإن تبدل الاسم والرسم.

نعم يجوز مثلُ هذا الاستعمال في قوم ليس عندهم معناه العبد مثلاً، بل يفهمون منه المعنى اللغوي، ويطلقونه عليه.

فتأمل في ذلك تجدْه كلاماً نفيساً فارقاً بين الاستعمال الحق والإطلاق الباطل.

وعن عمر ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُطْروني كما أَطْرَتِ النصارى ابنَ مريم، فإنما أنا عبدُه، فقولوا: عبدُ الله ورسوله» متفق عليه.

الإطراء: هو المبالغة في المدح، والغلُوُّ في الثناء، ومجاوزةُ الحدِّ في الوصف، والكذبُ فيه. قاله ابن الأثير.

قال بعض أهل العلم: معنى الحديث: أن الفضائل والكمالات والمحاسنَ التي أعطانيها الله تعالى لا مضايقةَ في بيانها، ولكنها كلَّها تتحصل إذا قيل: إني رسول الله؛ لأنه لا مرتبة أفضلُ وأعلى في حق البشر من الرسالة، وكلُّ ما سواها من المراتب هي أَدْونُ منها، ومع ذلك يبقى الرسول آدمياً، ولا يصير إلهاً، وإنما فخره في كونه عبداً لله الذي أرسله، فلا يظهر فيه شأن الإله، ولا يتحد معه، فينبغي ألا يُثنى على أحد بمثل هذا الثناء، ولا يقول في حقه مثل هذا القول.

ألا ترى أن النصارى إنما كفروا بمثل هذا الإطراء، وصاروا مردودين من حضرة الإله؟

فنهى رسول الله ﷺ أمته عن أن يسلكوا مسلكهم، ويتجاوزوا في وصفه ومدحه وثنائه الحدَّ المضروبَ له، ويصيروا كالنصارى في الرد.

ولكن التأسف على هذه الأمة اليوم؛ فإنها لم تقبل قولَ رسولها في هذا الباب، وصارت كالنصارى في القول، والخطاب، والْغُلُوّ؛ لأن النصارى كانوا قائلين بأن الله تعالى تَجَسَّدَ بعيسى ـ عليه السلام ـ، فهو إنسان من وجه، وإله من وجه، وبمثل هذا قال بعض هذه الأمة، وأفصحَ به في النظم، كما قال قائلها:

في الجملة يمين بودكه مي آمدميرفت بهر قرن كه ديدى
درعاقبت آن شكل عرب وار بر آمد داراى جهان شد

وقال العرفي الشاعر:

تقدير بيك ناقه نشانيدد ومحمل سلماى حدوثِ تو وليلاى قدم را
تا مجمع امكان ووجوبت ننوشتند مورد متعين نشد اطلاق اعم را

بل نسب بعض الجهلَةِ البطلَةِ الكذابين إلى جنابه ﷺ أنه قال بنفسه: أنا أحمد بلا ميم، وكذلك جمع بعضُهم عبارات عربية أدرج فيها من جنس هذه الخرافات كثيرة، وسماها خطبة الافتخار، وأضافها إلى عليٍّ المرتضى كرم الله وجهه ـ، ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

أقمى[١] الله هؤلاء الكذابين، وسوَّدَ وجوههم، فقد صنعوا مثلما صنعت النصارى، وقالوا بقولهم، حتى كما أن النصارى يقولون: إن تدبير هذا العالم، وعالم الآخرة بيد المسيح ـ عليه السلام ـ وفي قدرته واختياره، ومن آمن به والتجأ إليه لا يحتاج إلى العبادة، ولا يضره ذنب، ولا حاجة له في ميز الحلال من الحرام، بل هو سائبة الله تعالى، فليفعل ما شاء يشفع له عيسى ـ عليه السلام ـ في الآخرة، وينجيه من عذاب الله تعالى وعقابه.

---

(١) «أقمى الله... إلخ» أي: أهلك الله هؤلاء، ونظف الأرض منهم.

فهكذا قال جهلة هذه الأمة وبطلتهم، وجاؤوا بمثل هذه العقيدة في جنابه ﷺ، بل في حق الأئمة، وأولياء الأمة، بل في حق كل مولوي وشيخ، نعوذ بالله من ذلك. انتهى.

وهذه مقالاتهم في كتبهم المؤلفة في أحوال الأولياء، وهذه قصائدهم في مدح الصلحاء الأصفياء.

اشتملت على إطرائهم إلى غايةٍ فَضَّلُوهم على الله تعالى، وأثبتوا لهم كل قدرة وتَصَرُّفٍ وأمرٍ في الخلق.

قال الشوكاني في «الدر النضيد»: فانظر رحمك الله ما وقع من كثير من هذه الأمة من الغلوِّ المنهيِّ عنه، المخالفِ لما في كتاب الله، وسنةِ رسوله ﷺ، كما يقوله صاحب البردة ـ رحمه الله ـ.

يا أكرمَ الخلقِ ما لي مَنْ أَلوذُ به ... سواكَ عندَ حلولِ الحادثِ العَمَمِ

فانظر كيف نفى كلَّ ملاذٍ ما عدا عبدَ الله ورسولَه ﷺ، وغفل عن ذكر ربه، وربِّ رسول الله ﷺ.

إنا لله، وإنا إليه راجعون.

وهذا باب واسع، قد تلاعب الشيطان بجماعة من أهل الإسلام حتى تَرَقَّوْا إلى خطاب غير الأنبياء ـ عليهم السلام ـ بمثل هذا الخطاب، ودخلوا من الشرك في أبوابٍ بكثير من الأسباب.

من ذلك قولُ من يقول مخاطباً لابن العجيل:

هاتِ لي منكَ يا بنَ موسى إغاثَه ... عاجلاً في سيرِها حَثَّاثه

فهذا محض الاستغاثة ـ التي لا تصلح لغير الله ـ بميت من الأموات، قد صار تحت أطباق الثرى، منذ مئين من السنين.

ويغلب على الظن أن مثل هذا البيت والبيت الذي قبله، إنما وقعا من قائلهما لغفلةٍ وعدم تيقظ، ولا مقصدَ لهما إلا تعظيم جانب النبوة والولاية.

ولو نُبِّها، لتَنَبَّها، ورجعا، وأقرَّا بالخطأ.

وكثيراً ما يعرض ذلك لأهل العلم والأدب والفطنة، وقد سمعنا ورأينا.

فمن وقف على شيء من هذا الجنس لحيٍّ من الأحياء، فعليه إيقاظُه بالحجج الشرعية.

فإن رجع، وإلا، كان الأمر فيه كما أسلفناه.

وأما إذا كان القائل قد صار تحت أطباق الثرى، فينبغي إرشادُ الأحياء إلى ما في ذلك من إلخلل.

وقد وقع في البردة والْهَمْزِيَّةِ شيء كثير من هذا الجنس.

ووقع أيضاً لمن تصدر لمدح نبينا ﷺ ومدح الصالحين والأئمة الهادين ما لا يأتي عليه الحصر، ولا يتعلق بالاستكثار منه فائدة.

فليس المراد إلا التنبيه والتحذير لمن كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد.

﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الذاريات: ٥٥]، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾[آل عمران: ٨]. انتهى.

قال في «فتح المجيد»: أبى المشركون إلا مخالفةَ أمره، وارتكابَ نهيه، وعظموه بما نهاهم عنه، وحذَّرهم منه، وناقضوه أعظمَ مناقضة، وضاهوا النصارى في غُلُوِّهِمْ وشركهم، ووقعوا في المحذور، وجرى منهم من الغلو والشرك ـ شِعراً ونثراً ـ ما يطول عَدُّهُ، وصنفوا فيه مصنفات.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية الإمام عن بعض أهل زمانه: أنه جوز الاستغاثة بالرسول ﷺ في كل ما يُستغاث فيه بالله، وصنف في ذلك مصنفاً ردّه شيخ الإسلام، ورَدُّه هذا موجود بحمد الله(١).

---

(١) المصنف الذي ذكره المؤلف لابن تيمية هو كتاب «الرد على الإخنائي»، وليوسف النبهاني أيضاً كتاب «شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق»، وقد رد عليه أحد علماء العراق، ويقال: إنه محمود شكري الآلوسي، وسمى كتابه: «نيل الأماني في الرد على النبهاني».

وقال: إنه يعلم مفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا الله، وذكر أشياء من هذا النمط، ونعوذ بالله من عمى البصيرة.

وقد اشتهر في نظر البوصيري قوله:

يا أكرمَ الخلقِ ما لي مَنْ أَلوذُ به سواكَ عندَ حلولِ الحادِثِ العَمَمِ

وما بعده من الأبيات التي مضمونُها إخلاص الدعاء، واللياذ، والرجاء، والاعتماد في أضيق الحالات، وأعظم الاضطرار لغير الله.

فناقضوا الرسول ﷺ في ارتكاب ما نهى عنه أعظمَ مناقضة، وشاقُّوا الله ورسوله أعظمَ مُشَاقَّة.

وذلك أن الشيطان أظهرَ لهم هذا الشرك العظيمَ في قالب محبة الرسول ﷺ وتعظيمه.

وأظهر لهم التوحيدَ والإخلاص الذي بعثه الله به في شبح تنقيصه.

وهؤلاء المشركون هم المنتقصون الناقصون، أفرطوا في تعظيمه بما نهاهم عنه أشدّ النهي، وفَرَّطوا في متابعته التي كان قد أمرهم بها في كل نقير وقطمير.

فلم يعبؤوا بأقواله وأفعاله، ولا رَضُوا بحكمه، ولا أسلموا له.

وإنما يحصل تعظيم الرسول ﷺ ومحبته بتعظيم أمره ونهيه، والاهتداء بهديه، واتباع سنته، والدعوة إلى دينه الذي دعا إليه، ونصرته، وموالاة مَنْ عمل به، ومعاداة من خالفه.

فعكس أولئك المشركون ما أراد الله ورسولُه علماً وعملاً، وارتكبوا ما نهى عنه الله ورسوله ﷺ قولاً وفعلاً. والله المستعان. انتهى.

قلت: وقد وقع من هذا الجنس أي: الغلو القبيح، والإطراء في ثناء الرسول ﷺ، وثناء المشايخ الصلحاء، والأساتذة الكرام ـ شيء كثير في اللغة الفارسية والهندية في هذا الزمان من شعراء العصر، وتبع فيه الآخر الأول.

ولم يلتفتوا إلى إيقاظ من أيقظهم، ولم يصغوا إلى كلام من وعظهم في ذلك، وزجرَهم عن مثل هذا المدح والتوصيف، بل رموه بكل حجر ومدر.

وقالوا: إن المانع من جنس هذا الكلام، مستخفٌّ بالرسول عليه الصلاة والسلام، وهم أشدُّ استخفافاً له ﷺ، بإحداث مثل هذه الألفاظ المبتدعة، والأوصاف المختلقة، التي لم يرد بها الشرع الشريف قط، ولم يأذن بها الله، وما أنزل الله بها سلطاناً.

هذا شاعر الهند غلام إمام المتخلص بالشهيد، قد صار تحت أطباق الثرى، غلا في بيان قصص النبي ﷺ، ومدائحه ﷺ، نظماً ونثراً بلغة الفرس والهند، وتبعه من تبعه من الجهلة بالدين، والمسلمة المشركين.

أليس يكفي في مدحه ﷺ ما وردت به السنة الصحيحة من الخصائص والأوصاف الكمالية، وهي مدونة في دواوين الإسلام؟ وما وصفه به ربُّ العالمين الذي جعله خاتم الرسل، وسيدَ الأولين والآخرين، وقال في كتابه المبين: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ١٠٧﴾[الأنبياء: ١٠٧]؟.

لا يبلغ مدح أحد إلى هذا المدح، ولا يتصور المزية فيه على هذا الكلام الجامع الحافل، الصادر من خالق السموات والأرضين.

فعليك يا هذا ألا تمدح رسول الله ﷺ إلا بما مدحه الله تعالى في كتابه العزيز، وأفصحت به دواوين السنة المطهرة الصحيحة الثابتة عند أهل العلم بها والمعرفة لها، ففيها ما يشفي ويكفي.

واجتنب عما جاء به الغالون المُطْرون، وبادرت إليه أفكارهم المبتلاة بريب المنون.

فدعْ عنكَ نهباً صِيحَ في حُجُراتِهِ وهاتِ حديثاً ما حديثُ الرواحلِ

عن مُطَرِّفِ بنِ عبد الله بنِ الشِّخِّير، قال: انطلقتُ في وفد بني عامر إلى رسول الله ﷺ، فقلنا: أنت سيدنا، فقال: «السيدُ الله»؛ تعظيماً لربه، وتواضعاً لنفسه، فحول الأمر فيه إلى الحقيقة؛ مراعاةً لآداب الشريعة والطريقة؛ أي: الذي يملك نواصي الخلق، ويتولى أمرهم ويسوسهم، هو الله سبحانه، وهذا لا ينافي سياسته المجازية الإضافية المخصوصة بالأفراد الإنسانية حيث قال: «أنا

سيد ولد آدم»؛ أي: لا أقول افتخاراً، بل تحدثاً بنعم الله، وإخباراً بما أخبرني به الله تعالى.

فقلنا: وأفضلُنا فضلاً، وأعظَمُنا طَوْلاً، فقال: «قولوا قولكم، أو بعضَ قولكم»؛ أي: مجموع ما قلتم، أو هذا القول ونحوه.

يعني: اقتصروا على إحدى الكلمتين من غير حاجة إلى المبالغة بها.

ويمكن أن يكون المعنى: بل قولوا بعضَ قولكم؛ مبالغةً في التواضع.

وقيل: قولوا قولكم الذي جئتم لأجله وقصدتموه، ودعوا غيره مما لا يعنيكم.

«ولا يستجرينكم الشيطان» رواه أبو داود.

أي: لا يتخذنكم جَرِيّاً ـ بفتح الجيم وكسر الراء، وتشديد الياء ـ؛ أي: كثير الجري في طريقه ومتابعة خطواته.

وقيل: هو من الجرأة؛ أي: لا يجعلنكم ذوي شجاعة على التكلم بما لا يجوز.

وفي «النهاية»، لا يغلبنكم فيتخذكَم جرياً؛ أي: رسولاً ووكيلاً.

وعلى الجملة: الحديث يشير إلى المنع من الاشتغال بالمدائح الْمَنْهِيِّ عنها، وينهى عن الغلو والمبالغة والإطراء والإغراق في توصيف رسول الله ﷺ، وأن ذلك من خطوات الشيطان.

وإذا ثبت هذا النهي في حقه ﷺ، فغيرُه أولى به.

قال بعض أهل العلم في معنى هذا الحديث: يعني: ينبغي الأدب عند مدح أحد من الكبراء، فلا يوصف إلا بما يوصف به البشر، ويختصر في ذلك، ولا يجول في ميدان المدائح كالفرس الْحَرُونِ؛ لئلا يقع سوء الأدب في جنابه ـ تبارك وتعالى ـ.

ولفظ «السيد» له معنيان:

أحدهما: أن السيد هو الذي يكون مالكاً مختاراً بنفسه وحده، ولا يكون

محكوماً عليه من أحد، بل يكون حاكماً مستقلاً بذاته؛ كشأن الملوك في الدنيا، فهذا الأمر إنما هو شأن الله تعالى، ليس غيره سيداً بهذا المعنى.

وثانيهما: أن السيد رَعَوِيٌّ لآخر، ولكن له فضلٌ على عامة الرعايا، ممتاز منهم بالمزايا، ينزل إليه حكم الحاكم أولاً، ثم يبلغ إليهم من لسانه، وبوساطته؛ كـ «مرزبان» القرى، و«قهرمان» المحلات، و«خوانين» السوقة.

فالنبي بهذا المعنى سيدُ لأمته، والإمام سيدُ أهل عصره، والشيخُ سيدٌ لمريديه، والعالم سيد لتلامذته، والمجتهد لمتبعيه.

فإن هؤلاء الكبار الكرام يتمسكون بحكم الله تعالى أولاً بأنفسهم، ثم يبلغونه إلى أصاغرهم ويعلمونهم.

وهكذا نبينا ﷺ سيدُ أهل العالم أجمعِهم، وأكتَعِهم وأبصَعِهم، ومرتبته عند الله ـ عز وجل ـ أعلى من الجميع، وأكبر من الكل.

وهو ﷺ أقومَ الخلق وأكبرهم في القيام بأحكام الله تعالى.

وكل الناس محتاجون إليه في تعلم سبل الله وشرائعه.

وعلى هذا يصح أن يقال له: سيد العالم، بل يجب أن يعتقد فيه هذه السيادة العامة الشاملة للجميع.

وأما بناء على المعنى الأول، فليس هو ﷺ سيدَ نملة واحدة، فضلاً عن غيرها؛ لأنه ـ عليه السلام ـ لا يقدر على التصرف في نملة من تلقاء نفسه.

وبالجملة: الغلوُّ في مدائح الأنبياء والصلحاء نوعٌ من أنواع الشرك الخفي، ولذلك قال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾، والغلو: هو الإفراط في التعظيم بالقول والاعتقاد.

والمعنى: لا ترفعوا المخلوق عن منزلته التي أنزله الله، فتنزلوه [المنزلة] التي لا تنبغي إلا لله.

والخطاب، وإن كان لأهل الكتاب، فإنه عام تناول جميع الأمة؛ تحذيراً لهم من أن يفعلوا مثل فعل النصارى في عيسى، وفعل اليهود في عزير عليهما السلام

كما قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ﴾[الحديد: ١٦] الآية.

وتقدم حديث: «لا تُطروني كما أطرت النصارى» قريباً، وسيأتي حديث أنس في النهي عن الرفع فوق المنزلة.

فكل من وصف نبياً أو ولياً، بما لم يجز، فقد غلا، واتخذه إلها، وضاهى النصارى في شركهم، واليهودَ في تفريطهم.

فإن النصارى غَلَوا في المسيح، واليهود عادَوْه، وسبوه، وتنقَّصوه.

فالنصارى أفرطوا، واليهود فرَّطوا.

قال شيخ الإسلام[1]: من تشبه من هذه الأمة باليهود والنصارى، وغلا في الدين بإفراط فيه وتفريط، فقد شابههم.

قال: وعلي ـ عليه السلام ـ حرق الغاليةَ من الرافضة، فأمر بأخاديدَ خُدَّتْ لهم عند باب كندة، فقذفهم فيها. واتفق الصحابةُ على قتلهم.

لكن مذهب ابن عباس، أن يقتلوا بالسيف من غير تحريق، وهو قول أكثر العلماء وجمهور المحدثين.

قلت: وكان هذا التحريق على غلوهم في مدحه ـ رضي الله عنه ـ؛ حيث اعتقدوا فيه ما ليس بثابت.

فكذلك كلُّ من يغلو في مدح رسول الله ﷺ، ويطري في وصفه بما ليس بجائز في الشرع، ولم يَرِدْ به دليل، وجاوز فيه إلى حد الغلو والإغراق، فهو مستحق للقتل وإزهاق الروح عند العلماء بالاتفاق، ووصفُه هذا منهيٌّ عنه، قبيحٌ أشدَّ القباحة.

وأما أحاديث السكارى، فما أحقها بأن تطوى على غرّها، ولا تروى.

وإنما الكلام فيمن يعقل ويأكل ويفهم، ويقول الشعر، ويعرف معناه، ثم

---

(١) هو أحمد بن تيمية.

لا يجتنب من مثل هذه الكبائر الموصلة له إلى حد الكفر البواح، بل يعتقده حسنة من حسناته، ويفتخر بقوله في المحافل والمجالس ـ نعوذ بالله من الخذلان ـ.

وعن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لا أريد أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلنيها الله تعالى».

هذا نص في محل النزاع، وفيه دلالة على النهي عن الغلو في المدائح والأوصاف التي لم يَرِدْ بها الشرع، ولم يأذن بها الله.

«أنا محمدُ بنُ عبد الله، عبدُه ورسوله» رواه رزين.

هذا بيان المنزلة التي أنزلها الله تعالى رَسُولَهُ الكريم.

أي: قولوا لي: عبد الله، ورسول الله، ولا ترفعوني فوق هذه المنزلة، كما رفعت النصارى عيسى بن مريم ـ عليهما السلام ـ، وكما رفعت أدباء هذه الأمة وشعراؤها في كلامهم المنثور والمنظوم، وبلغوا به إلى غاية تستلزم إساءة الأدب في حضرة الله ـ عز وجل ـ.

بل منزلتي الرفيعةُ التي منحنيها ـ سبحانه وتعالى ـ هي هذه العبودية والرسالة منه إلى خلقه.

فمن رفعني فوق ذلك، وأخرجني عن دائرة العبودية لله تعالى ورسالته، وجاء بما يفيد المزية على هذا، فقد بَعُدَ عن سواء السبيل، وأتى بما هو غيرُ ثابت من الله الجليل، ووقع بسبب ذلك في حبالة الشيطان، وشَرَكِ الشِّرك.

قال بعض أهل العلم في معنى هذا الحديث: يعني: كما أن الكبراء والسادة الآخرين يفرحون بالمبالغة في مدائحهم ومناقبهم، ويحبون أن يُحمدوا بما لم يفعلوا فالرسول ﷺ ليس كذلك.

لأنهم لا غرضَ لهم بدين المداحين الواصفين المطرين، بقي أم ذهب.

والنبي ﷺ بأمته رؤوف رحيم، وعليهم شفيق، ولم يكن له شغل إلا إصلاح دين أمته، وإنجاءَهم مما يهلكهم ويضرهم.

فلما علم أن أمتي له محبة عظيمة بي، ويشكرون إحساني[1] إليهم، وقد جرت العادة أن الإنسان إذا مدح محسنه ومحبوبه يبالغ في ثنائه، ويتجاوز الحدَّ في مدحه وإطرائه، فأرشد ﷺ أمته إلى النَّهْيِ عن التجاوز في مدحه؛ لأن في هذا إثباتَ أوصاف الألوهية في رسول الإله، وهو يبطل الإيمان، ويهدم الإسلام، ويهلك الدين، ويجعل المداح عدواً له ﷺ.

فقال: إني لا أرضى بهذه المبالغة والإطراء والتجاوز في المديح والثناء، بل اسمي محمد، لا إله، ولا خالق، ولا رازق، ولا متصرف، ولا مالك، ولا شريك الباري في القدرة والعلم والحياة، ونحوها من الصفات الواجبة التي اختصت به سبحانه.

وقد وُلدت من أبويَّ كما تولد الناس من آبائهم وأمهاتهم، وإنما أنا بشر مثلكم، وفخري هو هذه العبودية، وامتيازي من الناس هو علمي بأحكام الله، وغفلةُ الناس الآخرين منها.

فيلزمهم أن يتعلموا مني شرائع الله تعالى ربِّ العالمين، ولا يرفعوني فوق هذه المرتبة إلى أبد الآبدين.

ويؤيده حديث ابن عباس مرفوعاً: «إياكم والغلوَّ، فإنما أهلكَ مَنْ كان قبلَكم الغلوُّ» رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: هذا عام في جميع أنواع الغلو في الاعتقادات والأعمال والأقوال. انتهى.

ويزيده أيضاً قوله ﷺ: «هلك المتنطعون» قالها ثلاثاً. رواه مسلم.

«والمتنطع»: المتعمق في الشيء، المتكلف للبحث عنه، على مذاهب أهل

---

(١) قوله: «فلما علم أن أمتي له محبة عظيمة بي، ويشكرون إحساني إليهم» هكذا في الأصل، والسياق يقضي أن يكون الكلام هكذا «فلما علم أن أمته لهم محبة عظيمة به، ويشكرون إحسانه إليهم».

الكلام الداخلين فيما لا يعنيهم، الخائضين فيما لا تبلغه عقولهم.

ومن التنطع: الإطالةُ، والإطراءُ في مدائح الأنبياء والصلحاء.

وقال ابن الأثير: هم المتعمقون الغالُون في الكلام، المتكلمون بأقاصي حلوقهم، مأخوذ من «النطع» وهو الغار الأعلى من الفم، ثم استعمل في كل متعمق، قولاً وفعلاً.

قال النووي: فيه كراهة التقعُّر في الكلام بالشدق، وتكلف الفصاحة، واستعمال وَحْشِيِّ اللغة، ودقائق الإعراب في مخاطبة العوام ونحوهم. انتهى.

وإنما قال ذلك ثلاثاً؛ مبالغةً في التعليم والبلاغ.

وبالجملة: هذا الحديث كما شمل أهل الكلام، والرأي، والفقه، والقياس، فكذلك شمل الشعراء والناظمين والناثرين، في مدائح الرسول ﷺ الآتين بما لم يجز في الدين؛ من الغلوِّ القبيح، والوصفِ السوء في ثناء الرسول ﷺ، وهم طيور في هواء المعاني، متعمقون في أبدَأع المباني.

يفتخر أحدهم بإيجاد تركيب، وترتيب مبان ومعان لم يُسبق إليها، وهي عن الأدب بمراحل، وعن القدر بمعزل.

وقد اشتمل على أوصاف ضاهت أوصاف الله، بل رَبَتْ عليها.

ومنهم من يصفه ﷺ بسماتٍ اختارها الشعراء لمعاشيقهم من وصف إلخط والخال، وتشبيههما بالظلم والكفر، ونحوهما معاذ الله من إلخذلان ـ.

أين هذا من ذاك؟ ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ﴾[مريم: ٩٠].

هل يصح في عقل أو شرع، أن يجعل رسول الأمة أو نبيُّها معشوقاً ظالماً، أو محبوباً كافراً، أو قاتلاً لمحبه بالعين الشهلاء، أو ذاهباً للبه بالغنج والدلال والفروع السوداء، ونحو ذلك؟ ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾[التوبة: ٣٠].

ولولا أنا رأينا مثل هذا الصنيع في كلام من يدَّعي محبةَ الرسول، ويلقب نفسه بعاشق النبي ﷺ، ويقول فيه شعراً، يشتمل على مثل هذه الكفريات

الصريحة، والباطلات إلخبيثة، وهو على ألسنة الناس اشتهر، وبه كل حمار افتخر، لما تعرضنا بذكر ذلك، والله سبحانه منتقمهم[1] مما هنالك.

حكم التصوير وما ورد فيه

وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ: أنها اشترت نُمْرُقَة ـ بضم النون وفتح الراء ـ، وهي وسادة صغيرة، وقيل: هي مِرْفقة.

فيها تصاوير، فلما رآها رسول الله ﷺ، قام على الباب فلم يدخل، فعرفت في وجهه الكراهية، قالت: فقلت: يا رسول الله! أتوب إلى الله وإلى رسوله، ماذا أذنبت؟.

فقال رسول الله ﷺ: «ما بال هذه النمرقة؟» قالت: قلت: اشتريتها لك لتقعد عليها وتوسَّدَها[2].

فقال رسول الله ﷺ: «إن أصحاب هذه الصورة يعذبون يوم القيامة. يقال لهم: أحيوا ما خلقتم».

وقال: «إن البيت الذي فيه الصورة لا تدخلُه الملائكة» متفق عليه.

قال بعض أهل العلم: يعني: أن المشركين يعبدون الأصنام والأوثان، فلهذا يستقذر الملائكة من الصور المنحوتة، وينفر عنها الرسل والأنبياء ـ عليهم السلام ـ أيضاً.

والمصوِّرون يعذَّبون في الآخرة؛ لأنهم جمعوا أسباب عبادة الأوثان.

فعلم من هذا الحديث أن ما يفعله جهلةُ المسلمين من تعظيم تصاوير أنبيائهم وأئمتهم وأوليائهم ومشايخهم وأحبابهم وأولادهم ونسائهم وعشائرهم وقبائلهم، ويحفظونها عندهم؛ رجاء للبركة، أو تذكاراً للأحبة، فذلك ضلال بَحْتٌ، وغَرَقٌ في بحر الشرك.

---

(١) قوله: «منتقمهم» هكذا في الأصل: الصواب أن يقال: منتقم منهم.

(٢) قوله: «وتوسدها»؛ أي: وتتوسدها.

والأنبياء والملائكة ساخطون عليهم، باغضون لهم، بل لا يدخلون في بيت فيه تصوير[1] لأحد من هؤلاء وغيرهم؛ استقذاراً منه، واحترازاً عن دنسه ورجسه.

فالذي ينبغي للمسلم أن يُخرج هذه التصاوير من بيوته، ويبعدَها عن نفسه وأهله وآله؛ ليفرح الرسول ـ عليه السلام ـ، وتدخل الملائكة في بيته على الدوام، وتنتشر بركاتُ قدومهم إليه.

وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أشدَّ الناس عذاباً يومَ القيامة مَنْ قتلَ نبياً، أو قتله نبيٌّ، أو قتلَ أحدَ والديه، والمصورون، وعالمٌ لم يَنتفعْ بعلمِه» رواه البيهقي في «شعب الإيمان».

دل الحديث على أن المصورين داخلون في هؤلاء الذين هم أشدُّ الناس عذاباً في اليوم الآخر، فهم أصحاب الكبائر العظمى، بل أهلُ الشرك الجليِّ الواضح.

ألا ترى أن «يزيد» و«شمر» لم يقتلا رسولاً ولا نبياً، إنما قتلا سِبْطَ النبي ﷺ، وإمامَ وقته الذي كان نائباً عنه ﷺ.

فالمصور أسوأ حالاً منهما؛ لأن النبي ﷺ قرنه بقاتل الأنبياء.

ويؤيده حديث ابن مسعود، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أشدُّ الناس عذاباً عندَ الله المصورون» متفق عليه.

وفي الحديث أيضاً: وعيدٌ شديد لغير المصور من المذكورين فيه، وهم: قتيلُ النبي، وقاتلُه، وقاتلُ أحدِ الأبوين، والعالم الغير المنتفع بعلمه، وهو الذي لم يعمل بنفسه بما علم، ولم يعلِّم غيرَه ما تعلم، لا باللسان، ولا بالبيان، ولا بكتابة البنان.

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

---

(١) قوله: «تصوير» هكذا في الأصل. والصواب أن يقال: صورة؛ لأن التصوير مصدر، والمصادر لا وجود لها في الأعيان، بل في الأذهان فقط.

«قال الله تعالى: ومن أظلمُ ممن ذهبَ يخلقُ كخلقي، فليخلقوا ذَرَّة، أو ليخلقوا حبة، أو شعيرة». متفق عليه.

المراد بالذرة المشددة الراء ـ: النملة الصغيرة.

وما أفحمَ هذه الحجةَ! فإنه لا يقدر أحد من المخلوق أن يخلق شيئاً من ذلك، بل لا يمكن أحداً يدعيه ويصدق في هذا، بل كلهم محجوجون بهذه الحجة النيرة اللامعة لَمَعَانَ الشمس في نصف النهار.

قال بعض أهل العلم في معنى هذا الحديث: يعني: أن المصورين يدَّعون الإلهيَّة في هذه السترة؛ لكونهم يريدون أن يصنعوا أشياء مثلَ ما صنعه إلخالق القدير.

فهم مسيئو الأدب بالله ـعز وجل ـ، ودعواهم هذه كذب صريح، وحجة داحضة.

كيف وهم عاجزون من أن يخلقوا ذرة، أو يقدروا عليها، وليسوا إلا ناقلين لها؟ وهم بذلك واقعون في الشرك الواضح، لإيذانهم بأنهم شركاًء الباري في انتزاع هذه الصُّوَر، وقد حشدوا لعابدي الصور أسباباً لعبادة غير الله تعالى.

وأما حكم التصوير على طريقة أهل الفروع، وحكمُها، وقسمتُها إلى صور جائزة وغير جائزة، فمحل ذلك كتب الفروع. وقد قضى صاحب «دليل الطالب على أرجح المطالب» هذا الوطر فيه، فراجعه.

وإنما مرادنا في هذا الموضع بيانُ الشرك العادي السائر الدائر في عامة الناس من المسلمين المشركين الغافلين عن مسائل الدين.

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل مصوِّرٍ في النار، يُجعل له بكل صورة صَوَّرها نفساً، فيعذبه في جهنم». قال ابن عباس: فإن كنت لا بد فاعلاً، فاصنع الشجر وما لا روح فيه. متفق عليه.

فيه: جواز تصوير غير الحيوان، والأولى تركُه أيضاً.

ولكن التأسف على أهل هذا الزمان، فقد راجت فيهم التصاوير في كل

شيء، حتى الأواني والملابس، وظروفُ الطعام والشراب وغيرُهما، والبيوتُ وآلاتُ الكتابة ونحوها، مما لا يأتي عليه الحصر. وأشكل على أهل الدين الاجتنابُ منه؛ لعموم البلوى، وخصوص الحكومة، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج عنق من النار يوم القيامة له عينان تبصران، وأذنان تسمعان، ولسان ينطق، يقول: إني وُكّلت بثلاثة: بكل جبارٍ عنيدٍ» أي: معاند متكبر «وكلِّ مَنْ دعا مع الله إلهاً آخر»، وعبده بعبادةٍ أيَّ عبادة كانت، صغيرة أو كبيرة، جلية أو خفية، «وبالمصورين» الذين يصورون الحيوانات في القراطيس والثياب وجميع الأشياء. رواه الترمذي.

وقد قرن رسول الله ﷺ المصورين في هذا الحديث بالمشركين، والظالمين المتكبرين، وهذا وعيد عظيم لا يقدر قدره، ولا يبلغ مداه.

والأحاديث في هذا الباب كثيرة جدّاً، وفيما أرودناه كفاية وبلاغ لمن ألقى السمع وهو شهيد.

* * *

باب
في رد بقية أنواع الشرك مما تقدم إجمالاً أو لم يتقدم أصلاً، وفيه فصول:

فصل في شرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلايا ودفعها

ومعنى رفع الشيء: إزالته بعد نزوله، ومعنى دفع الشيء: منعه قبل نزوله

عن عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ: «أن النبي ﷺ رأى رجلاً في يده حلقة. وفي رواية الحاكم: دَخلت على رسول الله ﷺ وفي عضدي حلقةٌ من صُفْرٍ. فالمبهم في هذه الراوية هو عمران راوي الحديث.

«قال: ما هذه؟».

يحتمل أن يكون الاستفهام للاستفصال عن سبب لبسها، أو يكون للإنكار، وهو أظهر.

قال: من الواهنة.

قال أبو السعادات: الواهنة: عرق يأخذ بالمنكب وفي اليد كلِّها، فيرقى منها. وقيل: مرض يأخذ في العضد، وهي تأخذ الرجال دون النساء.

«قال: انزعها» نهى عنه؛ لأنه إنما اتخذها على أنها تعصمه من الألم، وفيه اعتبار المقاصد، والنزع: هو الجذب بقوة.

«فإنها لا تزيدك إلا وهناً» أخبر أنها لا تنفعك، بل تضرك وتزيدك ضعفاً، وكذلك كل أمر نهي عنه، فإنه لا ينفع غالباً، وإن نفع بعضُه في اعتقاده الكاذب، فضرره أكبرُ من نفعه.

«فإنك لو متَّ وهي عليك، ما أفلحتَ أبداً»؛ لأنه شرك استعان صاحبه بغير الله تعالى.

والفلاح: هو الفوز والظفر والسعادة.

وفي هذا شاهد لكلام الصحابة أن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر، وأنه لم يعذره بالجهالة.

وفيه: الإنكار بالتغليظ على من فعل مثل ذلك. رواه أحمد بسند لا بأس به.

وله ـ رضي الله عنه ـ عن عقبة بن عامر مرفوعاً: «من تعلَّقَ تميمةً»؛ أي: علقها متعلقاً بها قلبُه في طلب خير، أو دفع شر وضير.

قال المنذري: خرزة كانوا يعلقونها، يرون أنها تدفع عنهم الآفات، وهذا جهل وضلال؛ إذ لا مانع ولا دافع غير الله تعالى.

وقال أبو السعادات: التمائم: جمع تميمة، وهي خرزة كانت العرب تعلِّقها على أولادهم يتَّقون بها العينَ في زعمهم، فأبطلها الإسلام «فلا أتمَّ الله له» دعاء عليه «ومن تعلَّق وَدْعَةً» ـ بفتح الواو وسكون المهملة ـ قال في «مسند الفردوس»: الوَدَع: شيء يخرج من البحر شبه الصدف يتعقبون به العين، «فلا ودَعَ الله له» ـ بتخفيف الدال ـ؛ أي: لا جعله في دَعَة وسكون.

قال أبو السعادات: هذا دعاء عليه.

وروى هذا الحديث أيضاً: أبو يعلى، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد، وأقره الذهبي.

وفي رواية لأحمد: «من تعلق تميمةً، فقد أشرك».

وهذا أصرحُ من الأول، ورواه الحاكم أيضاً بنحوه، ورواته ثقات.

قال ابن الأثير: إنما جعلها شركاً؛ لأنهم أرادوا دَفْعَ المقادير المكتوبة عليهم، وطلبوا دفع الأذى من غير الله الذي هو دافعُه.

قال: ولابن أبي حاتم عن حذيفة: أنه رأى رجلاً في يده خيط من الحمى،

فقطعه، وتلا قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾.

وفي لفظ: دخل حذيفةُ على مريض، فرأى في عضده سَيْراً فقطعه، أو انتزعه، ثم قال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ﴾ إلخ.

كان الجهال يعلقون التمائم والخيوط ونحوها؛ لدفع الحُمَّى، واستدل حذيفة بالآية على أن هذا شرك.

وفيه صحة الاستدلال على الشرك الأصغر بما أنزل الله في الشرك الأكبر؛ لشمول الآية له ودخوله في مسمَّى الشرك.

وفي رواية عن حذيفة بلفظ: إنه دخل على مريض، فَلَمَسَ عضده، فإذا فيه خيط، فقال: ما هذا؟ قال: شيء رُقِيَ لي فيه، فقطعه، وقال: لو مِتَّ وهي عليك، ما صليتُ عليك.

وفيه إنكار مثل هذا، وإن كان يعتقد أنه سبب، فالأسبابُ لا يجوز منها إلا ما أباحه الله ورسولُه، مع عدم الاعتماد عليها.

وأما التمائمُ والخيوطُ والحروزُ والطلاسمُ ونحوُ ذلك مما يعلقه الجهلة البطلة، فهو شرك يجب إنكاره وإزالته بالقول وبالفعل، وإن لم يأذن فيه صاحبه.

وفي هذه الآثار عن الصحابة ما يبين كمالَ علمهم بالتوحيد، وبما ينافيه من أنواع الشرك، أو ينافي كماله.

فصل في رَدِّ شِرْك الرُّقى والتمائم

عن أبي بشير الأنصاري: أنه كان مع النبي ﷺ في بعض أسفاره.

قال الحافظ ابن حجر: لم أقف على تعيينه. فأرسل رسولاً: هو زيدُ بن حارثة. رواه الحارث بن أسامة في «مسنده» كما قال الحافظ: «أن لا يبقين في رقبةِ بعيرٍ قلادةً من وَتَر» ـ بفتحتين ـ: واحدُ أوتار القوس.

وكان أهل الجاهلية إذا اخلولق الوتر، أبدلوه بغيره، وقلدوا به الدواب؛ اعتقاداً منهم أنه يدفع عن الدابة العين «أو قلادة، إلا قطعت» رواه الشيخان في «الصحيحين».

والشك فيه من الراوي، هل قال شيخه: قلادةً من وتر، أو قال: قلادة، وأطلق، ولم يقيد؟

ويؤيد الأولَ ما رُوي عن مالك: أنه سئل عن القلادة، فقال: ما سمعُت بكراهتها إلا في الوَتَر.

ولأبي داود: قلادة، بغير شك.

قال البغوي في «شرح السنة»: تأول مالكٌ أمره ـ عليه السلام ـ بقطع القلائد، على أنه من أجل العين.

وذلك أنهم كانوا يشدون تلك الأوتار والتمائم والقلائد، ويعلقون عليها لعمود، ويظنون أنها تعصمهم من الآفات، فنهاهم النبي ﷺ عنها، وأعلمهم أنها لا تردُّ من أمر الله شيئاً.

وقال أبو عبيد: كانوا يقلدون الإبلَ الأوتارَ؛ لئلا تُصيبها العين،

فأمرهم النبي ﷺ بإزالتها؛ إعلاماً لهم بأن الأوتار لا ترد شيئاً.

وكذا قال ابن الجوزي وغيره.

قال الحافظ: ويؤيده حديثُ عقبةَ المتقدم، وهي ما علق من القلائد خشيةَ العين، ونحو ذلك. انتهى.

وعن ابن مسعود، قال: سمعت رسول الله ﷺ: «إن الرقى والتمائم والتولة شرك» رواه أحمد، وأبو داود. وفيه قصة.

ولفظ أبي داود: عن زينبَ امرأةِ عبدِ الله بن مسعود: أن عبد الله رأى في عنقي خيطاً، فقال: ما هذا؟ قلت: خيط رُقِيَ لي فيه. قالت: فأخذه، ثم قطعه، ثم قال: أنتم ـ آلَ عبد الله ـ لأغنياءُ عن الشرك. سمعت رسول الله يقول: . . . إلخ.

فقلت: لقد كانت عيني تقذف، وكنت أختلف إلى فلانٍ اليهودي، فإذا رقى، سكنت.

فقال عبد الله: إنما ذلك عملُ الشيطان، كان ينخسها بيده، فإذا رقى، كفَّ عنها.

إنما كان يكفيك أن تقولي كما كان رسول الله ﷺ يقول: «أذهبِ البأسَ ربَّ الناس، واشفِ أنت الشافي، لا شفاءَ إلا شفاؤك، شفاءً لا يغادر سَقَماً».

ورواه أيضاً: ابن ماجه، وابن حبان، والحاكم، وقال: صحيح، وأقره الذهبي.

والمراد بالرقى في هذا الحديث: هي التي تسمَّى: العزائم، وخَصَّ منه الدليلُ ما خلا من الشرك.

فقد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحُمَة. يشير إلى أن الرقى الموصوفة بكونها شركاً هي التي يستعان فيها بغير الله.

وأما إذا لم يذكر فيها إلا أسماء الله تعالى وصفاته وآياته والمأثور عن النبي ﷺ، فذلك جائز حسن، أو مستحب، وليس بشرك.

ويدل له حديثُ عوف بن مالك عند مسلم، قال: كنا نرقي في الجاهلية، فقلنا: يا رسول الله! كيف ترى في ذلك؟ فقال: «اعرضوا عليَّ رُقاكم ما لم يكن فيه شرك».

وفي الباب أحاديث كثيرة.

قال الخطابي: كان ـ عليه السلام ـ قد رَقى، ورُقي، وأمر بها، وأجازها، فإذا كانت بالقرآن، أو بأسماء الله تعالى، فهي مباحة، أو مأمورٌ بها.

وإنما جاءت الكراهة والمنع فيما كان منها بغير لسان العرب فإنه ربما كان كفراً، أو قد لا يدخله الشرك.

قلت: ومن ذلك ما كان على مذاهب الجاهلية التي يتعاطونها، وأنها تدفع عنهم آفات يعتقدون ذلك من قبل الجن ومعاونتهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: كل اسم مجهول ليس لأحد أن

يرقي به، فضلاً أن يدعو به، ولو عرف معناه؛ لأنه يكره الدعاء بغير العربية، وإنما يرخص لمن لا يحسن العربية.

فأما جعل الألفاظ الأعجمية شعاراً. فليس من دين الإسلام.

وقال السيوطي: قد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط:

١ـ أن يكون بكلام الله، أو بأسمائه وصفاته.

٢ـ وباللسان العربي، وبما يعرف معناه.

٣ـ وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها، بل بتقدير الله تعالى. انتهى.

معنى «التمائم»، وحكمُ تعليقها

والتمائم: شيء يعلَّق على الأولاد من العين.

وقال الخلخالي: «التمائم»: جمع تميمة، وهي ما يعلَّق بأعناق الصبيان من خرزات وعظام؛ لدفع العين.

وهذا منهيٌّ عنه؛ لأنه لا رافعَ إلا الله، ولا يُطلب دفعُ المؤذيات إلا بالله وبأسمائه.

قال بعض العلماء: لكن إذا كان المعلَّق من القرآن، فرخص فيه بعضُ السلف، وبعضهم لم يرخص فيه، ويجعله من المنهي عنه. منهم ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ. انتهى.

أقول: إن العلماء ـ من الصحابة والتابعين فمَنْ بعدهم ـ اختلفوا في جواز تعليق التمائم التي من القرآن، وأسماء الله تعالى وصفاته.

فقالت طائفة: يجوز ذلك، وهو قول ابن عمرو بن العاص، وهو ظاهر ما روي عن عائشة، وبه قال أبو جعفر الباقر، وأحمد في رواية، وحملوا الحديث على التمائم التي فيها شرك.

وقالت طائفة: لا يجوز ذلك، وبه قال ابن مسعود، وابن عباس. وهو ظاهر

قول حذيفة، وعقبة بن عامر، وابن حكيم. وبه قال جماعة من التابعين.

منهم: أصحاب ابن مسعود، وأحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه.

وجزم به المتأخرون، واحتجوا بهذا الحديث وما في معناه.

قال بعض العلماء: وهذا هو الصحيح لوجوه ثلاثة تظهر للمتأمل:

الأول: عموم النهي، ولا مخصِّصَ للعموم.

الثاني: سد الذريعة، فإنه يفضي إلى تعليق ما ليس كذلك.

الثالث: أنه إذا علق، فلا بد أن يمتهنه المعلق بحمله معه في حال قضاء الحاجة والاستنجاء ونحو ذلك.

قال: وتأمل هذه الأحاديث، وما كان عليه السلف، يتبينْ لك بذلك غربةُ الإسلام، خصوصاً إن عرفتَ عظيمَ ما وقع فيه الكثير بعد القرون المفضَّلة؛ من تعظيم القبور، واتخاذها المساجد، والإقبال إليها بالقلب والوجه، وصرف الدعوات والرغبات والرهبات وأنواع العبادات التي هي حقُّ الله تعالى إليها من دونه؛ كما قال تعالى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾[يونس: ١٠٧] ونظائرها في القرآن أكثر من أن يحصر. انتهى.

قلت: غربة الإسلام شيء، وحكم المسألة شيء آخر.

والوجه الثالث المتقدم لمنع التعليق، ضعيف جداً؛ لأنه لا مانعَ من نزع التمائم عند قضاء الحاجة ونحوها لساعة، ثم يعلقها.

والراجح في الباب: أن ترك التعليق أفضلُ في كل حال بالنسبة إلى التعليق الذي جوزه بعض أهل العلم، بناء على أن يكون بما ثبت، لا بما لم يثبت؛ لأن التقوى له مراتب، وكذا الإخلاص، وفوق كل رتبة في الدين رتبة أخرى، والمحصِّلون لها أقل.

ولهذا ورد في الحديث في حق السبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب:

أنهم «هم الذين لا يرقون، ولا يسترقون»، مع أن الرقى جائزة، وردت بها الأخبار والآثار. والله أعلم بالصواب.

والمتقي مَنْ يترك ما ليس به بأس خوفاً مما فيه بأس.

معنى التولة

وأما التولة: فهو شيء مصنوع يزعمون أنه يحبب المرأةَ إلى زوجها، والرجلَ إلى امرأته.

وبهذا فسره ابن مسعود راوي الحديث، كما في «صحيح ابن حبان»، قالوا: يا أبا عبد الرحمن! هذه الرقى والتمائم قد عرفناها، فما التولة؟ قال: شيء يصنعه النساء يتحببنَ إلى أزواجهن.

قال الحافظ: «التولة» ـ بكسر التاء وفتح الواو واللام مخففاً ـ: شيء كانت المرأة تجلب به محبةَ زوجها، وهو ضربٌ من السحر. والله أعلم.

وإنما كان من الشرك؛ لما يراد به من دفع المضار، وجلب المنافع من غير الله تعالى.

وفي حديث ابن حكيم مرفوعاً: «من تَعَلَّقَ شيئاً، وُكِلَ إليه» رواه أحمد، والترمذي، وأبو داود، والحاكم.

قال بعض العلماء: التعلُّق يكون بالقلب، ويكون بالفعل، ويكون بهما.

والمعنى: وَكَلَهُ الله إلى ذلك الشيء الذي تعلقه.

فمن تعلق بالله، وأنزلَ حوائجه به، والتجأ إليه، وفوض أمره كلَّه إليه، كفاه، وقَرَّبَ إليه كل بعيد، ويَسَّرَ له كل عسير.

ومن تعلق بغيره، أو سكنَ إلى رأيه وعقله، ودوائه، وتمائمه، ونحو ذلك، وَكَلَهُ الله إلى ذلك، وخذله. وهذا معروف بالنصوص والتجارب.

قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾[الطلاق: ٣].

وعن عطاء الخراساني، قال: لقيتُ وهبَ بنَ مُنَبِّه وهو يطوف بالبيت،

فقلت: حدثني حديثاً أحفظهُ عنك في مقامي هذا، وأَوْجِزْ، قال: نعم، أوحى الله إلى داود ـ عليه السلام ـ: يا داود! وأما وَعِزَّتِي وعظمتي! لا يعتصم بي عبدٌ من عبيدي دونَ خلقى، أعرفُ ذلك من نيته، فتكيده السموات السبع ومَنْ فيهن، والأرضون السبع ومَنْ فيهن، إلا جعلت له من بينهن مخرجاً.

أما وعزتي وعظمتي! لا يعتصم عبد من عبيدي بمخلوق دوني، أعرف ذلك من نيته، إلا قطعت أسباب السماء من يده، وأسخت الأرض من تحت قدميه، ثم لا أبالي بأيِّ وادٍ هلك. رواه احمد بسنده.

وروى أيضاً عن رويفع، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا رويفع! لعل الحياة تطولُ بكَ، فأخبرِ الناسَ أَنَّ من عقدَ لحيته، أو تقلَّدَ وتراً، أو استنجى برجيع دابةٍ أو عظمٍ، فإن محمداً بريء منه».

فيه: دليل على وجوب إخبار الناس، وليس هذا مختصاً برويفع، بل كل من كان عند علم ليس عنده غيره مما يحتاج إليه الناس، وجب عليه إعلامُهم به.

فإن اشترك هو وغيره في علم ذلك، فالبلاغ فرض كفاية. قاله أبو زرعة في «شرح سنن أبي داود».

وفيه أيضاً: عَلَمٌ من أعلام النبوة؛ فإن رويفعاً طالت حياته إلى سنة ست وخمسين، فمات سنة ٥٣ ببرقة من أعمال مصر أميراً عليها، وهو من الأنصار.

واللحية بكسر اللام لا غيره وجمعها لِحُى بالكسر والضم ـ. قاله الجوهري.

معنى عقد اللحية

قال الخطابي: أما نهيه ﷺ عن عقد اللحية، فيفسر على وجهين:

أحدهما: ما كانوا يفعلونه في الحرب، كانوا يعقدون لحاهم، وذلك من زِيِّ بعض الأعاجم، يفتلونها ويعقدونها.

قال أبو السعادات: أي: تكبراً وعُجباً.

ثانيهما: أن معناه: معالجة الشعر، ليتعقد ويتجعد، وذلك من فعل الجاهلية أهل التأنيث.

قال أبو زرعة: والأولى حملُه على عقد اللحية في الصلاة؛ كما دلت عليه رواية محمد بن الربيع، وفيه: أن من عقدَ لحيتَه في الصلاة.

قلت: هذه الرواية لا تدل على تخصيصه فيها، بل تدل على أن فعله في الصلاة أشدُّ من فعلها خارج الصلاة، والنَّهْيُ وقع على نفس عقدِها، أعم من أن يكون في الصلاة، أو في موضع آخر غيرها.

معنى تقليد الوتر

وتقليد: الوتر: هو جعله قلادةً في عنق الدابة، وفي راوية محمد بن الربيع: أو تقلدوا وتراً. يريد: تيمة.

فإذا كان هذا منهياً عنه بالحيّ، فكيف بمن تعلَّق بالميت وقلَّده، وسأل عنه قضاء الحوائج، وتفريج الكربات؟!

قال النووي: معنى قوله: فإن محمداً بريء منه: بريء من فعله.

قال بعض العلماء: هذا خلاف الظاهر، والنووي ـ رحمه الله ـ كثيراً ما يتأول الحديث بِصَرْفِهِ عن ظاهره ـ غفر الله له ـ.

فضلُ قطعِ التمائم وحكمُ تعليقها

وعن سعيد بن جبير، قال: «من قطع تميمةً من إنسان، كان كعدل رقبة» رواه وكيع، وله عند أهل العلم حكمُ الرفع؛ لأن مثل ذلك لا يقال بالرأي.

والخبر مرسل؛ لأن سعيداً تابعي.

وفيه: فضل قطع التمائم؛ لأنها شرك.

ووكيع بنُ الجراح ثقةٌ إمام، صاحبُ تصانيف، منها «الجامع»، روى عنه الإمام أحمد، وطبقته، مات سنة ١٩٢هـ.

وله عن إبراهيم النخعي: كانوا؛ أي: أصحابُ ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، يكرهون التمائم كلَّها؛ من القرآن، وغيرِ القرآن.

وهم كعلقمة، والأسود، وأبي وائل، والحارث بن سويد، وعبدة السلماني، ومسروق، والربيع بن خثيم، وسويد بن غفلة، وغيرهم.

وهم من سادات التابعين، وهذه الصيغة يستعملها إبراهيم في حكاية أقوالهم، كما بين ذلك الحفاظ منهم: العراقي.

فصل في رد شرك من يتبرك بشجر أو حجر ونحوهما كبقعة وقبر

قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾[النجم: ١٩ـ ٢٠] فيه دلالة على أن التبرك بالأحجار والأشجار شرك.

وكانت «اللات» لثقيف، و«العزى» لقريش وبني كنانة، و«مناة» في بني هلال.

قال ابن هشام: كانت لهذيل وخزاعة.

قرىء اللات: ـ بتخفيف التاء وتشديدها ـ، فعلى الأول سموها من الإله، والْعُزَّى من العزيز.

معنى «اللات»

قال ابن كثير: «اللات»: كانت صخرة بيضاء منقوشة، عليها بيت بالطائف له أستار وسَدَنة، وحوله فِناء معظم عند أهل الطائف، وهم ثقيف ومن تابعها، يفتخرون به على من عداهم من أحياء العرب بعد قريش.

قال ابن هشام: فبعث رسول ﷺ المغيرة بن شعبة، فهدمها، وحرقها بالنار.

وعلى الثاني قال ابن عباس: «اللات»: كان رجل يَلُتُّ السَّويقَ للحاجّ، فلما مات، عكفوا على قبره. ذكره البخاري.

وفي رواية: كان يبيع السويق والسمنَ عند صخرة، فلما مات، عبد الثقيف[1] تلك الصخرة، إعظاماً لصاحب السويق.

---

(١) قوله: «فلما مات، عبد الثقيف... إلخ» هكذا في الأصل، والصواب أن يقال: فلما مات عبدت ثقيف تلك الصخرة.

وعن مجاهد نحوه، وقال: فلما مات، عبدوه.

ورواه سعيد بن منصور، وكذلك ابن أبي حاتم عن ابن عباس: أنهم عبدوه. وبنحو هذا قال جماعة من أهل العلم.

ولا منافاة بين القولين، فإنهم عبدوا الصخرة والقبر كليهما، تألُّهاً، وتعظيماً.

ولمثل هذا بنيت المشاهد والقباب في هذه الأمة على القبور، واتخذت أوثاناً.

وفيه بيان أن أهل الجاهلية كانوا يعبدون الصالحين والصخرات.

معنى «العزى»

وأما «العزى»، فقال ابن جرير: كانت شجرة، عليها بناء وأستار، بنخلة، بين مكة والطائف، كانت قريش يعظمونها، كما قال أبو سفيان يوم أحد: لنا الْعُزَّى ولا عُزَّى لكم.

فقال رسول الله ﷺ: «قولوا: الله مولانا ولا مولى لكم».

وروى النسائي، وابن مردويه عن أبي الطفيل، قال: لما فتح رسول الله ﷺ مكة، بعث خالد بن الوليد إلى نخلة، وكانت بها «العزى»، وكانت على ثلاث سَمُرَات، فقطع السَّمُرَات، وهدم البيت الذي كان عليها.

ثم أتى النبيَّ ﷺ، فأخبره، فقال: «ارجع فإنك لم تصنع شيئاً»، فرجع خالد.

فلما أبصرته السدنة، أمعنوا في الجبل، وهم يقولون: يا عزى يا عزى!

فأتاها خالد، فإذا امرأة عريانة، ناشرة شعرها، تحث التراب على رأسها، فعممها بالسيف حتى قتلها.

ثم رجع إلى رسول الله ﷺ، فأخبره، فقال: «تلك العزى».

قال أبو صالح: كانوا يعلقون عليها السيور والعِهْن. رواه عبد بن حميد، وابن جرير.

قلت: وكل هذا بل ما هو أعظم منه يقع في هذه الأزمنة عند ضرائح الأموات وأشجار المشاهد. فما أشبه الليلة بالبارحة!!

معنى «مناة»

وأما «مناة»، فكانت بالمشلل عند «قُدَيْد» بين مكة والمدينة، وكانت خزاعة، والأوس، والخزرج يعظمونها ويُهِلُّون منها للحج.

وأصل اشتقاقها من اسم «المنان»، وقيل: لكثرة ما يُمنى ـ أي: يُراق ـ عندها من الدماء للتبرك بها.

قال البخاري، في حديث عروة عن عائشة: إنها صنم بين مكة والمدينة.

قال ابن هشام: فبعث رسول الله ﷺ علياً، فهدمها عام الفتح.

وقال ابن كثير: بعث خالد بن الوليد في غزوة بني المصطلق فكسرها.

فمعنى الآية الشريفة كما قال القرطبي ـ: أفرأيتم هذه الآلهة؟ أنفعت أو ضرت حتى تكون شركاء لله؟ انتهى.

وبالجملة، فالتبرك بالشجر، والقبر، والحجر، إن كان من الشرك الأكبر، فهو واضح، وإن كان من الشرك الأصغر، فالسلف يستدلون بما نزل في الأكبر على الأصغر.

ومناسبة الدليل بالمدلول عليه من جهة أن عُبَّادَ هذه الأوثان إنما كانوا يعتقدون حصول البركة منها، بتعظيمها، ودعائها والاستعانة بها، والاعتماد عليها في حصول ما يرجونه منها ويأملونه ببركتها، وشفاعتها، إلى غير ذلك من الشرك بقبور الصالحين؛ كاللات، وبالأشجار والأحجار؛ كالعزى والمناة[1]،

---

(١) قوله: «والمناة» هكذا في الأصل. والصواب. ومناة. بدون الألف واللام حيث لم يسمع هذا الاسم محلى بأل.

فهذه الجملة من أفعال أولئك المشركين مع تلك الأوثان.

فمن فعل مثل ذلك، واعتقده، في حجر، أو شجر، قد ضاهاهم فيما كانوا يفعلون.

على أن الواقع من مشركي هذه الأزمنة مع معبوديهم ومعظميهم من القبور والمشاهد، ذوات القباب والجنابذ، أعظم مما وقع من أولئك.

وفي حديث أبي واقد الليثي ـ رضي الله عنه ـ: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حُنَيْن، ونحن حدثاء عهد بالكفر.

وفي رواية أخرى عن عمرو بن عوف عند أبي حاتم، وابن مردويه، والطبراني، قال: غزونا مع رسول ﷺ يوم الفتح، ونحن ألف ونيف، حتى إذا كنا بين حُنَيْن والطائف إلخ.

ومعنى حدثاء عهد: قريبو العهد بالكفر.

ففيه دليل على أن غيرهم، ممن تقدم إسلامه من الصحابة، لا يجهل هذا، وأن المنتقل من الباطل الذي يعتاده قلبه، لا يأمن أن يكون فيه بقية من تلك العادة.

وللمشركين سدرة يعكفون عندها. العكوف: هو الإقامة على الشيء في المكان، ومنه قول إبراهيم الخليل ـ عليه السلام ـ ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾[الأنبياء: ٥٢]، وكان عكوف المشركين عند تلك السدرة تبركاً بها، وتعظيماً لها.

وينوطون بها أسلحتهم؛ أي: يعلقونها عليها للبركة.

وفي حديث عمر: وكان يناط بها السلاح، فسميت: ذات أنواط، وكانت تُعبد من دون الله.

في هذا بيان أن عبادتهم لها هي التعظيم والعكوف والتبرك، وبهذه الأمور عبدت الأشجار ونحوها.

فقلنا: يا رسول الله! اجعل لنا ذات أنواط. قال ابن الأثير: سألوه أن يجعل لهم مثلها، فنهاهم عن ذلك.

«وأنواط»: جميع نوط، وهو مصدر سمي به المنوط، ظنوا أن هذا أمر محبوب عند الله، فقصدوا التقرب به إليه سبحانه. وإلاَّ فهم أجل قدراً من أن يقصدوا مخالفة النبي ﷺ. فقال رسول الله ﷺ: «الله أكبر»، وفي رواية: «سبحان الله».

المراد: تعظيمه تعالى وتنزيهه عن الشرك، بأي نوع كان، مما لا يجوز أن يطلب، أو يراد به إلا الله.

وكان النبي يستعمل التكبير والتسبيح في حال التعجب؛ تعظيماً لله، وتنزيهاً له سبحانه، إذا سمع من أحد مالا يليق به تعالى؛ مما فيه هضم للربوبية، ونقص في الألوهية.

وهكذا ينبغي لكل من يوحد الله، ولا يشرك به شيئاً، أن يكبر، أو يسبح عند سماع ما لا ينبغي أن يقال في الدين.

«إنها السنن» بضم السين ـ؛ أي: الطرق والمراد بها: تقليد من تقدمهم من أهل الشرك والضلال.

«قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٩]».

شبه مقالتهم هذه بقول بني إسرائيل؛ لكونها حَذْوَ النَّعْلِ بالنعل، بجامع أن كلاً طَلَبَ أن يجعل له ما يؤلهه ويعبده من دون الله، وإن اختلفت العبارتان، فالمعنى واحد.

وقد تقرر في محله أن تغيير الاسم لا يغير المسمى.

ففيه: خوف الشرك.

وفيه: أن الإنسان قد يستحسن شيئاً يظنه مُقَرِّباً إلى الله تعالى، وهو مُبْعِدُه من رحمته، ومُدْنِيهِ من سخطه.

وإذا كان يقع مثل هذا الحال والقال في سلف الأمة من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، فما ظنك بهذا الزمان الأخير الفاسد، الكثير الآفات؟.

ولا يعرف هذا على الحقيقة إلا من عرف ما وقع في هذه الأزمنة والعصور، من كثير من المسمَّيْنَ بالعلماء والْعُبَّاد، والموالي، والأهالي، مع أرباب القبور، وغُلُوِّهم في تعظيمها، والخضوع لها، والعكوف بها، والبناء عليها، وإلباسها الثيابَ الفاخرة، وصرفِ جُلِّ الإكرام لها، بالحضور لديها في المواسم والأعراس ونحوها.

ويحسبون أنهم على شيء، وليسوا في الحقيقة على شيء إلا على الذنب الأكبر الذي لا يغفره الله تعالى أبداً، والوزر الأعظم الذي هو الشرك الجلي، والكفر الواضح.

قال أبو شامة في كتاب «الباعث على إنكار البدع والحوادث»: ومن هذا القسم أيضاً ما قد عم الابتلاء به من تزيين الشيطان للعامة، تخليقَ الحيطان والعمد، وَسَرْج مواضع مخصوصة في كل بلد، يحكي لهم حاكٍ أنه رأى في منامه بها أحداً ممن شُهر[1] بالصلاة والولاية، فيفعلون ذلك، ويحافظون عليه، مع تضييعهم فرائض الله وسننه، ويظنون أنهم متقربون بذلك.

ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظِّم وَقْع تلك الأماكن في قلوبهم، فيعظمونها، ويرجون الشفاء لمرضاهم، والقضاء لحوائجهم بالنذر لها، وهي من عيون، وأشجار وحوائط، وأحجار.

وفي «دمشق» من ذلك مواضع متعددة، كعونية الحمى، خارج باب تولى[2]، والعمود المخلوق داخل الباب الصغير، والشجرة الملعونة خارج باب

---

(١) قوله: «شهر» أي: اشتهر.

(٢) قوله: «باب تولى» المعروف قديماً وحديثاً في دمشق هو «باب توما»، ولعل ما هنا من تحريف النساخ.

النصر، في قارعة الطريق، سهَّل الله قطعه واجتثاثه[1] من أصلها، فما أشبهها بذات أنواط الواردة في الحديث! انتهى.

وذكر العلامة «ابن القيم» ـ رحمه الله ـ نحو ما ذكره أبو شامة، ثم قال:

فما أسرعَ أهلَ الشرك إلى اتخاذ الأوثان من دون الله، ولو كانت ما كانت، ويقولون: إن هذا الحجر، وهذه الشجرة، وهذه العين، تقبل النذر (رأى العبادة) من دون الله تعالى؛ فإن النذر عبادة وقربة يتقرب بها الناذر إلى المنذور له. انتهى.

وسيأتي في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ما يتعلق بهذا الباب.

وفي هذه الجملة من الفوائد: أن ما يفعله من يعتقد في الأشجار، والقبور والأحجار، من التبرك بها، والعكوف عندها، والذبح لها، هو الشرك.

ولا اغترار بفعل العوام، وقول الطغام، وعمل اللئام.

ولا استبعاد في كون الشرك بالله، يقع في هذه الأمة؛ لأنه إذا كان بعض الصحابة ظنوا ذلك حسناً، أو طلبوه من النبي، حتى بين لهم أن ذلك كقول بني إسرائيل، وقال: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[الأعراف: ١٣٨]، فكيف لا يخفى على من هو دونهم في العلم والفضل بأضعاف مضاعفة، مع غلبة الجهل، وبُعْدِ العهد من آثار النبوة، وقرب الزمان بالساعة؟!.

بل خفي عليهم عظائم الشرك في الإلهية والربوبية، فأكثروا من فعله، واتخذوه قربة.

وفيها: أن الاعتبار في الأحكام بالمعاني، لا بالمباني، وبالمسميات، لا بالأسماء.

ولهذا جعل الرسول ﷺ طلبتهم كطلبة بني إسرائيل، ولم يلتفت إلى كونهم سموها: «ذات أنواط».

---

(١) قوله: «قطعه واجتثاثه» والصواب: قطعها واجتثاثها. بتأنيث الضمير فيهما كما هو مقتضى القواعد النحوية.

فالمشرك، وإن سمى شركه ما سماه، فإن ذلك هو الشرك، كمن يسمى دعاء الأموات، والتماس الحاجات منهم، والذبَح لهم، والنذرَ، ونحو ذلك: تعظيماً، ومحبة، وحسنَ اعتقاد. فهذا عينُ الإشراك بالله، ولا يغني تغيير الاسم شيئاً.

أترى أن الخمر تصير حلالاً بتسميتها بالكرم؟ أم يحل الربا بتسميته نفعاً؟.

وهذا الباب واسع جداً.

وكم من مسميات شركية وبدعية، أحدث لها أهلُها أسماءً حسنة، وألقاباً صالحة، واستعملوها ظناً منهم أنه لا وِزْر عليهم فيه، وأن هذا التلميع ينجيهم من اعتراض الشرع، بل من عذاب الله!

فما أحقَّ هؤلاء بما قاله رسول الله ﷺ في حق سائلي ذات أنواط: «إنكم قوم تجهلون»!!.

فنص عليهم بالجهل، وسجَّل عليهم بعدم العلم، ولا أقبحَ من الجهل، ولا أظلمَ من الجاهل.

«لتركبنَّ سُنَنَ مَنْ كان قبلَكم» ـ بضم الباء والسين ـ؛ أي: طرقهم ومناهجهم، وقد يجوز فتح السين على الإفراد. رواه الترمذي، وصححه.

وفيه: أن آخر هذه الأمة يقلد مَنْ قبلها من الأمم الضالة، ويأتي بما أتته من الأفعال الشركية والكفرية، التي تخرجهم من النور إلى الظلمات، ومن السنة البيضاء، إلى حلك البدعات والمحدثات.

قال في «فتح المجيد»: هذا خبر صحيح، والواقع من كثير من هذه الأمة يشهد له.

وفيه: عَلَم من أعلام النبوة؛ من حيث إنه وقع كما أخبر به ﷺ.

وفي الحديث: النهي عن التشبه بأهل الجاهلية، وأهل الكتاب، فيما كانوا يفعلونه، إلا ما دل الدليل على أنه من شريعة محمد ﷺ.

وفيه: أن الشرك لا بدَّ أن يقع في هذه الأمة، خلافاً لمن ادعى خلاف ذلك.

وفيه: أن كل ما ذم الله به اليهود والنصارى، فإنه لهذه الأمة، لتحذره.

وفيه: أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعذرهم بالجهل، بل رد عليهم رداً مشبعاً وغضب، وغلَّظ الأمر عليهم.

وفيه: سدُّ الذرائع، وأن سنة أهل الكتاب - يهودِهم ونصاراهم - مذمومةٌ كسنة المشركين، والمجوس ملحق بأهل الكتاب في غالب الأحكام، كأنهم هم. انتهى.

وأما ما ادعاه بعض المتأخرين من أنه يجوز التبرك بآثار الصالحين، فممنوع من وجوه:

منها: أن السابقين الأولين من الصحابة ومن بعدهم، لم يكونوا يفعلون ذلك مع غير النبي ﷺ، لا في حياته، ولا بعد موته، ولو كان خيراً، لسبقونا إليه.

وأفضل الصحابة هم الخلفاء الراشدون، وقد شهد لهم النبي ﷺ بالجنة، وكذا البقية العشرة، ولأهل بدر وغيرهم.

ولكن لم يفعل أحد من الصحابة والتابعين مع أحد من هؤلاء السادة هذه الفعلة، ولا فعله التابعون مع سادتهم وقادتهم في العلم والدين، ما يفعله هؤلاء الجهلة بالشرع المبين، مع أنهم الأسوة للأمة، والقدوة للأئمة.

ولا يجوز أن يقاس أحد من الأمة على رسول الله ﷺ.

ومن ذاك الذي يبلغ شأوه؟ قد كان له ﷺ في حال حياته خصائص كثيرة لا يصلح أن يشاركه فيها غيره.

ومنها: أن المنع من ذلك سدٌّ لذريعة الشرك؛ لأن الشرك أخفى من دبيب النمل.

ومنها: أن الله لا يثيب على فعل لم يفعله رسول الله ﷺ، ولم يرشد إليه، وإن كان حسناً عند أحد، ولم ير فيه قبحاً.

فإن الحسن والقبح شرعيان لا عقليان، ولا دخل للاجتهاد والقياس في كون الشيء محكوماً عليه بالاستحسان والقباحة، إنما ذلك إلى الله تعالى ورسوله ﷺ.

فصل في شرك الذبح لغير الله وقد تقدم الكلام عليه في باب الإشراك في العبادة أيضاً

قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ ﴾.

قال ابن كثير: يأمره تعالى أن يخبر المشركين الذين يعبدون غير الله، ويذبحون له؛ أي: إنه أخلص لله صلاته وذبيحته؛ لأن المشركين يعبدون الأصنام، ويذبحون لها، فأمره الله تعالى بمخالفتهم، والانحراف عما هم فيه، والانقياد بالقصد والنية، والعزم على الإخلاص لله تعالى.

قال مجاهد: «النسك»: الذبح في الحج والعمرة.

وقال سعيد بن جبير: نسكي: ذبحي، وكذا قال الضحاك.

وقال غيره: أي: ما آتيه في حياتي، وما أموت عليه من الإيمان والعمل الصالح، لله خالصاً لوجهه، لا شريك له.

﴿ وَبِذَٰلِكَ ﴾ الإخلاص ﴿ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣] من هذه الأمة؛ لأن إسلام كل نبي متقدم على إسلام أمته.

قال ابن كثير: وهو كما قال؛ فإن جميع الأنبياء قبله، كانت دعوتهم إلى الإسلام، وهو عبادة الله وحده لا شريك له.

كما قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وذكر آيات في هذا المعنى.

وبالجملة: إن الله تعالى تعبَّد عباده بأن يتقربوا إليه بالنسك، كما تعبدهم

بالصلاة وغيرها من أنواع العبادات، فإن الله تعالى أمرهم أن يخلصوا جميع أنواع العبادة له من دون كل ما سواه.

فإذا تقربوا إلى غير الله بالذبح أو غيره من أنواع العبادة، فقد جعلوا لله شريكٌ في عبادته.

وظاهر قوله «لا شريك له»: نفي أن يكون لله شريكٌ في هذه العبادات.

ومنها الذبح، وهو واضح بحمد الله تعالى، وقال تعال: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾[الكوثر: ٢]،.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: أمره أن يجمع بين هاتين العبادتين، وهما الصلاة والنسك، الدالتان على القرب والتواضع والافتقار، وحسن الظن وقوة اليقين، وطمأنينة القلب إلى الله، وإلى عِدَتِه، عكس حال أهل الكبر والأنفة وأهل الغنى عن الله تعالى الذين لا حاجة لهم في صلاتهم إلى ربهم، والذين لا ينحرون له خوفاً من الفقر.

ولهذا جمع بينهما في قوله: ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي ﴾، والنسك: الذبيحة لله تعالى ابتغاءَ وجهه، فإنهما أجل ما يتقرب به إلى الله.

فإنه أتى فيهما بالفاء الدالة على السبب؛ لأن فعل ذلك سببٌ للقيام بشكر ما أعطاه الله من الكوثر، وأجلُّ العبادات البدنية الصلاةُ، وأجلُّ العبادات المالية النحرُ. وما يجتمع للعبد في الصلاة لا يجتمع له في غيرها كما عرفه أرباب القلوب الحية. إذا قارنه الإيمان والإخلاص من قوة اليقين وحسن الظن أمر عجيب.

وكان ﷺ كثير الصلاة. انتهى.

وعن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، قال: حدثني رسول الله ﷺ بأربع كلمات: «لعنَ اللهُ مَنْ ذبحَ لغير الله، لعن الله من لعن والديه، لعن الله من آوى مُحْدِثاً، لعنَ الله من غَيَّرَ منار الأرض» رواه مسلم من طرق، وفيه قصة.

ورواه أحمد عن أبي الطفيل، قال: قلنا لِعَلِيٍّ: أخبرنا بشيء أسرَّه إليك

رسول الله ﷺ فقال: ما أسر إليَّ شيئاً كتمه عن الناس، ولكن سمعته يقول: «لعن الله مَنْ ذبحَ لغير الله، لعن الله من آوى محدثاً، لعنَ الله من لعن والديه، لعن الله مَنْ غيَّر تُخُومَ الأرض» يعني: منارها.

واللعن: البعد عن مظان الرحمة ومواطنها، واللعين والملعون: مَنْ حقَّت عليه اللعنة، أو دُعِيَ عليه بها.

قال أبو السعادات: أصل اللعن: الطرد والإبعاد من الله، ومن الخلق: السب والدعاء.

قال ابن تيمية، إن الله يلعن من استحقَّ اللعنة بالقول، كما يصلي على من استحق الصلاة من عباده.

قال تعالى: ﴿هو الذي يصلى عليكم وملائكته﴾ إلى قوله: ﴿يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌۚ﴾[الأحزاب: ٤٤]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ إلى قوله: ﴿مَّلْعُونِينَۖ﴾[الأحزاب: ٦١].

والقرآن كلامه سبحانه أوحاه إلى جبريل عليه السلام ـ، وبلغه رسوله محمد ﷺ، وجبريل سمعه منه.

فالصلاة ثناء الله، والله هو المصلي.

قال: وظاهر قوله: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِۖ﴾[البقرة: ١٧٣]: أنه ما ذُبح لغيره تعالى، مثل أن يقال: هذا ذبيحة لكذا.

وإذا كان هذا هو المقصود، فسواءٌ لفظ به، أو لم يلفظ، وتحريمُ هذا أظهرُ من تحريم ما ذبحه للَّحم، وقال فيه: باسم المسيح، ونحوه، كما أن ما ذبحناه متقربين به إلى الله كان أزكى وأعظمَ مما ذبحناه للحم، وقلنا عليه: باسم الله.

فإذا حرم ما قيل فيه: باسم المسيح، والزهرة، فَلأَنْ يحرم ما قيل فيه: لأجل المسيح والزهرة، أو قُصد به ذلك أولى.

فإن العبادة لغير الله أعظم كفراً من الاستعانة لغير الله.

وعلى هذا فلو ذبح لغير الله متقرباً إليه، لحرم، وإن قال فيه: باسم الله؛ كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة الذين قد يتقربون إلى الكواكب بالذبح والنحور ونحو ذلك.

وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبيحتهم بحال، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان:

الأول: أنها مما أُهِلَّ لغير الله به.

والثاني: أنها ذبيحة المرتدين.

ومن هذا الباب ما يفعله الجاهلون بمكة المكرمة من الذبح للجن. ولهذا روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن ذبائح الجن. انتهى معناه.

قال الزمخشري: كانوا إذا اشتروا داراً، أو بنوها، أو استخرجوا عيناً، ذبحوا ذبيحة؛ خوفاً أن تصيبهم الجن، فأضيفت إليهم الذبائح لذلك.

حكم ما يذبح عند استقبال الملوك والسلاطين والرؤساء

وذكر إبراهيم المروزي: أن ما ذبح عند استقبال السلطان تقرباً إليه أفتى أهل بخارى بتحريمه، لأنه مما أهل به لغير الله[1].

والحاصل: أن الذابحَ لغير الله ملعون، والذبيحة ذبيحة مرتد يحرم أكلُها.

وأما شرح بقية الحديث، فموضعه غير هذا الموضع.

وحاصله: أن ضام المحدث إليه، والحامي له ملعون.

و«الْمُحْدِثُ» روي ـ بالكسر وبالفتح ـ، فعلى الأول معناه: نصرَ جانبه، وآواه، وأجاره من خصمه، وحالَ بينه وبين أن يقتص منه.

---

(١) ومثله ما ذبحه الناس على عتبة دار القادمين من الحج، أو بين أرجل الرؤساء؛ لما في ذلك من مظاهر الوثنية، ولوقوع هذا الذبح لغير الله. وأما الذبح بقصد الشكر على عودة الحاج سالماً، وإقامة وليمة للأقارب والأحباب، أو التصدق على الفقراء، فهذا عمل بر يثاب عليه فاعله. **والخلاصة**: أن الممنوع في العبادات من صلاة أو ذبح أو غيرهما أن يوجد فيها شبهة من أعمال الكفار في تعبداتهم.

وعلى الثاني: هو الأمر المبتدعَ نفسُه، ومعناه الرضا به والصبر عليه.

فإنه إذا رضي بالبدعة، وأقر فاعلَها، ولـم ينكر عليه، فقد آواه.

قال ابن القيم: هذه تختلف باختلاف مراتب الحدث بنفسه، فكلما كان الحدث في نفسه أكبر، كانت الكبيرة أعظم، انتهى.

وفي هذا من الوعيد على أهل البدعة وذم البدع ما لا يقدر قدره.

وتنكير «المحدث» يعم كل محدث من أي شخص كان، وفي أي مكان كان.

وكذلك مُغَيِّر المنار ملعونٌ على لسان رسول الله ﷺ.

والمراد المنار بفتح الميم ـ: علامات حدودها ومعالمها، كذا في «النهاية».

والمراد بالمعالم: التي يُهتدى بها في الطريق. وقيل: هو أن يدخل رجل في ملك غيره فيقتطعه ظلماً.

والظاهر: أنه عام لجميع الأرض، وقيل: خاصة بحدود الحرم، والأول أرجح.

والتخوم بفتح التاء جمعه: تخم ـ بضمتين ـ. والمعنى: أن يقدمها، أو يؤخرها.

فيكون هذا من ظلم الأرض الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «من ظلم شبراً من الأرض طُوِّقَهُ يوم القيامة من سبع أرضين».

وفي هذا جواز لعن أهل الظلم من غير تعيين.

وأما لعن الفاسق المعين، ففيه قولاَن:

أحدهما: أنه جائز، اختاره ابن الجوزي وغيره.

والثاني: أنه لا يجوز، واختاره أبو بكر عبد العزيز، وشيخ الإسلام[1] ـ رحمهما الله تعالى ـ، وهو المتجه ـ إن شاء الله تعالى ـ جمعاً بين الروايات.

---

(١) هو أحمد بن تيمية.

وفي الحديث نَعْيٌ لمن لعن أبويه ـ وإن عليا[1] ـ بكونه ملعوناً، وهذا الوعيد لا يبلغ مداه.

وفي الصحيح: أن رسول الله ﷺ قال: «من الكبائر شتمُ الرجل والديه» قالوا: يا رسول الله! وهل يشتم الرجل والديه؟ قال «نعم: يسب أبا الرجل، فيسب أباه، ويسب أمه، فيسب أمه».

وعن طارق بن شهاب: أن رسول الله ﷺ قال: «دخل الجنةَ رجلٌ في ذُباب، ودخلَ النارَ رجلٌ في ذباب»؛ أي: من أجله.

وطارق هو البجلي الأحمسي، قال أبو داود: رأى النبي ﷺ، ولم يسمع منه شيئاً.

قال الحافظ: إذا ثبت أنه لقي النبي ﷺ، فهو صحابي، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه، فروايته مرسَل صحابي، وهو مقبول على الراجح.

وكانت وفاته على ما جزم به ابن حبان سنة ثلاث وثمانين.

قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله؟! كأنهم تعجبوا منه، فسألوه عن هذا الأمر العجيب؛ لأنهم قد علموا أن الجنة لا يدخلها أحد إلا بالأعمال الصالحة كما قال تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٣٢﴾[النحل: ٣٢]، وأن النار لا يدخلها أحد إلا بالأعمال السيئة، فكأنهم تقَالُّوْا معه ذلك واحتقروه.

فبين لهم ﷺ ما صير هذا الأمر الحقير عندهم عظيماً، يستحق عليه هذا الجنة، ويسنحق الآخر عليه النار.

«قال: مَرَّ رجلان على قوم لهم صنم، لا يجاوزه أحد حتى يُقَرِّبَ له شيئاً»

الصنم: ما كان منحوتاً على صورة.

والمعنى: لا يمر به ولا يتعداه أحد حتى يجعل له قرباناً، وإن قلَّ.

---

(١) قوله: «أبويه وإن عليا»؛ أي: ارتفعا في النسب؛ مثل الأجداد والجدات.

والظاهر: أن هذين الرجلين كانا من بني إسرائيل، فإن النبي ﷺ كان يحدثهم عنهم كثيراً.

«فقالوا لأحدهما: قَرِّبْ، قال: ليس عندي شيء، قالوا له: قرب ولو ذباباً، فقرب ذباباً، فخلوا سبيله، فدخل النار».

وفيه بيان عظم الشرك، ولو في شيء قليل، وأنه يوجب النار، كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢].

ألا ترى إلى هذا، لما قرب لهذا الصنم أرذل الحيوان، وأخسَّه ـ وهو الذباب ـ كان جزاؤه النار؟ لإشراكه في عبادة الله، إذ الذبح على سبيل القربة والتعظيم عبادة.

والحديث دل على الحذر من الوقوع في الشرك، وعلى أن الإنسان قد يقع فيه وهو لا يدري أنه من الشرك الذي يوجب النار.

وفيه: أن جزاء قليل الشرك كجزاء كثيره، وأن الله قد يؤاخذ عبده على شيء حقير قليل، لا يظنه سبب المؤاخذة عنده.

وفيه: أنه دخل النار بسبب لم يقصده ابتداء، وإنما فعله تخلصاً من شر أهل الصنم.

وفيه: أن ذلك الرجل كان مسلماً قبل ذلك، وإلا، فلو لم يكن مسلماً، لم يقل: «دخل النار في ذباب».

وفيه: أن عمل القلب هو المقصود الأعظم، حتى عند عبدة الأوثان.

«وقالوا للآخر: قرب، فقال: ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله ـ عز وجل ـ، فضربوا عنقه، فدخل الجنة» رواه أحمد.

فيه: بيان فضيلة التوحيد والإخلاص.

وفيه: معرفة قدر الشرك في قلوب المؤمنين، كيف صبر على القتل، ولم يوافقهم على طلبهم، مع كونهم لم يطلبوا منه إلا العمل الظاهر.

وهذا الحديث شاهد للحديث الصحيح الآخر: «الجنة أقربُ إلى أحدِكم من شِراك نعلِه، والنارُ مثلُ ذلك».

حرمة تأْدية العبادة من ذبح وغيره في الأماكن التي تقام فيها رسوم الشرك

وقد استدل بعض أهل العلم على منع الذبح لله، بمكان ذبح فيه لغيره سبحانه بقوله تعالى: ﴿لَا نَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾[التوبة: ١٠٨].

قال المفسرون: نهى الله رسولَه عن الصلاة في مسجد الضِّرار، وأُمتُه تبعٌ له في ذلك، ثم حثه على الصلاة بمسجد «قباء» الذي أُسس من أول يوم على التقوى.

ووجه الدلالة: أن المواضع المعدَّة للذبح لغير الله، يجب اجتنابُ الذبح فيها لله، كما أن هذا المسجد لما أُعد للمعصية، صار محلَّ غضب لأجل ذلك، فلا تجوز الصلاةُ فيه لله، وقد قرن الصلاة والذبح في الكتاب والسنة، فهذا قياس صحيح.

ويؤيده حديث ثابت بن الضحاك، قال:

نذر رجل أن ينحر إبلاً ببوانة، فسأل النبيَّ ﷺ، فقال: «هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟»، قالوا: لا، قال: «فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟»، قالوا: لا. فقال رسول الله ﷺ: «أَوْفِ بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابنُ آدم» رواه أبو داود بإسناد على شرطهما.

«بوانة» ـ بضم الباء، وقيل بفتحها ـ. قال البغوي: موضع في أسفل مكة، دون «يَلَمْلَم».

وقال أبو السعادات: هضبة من رواء «ينبع».

وفي الحديث: المنعُ من الوفاء بالنذر، إذا كان في المكان وثن، ولو بعد زواله.

وفيه: أن المعصية قد تؤثر في الأرض، رد المسألة المشكلة إلى المسألة البينة ليزول الإشكال واستفصال المفتي إذا احتاج إليه.

وأن تخصيص البقعة بالنذر لا بأس به، إذا خلا من الموانع، والمنع منها إذا كان فيها عيد من أعيادهم، ولو بعدَ زواله.

وأنه لا يجوز الوفاء بما نذر في تلك البقعة؛ لأنه نذر معصية.

وأنه لا نذر في معصية الرب، ولا فيما لا يملكه ابن آدم.

معنى «العيد»

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: العيدُ: اسم لما يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد عائد بعود السنة أو الأسبوع، أو الشهر، ونحو ذلك.

والمراد هنا: الاجتماع المعتاد من أهل الجاهلية.

فالعيد يجمع أموراً، منها: يوم عائد؛ كيوم الفطر، ويوم الجمعة، ومنها: اجتماع فيه، ومنها: أعمال تتبع ذلك من العبادات والعادات.

وقد يختص العيد بمكان بعينه، وقد يكون مطلقاً. وكل من هذه الأمور قد يسمى عيداً.

فالزمان؛ كقول النبي ﷺ في يوم الجمعة: «إن هذا يومٌ جعله الله للمسلمين عيداً».

والاجتماع والأعمال؛ كقول ابن عباس: شهدت العيدَ مع رسول الله ﷺ.

والمكان؛ كقوله ﷺ: «لا تتخذوا قبري عيداً».

وقد يكون لفظ «العيد» اسماً لمجموع اليوم والعمل فيه، وهو الغالب؛ كقول النبي ﷺ: «دَعْهما يا أبا بكر، فإن لكل قوم عيداً» انتهى.

وبالجملة: فالحديث دل على الحذر عن مشابهة المشركين في أعيادهم، ولو لم يقصده؛ سداً للذريعة، والمنع مما هو وسيلة إلى الشرك.

وهذا يرشدك إلى أنه لا يجوز الاجتماع للمسلمين مع المشركين في

مراسمهم ومواسمهم وأعيادهم، وإن كانت خالية عن الأعمال الشركية في العبادة والعادة؛ لأن مجرد تكثير سوادهم معصية.

ولكن قد تسامح أهل الزمان في هذا الباب، واجتمعوا معهم في كل شيء مما زينه لهم الشيطان، وسوّلت لهم أنفسُهم الأمارة بالعصيان، ولم يعلموا أن المعاصي بريد الكفر؟.

وفيه: أن الذبح لله في المكان الذي يذبح فيه المشركون لغيره سبحانه، أو في محل أعيادهم وموضع مواسمهم، وموقع اجتماعهم، معصية.

وهذا يقتضي أن كون البقعة مكاناً لعيدهم، أو بها وثن من أوثانهم، أو نُصُبٌ من أنصابهم، مانعٌ من الذبح بها، ولو نذره، وكذا عن كل عبادة لله.

وهذا النذر معصية لو وجد في المكان بعض الموانع والعوائق، وما كان كذلك، فلا يجوز الوفاء به بإجماع العلماء.

واختلفوا، هل تجب فيه كفارة؟ على قولين، هما راويتان عن أحمد.

أحدهما: تجب، وهو المذهب المروي عن ابن مسعود، وابن عباس، وبه قال أبو حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ وأصحابه؛ لحديث عائشة مرفوعاً: «لا نذرَ في معصية، وكفارتُه كفارةُ يمين» رواه أحمد، وأهل السنن، واحتج به أحمد، وإسحاق.

والثاني: لا كفارة عليه. وروي ذلك عن مسروق، والشعبي، والشافعي؛ لحديث الباب، ولم يذكر فيه الكفارة.

وجوابه: أن الكفارة ذكرها في الحديث المتقدم، والمطلق يحمل على المقيد.

ومن الشرك النذرُ لغير الله؛ لكونه عبادةً يجب الوفاء به إذا نذر لله.

فيكون النذرُ لغيره سبحانه شركاً في العبادة، وقد تقدم الكلام عليه في الجملة.

قال تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ﴾[الإنسان: ٧]، وهذا يدل على وجوب الوفاء به، ومدحِ مَنْ فعل ذلك طاعة ووفاء بما تقرب به إليه.

والمعنى: أن النذر من العبادة، فيكون صرفه لغير الله شركاً.

فإذا نذر طاعة، وجب عليه الوفاء بها، والنذرُ قربة إلى الله تعالى، ولهذا مدح الموفين به.

فإن نذر لمخلوق تقرباً إليه، وتشفعاً منه له عند الله، أو ليكشف ضره، ونحو ذلك، فقد أشرك في عبادته سبحانه غيره ضرورةً، كما أَنه مَن صلى لله، وصلى لغيره، فقد أشرك.

ووجه الدلالة من الآية الشريفة على هذا المعنى: أن الله مدح الموفين بالنذر، والله لا يمدح إلا على فعل واجب، أو مستحب، أو تركِ محرَّم، وذلك هو العبادة.

فمن جاء به لغير الله تقرُّباً به إليه، فقد أشرك. فتأمل.

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقۡتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوۡ نَذَرۡتُم مِّن نَّذۡرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُهُۥ﴾[البقرة: ٢٧٠]، قال ابن كثير: يخبر بأنه عالم بجميع ما يعمله العاملون من النفقات والمنذورات، وتضمن ذلك مجازاته على ذلك أوفر الجزاء للعاملين به ابتغاءَ وجهه.

وإذا علمت ذلك، فهذه النذور الواقعةُ من عُبَّاد القبور، تقرباً بها إليهم، ليقضوا لهم حوائجهم، أو ليشفعوا لهم، شركٌ في العبادة بلا ريب، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا﴾[الأنعام: ١٣٦] الآية، وسبق تفسير هذه الآية في الكتاب، فراجعه.

قال شيخ الإسلام[١] ـ رحمه الله ـ: وأما النذر لغير الله؛ كالنذر للأصنام، والشمس، والقمر، والقبور، ونحو ذلك، فهو بمنزلة أن يحلف بغير الله من المخلوقات، والحالفُ بالمخلوقات، لا وفاءَ عليه، ولا كفارةَ، كذلك الناذرُ

(١) هو أحمد بن تيمية رضي الله عنه ـ.

للمخلوقات؛ فإن كليهما شركٌ، والشركُ ليس له حُرمة، بل عليه أن يستغفر الله من هذا، ويقول ما قال النبي ﷺ: «من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله». قال: وهذا النذر معصية باتفاق المسلمين، لا يجوز الوفاء به.

وكذلك إذا نذر مالاً للسدنة، أو المجاورين العاكفين بتلك البقعة؛ فإن فيهم شبهاً من السدنة التي كانت عند اللات، والعزى، ومناة، يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله.

والمجاورون هناك فيهم شَبَهٌ من الذين قال فيهم إبراهيم الخليل ـ عليه السلام ـ: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾[الأنبياء: ٥٢]، والذين اجتاز بهم موسى عليه السلام وقومُه؛ كما قال تعالى ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْاْ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾[الأعراف: ١٣٨].

فالنذر لأولئك السدنة والمجاورين في هذه البقاع، نذرُ معصية، وفيه شبه من النذر لسدنة الصلبان، والمجاورين عندها، أو لسدنة الأبدال التي في الهند والمجاورين عندها.

حكم النذر للمَشاهد من ذبيحة وغيرها

قال الرافعي في «شرح المنهاج»: وأما النذر للمَشاهد التي على قبر، وليٍّ، أو شيخ، أو على اسمِ مَنْ حَلَّها من الأولياء، أو تردَّد في تلك البقعة من الصلحاء، فإن قصد الناذر بذلك ـ وهو الغالب أو الواقعُ من قصود[1] العامة ـ تعظيمَ البقعة والمشاهد، والزوايا، أو تعظيم من دُفن بها، أو نُسبت إليه، أو بُنيت على اسمه، فهذا النذر باطل غير منعقد.

فإن اعتقد أن لهذه الأماكن خصوصياتٍ، ويرون أنها مما يُدفع به البلاء، ويستجلب به النعماء، ويُستشفى بالنذر لها من الأدواء، حتى إنهم ينذرون لبعض الأحجار لما قيل: إنه استند إليها عبد صالح، وينذرون لبعض القبور السُّرُج،

---

(١) قوله: من «قصود» هكذا في الأصل. والصواب: من قصد.

والشموع، والزيت، ويقولون: القبر الفلاني، أو المكان الفلاني يقبل النذر، يعنون بذلك أنه يحصل به الغرض المأمول من شفاء مريض، أو قدوم غائب، أو سلامة مال، أو غير ذلك من أنواع نذر المجازاة، فهذا النذر على هذا الوجه باطل لا شك فيه، بل نذر الزيت والشمع ونحوهما للقبور باطل مطلقاً.

ومن ذلك نذرُ الشموع الكثيرة العظيمة وغيرها لقبر الخليل ـ عليه السلام ـ، ولقبور غيره من الأنبياء، والأولياء.

فإن الناذر لذلك لا يقصد بذلك إلا الإيقادَ على القبر، تبركاً وتعظيماً، ظناً أن ذلك قربة، فهذا مما لا ريب في بطلانه.

والإيقاد المذكور محرم، سواء انتفع به هناك منتفع، أم لا.

قال الشيخ قاسم في «شرح درر البحار»: النذر الذي ينذره أكثر العوام على ما هو مشاهَد؛ كأن يكون للإنسان غائب أو مريض، وله حاجة، فيأتي إلى قبر بعض الصلحاء، ويجعل على رأسه سترة، ويقول: يا سيدي فلان! إن رد الله غائبي، أو عوفي مريضي، أو قضيت حاجتي، فلك من الذهب كذا، أو من الفضة كذا، أو من الطعام كذا، أو من الماء كذا، أو من الشمع، أو الزيت كذا، فهذا النذر باطل بالإجماع لوجوه.

منها: أنه نذر لمخلوق، والنذر له لا يجوز؛ لأنه عبادة، والعبادة لا تكون لمخلوق.

ومنها: أن المنذور له ميت، والميت لا يملك شيئاً.

ومنها: أنه ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله، واعتقاد ذلك كفر.

إلى أن قال: إذا علمت هذا، فما يؤخذ من الدراهم، والشمع، والزيت، وغيرها، وينقل إلى ضرائح الأولياء تقرباً إليهم، فحرامٌ بإجماع المسلمين. نقل ذلك عنه ابن نجيم في «البحر الرائق»، ونقله المرشدي في «تذكرته»، وغيرهما عنه، وزاد: وقد ابتلي الناس بهذا، لا سيما في مولد البدوي.

وقال شيخ صنع الله الحلبي الحنفي في «الرد على من أجاز الذبح، والنذر

للأولياء»: هذا الذبح والنذر إن كان على اسم فلان، فهو لغير الله، فيكون باطلاً، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝ لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]، والنذر لغير الله إشراك مع الله؛ كالذبح لغيره. انتهى.

وأقول: كلام العلماء أهل المعرفة بالحق والدليل في هذا الباب كثير، ولا حاجة بنا إلى نقله؛ فإن الكتاب والسنة يغنيان عن ذلك.

وقد ورد عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في «الصحيح»: أن رسول الله ﷺ قال: «من نذر أن يطيع الله، فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه».

وقد أجمع العلماء على أن من نذر طاعة بشرط يرجوه؛ كـ«إن شفى الله مريضي، فعليَّ أن أتصدق بكذا»، ونحو ذلك، وجب عليه إن حصل له ما علق نذره على حصوله، وبه قال الجمهور.

وحكي عن أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ: أنه لا يلزمه الوفاء إلا بما جنسُه واجب بأصل الشرع؛ كالصوم، وأما ما ليس كذلك، كالاعتكاف، فلا يجب عليه الوفاء به. اهـ.

وهذا ظاهرية[1] منه ـ رحمه الله ـ، ولكن لفظ السنة المطهرة أوسعُ من ذلك.

قال الطحاوي: من نذر أن يعصي الله، فلا يعصه، وليكفِّرْ عن يمينه.

وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز الوفاء بنذر المعصية.

قال الحافظ ـ رحمه الله ـ: اتفقوا على تحريم النذر في المعصية، وتنازعوا، هل ينعقد موجباً للكفارة، أم لا؟ وتقدم.

وقد يستدل بالحديث على صحة النذر في المباح كما هو مذهب أحمد وغيره.

ويؤيده ما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، وأحمد،

---

(١) قوله: «وهذه ظاهرية منه» يريد بذلك أنه قال بظاهر النصوص، شأن داود الظاهري الذي التزم القول بالظاهر من النص فقط.

والترمذي عن بريدة: أن امرأة قالت: يا رسول الله! إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف، فقال: «أوفي بنذرك».

حكم نذر اللجاج والغضب

وأما نذرُ اللجاج والغضب، فهو يمين عند أحمد، فيخير بين فعله، وكفارةِ يمين.

لحديث عمران بن حصين مرفوعاً «لا نذر في غضب، وكفارته كفارة يمين» رواه سعيد، وأحمد، والنسائي.

فإن نذر مكروهاً؛ كالطلاق، استحب أن يكفرِّ، ولا يفعله. هكذا في «فتح المجيد».

وفي «الروضة الندية شرح الدرر البهية»: إنما يصح النذر إذا ابتغي به وجه الله، فلا بد أن يكون قربة، ولا نذر في معصية الله، لأنه قد ورد النهى عن النذر، كما في «الصحيحين» وغيرهما، من حديث ابن عمر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن النذر، وقال: «إنه لا يرد شيئاً، وإنما يستخرج به من مال البخيل».

وفيهما أيضاً من حديث أبي هريرة نحوه.

ثم ورد الإذن بالنذر في الطاعة، والنهي عنه في المعصية كما في «الصحيحين» من حديث عائشة المتقدم.

وعلى ذلك يحمل قوله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ﴾.

وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ﴾ قال: كانوا ينذرون طاعة الله من الصلاة والصيام، والزكاة، والحج، والعمرة، وما افترض عليهم، فسماهم الله: أبراراً.

وورد بلفظ الحصر: أنه لا نذر إلا فيما ابتغي به وجه الله؛ كما أخرجه أحمد، وأبو داود وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده: أن النبي ﷺ قال: «لا نذر إلا فيما ابتغي به وجه الله».

وأخرج مسلم من حديث ابن عباس يرفعه: «من نذرَ في معصية، فكفارتُه كفارةُ يمين».

وأخرج أحمد، وأهل السنن من حديث عائشة مرفوعاً: «لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين». والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

قال: ومن النذر في المعصية: ما فيه مخالفة للتسوية بين الأولاد، أو مفاضلة بين الورثة، [أو] مخالفة شرعه الله؛ وما لم يأذن به الله، كالنذر على المساجد لتزخرف، أو على أهل المعاصي ليستعينوا بذلك على معاصيهم.

ومن أوجب على نفسه فعلاً لم يشرعه الله، لم يجب عليه، وعلى هذا أهل العلم.

وكذلك إن كان النذر مما شرعه الله، وهو لا يطيقه، لم يجب عليه الوفاء به.

ومن نذر نذراً لم يسمِّه، أو كان معصية، أو لا يطيقه، فعليه كفارة يمين.

ومن نذر بقربة وهو مشرك، ثم أسلم، لزمه الوفاء، ولا ينفذ النذر إلا من الثلث، وإذا مات الناذر بقربة، ففعلها عنه ولده، أجزأه ذلك. انتهى الحاصل منه، وأدلة هذه المسائل مذكورة فيه إن شئت فراجعه.

الاستعاذة بغير الله شرك

ومن الشرك: الاستعاذةُ بغير الله، وقد تقدم الكلام عليها، وهي الالتجاء والاعتصام، ولهذا يسمى المستعاذ به: معاذاً، أو ملجأً.

فالعائذ بالله قد هربَ مما يؤذيه أو يُهلكه، إلى ربه ومالكه، واعتصم واستجار به، والتجأ إليه، وهذا تمثيل، وإلا، فما يقوم بالقلب من الالتجاء إلى الله، والاعتصام به، والانطراح بين يدي الرب والافتقار إليه، والتذلل لديه، أمرٌ لا تحيط به العبارة. قاله الحافظ ابن القيم ـ رحمه الله ـ.

الفرق بين العياذ واللياذ

قال ابن كثير: الاستعاذة: هي الالتجاء إلى الله، والالتصاق بجانبه من شر كل ذي شر.

والعياذ: وهو يكون لدفع الشر، واللياذ لطلب الخير. انتهى.

قال في «فتح المجيد»: هي[1] من العبادات التي أمر الله تعالى عباده بها، كما قال سبحانه:

﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [فصلت: ٣٦]، وأمثال ذلك في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ [الفلق: ١] ﴿ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾[الناس: ١].

فمن صرف شيئاً من هذه العبادة لغير الله، فقد جعله شريكاً لله في عبادته، فنازع الربَّ في إلهيته.

كما أن من صلى لله، وصلى لغيره، يكون عابداً لغير الله، ولا فرق.

وسيأتي تقريره ـ إن شاء الله تعالى ـ.

قال تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴾ [الجن: ٦]، وذلك أن الرجل من العرب كان إذا أمسى بواد قفرٍ، وخاف على نفسه، قال: أعوذ بسيد هذا الوادي من سفهاء قومه، يريد: كبير الجن.

قال مجاهد: كانوا إذا هبطوا وادياً يقولون: نعوذ بعظيم هذا الوادي، فزادوا الكفار طغياناً.

قال ابن كثير: لما رأت الجن أن الإنس يعوذون بهم من خوفهم منهم، زادوهم خوفاً، وإرهاباً، وذُعْراً، حتى يبقوا أشد منهم مخافة، وأكثرَ تَعوُّذاً بهم.

كما قال قتادة: كان الرجل يخرج بأهله، فيأتي الأرض، فينزلها، فيقول: أعوذ بسيد هذا الوادي من الجن أن أُضَرَّ فيه، أو مالي، أو ولدي، أو ماشيتي.

---

(١) قوله: «هي»؛ أي: الاستعاذة.

قال: فإذا عاذ بهم من دون الله، أرهقتهم الجن الأذى عند ذلك.

ذُكِرَ عن عكرمة نحو ذلك. انتهى.

قال في «فتح المجيد»: قد أجمع العلماء على أنه لا يجوز الاستعاذة بغير الله.

وقال: على القارىء بالجن، فقد ذم الله الكافرين على ذلك وذكر الآية.

وقال تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ [الأنعام: ١٢٨] الآية.

فاستمتاع الإنسي بالجني في قضاء حوائجه، وامتثالِ أوامره، وإخبارِه بشيء من المغيبات، هو تعظيمُه إياه، واستعاذتُه به، وخضوعُه له. انتهى.

وفيه: أن كون الشيء يحصل به منفعة دنيوية؛ من كف شر، أو جلب خير، لا يدل على أنه ليس من الشرك.

وعن خولة بنت حكيم، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من نزل منزلاً، فقال: أعوذُ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضرَّه شيءٌ حتى يرحلَ من منزله ذلك» رواه مسلم.

فيه: أن الله شرع لأهل الإسلام أن يستعيذوا به بدلاً عما يفعله أهل الجاهلية من الاستعاذة بالجن.

قال بعض العلماء: لأن الاستعاذة بالمخلوق شرك، سواء كان جِنًّا أو غيره.

كلام الله وكلماته غير مخلوقة

واستدل العلماء بهذا الحديث على أن كلمات الله غير مخلوقة؛ لأنها لو كانت مخلوقة، لما جازت الاستعاذة بها.

ولأنه ثبت عن النبي ﷺ: أنه استعاذ بها، وأمر بذلك.

ومعنى «التامات» كما قال القرطبي ـ: الكاملات التي لا يلحقها نقص ولا عيب، كما يلحق كلامَ البشر.

وقيل: معناها الكافية الشافية.

وقيل: هي هنا ـ: القرآن؛ فإن الله أخبر عنه أنه هُدًى وشفاء.

وهذا الأمر على جهة الإرشاد إلى ما يدفع به الأذى. وحيث كان هذا استعاذةً بصفات الله تعالى، صار هذا الأمر من باب المندوب إليه، المرغَّب فيه.

وعلى هذا، فحقٌّ على المستعيذ بالله وبأسمائه الحسنى، وصفاته العليا أن يَصْدُق الله في الالتجاء إليه، ويتوكل في ذلك عليه، ويحضر ذلك في قلبه.

فمتى فعل ذلك، وصل إلى منتهى طلبه ومغفرة ذنبه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: وقد نص الأئمة؛ كأحمد وغيره، على أنه لا تجوز الاستعاذة بمخلوق.

ولهذا نهى العلماء عن التعازيم، والتعاويذ التي لا يُعرف معناها؛ خشيةَ أن يكون فيها استعاذةٌ بمخلوق، وذلك شرك.

قال ابن القيم: ومن ذبح للشيطان، ودعاه، واستعاذ به، وتقرب إليه بما يحب، فقد عبده، وإن لم يسم ذلك عبادة، ويسميه استخداماً، وصدق، هو استخدام منه للشيطان، فيصير من خَدَمِه، وعابديه، وبذلك يخدمه الشيطان.

لكن خدمة الشيطان له ليست خدمة عبادة، فإن الشيطان لا يخضع له، ولا يعبده أبداً، كما يفعله هو به.

قال: وأما قوله: ﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفلق: ٢] فمعناه: من كل شر، من أي مخلوق قام به الشر، من حيوان أو غيره، إنسيّاً كان، أو جِنِّيًّا، أو هامَةً، أو دابة، أَو ريحاً، أو صاعقة، أيَّ نوع كان من أنواع البلاء في الدنيا والآخرة.

و«ما» هنا موصولة، وليس المراد به العموم الإطلاقي، بل المراد التقييدي الوصفي؛ أي: من شر كل مخلوق فيه شر وضر، لا من شر كل ما خلق الله؛ فإن الجنة والملائكة والأنبياء ليس فيهم شر أصلاً أبداً.

والشر يقال على شيئين: على الألم، وعلى ما يفضي إليه.

قال القرطبي: هذا خبر صحيح، وقول صادق، علمنا صدقه دليلاً وتجربة،

فإني منذ سمعت هذا الخبر عملت به، فلم يضرني شيء إلى أن تركته، فلدغتني عقرب بالمهدية ليلاً، فتفكرت في نفسي، فإذا أني قد نسيت أن أتعوذ بتلك الكلمات. انتهى.

فصل في أن من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره.

والاستغاثة: هي طلب الغوث، وهو إزالة الشدة، والاستعانة: طلب العون.

قال بعض العلماء: الفرق بينها وبين الدعاء: أن الاستغاثة لا تكون إلا من المكروب، والدعاء أعمُّ منه ومن غيره.

فبينهما عموم وخصوص مطلق، يجتمعان في مادة، وينفرد الدعاء عنها في مادة.

فكل استغاثة دعاء، [وليس] كل دعاء استغاثة.

والدعاء نوعان: دعاء عبادة، ودعاء مسألة، ويراد في القرآن هذا تارة، وتارة هذا، ويراد به مجموعهما أيضاً.

فدعاء المسألة: هو طلب ما ينفع الداعي؛ من جلب نفع، أو كشف ضر.

ولهذا أنكر الله على من يدعو أحداً من دونه، ممن لا يملك ضراً ولا نفعاً؛ كقوله تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [المائدة: ٧٦]، وقوله: ﴿قل أندعو من دون الله ما لا ينفعنا ولا يضرنا ونرد على أعقابنا بعد إذ هدانا الله﴾ [الأنعام: ٧١] الآية.

قال شيخ الإسلام[1]: كل دعاءِ عبادةٍ مستلزمٌ لدعاء المسألة، وكل دعاءِ مسألةٍ متضمنٌ لدعاء العبادة، قال تعالى: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن

---

(١) هو أحمد بن تيمية.

﴿كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٤٠ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠ـ ٤١]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾، وقال تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ [الرعد: ١٤]، وأمثال هذا القرآن في دعاء المسألة أكثرُ من أن يحصر، وهو يتضمن دعاءَ العبادة؛ لأن السائل أخلصَ سؤله لله، وذلك من أفضل العبادات.

وكذلك الذاكر لله، والتالي لكتابه ونحوه، طالبٌ من الله في المعنى، فيكون داعياً عابداً.

فتبين بهذا أن دعاء العبادة مستلزمٌ لدعاء المسألة، كما أن دعاء المسألة مستلزمٌ لدعاء العبادة.

وقد قال الله تعالى عن خليله ـ عليه السلام ـ: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّى عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّى شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤٨] الآية.

فصار الدعاء من أنواع العبادة؛ فإن قوله: ﴿وَأَدْعُواْ رَبِّى﴾ إلى قوله: ﴿شَقِيًّا﴾ كقول زكريا ـ عليه السلام ـ: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾.

وقد أمر الله بالدعاء في مواضع من كتابه؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وهذا هو دعاء المسألة المتضمن للعبادة؛ فإن الداعي يرغب إلى المدعو، ويخضع له، ويتذلل بين يديه، وغير ذلك مما يصنعه ويفعله له، ولديه.

وضابط هذا: أن كل أمر شرعه الله لعباده، وأمرهم به، ففعله لله عبادة.

فإذا صرف من تلك العبادة شيئاً لغير الله، فهو مشرك، أشرك بالله في العبادة، مصادم لما بعث الله به رسوله ﷺ من قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى﴾ [الزمر: ١٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ في «الرسالة السنية»: فإذا كان على عهد النبي ﷺ ممن انتسب إلى الإسلام مَنْ مرق منه مع عبادته العظيمة، فليعلم [أن] المنتسب إلى الإسلام والسنة بهذه الأزمان قد يمرق أيضاً من الإسلام لأسباب.

منها: الغلو في بعض المشايخ، بل الغلو في علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ، بل الغلو المسيح ـ عليه السلام ـ.

فكل من غلا في نبي، أو رجل صالح، وجعل فيه نوعاً من الإلهية، مثل أن يقول: يا سيدي فلان! انصرني، وأغثني، وارزقني، وعافني، أو أنا في حسبك، وحفظك، وحمايتك، ورعايتك، ونحو هذه الأقوال، فكل هذا شرك وضلال، يُستتاب صاحبُه، فإن تاب، وإلا قُتِلَ.

فإن الله سبحانه إنما أرسل الرسل، وأنزل الكتب ليعبدوه وحده لا شريك له، ولا يدعوا معه إلهاً.

والذين يدعون مع الله إلهاً آخر، مثل: المسيح، والملائكة، والأصنام، لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق، وتنزل المطر، وتُنبت النبات، وإنما كانوا يعبدونهم ويعبدون قبورهم، أو يعبدون صورهم، ويقولون: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨].

فبعث الله سبحانه رسله تَنهى أن يُدعى أحد من دونه، لا دعاء عبادة، ولا دعاء استغاثة واستعانة.

قال: ومن جعل بينه وبين الله وسائطَ، يتوكل عليهم، ويدعوهم، ويسألهم، كفرَ إجماعاً. نقله عنه صاحب «الفروع»، وصاحب «الإنصاف»، وصاحب «الإقناع»، وغيرهم، وذكره ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في مسألة الوسائط، ونقلوه منه في الرد على ابن جرجيس.

طلب الحوائج من الموتى شرك

قال ابن القيم: ومن أنواع الشرك: طلبُ الحوائج من الموتى، والاستغاثةُ بهم والاستعانة منهم، والتوجه إليهم، وهذا أصل شرك العالم.

فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، فضلاً لمن استغاث به واستعان منه، أو سأله أن يشفع له إلى الله، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده.

حكم المبالغة في مدحه ﷺ

قال الحافظ محمد بن عبد الهادي في رده على ابن السبكي في قوله: إن المبالغة في تعظيمه ـ أي: الرسول ﷺ ـ واجبة: إن أريد بها المبالغة بحسب ما يراه كل أحد تعظيماً، حتى الحج إلى قبره، والسجود له، والطواف به، واعتقاد أنه يعلم الغيب، وأنه يعطي ويمنع، ويملك لمن استغاث به من دون الله الضر والنفع، وأنه يقضي حوائج السائلين، ويفرج كربات المكروبين، وأنه يشفع فيمن شاء، ويدخل الجنة من شاء، فدعوى المبالغة في هذا التعظيم، مبالغةٌ في الشرك، وانسلاخٌ من جملة الدين.

قال في «الفتاوى البزارية» من كتب الحنفية: قال علماؤنا: من قال: إن أرواح المشايخ حاضرة تعلم، يكفُرْ.

كلام نفيس للشيخ صنع الله الحنفي

في الرد على من يدعون أن الأولياء يتصرفون في الحياة وبعد الممات

قال الشيخ صنع الله الحنفي في كتابه، في الرد على مدعي التصرف للأولياء في الحياة وبعد الممات على سبيل الكرامة ما لفظه:

هذا وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين جماعات يدعون أن للأولياء تصرفاتٍ بحياتهم وبعد مماتهم، ويُستغاث بهم في الشدائد والبليات، وبهممهم تُكشف المهمات، فيأتون قبورهم، وينادونهم في قضاء الحاجات، مستدلين على ذلك بأن هذا منهم كرامة، وقالوا: منهم أبدال، ونقباء، وأوتاد، ونجباء سبعون، أو سبعة وأربعون، وأربعة، والقطب هو الغوث للناس، وعليه المدار بلا التباس، وجوزوا لهم الذبائح والنذور، وأثبتوا لهم فيها الأجور.

قال: فهذا كلام فيه إفراط وتفريط، بل فيه الهلاك الأبدي والعذاب السرمد[1]؛ لما فيه من روائح الشرك المحقق، ومصادمة الكتاب العزيز

---

(١) هكذا في الأصل، والصواب: السرمدي.

المصدق، ومخالفة لعقائد الأئمة، وما اجتمعت عليه الأمة.

وفي التنزيل: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

قال: فأما قولهم: إن للأولياء تصرفات في حياتهم وبعد الممات، فيرده قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ﴾ [الأعراف: ٥٤] ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ﴾ [آل عمران: ١٨٩]، ونحوها من الآيات الدالة على أنه المتفرد بالخلق والتدبير، والتصرف والتقدير، ولا شيء لغيره بوجه من الوجوه، لا من الخلق، ولا من الأمر.

بل الكل تحت ملكه وقهره، تصرفاً، وإحياء، وإماتة، وخلقاً وملكاً.

وتمدح الرب ـ تبارك وتعالى ـ بملكه في آيات من كتابه، كقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[فاطر: ٣]، ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]، الآية وذكر آيات في هذا المعنى.

ثم قال: فقوله في الآيات كلِّها: «من دونه» معناه: من غيره، وهو عام يدخل فيه كل من اعتقدته من وليٍّ، وشيطان تستمده، فإن من لم يقدر على نصر لنفسه، كيف يمد غيره؟.

قال: فكيف يتصور لغيره من ممكن أن يتصرف؟ إبل إن هذا القول وخيم، وشرك عظيم.

قال: وأما القول بالتصرف بعد الممات، فهو أشنع وأبدع من القول الأول، وهو التصرف في الحياة، قال جل ذكره: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠] ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ﴾ [الزمر: ٤٢]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ﴾ [الأنبياء: ٣٥] ﴿كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

وفي الحديث: «إذا مات ابن آدم، انقطع عمله إلا من ثلاث» الحديث.

فجميع ذلك، وما هو نحوه، دالٌّ على انقطاع الحس والحركة من الميت،

وأن أرواحهم ممسكة، وأن أعمالهم منقطعة عن زيادة ونقصان.

فدل ذلك على أن ليس للميت تصرف في ذاته، فضلاً عن غيره.

فإذا عجز عن حركة نفسه، فكيف يتصرف في غيره؟.

والله سبحانه يخبر أن الأرواح عنده، وهؤلاء الملحِدون يقولون: إن الأرواح مطلقة متصرفة﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠].

قال: وأما اعتقاد أن هذه التصرفات لهم من الكرامات، فهو من المغالطة؛ لأن الكرامة شيء من عند الله يكرم بها أولياءه، لا قصد لهم فيه، ولا تحدي، ولا قدرة، ولا علم؛ كما في قصة مريم ـ عليها السلام ـ، وأُسيد بن حُضير، وأبي مسلم إلخولاني.

قال: وأما قولهم: فيستغاث بهم في الشدائد، فهذا أقبح مما قبله، وأبدع؛ لمصادمة قوله ـ جل ذكره ـ: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِۚ﴾[النمل: ٦٢]، ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٦٣]، وذكر آيات في هذا المعنى ثم قال: فإنه جل ذكره قرر أنه الكاشف للضر لا غير، وأنه متفرد بإجابة المضطرين، وأنه المستغاث لذلك، وأنه القادر على دفع الضر، والقادرُ على إيصال إلخير، فهو المنفرد بذلك.

فإذا تعين هو ـ جل ذكره ـ، خرج غيره، من ملك، ونبي، وولي، وغيرهم.

قال: والاستغاثة تجوز في الأسباب الظاهرة العادية من الأمور الحسية، في قتال، أو إدراك عدو، أو سبع، أو نحوه؛ كقولهم: يالزيد! ياللمسلمين! بحسب الأفعال الظاهرة.

وأما الاستغاثة بالقوة والتأثير، أو في الأمور المعنوية من الشدائد؛ كالمرض، وخوف الغرق، والضيق، والفقر، وطلب الرزق ونحوه، فمن خصائص الله، لا يطلب فيها غيره.

قال: وأما كونهم معتقدين التأثير منهم في قضاء حاجاتهم، كما تفعله جاهلية العرب، والصوفية الجهال، وينادونهم، ويستنجدون بهم، فهذا من المنكرات.

فمن اعتقد أن لغير الله، من نبيٍّ أو وليٍّ أو روح، أو غير ذلك في كشف كربة، أو قضاء حاجة تأثيراً، فقد وقع في وادي جهل خطير، فهو على شفا حفرة من السعير.

وأما كونهم مستدلين على أن ذلك منهم كرامات، فحاشا لله أن يكون أولياء الله بهذه المثابة.

فهذا ظن أهل الأوثان، كذا أخبر الرحمن: ﴿ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨]، ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، ﴿ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [يس: ٢٣].

فإن ذكر ما ليس من شأنه النفع، ولا دفع الضر؛ من نبي، وولي، وغيره على وجه الإمداد منه إشراكٌ مع الله، إذ لا قادرَ على الدفع غيره، ولا خيرَ إلا خيرُه.

قال: وأما ما قالوه: إن منهم أبدالاً ونقباء، وأوتاداً ونجباء، وسبعين، وسبعة، وأربعة، والقطب هو الغوث للناس، فهذا من موضوعات إفكهم كما ذكره القاضي المحدث في «سراج المؤيدين»، وابن الجوزي، وشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمهم الله تعالى ـ. انتهى حاصله.

والحاصل: أن أهل العلم ما زالوا ينكرون هذه الأمور الشركية التي عمت بها البلوى، واعتقدها أهل الأهواء.

ولو تتبعنا كلام العلماء المنكرين لهذه الأمور الشركية، لَطَالَ الكتاب.

والبصير النبيل يدرك الحقَّ من أول دليل، ومن قال قولاً بلا برهان، فقوله ظاهر للبطلان، ما خالف لما عليه أهل الحق والإيمان، المتمسكين بمحكم القرآن، المستجيبين لداعي الحق والإيقان.

وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ فَإِن فَعَلۡتَ فَإِنَّكَ إِذٗا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦].

قال ابن عطية: هذا الأمر والمخاطبة للنبي ﷺ، وإذا كان كذلك، فأحرى أن يتحذر من ذلك غيره.

والخطاب خرج مخرج إلخصوص، وهو عام للأمة.

قال ابن جرير في هذه الآية: يقول تعالى: ولا تدع يا محمد من دون معبودك وخالقك شيئاً لا ينفعك في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يضرك في دين ولا دنيا، يعني بذلك: الآلهة.

يقول: لا تعبدها راجياً نفعها، أو خائفاً ضرها؛ فإنها لا تضر ولا تنفع، فإن فعلت، ذلك ودعوتها من دون الله، فإنك إذاً من الظالمين؛ أي: المشركين بالله.

وهذه الآية لها نظائر، كقوله سبحانه: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [القصص: ٨٨].

ففي هذه الآيات: أن كل مَدْعُوٍّ يكون إلهاً، والإلهيّة حقٌّ لله، لا يصلح منها شيء لغيره.

ولهذا قال: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، كما قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢]، وهذا هو التوحيد الذي بعث الله به رسله، وأنزل لأجله كتبه؛ كما قال: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥].

والدين: كلُّ ما يُدانُ الله به، من العبادات الباطنة والظاهرة.

وفسره ابن جرير في «تفسيره» بالدعاء، وهو فرد من أفراد العبادة، على عادة السلف في التفسير، يفسرون الآية ببعض أفراد معناها.

فمن صرف منها شيئاً لقبر، أو صنم، أو وثن، أو غير ذلك، فقد اتخذه معبوداً، أو جعله شريكاً لله في الإلهيّة التي لا يستحقها إلا هو، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧].

فتبين بهذه الآية ونحوها أن دعوة غيره تعالى كفرٌ واضح، وشركٌ جليٌّ، وضلالٌ صريح.

وقد دل قوله سبحانه: ﴿وإن يمسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو وإن يردك بخير فلا راد لفضله﴾ [يونس: ١٠٧] على أنه سبحانه هو المتفرد بالملك، والقهر، والعطاء، والمنع، والضر، والنفع، دون كل ما سواه.

فيلزم من ذلك أن يكون هو المدعوَّ وحدَه، المعبودَ وحدَه، فإن العبادة لا تصلح إلا لمالك النفع والضر، ولا يملك ذلك ولا شيئاً مما هنالك غيره، كائناً من كان، من أوليائه، وأعدائه، فهو المستحق للعبادة والدعوةِ وحده، دون من لا يضر ولا ينفع.

وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقال: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [فاطر: ٢] الآية، فهذا مما أخبر الله به في كتابه من تفرده بالالهيَّة والربوبية، ونصبَ الأدلةَ على ذلك.

وعبادُ القبور قد اعتقدوا نقيضَ ما أخبر الله به، واتخذوهم شركاًء لله في استجلاب المنافع ودفع المكاره؛ بسؤالهم إياهم، والالتجاء إليهم بالرغبة، والرهبة، والتضرع، وغير ذلك من العبادات التي لا يستحقها إلا الله وحده لا شريك له، واتخذوهم شركاًء في ربوبية وإلهية[1].

وهذا فوق شرك كفار العرب القائلين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [يونس: ١٨].

فإن أولئك يدعونهم ليشفعوا لهم، ويقربوهم إلى الله، وكانوا يقولون في تلبيتهم: لبيك لا شريكَ لك، إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك.

وأما هؤلاء المشركون، فاعتقدوا في أهل القبور، وفي مشاهد الأولياء ما هو أعظمُ من ذلك.

---

(١) قوله: «في ربوبية وإلهية»: هكذا في الأصول، والأصح أن يقال: في الربوبية والألوهية.

فجعلوا لهم نصيباً من التصرف في العالم، والتدبير في أهله، وجعلوهم معاذاً لهم وملاذاً في الرغبوت والرهبوت، سبحان الله عما يشركون.

ونَفَّقوا[1] حكاياتٍ دالَّةً على تصرفهم، وإيصال النفع إلى معتقديهم ومريديهم، وهي كلها من أبطل الباطلات، وأجهل الجهالات.

وقال تعالى: ﴿فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُواْ لَهُۥٓ﴾ [العنكبوت: ١٧].

أمر عباده بابتغاء الرزق عنده وحده دون ما سواه؛ ممن لم يملك لهم رزقاً من السموات والأرض.

فتقديم الظرف أفاد الاختصاص، ﴿وَٱعْبُدُوهُ﴾ من عطف العام على الخاص؛ فإن طلب الرزق من الله من العبادة التي أَمر بها.

قال ابن كثير: معناه: ابتغوا عند الله الرزق، لا عندَ غيره؛ لأنه المالكُ له، وغيره لا يملك شيئاً من ذلك، وأخلِصوا له العبادةَ وحده لا شريكَ له، ﴿واشكروا له﴾ على ما أنعم عليكم﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فيجازي كل عامل بعمله.

وقال في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥] الآيتين: نفى سبحانه أن يكون أحد أضلَّ ممن يدعو غيره، وأخبرَ أنه لا يستجيب له ما طلبَ منه إلى يوم القيامة.

والآية تعمُّ كلَّ من يُدعىٰ من دون الله؛ كما قال سبحانه: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦].

فأخبر في هذه الآية أنه لا يستجيب، وأنه غافل عن دعائه، ﴿وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ۝﴾ [الأحقاف: ٦]، فتناولت الآية كل داعٍ، وكل مَدْعُوّ من دون الله.

قال أبو جعفر بن جرير: يقول تعالى: وإذا جُمع الناسُ ليوم القيامة في موقف الحساب، كانت هذه الآلهة التي يدعونها في الدنيا لهم أعداء، لأنهم

---

(١) قوله: «ونفقوا»؛ أي: روجوا تلك الحكايات الخرافية كما يروج التاجر بضاعته.

يتبرؤون منهم، وكانت لعبادتهم التي كانوا يعبدونها في الدنيا جاحدين؛ لأنهم يقولون يوم القيامة: ما أمرناهم بعبادتنا، ولا شعرنا بعبادتهم إيانا، تبرأنا إليك منهم يا ربنا؛ كما قال سبحانه: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿١٧﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾[الفرقان: ١٧-١٨] إلخ. قال: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾: أي: من الملائكة، والإنس، والجن. وساق بسنده عن مجاهد، قال: عيسى، وعزير، والملائكة.

قال: يقول الله: قالت الملائكة الذين كان هؤلاء المشركون يعبدونهم من دون الله، وعيسى: تنزيهاً لك يا ربنا مما أضاف إليك هؤلاء المشركون، ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء نواليهم، أنت ولينا من دونهم. انتهى.

استعمالات لفظ الدعاء

قال «في فتح المجيد»: وأكثر ما يستعمل الدعاء في الكتاب والسنة واللغة ولسان الصحابة، ومَنْ بعدهم من العلماء، في السؤال، والطلب؛ كما قال أهل اللغة وغيرهم: الصلاة لغةً: الدعاء.

وقد قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤]، وقال: ﴿تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأنعام: ٦٣]، وقال: ﴿إذا مس الإنسان الضر دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً﴾ [يونس: ١٢].

وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١]، وقال: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، وقال: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾[الأنفال: ٩].

وفي حديث أنس مرفوعاً: «الدعاء مُخُّ العبادة».

وفي الحديث الصحيح الآخر: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة».

وفي حديث آخر: «من لم يسأل الله، غضبَ عليه».

وفي آخر «ليس شيء أكرمَ على الله من الدعاء» رواه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم وصححه.

وقال: «الدعاء سلاح المؤمن، وعماد الدين، ونور السموات والأرض» رواه الحاكم وصححه.

وقال: «سلوا الله كلَّ شيء، حتى الشَّسْعَ إذا انقطع».

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما -، قال: أفضل العبادة الدعاء، وقرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[غافر: ٦٠] رواه ابن المنذر، والحاكم وصححه.

وفي الحديث: «اللهم إني أسألك بأنَّ [لك]. الحمد، لا إله إلا أنت المنان» الحديث.

وفي آخر: «اللهم إني أسألك بأنك أنت اللهُ لا إله إلا أنتَ الأحدُ الصمدُ، الذي لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد». وأمثال هذا في الكتاب والسنة أكثرُ من أن تحصى في الدعاء الذي هو السؤال والطلب.

فمن جحد كونَ السؤال والطلبِ عبادة، فقد صادمَ النصوص، وخالف اللغة، واستعمال الأمة، سلفاً وخلفاً.

وأما ما تقدم من كلام ابن تيمية، وتبعَه ابنُ القيم - رحمهما الله تعالى - من أن الدعاء نوعان: دعاء عبادة [ودعاء، مسألة]، وما ذكر مما بينهما من التلازم، وتضمن أحدهما للآخر، فذلك باعتبار كون الذاكر، والتالي، والمصلي، والمتقرب بالنسك وغيره طالباً سائلاً في المعنى، فيدخل في مسمى الدعاء بهذا الاعتبار.

وقد شرع الله تعالى في الصلاة الشرعية من دعاء المسألة مالا تصح الصلاة إلا به، كما في الفاتحة، وبين السجدتين، وفي التشهد، وذلك عبادة؛ كالركوع، والسجود، فتدبر هذا المقام، يتبينْ لك الجاهلين بالتوحيد.

ومما يبين هذا المقام ويزيدُه إيضاحاً قولُ العلامة - رحمه الله - في قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

هذا الدعاء المشهور إنه دعاء المسألة.

قالوا: كان النبي ﷺ يدعو ربه فيقول مرة: يا أللّه! ومرة: يا رحمن!

فظن المشركون أنه يدعو إِلَهيْنِ، فأنزل الله هذه الآية. ذكر هذا عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

وقيل: إن الدعاء، هنا بمعنى التسمية، والمعنى: أيَّ اسم سميتموه به من أسماء الله، إما الله، وإما الرحمن، فله الأسماء الحسنى، وهذا من لوازم المعنى في الآية.

وليس هو عين المراد، بل المراد بـ«ادعوا»: معناه المعهود المُطَّرِدُ في القرآن، وهو دعاء السؤال، ودعاء الثناء.

وإذا عرفت هذا، فقوله: ﴿ ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾[الأعراف: ٥٥] يتناول نوعي الدعاء، لكنه ظاهر في دعاء المسألة، متضمنٌ لدعاء العبادة، ولهذا أمر بإخفائه.

وقال الحسن: بين دعاء السر، وبين دعاء العلانية، سبعون ضعفاً.

ولقد كان المسلمون يجتهدون في الدعاء، ولم يسمع لهم صوت، إن كان إلاَّ هَمْساً بينهم وبين ربهم.

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة: ١٨٦] يتناول نَوْعَيِ الدعاء، وبكل منهما فسرت الآية.

قيل: أُعْطِيه إذا سألني، وقيل أُثِيبُه إذا عبدني.

وليس هذا من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، بل هذا استعمال في حقيقته الواحدة المتضمنِة للأمرين جميعاً.

وهذا يأتي في مسألة الصلاة، وأنها انقلبت عن مسماها في اللغة، وصارت حقيقة شرعية، واستعملت في هذه العبادة مجازاً؛ للعلاقة بينها وبين المسمى اللغوي، وهي باقية على الوضع اللغوي، وضم إليها أركان وشرائط.

فعلى ما قررناه لا حاجة لشيء من ذلك، فإن المصلي من أول صلاته إلى آخرها لا ينفك عن دعاء، إما دعاء عبادة وثناء، وإما دعاء طلب مسألة، وهو في الحالين داعٍ. انتهى من «البدائع» ملخصاً.

وقال تعالى: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ ﴾ [النمل: ٦٢] بين سبحانه أن المشركين من العرب ونحوهم قد علموا أنه لا يجيب المضطر، ولا يكشف السوءَ إلا اللهُ وحدَه.

فذكر ذلك تعالى محتجاً عليهم في اتخاذهم الشفعاء من دونه، وقال: ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ ﴾ يعني: يفعل ذلك.

فإذا كانت آلهتهم لا تجيبهم في حال الاضطرار، فلا يصلح أن يجعلوها شركاء لله الذي يجيب المضطر إذا دعاه، ويكشف السوء عنه وحده.

وهذا أصح ما فسرت به هذه الآية كسابقها من قوله: ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ إلى قوله: ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [النمل: ٦١] ولاحقها إلى قوله: ﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [النمل: ٦٤].

فتأمل هذه الآيات، يتبين لك أن الله تعالى احتج على المشركين بما أقروا به على ما جحدوه من قَصْرِ العبادة جميعِها عليه، كما في فاتحة الكتاب: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾.

قال ابن جرير: يقول تعالى: أم ما تشركون بالله خير، أم الذي يجيب المضطر إذا دعاه، ويكشف السوء النازلَ به عنه؟ أإلهٌ سواه معه يفعل هذه الأشياء بكم، ويُنْعِم عليكم هذه النعم؟ قليلاً ما تعتبرون بحجج الله عليكم، فلذلك أشركتم بالله غيره في عبادته.

روى الطبراني: أنه كان في زمن النبي ﷺ منافق يؤذي المؤمنين، فقال بعضهم: قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق.

فقال النبي ﷺ: «إنه لا يستغاث بي، وإنما يستغاث بالله ـ عز وجل ـ».

هذا المنافق هو: عبد الله بن أبي؛ كما صرح به ابن أبي حاتم في روايته.

والمراد ببعض الصحابة: أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ.

وإنما أراد ذلك؛ لأنه ﷺ، كان يقدر على كف أذاه، فقال ﷺ ما تقدم.

وفيه النص على أنه لا يستغاث بالنبي ﷺ فضلاً عَمَّنْ هو دونه، فكره أن يستعمل هذا اللفظ في حقه، وإن كان فيما يقدر عليه في حياته؛ حمايةً لجناب التوحيد، وجانب التفريد، وسدًّا لذرائع الشرك، وأدباً وتواضعاً لربه، وتحذيراً للأمة من وسائل الشرك في الأقوال والأفعال.

فإذا كان هذا فيما يقدر عليه ﷺ في حياته، فكيف يجوز أن يستغاث به بعد وفاته ومماته، ويُطلب منه أمورٌ لا يقدر عليها إلا الله؟ كما جرى على ألسنة كثير من الشعراء؛ كالبوصيري، والبرعي، وغيرهما؛ من الاستغاثة بمن لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، ولا حياة، ولا موتاً، ولا نشوراً؟ أو يعرضون عن الاستغاثة بالربِّ العظيمِ القادرِ على كل شيء، الذي له الخلق والأمر وحده، وله الملك وحده، لا إله غيره، ولا رب سواه.

وقال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] في مواضع من القرآن، ﴿قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢١].

فأعرض هؤلاء عن القرآن، ونبذوه وراءهم نَسْياً مَنْسِياً، واعتقدوا نقيضَ ما دلت عليه هذه الآيات المحكمات.

وتبعهم على ذلك الضلال الخلقُ الكثير، والجمعُ الغفير، والجمُّ الغزير.

فزعموا الشركَ بالله ديناً، والهدى ضلالاً، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ما أعظمها من مصيبة، عمت بها البلوى، وطابت بها الدعوى عند أهل الأهواء، حتى عاندوا أهل التوحيد، وبَدَّعوا[1] أهلَ السنة والتجريد! فالله المستعان، وعليه التكلان.

---

(١) قوله: «وبدعوا» أي: نسبوا المتمسكين بالكتاب والسنة إلى البدعة، مع أنهم هم الذين ابتدعوا أشياء وألصقوها بالدين، والدين منها بريء.

وقال تعالى: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩١]، قال المفسرون: هذه الآية فيها توبيخ وتعنيف للمشركين في عبادتهم مع الله تعالى ما لا يخلق شيئاً، وهو مخلوق، والمخلوقُ لا يكون شريكاً للخالق في العبادة التي خلقهم لها، وبيَّن أنهم لا يستطيعون لهم نصراً ﴿ وَلَآ أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾ ﴾[الأعراف: ١٩٢]، فكيف يشركون به مَنْ لا يستطيع نصرَ عابديه، ولا نصرَ نفسه؟!

وهذا برهان ظاهر، ودليل باهر على بطلان ما كانوا يعبدونه من دون الله.

وهذا وصف كل مخلوق، حتى الملائكة، والأنبياء، والصالحين.

وأشرفُ الخلق محمد ﷺ كان يستنصر ربه على المشركين ويقول: «اللهمَّ أنتَ عضدي، وأنت نصيري، بك أحول، وبك أصول، وبك أقاتل».

وهذه الآية كقوله سبحانه: ﴿ وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَوٰةً وَلَا نُشُورًا ﴾[الفرقان: ٣].

وقوله تعالى: ﴿قل لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضراً إلا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء﴾[الأعراف: ١٨٨].

وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ ﴾ [الجن: ٢١ـ ٢٢ـ ٢٣]، وهذه الآيات كفت برهاناً على بطلان دعوة غير الله، كائناً من كان.

فإن كان نبياً أو صالحاً، فقد شرفه الله بإخلاص العبادة له، والرضاء به ربّاً ومعبوداً.

فكيف يجوز أن يجعل العابد معبوداً، مع توجيه الخطاب إليه بالنَّهْي عن هذا الشرك؟ كما قال: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال: ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [يوسف: ٤٠]، وهذا خطاب شامل لجميع العباد من الأنبياء والصلحاء وغيرهم، وأمرٌ لهم بإخلاص العبادة له سبحانه وحده، وَنَهْيٌ لهم عن أن يعبدوا معه غيره، أيَّ عِبادَةٍ كانت، صغيرة أو كبيرة، ظاهرة أو باطنة، وفي أي حالة

تكون، من مَنْشَطٍ وَمَكْرَهٍ، وعسر ويسر، ورخاء وشدة.

هذا هو دينه الذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه، ورضيه لعباده، وهو الإسلام المروي في «صحيح البخاري» عن رسول الله ﷺ في جواب جبريل ـ عليه السلام ـ: «قال: ما الإسلام؟ قال: أن تعبد الله، ولا تشرك به شيئاً» الحديث.

وقد أخبر سبحانه في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ عن حال المدعوين من دونه أنهم لا ينفعون ولا يضرون، وسواء في ذلك الملائكة، والأنبياء، والأصنام وغيرها، فكل من دعا غير الله، ولم يدع الله، فهذا حاله.

فَبَيَّنَ تعالى حالَ المدعوين من دونه مما يدل على عجزهم وضعفهم، وأنهم قد انتفت عنهم الأسباب والشروط، التي لا بد أن تكون في الْمَدْعُوِّ، وهي: الملكُ، وسماعُ الدعاء، والقدرةُ على استجابته.

فمتى لم يوجد أحد هذه الشروط التامة، بطلت دعوته، فكيف إذا عدمت بالكلية؟ فنفى عنهم الملك بقوله: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾.

قال ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، وعطاء والحسن، وقتادة: «القطمير»: اللفافة التي تكون على نواة التمر.

فلا يملكون من السموات والأرض شيئاً، ولا بمقدار هذا القطمير.

وقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ وقال: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[سبأ: ٢٢].

ونفى عنهم سماع الدعاء بقوله: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾ لأنهم ما بين ميتٍ وغائب عنهم، مشتغلٍ بما خُلق له، مسخرٍ بما أُمِرَ به؛ كالملائكة.

ثم قال: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ﴾ لأن ذلك ليس إليهم، فإن الله لم يأذن

لأحد من عباده في دعاء أحد منهم باستقلالٍ ولا بواسطة، كما تقدم بعضُ أدلة ذلك في هذا الكتاب.

وقوله: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ وهذا يدل على أن دعوة غير الله شركٌ جَلِيٌّ.

وقال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾[مريم: ٨١ـ ٨٢].

هذا إخبار من الله تعالى بإنكار المعبودين عن[1] عابديهم، وكونهم ضداً عليهم في هذه العبادة الشركية.

ولا يخبر بعواقب الأمور، ومآلها، وما تصير إليه، مثلُه سبحانه؛ كما قال: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾.

قال قتادة: يعني نفسَه ـ تبارك وتعالى ـ؛ فإنه أخبر بالواقع لا محالة.

قال بعض أهل العلم: والمشركون لم يسلموا للعليم الخبير ما أخبر به عن معبوداتهم، بل قالوا: إنها تملك وتسمع، وتستجيب وتشفع، وتعطي المرادات، وتقضي الحاجات، وتقبل النذور.

ولم يلتفتوا إلى ما أخبر به اللطيف الخبير، من أن كل معبود يعادي عابده يوم القيامة، ويتبرأ منه، وينكر عليه.

وقال مجاهد: في قوله تعالى: ﴿إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَـٰفِلِينَ﴾ [يونس: ٢٩] يقول ذلك كلُّ شيء كان يُعبد من دون الله.

فالكيِّس يقبل هذه الآيات التي هي الحجة والنور والبرهان بالإيمان وصحيح الإيقان، وبالعمل بها بالقلب والأركان.

فيجرد أعماله لله وحده، دون كل ما سواه ممن لا يملك لنفسه ضراً

---

(١) قوله: «عن عابديهم» هكذا في الأصل، والصواب أن يقال: على عابديهم؛ لأن فعل «الإنكار» يتعدى بـ«على» فقط.

ولا نفعاً، فضلاً عن غيره والسفيه يعتقد نقيض هذه الأدلة البينات، ويؤولها بما لا يُجْزِي شيئاً، ولا يُسمِنُ ولا يغني من جوع؛ كقوله: إن هذه الآيات وردت في شأن الكفار والمشركين، فما لنا ولها؟

ولا يدري هذا الأحمق أنه قد تقرر في الأصول باتفاق الأئمة الفحول: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وأن الحكم يتعدى بوجود الجامع بينه وبين غيره.

فكلُّ مَنْ فعل فعلاً هو من شأن أهل الكفر، وقال قولاً هو من مقالات الكفار، فقد صار بذلك مصداقاً[1] لما ورد في شأنهم وحالهم، إن زعم أنه مسلم.

كما أن الكافر إن جاء بخصلة من خصال الإسلام، أو قال كلمة الإسلام بلسانه، ولم يصدق بها بجنانه، فإنه لا يصير بهذا القدر من المسلمين.

فالشرك شيء مشترك بين الإيمان والكفر كما قال تعالى: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله وهم مشركون﴾.

وإخلاص الله بالعبادة لا يشارك فيه أحد من الكفار والمشركين، ولا يتصف به إلا أهل التوحيد والاتِّباع، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ۝٤٦﴾ [ص: ٤٦].

وعن أنس ـ رضي الله عنه ـ، قال النبي ﷺ يوم أحد، فقال: «كيف يُفلح قومٌ شَجُّوا نبيهم؟»، فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] رواه البخاري تعليقاً، ووصله أحمد، والترمذي، والنسائي، ومسلم.

قال ابن إسحاق في «المغازي»: حديث حميد الطويل عن أنس، قال: كسرت رباعية النبي ﷺ يوم أحد، وشُجَّ وجهُه، وجَعل الدمُ يسيل على وجهه، وجعل يمسح الدم وهو يقول: «كيف يفلح قومٌ خضبوا وجهَ نبيهم وهو يدعو هم إلى ربهم؟»، فأنزل الله الآية.

---

(١) قوله: «مصداقاً»؛ أي: موافقاً.

قال أبو السعادات: «الشَّجُّ» في الرأس خاصةً في الأصل، وهو أن يضربه بشيء فيجرحه ويشقه. ثم استعمل في غيره من الأعضاء.

أسماء الذين شجوا وجه النبي وكسروا رَباعِيَتَه

وذكر ابن هشام من حديث أبي سعيد الخدري: أن عتبةَ بنَ أبي وقاص هو الذي كسر رباعية النبيِّ ﷺ السفلى، وجرح شفته السفلى، وأن عبد الله بن شهاب الزهري هو الذي شجه في وجهه، وأن عبد الله بنَ قميئة جرحه في وَجْنته، فدخل حلقتان من حِلَق المغفر في وجنته، وأن مالك بن سنان مصَّ الدم من وجه رسول ﷺ، وازدرده، فقال له: «لن تمسك النار».

معنى «الرباعية» وضبطُ لفظها

وبيانُ الحكمة مما أُصيب به النبي من الجراحة والشج في وجهه

قال القرطبي: «الرباعية» ـ بفتح الراء وتخفيف الياء ـ: هي كل سن بعد ثنية.

قال النووي: وللأسنان أربع رباعيات.

قال الحافظ: والمراد أنها: كسرت، فذهب منها فلقة، ولم تُقْلَعْ من أصلها.

قال النووي: وفي هذا وقوعُ الأسقام والابتلاء بالأنبياء عليهم السلام ـ؛ لينالوا جزيل الأجر والثواب، ولتعرف أممهم ما أصابهم من أهل الشرك، ويتأسَّوْا بهم.

قال القاضي: وليعلم أنهم من البشر، تصيبهم مِحَنُ الدنيا، ويطرأ على أجسادهم ما يطرأ على أجسام البشر، ليتيقنوا أنهم مخلوقون مربوبون، ولا يفتتن بما ظهر على أيديهم من المعجزات، ويلبس الشيطانُ من أمرهم ما لبسه على النصارى وغيرهم. انتهى. يعني: من الغلو القبيح والعبادة لهم.

قال ابن عطية: كان النبي ﷺ لحقه في تلك الحال يأس من فلاح كفار قريش، فقيل له بسبب ذلك: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾؛ أي: عواقبُ الأمور بيد الله، فامض أنت لشأنك، ودُمْ على الدعاء لربك.

وقال ابن إسحاق: ليس لك من الأمر في عبادي شيء إلا أمرتك به فيهم.

فالحديث دلَّ على نفي الاختيار والتصرف عن غير الله تعالى في العباد. وهذا في حق النبي، فما ظنك بغيره من أولياء الله تعالى، وأعدائه سبحانه؟!.

وقد رويت في سبب نزول الآية روايات:

منها: في «البخاري» عن ابن عمر: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول إذا رفع من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر: «اللهمَّ العنْ فلاناً وفلاناً» بعد ما يقول: «سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد. فأنزل الله الآية»، ورواه النسائي أيضاً.

وفي رواية: يدعو على صفوان بن أمية، وسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، فنزلت: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾.

وفيه جواز الدعاء على المشركين بأعيانهم في الصلاة، وأن ذلك لا يضر الصلاة. وهؤلاء كانوا رؤوس المشركين يوم أُحُد.

فما استُجيب له ﷺ فيهم، بل تاب الله عليهم، فأسلموا، وحَسُنَ إسلامهم.

وفي هذا: أن الأمر كلَّه بيد الله، يهدي من يشاء بفضله ورحمته، ويضل من يشاء بعدله وحكمته.

وهذه الحجج والبراهين مما يبين بطلانَ ما يعتقده عُبَّادُ القبور وزُوَّارُهَا في الأولياء والصلحاء، بل في الطواغيت والجبت، من أنهم ينفعون من دعاهم، ويمنعون من لاذ بحماهم.

فسبحان مَنْ حالَ بينهم وبين فَهْمِ الكتاب العزيز والسنة المطهرة، وذلك عدله سبحانه، كما أن التوحيد فضلُه على عباده المؤمنين، وهو الذي يحول بين المرء وقلبه، ولا حول ولا قوة إلا به.

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ حين أنزل الله عليه: ﴿وانذر عشيرتك القربين﴾، فصعد الصفا، وقال: «يا معشر قريش! ـ أو كلمة نحوها ـ اشتروا أنفسكم، لا أغني عنكم من الله شيئاً».

أي: اشتروها بتوحيد الله تعالى، وإخلاص العبادة له وحدَه لا شريك له،

وطاعته فيما أمر، والانتهاء عمَّا نهى عنه، فإن ذلك هو الذي يُنجي من عذاب الله، لا الاعتماد على الأنساب والحساب، فإن ذلك غير نافع عند ربِّ الأرباب، لا أستطيع أن أنفعكم بشيء.

وفي هذا حجة على من تعلَّق على الأنبياء والصلحاء، ورغب إليهم ليشفعوا له وينفعوه، أو يدفعوا عنه، فإن ذلك هو الشرك الذي حرمه الله، وأقام رسوله ﷺ بالإنذار عنه؛ كما أخبر عن المشركين أنهم قالوا: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾، فأبطل ذلك، ونزه نفسه المقدسة عن هذا الشرك.

«يا عباسُ بنَ عبدِ المطلب! لا أغني عنك من الله شيئاً، يا صفيةُ عمَةَ رسول الله ﷺ! لا أغني عنك من الله شيئاً، يا فاطمةُ بنتَ محمد! سليني من مالي ما شئتِ، لا أغني عنك من الله شيئاً» رواه البخاري.

وهذا الحديث قد تقدم في الكتاب في بابه.

وفيه: أنه ﷺ بيَّنَ أنه لا ينجي من عذاب الله إلا الإيمانُ الخالص، الذي هو التوحيد، والعملُ الصالح، الذي هو عدم الشرك.

وأنه لا يجوز أن يُسْأَل العبدُ إلا ما يقدر عليه من أمور الدنيا.

وأما الرحمة والمغفرة، والفوز بالجنة، والنجاةُ من النار، ونحوُ ذلك من كل ما لا يقدر عليه إلا الله، فلا يجوز أن يُطلب إلا منه سبحانه.

وأن ما عند الله لا يُنال إلا بتجريد التوحيد المفيد، وإخلاصِ العمل السديد له، بما شرعه، ورضيه لعباده أن يتقربوا به إليه.

فإذا كان لا ينفع عمَّه، وابنتَه، وعمته، وقرابتَه إلا بذلك، فمن ذلك الذي ينفعه مع عدم هذا الإيمان والعمل؟ بل غيرُه أولى بالحرمان عن هذا، وأحرى به.

وفي قصة عمه ﷺ أبي طالب، والد علي ـ كرم الله وجهه ـ معتبر بالغ، وهو وبلاغ معتبر، الذي أنزل الله تعالى في حقه: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [القصص: ٥٦].

وانظر هنا إلى الواقع من كثير من الناس، في العرب والعجم، من أهل الْبَدْوِ والْحَضَرِ، من الالتجاء إلى الموتى في القبور، والأموات الذين لا يملكون الحياة لهم ولا النشور، والتوجه إليهم بالرغبات والرهبات، والقرابين والنذور، وما أشبه هذا، من العبادات والأمور، والحال أنهم عاجزون قاصرون لا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً، فضلاً عن غيرهم.

فمن أين لهم أن ينفعوا دعاتهم، أو يدفعوا عن عابديهم؟!

وبهذا تبين أنهم ليسوا على شيء، ولا شيء لهم، بل ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾. أظهر لهم الشيطان الشرك في قالب محبة الصالحين، وكل صالح يبرأ إلى الله من هذا الشرك في الدنيا ويوم القيامة، يوم يقوم الأشهاد.

ولا ريب أن محبة الصالحين إنما تحصل بموافقتهم في الدنيا والدين، ومتابعتهم في طاعة رب العالمين، لا باتخاذهم أنداداً من دون الله، يحبونهم كحبِّ الله، إشراكاً بالله، وعبادة لغير الله، وعداوة لله ورسوله والصالحين من عباده؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] الآية.

قال ابن القيم في هذه الآية: نَفَى أن يكون قال لهم غيرَ ما أُمر به، وهو محضُ التوحيد، فقال: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾.

ثم أخبر أن شهادته عليهم مدة مقامه فيهم، وأنه بعد الوفاة، لا اطِّلاع له عليهم، وأن الله ـ عز وجل ـ هو المنفرد بعد الوفاة بالاطلاع عليهم، فقال: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧] وصفه سبحانه بأن شهادته فوق كل شهادة، وأعمُّ. انتهى.

وفي هذا بيان أن المشركين خالفوا ما أمر الله به رسلَه، [من] توحيده الذي هو دينهم، اتفقوا عليه، ودعوا الناس إليه، وفارقوهم فيه، إلا من آمن.

فكيف يقال لمن دان بدينهم، وأطاعهم فيما أمروا به من إخلاص العبادة لله

وحده: إنه قد تلعثم بهذا التوحيد الذي أطاع به ربه، واتبع فيه رسله، ونزه به ربه عن الشرك الذي هو هضم للربوبية، وتنقُّص للإلهية، وسوءُ ظن بربِّ العالمين؟.

والمشركون هم أعداء الرسل وخصماؤهم في الدنيا والآخرة، وقد شرعوا لأتباعهم أن يتبرؤوا من كل مشرك، ويكفروا به، ويبغضوه، ويعادوه في ربهم ومعبودهم ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣].

ومعنى «فُزِّعَ» زال الفزع عنها. قاله ابن عباس، وابن عمر، والسلمي، والشعبي، والحسن، وغيرهم.

قال ابن جبير: الذين فزع عن قلوبهم: الملائكة، وإنما فزع عنهم غَشْيَةٌ تصيبهم عند سماع كلام الله بالوحي. واختاره ابن جرير، وغيره.

قال ابن كثير: وهو الحق الذي لا مرية فيه؛ لصحة الأحاديث فيه والآثار.

وقال أبو حيان: تظاهرت الأحاديث عن رسول الله ﷺ: أن قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِّعَ﴾ إنما في الملائكة إذا سمعت الوحْيَ إلى جبريل ـ عليه السلام ـ يأمره إليه به، سمعت كجرِّ سلسلةِ الحديد على الصفوان، فتفزع عند ذلك؛ تعظيماً وهيبة أنهم إذا سمعوا كلام الله صعقوا، ثم إذا أفاقوا أخذوا يسألون.

وله سبحانه العلوُّ الكامل؛ علوُّ القدر، وعُلُوُّ الذات من جميع الوجوه، كما قال ابن المبارك لما قيل له: بم نعرف ربنا؟ قال: بأنه على عرشه، بائن من خلقه، تمسُّكاً منه بالقرآن لقول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وهو في سبعة مواضع من الكتاب، ولهذه الآية ونحوها.

وفي «صحيح البخاري»[١] عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ﷺ،

(١) رواية البخاري لهذا الحديث عن أبي هريرة بهذا اللفظ: «إذا قضى الله الأمر في السماء، ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله، كالسلسلة على صفوان، فإذا فزع عن قلوبهم، قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحق، وهو العلي الكبير، فيسمعها مسترقو السمع،=

قال: «إذا قضى اللهُ الأمرَ في السماء، ضربتِ الملائكةُ بأجنحتها خَضَعانا لقوله؛ كأنه سلسلة على صفوان، ينفذُهم ذلك، حتى إذا فُزِّعَ عن قلوبهم، قالوا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾، فيسمعها مسترق السمع، ومسترقُ السمع هكذا بعضُه فوقَ بعض» وصفه سفيانُ بكفه فحرفها، وبدَّد بين أصابعه «فيسمع الكلمة، فيلقيها إلى مَنْ تحته، ثم يلقيها الآخر إلى مَنْ تحته، حتى يلقيها على لسان الساحر، أو الكاهن، فربما أدركه الشهاب قبل أن يلقيها، وربما ألقاها قبل أن يدركه، فيكذب معها مئة كذبة، فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا» فيصدق بتلك الكلمة التي سمعت من السماء.

المعنى: إذا تكلم الله في الأمر الذي يوحيه إلى جبريل ـ عليه الإسلام ـ بما أراده، كما صرح به في الحديث الآتي، وكما روى سعيد بن منصور، وأبو داود، وابن جرير، عن ابن مسعود: «إذا تكلم الله بالوحي، سمع أهلُ السموات صلصلةً كجرِّ السلسلة على الصفوان».

وروى ابن أبي حاتم، وابن مردويه عن ابن عباس، قال: «لما أوحى الجبار إلى محمد ﷺ، دعا الرسولَ من الملائكة ليبعثه بالوحي، فسمعت الملائكةُ صوتَ الجبار يتكلم بالوحي، فلما كشف عن قلوبهم، سألوا عما قال الله، فقالوا: الحق، وعلموا أن الله لا يقول إلا حقاً».

و«الخَضَعان» ـ بفتحين ـ: من الخضوع، وفي رواية: بضم الأول وسكون الثاني، وهو مصدر بمعنى خاضعين.

«والصفوان»: الحجر الأملس.

= ومسترقو السمع هكذا، واحد فوق آخر. فربما أدرك الشهابُ المستمعَ قبل أن يرمي به إلى صاحبه، فيحرقه، وربما لم يدركه حتى يرمي بها إلى الذي يليه إلى الذي هو أسفل منه، حتى يلقوها إلى الأرض، فتلقى على فم الساحر، فيكذب معها مئة كذبة فيصدق، فيقولون: ألم يخبرنا يوم كذا وكذا، يكون كذا وكذا، فوجدناه حقاً؟ للكلمة التي سمعت من السماء». ورواه أيضاً أبو داود، والترمذي، وابن ماجه. كما في «هداية الباري إلى ترتيب أحاديث البخاري» لعبد الرحيم عنبر الطهطاوي. وبما ذكرناه يتبين أن نسبة الرواية التي ذكرها المؤلف إلى البخاري ليست كما ينبغي.

«ويَنْفُذ» ـ بفتح الياء، وسكون النون، وضم الفاء، وبالذال المعجمة ـ.

والإشارة بذلك إلى القول، والضمير في «ينفذهم» للملائكة؛ أي: ينفذ ذلك القول الملائكة؛ أي: يخلص ذلك القول، ويمضي فيهم، حتى يفزعوا منه.

وعند ابن مردويه من حديث ابن عباس: «فلا ينزل على أهل السماء إلا صعقوا».

وعند أبي داود وغيره مرفوعاً: «إذا تكلم الله بالوحي، سمع أهلُ السماء الدنيا صلصلة كجرِّ السلسلة على الصفا، فيصعقون، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل» الحديث.

والمراد بمسترق السمع: الشياطين؛ أي: هم يسمعون الكلمة التي قضاها الله، يركب بعضُهم بعضاً.

وفي «صحيح البخاري» عن عائشة مرفوعاً: «إن الملائكة تنزل في العَنان ـ وهو السحاب ـ، فتذكر ما قضي في السماء، فتسترق الشياطين السمع، فتوحيه إلى الكهان».

وصف سفيان بنُ عيينة ركوبَ بعضهم فوقَ بعض بالتحريف، والتبديد؛ أي: التفريق بين الأصابع.

والمعنى: يسمع الفوقاني الكلمة، فيلقيها إلى آخر تحته، وهلم جُرّاً إلى أن يلقيها على لسان الساحر أو الكاهن.

«والشهاب»: هو النجم الذي يُرمى به؛ أي: ربما أدرك الشهاب ذلك المسترق.

وهذا يدل على أن الرمي بالشُّهُبِ كان قبل المبعث، كما روى أحمد في «المسند» عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ جالساً في نفر من أصحابه. زاد في رواية: من الأنصار، قال: فرمي بنجم عظيم، فاستنار، قال: «ما كنتم تقولون إذا كان مثلُ هذا في الجاهلية؟»، قالوا: كنا نقول: لعله يولد عظيم، أو يموت عظيم، قلت للزهري: أكان يُرمى بها في الجاهلية؟ قال: نعم، ولكن

غلط حين بُعث النبي ﷺ «فإنه لا يُرمى بها لموت أحد ولا لحياته، ولكن ربنا ـ تبارك اسمه ـ إذا قضى أمراً، سَبَّحَ حملةُ العرش، ثم سَبَّحَ أهلُ السماء الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم حتى يبلغ التسبيح هذه السماء الدنيا، ثم يستخبر أهلُ السماء الذين يلون حملةَ العرش، فيقول الذين يلون حملةَ العرش لحملةِ العرش: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم، ويخبر أهل كل سماءٍ سماءً، حتى ينتهي الخبر إلى هذه السماء، ويخطف الجنُّ السمعَ، فيرمون، فما جاؤوا به على وجهه، فهو حق، ولكنهم يفرقون فيه، ويزيدون» وزاد في رواية: وينقصون «فيكذب»؛ أي: الكاهن أو الساحر «معها مئة كَذْبة» ـ بفتح الكاف وسكون الذال ـ «قال: فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا: كذا وكذا؟».

وفيه: أن الشيء إذا كان فيه شيء من الحق، فلا يدل على أنه حق كله، فكثيراً ما يلبس أهل الضلال الحقَّ بالباطل، فيكون أقبلَ لباطلهم.

وفي هذا الحديث وما بعده ومافي معناه، إثبات علوِّ الله على خلقه، وعلى ما يليق بعظيم جلاله، وأنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء الكلام، وكلامُه مسموعٌ يسمعه الملائكة، وهذا قول أهل السنة قاطبةً، سلفاً عن خلف، وكابراً عن كابر، وأباً عن جد، خلافاً للأشاعرة والجهمية، ونُفاة المعتزلة.

فإياك أن تلتفت إلى ما زخرفه أهلُ التعطيل، وحسبُنا الله ونعم الوكيل.

ومرادنا بإيراد هذا الحديث وما بعدَه في هذا المقام: بيانُ حال الملائكة الذين هم أقوى وأعظم من عُبِدَ من دون الله.

فإذا كان هذا حالهم مع الله، وهيبتهم منه وخشيتهم، فكيف يدعوهم أحد من دون الله؟

فإذا كانوا لا يُدْعَوْنَ مع الله استقلالاً، ولا واسطةَ بالشفاعة، فغيرهم ـ ممن لا يقدر على شيء؛ من الأموات، والأصنام، والأوثان، والعباد، والصلحاء، والطواغيت الطلحاء، وغيرهم ـ أولى بألا يُدعى ولا يعبد.

ففي هذا: الردُّ على جميع فِرَقِ المشركين الذين يدعون مع الله مَنْ لا يداني الملائكة، ولا يساويهم في صفة من صفاتهم.

وقد قال تعالى فيهم: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦] إلى قوله: ﴿ مُشْفِقُونَ ﴾، فهذه حالهم وصفتهم، وليس لهم من الربوبية والإلهية شيء، بل ذلك لله وحده لا شريك له.

وعن النواس بن سمعان ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد الله أن يوحي بالأمر ـ تكلم بالوحي ـ أخذت السمواتِ منه رجفةٌ، أو قال: رَعْدَةٌ شديدة؛ خوفاً من الله ـ عز وجل ـ، فإذا سمع ذلك أهلُ السموات، صعقوا وخَرُّوا لله سجداً، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل، فيكلمه الله من وحيه بما أراد، ثم يمر جبريل على الملائكة، كلَّما مرَّ بسماء، سأله ملائكتها: ماذا قال ربنا يا جبريل؟ فيقول جبريل، قال الحق، وهو العلي الكبير، قال: فيقولون كلُّهم مثلما ما قال جبريل، فينتهي بالوحي إلى حيث أمره الله ـ عز وجل ـ» رواه ابن أبي حاتم بسنده، كما ذكره الحافظ ابن كثير في «تفسيره».

قال عكرمة: إذا قضى الله أمراً (تكلم تبارك وتعالى)، رجفت السموات والأرض والجبال، وخرت الملائكة كلُّهم سجداً.

ومعنى «أخذت رجفة»؛ أي: ارتجفت، وهو صريح في أنها تسمع كلامه تعالى.

وقوله: «رَعْدَة» شكٌّ من الراوي، والراء منها مفتوحة.

وذكر خوف الله ظاهر في أن السموات تخاف الله، بما يجعل الله فيها من الإحساس ومعرفة من خلقها.

وقد أخبر تعالى أن هذه المخلوقات العظيمة تسبِّحُه كما قال سبحانه: ﴿تسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم﴾ [ ].

وقال تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴾[مريم: ٩٠]. وقال: ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِۗ ﴾ [البقرة: ٧٤].

كل شيء يسبح بلسان فصيح، والدليلُ على ذلك

وقد قرر العلامة ابن القيم ـ رحمه الله ـ أن هذه المخلوقات تسبح الله، وتخشاه حقيقةً، واحتج بهذه الآيات ونحوها.

وفي «البخاري» عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «كنا نسمعُ تسبيحَ الطعام وهو يؤكل».

وفي حديث أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ: أن النبي ﷺ أخذ في يده حصيات، فسمع لهن تسبيحاً.

وفي «الصحيح» قصةُ حنين الجذع الذي كان يخطب عليه النبي ﷺ قبل اتخاذ المنبر، ومثل هذا كثير.

وذلك واضح في الدلالة على كونها ذواتِ حسٍّ، ودرك. ولعل ذلك هو المراد بالملكوت في قوله تعالى: ﴿بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [المؤمنون: ٨٨].

قيل: إن نسمة الحيوان يقال لها: روح، وإن نسمة غيره من الجمادات والنباتات يقال لها: ملكوت.

ولكل شيء من الحيوان روح، ولغيره ملكوت يقوم مقام الروح من الحيوان، به يعرف خالقه، ويسبحه وينزهه، والله على كل شيء قدير، وهو بكل شيء عليم.

و«الصُّعوق»: هو الغشي.

وفي الحديث: دليل على أن أول من يرفع رأسه عند قضاء الله الأمر هو جبريل عليه السلام ـ، وهو الأمينُ المأمونُ على تبليغ الوحي.

وأنه يخبر أهل السموات كلَّهم بذلك الأمر الصادر، وهم يسألونه عنه.

وأن الغشي يعمهم جميعاً. وأن السموات ترجف وترعد لكلام الله. وأن جبريل هو الذي ينتهي بالوحي إلى حيث أمر الله.

روى ابن جرير وغيره عن علي بن حسين: أن اسم جبريل: عبد الله، واسم ميكائيل: عُبيد الله، واسم إسرافيل: عبد الرحمن. وكل شيء رجع إلى «إيل» فهو مُعَبَّد لله عز وجل ـ.

وفي الحديث: فضيلةُ جبريل عليه السلام كما قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩ـ٢١].

قال ابن كثير: معناه: إنه لتبليغ رسول كريم.

قال أبو صالح في الآية: يدخل جبريل في سبعين حجاباً من نور بغير إذن.

ولأحمد ـ بإسناد صحيح ـ عن ابن مسعود، قال: رأى رسولُ الله ﷺ جبريلَ في صورته، وله ست مئة جناح، كلُّ جناح منها قد سَدَّ الأفق، يسقط من جناحه من الدرر والياقوت ما اللهُ به عليم.

فإذا كان هذا عظمَ هذا المخلوق، فخالقُها أعظمُ وأجلُّ وأكبرُ وأعلى.

فكيف يصح أن يُسَوَّى به غيرُه في العبادة؛ دعاء، وخوفاً، ورجاء، وتوكلاً، وغير ذلك من العبادات التي لا يستحقها إلا الله تعالى؟!

انظر إلى حال هذه الملائكة، وشدة خوفهم من الله، وقد قال تعالى: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

وبالجملة: الأحاديثُ والآيات المذكورة والواردة في هذا الحديث، تقرر التوحيدَ الذي هو مدلول شهادةِ أن لا إله إلا الله.

فإن الملكَ العظيمَ الذي تصعقُ الأملاكُ من كلامه، وترجفُ السموات من قوله؛ خوفاً منه، ومهابة، وهو الكاملُ في ذاته وصفاته، وملكِه وغَنائِه عن جميع خلقه، وافتقارهم إليه، ونفوذ قدرته وتصرفه فيهم، لعلمِه بهم، لا يجوز شرعاً ولا عقلاً أن يُجعل له شريكٌ من خلقه في عبادته التي هي حقُّه عليهم، وعلى جميع الكائنات، بحسب حالاتهم وصفاتهم؛ من القيام، والركوع، والسجود، ونحوها، فكيف يُجعل المربوب رباً، والعبد معبوداً؟!.

يالله العجب! أين ذهبت عقولُ هؤلاء المشركين، وفي أي هُوَّةٍ أوقعتهم الشياطين؟! سبحان الله عما يشركون.

قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] فإذا كان الجميع عبيداً له، فلا يصح أبداً أن يَعبد بعضُ المخلوقات بعضاً بلا دليل ولا برهان، بل بمجرد رأي واختراع وابتداع.

وقد أرسل سبحانه رسلَه من أولهم إلى آخرهم زاجرين عن الشرك، ناهين عن عبادة ما سوى الله. هكذا في «شرح سنن ابن ماجه».

فصل في رد الشرك في الشفاعة

أي: بيان ما أثبته القرآن منها، وما نفاه، وحقيقة ما دل القرآن الكريم على إثباته ونفيه

قال تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١].

الإنذار، معناه: الإعلام بأسباب المخافة، والتحذير منها.

قال الفضيل بن عياض: ليس كل خلقه عاتب، إنما عاتب الذين يعقلون، وهم المؤمنون باليوم الآخر، أصحاب القلوب المتَّعِظَة، والأُذُنِ الواعية.

وقال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ﴾ [الزمر: ٤٤]؛ أي: هو مالكها، وليس لمن تطلب منه شيئاً منها، وإنما تطلب ممن يملكها دون كل ما سواه؛ لأن ذلك عبادة وتألُّه، لا يصلح إلا لله.

قال البيضاوي: لعله ردٌّ لما عسى أن يجيبوا به، وهو أن الشفعاء أشخاص مقربون. انتهى.

وقبلها: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الزمر: ٤٣].

بين سبحانه في هذه الآية وأمثالها: أن وقوع الشفاعة على هذا الوجه، منتفٍ وممتنع، وأن اتخاذهم شفعاء، شِرْكٌ يتنزه الربُّ عنه.

وقد قال تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ بَلْ ضَلُّواْ عَنْهُمْۚ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٨].

فيه: أن دعواهم أنهم يشفعون لهم بتألُّفهم، إفكٌ منهم، وافتراءٌ لا أصل له.

ويؤيد بطلانَ اتخاذِ الشفعاء من دونه قولُه: ﴿له ملك السموات والأرض﴾، لأنه مالك الملك، ودرج في هذا ملكُ الشفاعة، فإذا كان هو مالكَها، بطل أن تُطلب ممن لا يملكها.

قال ابن جرير: نزلت هذه لما قال الكفار: ما نعبد أوثاننا هذه إلا ليقربونا إلى الله زلفى.

وقال تعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] أي: في الدار الآخرة؛ لأن الشفاعة إنما تقع فيها بإذنه؛ كما قاله سبحانه: ﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾.

فيه: أنها لا تقع لأحد إلا بشرطين: إذنِ الربِّ للشافع بالشفاعة، ورضاه عن المأذون بها.

وهو: سبحانه لا يرضى من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة إلا ما أُريد به وجهُه، وكان العبد لَقِيَ ربه مخلصاً له الدين، غيرَ شاكٍّ في ربِّ العالمين؛ كما يدل لذلك الحديث الصحيح الآتي قريباً.

وقال تعالى: ﴿ ۞وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦].

قال ابن كثير: هذا كقوله: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ﴾، وقوله: ﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ﴾[طه: ١٠٩] إلخ.

فإذا كان هذا في حق الملائكة المقربين، فكيف ترجون أيها الجاهلون شفاعة

هذه الأنداد عند الله، وهو سبحانه لم يشرعْ عبادتها، ولا أذنَ فيها، بل قد نهى عنها على ألسنة جميع رسله، وأنزل بالنَّهْيِ عنها جميعَ كتبه.

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢٢] الآيات.

قال ابن القيم في الكلام على هذه الآيات الشريفة: قد قطع الله الأسبابَ التي تعلق بها المشركون جميعاً.

فالمشركُ إنما يتخذ معبودَه لما يحصل له من النفع، والنفعُ لا يكون إلا ممن فيه خصلة من هذه الأربع: ١ـ الملك ٢ـ والشركة فيه ٣ـ والإعانة والظهور ٤ـ والشفاعة.

فإن لم يكن مالكاً، كان شريكاً للمالك، فإن لم يكن شريكاً له، كان معيناً له ظهيراً، فإن لم يكن معيناً ولا ظهيراً، كان شفيعاً عنده.

فنفى سبحانه المراتبَ الأربع نفياً مرتباً، منتقلاً من الأعلى إلى الأدنى.

فنفي الملكَ، والشركةَ فيه، والمظاهرةَ، والشفاعةَ التي يطلبها المشرك.

وأثبت شفاعةً لا نصيبَ فيها للمشرك، وهي الشفاعة بإذنه سبحانه.

فكفى بهذه الآية نوراً، وبرهاناً وتجريداً للتوحيد، وقطعاً لأصول الشرك وموارده، لمن عقلها.

والقرآن العظيم مملوء من أمثالها ونظائرها، ولكن أكثر الناس لا يشعرون بدخول الواقع منهم تحته، وتضمُّنه له، ونصِّه في نوع وقوم قد خَلَوا من قبلُ ويُعقبوا وارثاً، وهذا هو الذي يحول بين القلب، وبين فَهْم القرآن.

ولعمر الله! إن كان أولئك قد خلوا، فقد ورثهم مَنْ هو مثلُهم، أو شرٌّ منهم، أو دونهم، أو فوقهم في الضلالة والبدعة، وتناولُ القرآن الكريم لهم كتناوله لأولئك.

طلب الحوائج من الموتى والاستغاثة بهم شرك

قال: ومن أنواع الشرك: طلبُ الحوائج من الموتى، والاستغاثةُ بهم، وهذا أصل شرك العالم؛ فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، فضلاً لمن استغاث به، وسأله أن يشفع له إلى الله، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده؛ فإنه لا يقدر أحد أن يشفع له عند الله إلا بإذنه سبحانه.

والله تعالى لم يجعل استغاثته وسؤاله الشفاعةَ سبباً لإذنه، وإنما السببُ له كمالُ التوحيد.

فجاء هذا المشرك بسببٍ يمنع الإذن، وهو بمنزلة من استعان في حاجته بما يمنع حصولها، وهذه حالة كل مشرك.

فجمعَ المشركون بين الشرك بالمعبود، وتغيير دينه، ومعاداةِ أهلِ التوحيد، ونسبة أهله إلى التنقص بالأموات.

وهم قد تنقصوا الخالق بالشرك، وأولياءه الموحدين بذمهم وعيبهم ومعاداتهم، وتنقصوا من اشركوا به غايةَ التنقص، إذ ظنوا أنهم راضون منهم بهذا، وأنهم أمروهم به، وأنهم يوالونهم عليه.

وهؤلاء هم أعداءُ الرسل في كل زمان ومكان، وما أكثر المستجيبين لهم؟!

وما نجا من هذا الشرك الأكبر إلا مَنْ جَرَّدَ توحيدَ الله، وعادى المشركين في الله، وتقرب بمقتهم إلى الله، واتخذ الله ـ وحدَه ـ وليَّه وإلهَهُ ومعبودَه.

فجَرَّده حبَّه لله، وخوفَه ورجاءه وذلَّه له، وتوكُّلَه عليه، واستغاثتَه به، والتجاءه إليه، واستعانته إياه، وقصدهَ له، متبعاً لأمره، متطلباً لمرضاته.

إذا سأل، سال الله، وإذا استعان، استعان بالله، وإذا عمل، عمل لله، فهو لله، وبالله، ومع الله. انتهى كلامه ـ رحمه الله ـ.

قال في «فتح المجيد»: وهذا الذي ذكره هذا الإمام، هو حقيقةُ دين الإسلام؛ كما قال سبحانه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[النساء: ١٢٥] انتهى.

وأقول: اللهمَّ اسلُكْ بنا مسلكَ خليلِك، إبراهيمَ ـ عليه السلام ـ في توحيدك، وإخلاص العبادة لك، والاجتناب عن الشرك وأهله.

قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية ـ رحمه الله ـ إمامُ المسلمين، وناصرُ سنة سيد المرسلين ﷺ في هذه الآيات المتقدمة ونحوها:

نفى الله عما سواه كلَّ ما يتعلق به المشركون، فنفى أن يكون لغيره ملكٌ، أو قسطٌ منه، أو يكون عوناً له، ولم يُبْقِ إلا الشفاعةَ، فبين أنها لا تنفعُ إلا لمن أذنَ له الرب؛ كما قال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾[الأنبياء: ٢٨].

فهذه الشفاعة التي يظنها المشركون، هي منتفيةٌ يوم القيامة كما نفاها القرآن، وأخبر النبي ﷺ: «أنه يأتي، فيسجد لربه، ويحمده، لا يبدأ بالشفاعة أولاً، ثم يقال له: ارفعْ رأسك، وقلْ يُسمع، وسَلْ تُعْط، واشفعْ تُشَفَّعْ».

وقال له أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ: من أسعدُ الناسَ بشفاعتك يا رسول الله؟ قال: من قال: «لا إله إلا الله، خالصاً من قلبه».

فتلك الشفاعةُ لأهل الإخلاص بإذن الله، ولا تكون لمن أشرك بالله.

وحقيقتها: أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ هو الذي يتفضَّل على أهل الإخلاص، فيغفرُ لهم بواسطة دعاء من أذن له أن يشفع؛ ليكرمَه، وينال المقام المحمود.

فالشفاعة التي نفاها القرآن: ما كان فيها شرك، ولهذا أثبت الشفاعةَ بإذنه في مواضع.

وقد بين النبي ﷺ أنها لا تكون إلا لأهل التوحيد والإخلاص. انتهى كلامه.

وفيه: صفةُ الشفاعة المنفيّة والمثبتة، وذكرُ الشفاعة الكبرى، وهي المقامُ المحمود، وبيان ما يفعله ﷺ، وأنه لا يبدأ بالشفاعة، بل يسجد، فإذا أذن الله له، شفع.

وأن أسعد الناس بها الموحدون، وهي لا تكون للمشركين.

وحديث أبي هريرة هذا، عند البخاري، والنسائي، ورواه أحمد، وصححه

ابن حبان، وفيه: «وشفاعتي لمن قال: لا إله إلا الله مخلصاً، يصدِّقُ قلبُه لسانَه، ولسانه قلبَه».

وشاهده في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة أيضاً، قال: قال رسول ﷺ: «لكلِّ نبيٍّ دعوةٌ مستجابة، فتعجَّلَ كلُّ نبيٍّ دعوتَه، وإني اختبأتُ دعوتي شفاعةً لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة ـ إن شاء الله ـ مَنْ ماتَ لا يشرك بالله شيئاً».

وكلام شيخ الإسلام المتقدم قائمٌ مقام الشرح والتفسير لهذا الحديث الأخير، وهو كافٍ للمجتهد، وافٍ للمقلد، مع الإيجاز البالغ، والاقتصار السابغ.

حقيقة الإخلاص

وقد قيل في تعريف الإخلاص: إنه محبة الله وحدَه، وإرادةُ وجهه خاصةً.

قال ابن القيم في معنى هذا الحديث: تأملْه كيف جعل أعظمَ الأسباب التي تُنال بها شفاعته تجريدَ التوحيد، عكس ما عند المشركين أن الشفاعة تُنال باتخاذهم شفعاءَ، وعبادتهم، وموالاتهم.

فقلب النبي ﷺ ما في زعمهم الكاذب، وأخبر أن سبب الشفاعة هو تجريد التوحيد فقط، فحينئذ يأذن الله للشافع أن يشفع في فلان.

ومن جهلِ المشرك اعتقادُه أن من اتخذه ولياً، أو شفيعاً: أنه يشفع له، وينقذه من العذاب عند الله كما يكون خواص للملوك والولاة، تشفع من والاهم، ولم يعلموا أنه لا شفيع لهم عنده إلا بإذنه، ولا يأذن في الشفاعة إلا لمن رضي قولَه وعملَه، كما قال سبحانه في الفصل الأول: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾، وفي الفصل الثاني: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾.

وبقي فصل ثالث، وهو أنه لا يرضى من القول والعمل إلا توحيدَه، واتباعَ رسوله ﷺ.

فهذه ثلاثة فصول، تقطع شجرة الشرك من قلب مَنْ وعاها وعقلَها. انتهى.

أنواع الشفاعة

وقال ـ رحمه الله تعالى ـ أيضاً: إن الشفاعة ستة أنواع:

فالأول: الشفاعة الكبرى التي يتأخر عنها أولو العزم من الرسل ـ عليهم السلام ـ حتى تنتهي إليه، فيقول: «أنا لها».

وذلك حين يرغب الخلائق إلى الأنبياء ليشفعوا لهم إلى ربهم حتى يريحهم من مُقَامِهم في الموقف.

وهذه شفاعة يختص بها رسولُ الله ﷺ، لا يشاركه فيها أحدٌ.

الثاني: شفاعته لأهل الجنة في دخولها، وقد ذكرها أبو هريرة في حديثه الطويل المتفق عليه.

الثالث: شفاعته لقوم من العصاة من أمته، قد استوجبوا النار، فيشفع لهم ألا يدخلوها.

الرابع: شفاعته في العصاة من أهل التوحيد الذين يدخلون النار بذنوبهم، والأحاديثُ بها متواترة عن النبي ﷺ.

وقد أجمع عليها الصحابة، وأهل السنة قاطبة، وبدَّعوا من أنكرها، وصاحوا به من كل جانب، ونادَوْا عليه بالضلال.

الخامس: شفاعته لقوم من أهل الجنة في زيادة ثوابهم، ورفعِ درجاتهم. وهذا مما لم ينازع فيه أحد.

السادس: شفاعته في بعض الكفار من أهل النار حتى يخفف عذابه. وهذه خاصة بأبي طالب وحده. انتهى.

قلت: لما كان المشركون في قديم الزمان وحديثه إنما وقعوا في الشرك، وابتُلوا به؛ لتعلقهم بأذيال الشفاعة، كان ذلك هضماً بحق الربوبية، ونقصاً لعظمة الألوهية، وسوء ظن برب العالمين.

لأن المتخذ بالشفعاء والأنداد، إما أن يظن أن الله سبحانه يحتاج إلى مَنْ يدبر العالمَ من وزير أو ظهير، أو معين، فهذا أعظمُ النقص لمن هو غنيٌّ عن كل ما سواه بذاته، وكلُّ ما سواه فقيرٌ إليه بذاته.

وإما أن يظن أن الله سبحانه إنما تتم قدرته بقدرة الشفيع، وإما أن يظن أنه لا يعلم حتى يعلمه الشفيع، أو لا يرضى حتى يجعله الشفيع راضياً فيرضى، أو لا يكفي وحده، أو لا يفعل ما يريده العبد حتى يشفع عنده كما يشفع عند المخلوق، أو لا يجيب دعاء عباده حتى يسألوا الشفيع أن يرفع حاجاتهم إليه كما هو حالُ ملوك الدنيا، وهذا أصل شرك الخلق، أو يظن أنه لا يسمع دعاءهم حتى يرفع إليه الشفيع، أو يظن أن للشفيع عليه حقاً، فهو يُقْسِمُ عليه بحقه، فيتوسل إليه بذلك الشفيع، كما يتوسل الناس إلى الأكابر والملوك بمن يعز عليهم، ولا تمكنهم مخالفته، وهذا هو نقص للربوبية، وهضمٌ لحقها.

فلهذه الأمور وغيرِها أخبر سبحانه أن ذلك شرك، ونزه نفسه عنه، فقال﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[يونس: ١٨].

فإن قلت: إنما حكم سبحانه بالشرك على من عبدَ الشفعاء، وأما من دعاهم للشفاعة فقط، فهو لم يعبدهم، فلا يكون شركاً.

قيل: مجرد اتخاذ الشفعاء ملزوم للشرك، والشرك لازم له، كما أن الشرك ملزم لتنقص الرب سبحانه، والتنقص لازم له ضرورة، شاء المشرك أم أبى.

وعلى هذا فالسؤال باطل من أصله، لا وجود له، وإنما هو شيء قدره المشركون في أذهانهم؛ فإن الدعاء عبادة، بل هو مُخُّ العبادة، فإذا دعاهم للشفاعة، فقد عبدهم، وأشركَ في عبادة الله، شاء أم أبى.

قال تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُۚ ﴾ [القصص: ٥٦] سبب نزول هذه الآية موتُ أبي طالب على ملَّة عبدِ المطلب؛ كما في الحديث الآتي.

قال ابن كثير: يقول تعالى: إنك يا محمّد لا تهدي من أحببت؛ أي: ليس إليك ذلك، إنما عليك البلاغ، والله يهدي من يشاء، وله الحكمة البالغة، والحجة الدامغة، كما قال تعالى: ﴿ ۞ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣].

والمنفي هنا هدايةُ التوفيق والقَبول، فإن أمرَ ذلك إلى الله، وهو القادر عليه.

وأما الهداية المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ ۝٥٢﴾ [الشورى: ٥٢]، فإنها هداية الدلالة والبيان، فهو المبين عن الله تعالى، والدالُّ على دينه وشرعه.

وفي «الصحيحين» عن ابن المسيب، عن أبيه، قال: لما حضرَتْ أبا طالب الوفاةُ، جاء رسولُ الله، وعنده عبدُ الله ﷺ بن أبي أمية، وأبو جهل، فقال له: «يا عم! قل: لا إله إلا الله، كلمة أحاجُّ لكَ بها عندَ الله».

فقالا له: أترغبُ عن ملة عبد المطلب؟ فأعاد عليه النبي ﷺ، فأعاد، فكان آخر ما قال: هو على ملة عبد المطلب، وأبى أن يقول: لا إله إلا الله.

فقال النبي ﷺ: «لأستغفرن لك ما لم أُنْهَ عنك»، فأنزل الله عز وجل ـ: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] الآية وأنزل الله في أبي طالب: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾.

المراد بحضور الوفاة: حضورُ علاماتها ومقدماتها.

ويحتمل أن يكون ابن المسيب حضر مع الاثنين؛ فإنهما من بني مخزوم، وهو أيضاً مخزومي، وكان الثلاثة إذ ذاك كفاراً فقُتل أبو جهل على كفره، وأسلم الآخران.

ومعنى «قل: لا إله إلا الله»: أمره أن يقولها، لعلم أبي طالب بما دلَّت عليه من نفي الشرك بالله، وإخلاصِ العبادة له وحده، فإن من قالها بعلم ويقين، فقد

بريء من الشرك والمشركين، ودخل في الإسلام؛ لأنهم كانوا يعلمون ما دلت عليه.

وفي ذلك الوقت لم يكن بمكة إلا الإسلامُ، أو الكفرُ، فلا يقولها إلا من تركَ الشرك، وبريء منه.

ولما هاجر النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، كان فيها المسلمون الموحِّدون، والمنافقون الذين يقولونها بألسنتهم، وهم يعرفون معناها، لكن لا يعتقدونه؛ لما في قلوبهم من العداوة والشك والريب.

فهم مع المسلمين بظاهر الأعمال، دون الباطن.

وفيها اليهود، وقد أقرهم رسول الله ﷺ لما هاجروا، ووادعهم بألا يخونوه، ولا يظاهروا عليه عدواً، كما هو مذكور في كتب الحديث والسير.

و«أحاجُّ» من المحاجة، والمراد به: بيان الحجة.

وفيه دليل: على أن الأعمال بالخواتيم؛ لأنه لو قالها في تلك الحالة، معتقداً ما دلَّتْ عليه، لنفعته، وقد ذكراه الحجة الملعونة التي يحتج بها المشركون على المرسلين؛ كقول فرعون لموسى: ﴿فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٥١]، وكقولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣].

وإنما أعاد النبي ﷺ الكلمة، وأعادا؛ لأنهما عرفا أن أبا طالب لو قالها، لَتَبَرَّأَ من ملَّة عبد المطلب؛ فإن ملته هي الشركُ بالله في الإِلهيَّة، وأما الربوبية، فقد أقروا بها لله؛ كما مرَّ مراراً.

وقد قال عبد المطلب لأبرهة: «أَنا ربُّ الإبل، والبيتُ له ربٌّ يمنعُه منك».

وهذه المقالة منهما عند قول النبي ﷺ لعمه: «قل: لا إله إلا الله» استكباراً عن العمل بمدلولها، كما قال تعالى عن أمثالهما من أولئك المشركين: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥]، فرد عليهم بقوله: ﴿بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ وَصَدَّقَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ٣٧]، ليبين سبحانه أن استكبارهم عن قول: لا إلا إلا الله؛ لدلالتها على نفي عبادتهم الآلهةَ التي كانوا يعبدونها من دون الله؛ فإن

دلالة هذه الكلمة على نفي ذلك، دلالةُ تضمن، ودلالتها، عليه، وعلى الإخلاص دلالةُ مطابقة.

ومن حكمة الربِّ تعالى في عدم هداية أبي طالب إلى الإسلام؛ ليبين لعباده: أن ذلك إليه، وهو القادر عليه دون مَنْ سواه.

فلو كان عند النبي ﷺ الذي هو أفضلُ خلقه، من هداية القلوب، وتفريج الكروب، ومغفرة الذنوب، والنجاة من العذاب، والخلاص من النار، ونحو ذلك، شيءٌ، لكان أحقَّ الناس بذلك، وأولاهم به عمُّه الذي كان يحوطه ويحميه، وينصره ويؤويه.

فسبحان مَنْ بهرت حكمته العقولَ، وأرشدَ العباد إلى ما يدلُّهم على معرفته وتوحيده، وإخلاصِ العمل له وتجريدِه.

والظاهر أن أبا طالب قال: «أنا»، فغيَّره الراوي استقباحاً للفظ المذكور إلى قوله: فكان آخر ما قال هو على ملة عبد المطلب.

قال الحافظ ابن حجر: وهي من التصرفات الحسنة.

وفي هذا الحديث ردٌّ على من زعمَ إسلام أبي طالب، أو إسلامَ عبدِ المطلب وأسلافِه، ومضرة أصحاب السوء على الإنسان، ومضرة تعظيم الأسلاف (أي: إذا زاد على المشروع) بحيث تُجعل أقوالُهم حجةً يرجع إليها عند التنازع.

وفي قوله ﷺ: «لأستغفرن لك ما لم أُنْهَ عنك» قال النووي: فيه جوازُ الحلف من غير استحلاف، وكان الحلف هنا لتأكيد العزم على الاستغفار، تطييباً لنفس أبي طالب.

وكانت وفاة أبي طالب بمكة قبل الهجرة بقليل.

قال ابن فارس: مات أبو طالب، ولرسول الله ﷺ تسع وأربعون سنة، وثمانية أشهر، وأحد عشر يوماً.

وتوفيت خديجة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ بعد موت أبي طالب بثمانية أيام.

والظاهر أن قوله سبحانه: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] خبرٌ بمعنى النَّهْيِ، ونازلٌ في أبي طالب؛ فإن الإتيان بالفاء المفيدة للترتيب في قوله: فأنزل بعد قوله: «لأستغفرن لك» يفيد ذلك.

وقد ذكر العلماء لنزول هذه الآية أسباباً أخر، فلا منافاة؛ لأن أسباب النزول قد تتعدد.

قال الحافظ بن حجر: أما نزول الآية الثانية، فواضح في قصة أبي طالب، وأما نزول الآية التي قبلها، ففيه نظر، ويظهر أن المراد أن الآية المتعلقة بالاستغفار نزلت بعد أبي طالب بمدة، وهي عامة في حقه وحق غيره.

يوضح ذلك ما يأتي في التفسير: فأنزل الله بعد ذلك: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ﴾ إلخ.

ونزل في أبي طالب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى﴾، وكله ظاهر في أنه مات على غير الإسلام.

ويضعف ما ذكره السهيلي أنه روي في بعض كتب المسعودي أنه أسلم؛ لأن مثل ذلك ما يعارض الصحيح. انتهى.

وفي الحديث: دليلٌ على تحريم الاستغفار للمشركين، وموالاتهم، ومحبتهم؛ لأنه إذا حرم الاستغفار لهم، فموالاتهم ومحبتهم أولى.

وفيه أيضاً: ردٌّ على عُبَّادِ القبور الذين يعتقدون في الأنبياء والصالحين: أنهم ينفعون ويضرون، فيسألونهم غفرانَ الآثام، وكشفَ الكروب، وهدايَة القلوب، وغيرَ ذلك من أنواع المطالب الدنيوية والأخروية، ويعتقدون أن لهم التصرف بعد الموت على سبيل الكرامة. وقد وقفتُ على رسالة لرجل منهم في ذلك.

ويحتجون بقوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢] ويقول قائلهم في حق الرسول ﷺ.

فإنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنيا وضَرَّتَها   وَمِنْ علومِكَ عِلْمُ اللَّوْحِ والقَلَمِ

وقال آخر:

مـا كـانَ يعـرفُ ألـواحـاً ولا قَلَمـاً وكانَ يعرفُ ما في اللَّوحِ والقَلَمِ

وقال آخر بالفارسية:

بقلـــم كـــرنـــرسيـــد انكشتـــش بـــود لـــوح وقلـــم انـــدرمشتـــش

فإذا عرف الإنسانُ معنى هذه الآية، ومَنْ نزلت فيه، تبين له بطلانُ قولهم، وفسادُ شركهم؛ لأن الرسول ﷺ أفضلُ الخلق، وأقربُهم من الله، وأعظمُهم جاهاً عنده، ومع ذلك حرصَ واجتهدَ على هداية عمه أبي طالب في حياته، وعندَ موته، فلم يتيسرْ ذلك، ولم يقدر عليه، ثم استغفرَ له بعدَ موته، فلم يغفر له، بل نهاه الله ـ عز وجل ـ.

ففي هذا أعظمُ البيان، وأوضح البرهان على أنه ﷺ لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، ولا عطاء ولا منعاً.

وأن الأمر كلَّه بيد الله، فهو الذي يهدي من يشاء، ويُضل من يشاء، ويعذب من يشاء، ويرحم من يشاء، ويكشف الضر عمن يشاء، ويُصيب به من يشاء من عباده.

وهو الذي من جوده الدنيا والآخرة، ومن علمه علمُ اللوح والقلم، وما كان وما يكون، وهو بكل شيء عليم.

لو كان عنده ﷺ من هداية القلوب، وغفران الذنوب، وتفريج الكروب شيءٌ، لكان أحقّ الناس به، وأولاهم من قام معه أتمَّ القيام، ونصره وأحاطه من بلوغه ثمان سنين، وإلى ما بعد النبوة بثمان سنين أو أكثر، قال الله تعالى له ﷺ: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ إلى قوله: ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾.

وقال: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٠].

فهل يجتمع في قلب عبد الإيمانُ بهذه الآيات والأحاديث وما أشبهَها، والإيمانُ بهذه الأبيات الدالة على كون علمِ الغيب له ﷺ وما ضاهاها؟!

قاتلَ الله أعداءَ الإسلام وأحِبَّاء الشرك، كيف جاوزوا الحدَّ في إطرائه، والغلوَّ فيه ﷺ، بأبي هو وأمي، وظنوا أن هذا الكلام استشفاعٌ به عليه السلام ـ، وتوسُّلٌ به في المقام، ولم يعلموا أنه ﷺ لا يشفع لأحد من المشركين، وإذا شفع لأحد من المؤمنين، فلا يشفع إلا بعد إذن الله له.

والله سبحانه لا يأذن له ﷺ في الشفاعة إلا لمن ارتضى، ولا يعلم أحد من العباد انه سبحانه هل يرتضيه أم لا؟ وهل يأذن فيه بالشفاعة لرسول ﷺ أم لا؟

فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً؟

وقد تقدم الكلام على مسألة الشفاعة في أوائل هذا الكتاب، وما يصح منها وما لا يصح، فراجعه، وبالله التوفيق.

فصل في بيان ما جاء في السحر والكهانة والنشرة ونحوها، وأنها من وادي الإشراك بالله تعالى

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]؛ أي: نصيب، قاله ابن عباس.

قال قتادة: وقد علم أهلُ الكتاب فيما عُهد إليهم ـ: أن الساحر لا حَظَّ له في الآخرة.

وقال الحسن: ليس له دِين.

فدلت الآية على تحريم السحر، كذلك هو محرم في جميع أديان الرسل ـ عليهم السلام ـ كما قال سبحانه: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩].

وقد نص أصحاب أحمد: أنه يكفر بتعلُّمه وتعليمه.

والسحر في اللغة ـ: عبارة عما خفي ولَطُفَ سببُه، ولهذا جاء في الحديث: «إن من البيان لسحراً»، وسمي السحر سحراً؛ لأنه يقع خفياً آخر الليل.

قال أبو محمد المقدسي في «الكافي»: السحرُ: عزائم ورُقى وعُقد، يؤثر في

القلوب والأبدان، فيمرض، ويقتل، ويفرق بين المرء وزوجه.

وقال تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقال سبحانه: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤] يعني: الساحرات اللاتي يعقدن في سحرهن، وَيَنْفُثْنَ في عُقَدِهنَّ، ولولا أن للسحر حقيقة، لم يؤمر بالاستعاذة منه.

وعن عائشة ـ رضي الله عنها ـ: أن النبيَّ ﷺ سُحِرَ حتى لَيُخَيَّلُ إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله، وأنه قال لها ذات يوم: «أتاني مَلكان، فجلس أحدُهما عند رأسي، والآخرُ عند رِجْلِي، فقال: ما وجعُ الرجل؟ قال: مَطْبوب، قال: ومن طَبَّه؟ قال: لَبيدُ بنُ الأعصم في مُشْط ومُشاطة في طلعة ذكر في بئر ذي أروان» رواه البخاري.

وعن زيد بن أرقم، قال: سحرَ النبيَّ ﷺ رجلٌ من اليهود، فاشتكى، فأتاه جبريل، فنزل عليه بالمعوذتين، وقال: إن رجلاً من اليهود سحرك، والسحرُ في بئر فلان.

«فأرسل عَلِيّاً، فجاء به، فأمره أن يحلَّ العُقد، ويقرأ آيةً ويحلَّ، حتى قام النبي، كأنما نشط من عقال». أخرجه عبد بن حميد في «مسنده»، وأخرجه بن مردويه من حديث عائشة مطولاً، وكذلك من حديث ابن عباس.

قيل: وكانت مدة سحره ﷺ أربعين يوماً، وقيل: ستة أشهر، وقيل: عاماً، قال الحافظ ابن حجر: وهو المعتمد.

قال الراغب: تأثير السحر في النبي ﷺ لم يكن من حيث إنه نبي، وإنما كان في بدنه؛ من حيث إنه إنسان أو بشر، كما كان يأكل، ويتغوط، ويبول، ويشتهي، ويمرض، فتأثيره فيه من حيث هو بشر، لا من حيث هو نبي.

وإنما يكون ذلك قادحاً في النبوة لو وجد في السحر تأثير في أمر يرجع للنبوة؛ كما أن جرحه وكسر ثنيته يوم أحد لم يقدح فيما ضمن الله له من عصمته في قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، وكما لا اعتداد بما يقع في

الإسلام من غلبة بعض المشركين على بعض النواحي فيما ذكر من كمال الإسلام في قوله: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣].

قال القاضي: ولا يوجب ذلك صدقَ الكفرة في أنه مسحور؛ لأنهم أرادوا به أنه مجنون بواسطة السحر. انتهى.

ومذهب أهل السنة: أن السحر حق، وله حقيقة، ويكون بالقول والفعل، ويؤلم، ويمرض، ويقتل، ويفرق بين الزوجين، وتمام الكلام على هذا في «حاشية الشيخ سليمان الجمل على الجلالين»، فراجعها.

للمعوذتين أثرٌ عظيم في إزالة السحر

وللمعوذتين أثر عظيم في إزالة السحر، فمن داوم على قراءتهما في الأيام والليالي، لا يضره السحر بإذن الله تعالى، وإذا قرأهما المسحور، زال أثره ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وفي حديث عائشة، قالت: إن رسول الله ﷺ كان إذا اشتكى، يقرأ على نفسه بالمعوذتين، وينفث. الحديث أخرجه مالك في «الموطأ»، وهو في «الصحيحين» من طريقه.

وأخرج الترمذي وحسنه، وابن مردويه، والبيهقي عن أبي سعيد الخدري، قال: كان رسول الله ﷺ يتعوذ من عين الجان، ومن عين الإنس، فلما نزلت سورتا المعوذتين، أخذ بهما، وترك ما سوى ذلك».

قال في «فتح البيان» في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ﴾: النفاثات: هن السواحر؛ أي: وأعوذ برب الفلق من شر النفوس النفاثات، أو النساء النفاثات، والنفث: النفخ كما يفعل ذلك من يرقي ويسحر، قيل: مع ريق، وقيل: بدون ريق.

وهو دليل على بطلان قول المعتزلة في إنكار تحقق السحر وظهور أثره، «العقد»: جمع عقدة، وذلك أنهن كُنَّ ينفثن في عقود الخيوط حين يسحَرْنَ بها.

قال أبو عبيدة: «النفاثات»: هن بناتُ لَبيد بنِ الأعصم اليهودي، سحرن النبي ﷺ.

وقال ابن عباس: «النفاثات»: الساحرات، وعنه، قال: هو ما خالط السحر من الرقى.

وأخرج النسائي، وابن مردويه عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «من عقد عقدة، ثم نفث فيها، فقد سَحَر، ومن سحر، فقد أشرك، ومن تعلَّق شيئاً، وُكِلَ إليه».

وعنه، قال: جاء النبيُّ ﷺ يعودني، فقال: «ألا أَرقيك برقيةٍ رقاني بها جبريل؟»، فقلت: بلى بأبي أنت وأمي، فقال: «باسم الله أرقيك، والله يشفيك، من كل داء فيك، من شر النفاثات في العقد، ومن شر حاسد إذا حسد»، فرقى بها ثلاث مرات. أخرجه ابن ماجه، وابن سعد، والحاكم، وغيرهم.

حكم النفخ في الرقى

واختلفوا في جواز النفخ في الرقى والتعاويذ الشرعية، فجوزه الجمهور من الصحابة والتابعين ومَنْ بعدَهم.

ويدل له حديث عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا مرض أحد من أهله، نفث عليه بالمعوذات. الحديث.

وأنكر جماعة التفل والنفث في الرقى، وأجازوا النفخ بلا ريق.

قال عكرمة: لا ينبغي للراقي أن ينفث، ولا يمسح، ولا يعقد.

قال النسفي: جوز الاسترقاء بما كان من كتاب الله، وكلام رسول الله ﷺ إلا بما كان بالسريانية والعبرانية والهندية؛ فإنه لا يحل اعتقاده، ولا اعتماد عليه. انتهى كلام «فتح البيان».

حكم تعلُّم السحر وتعاطيه

وأما السحر، فروى عبد الرزاق، عن صفوان بن سليم، قال: قال رسول الله ﷺ: «من تعلَّم شيئاً من السحر، قليلاً كان أو كثيراً، كان آخر عهده من الله»، وهو مرسل.

واختلفوا: هل يكفر الساحر أو لا؟

فذهب طائفة من السلف إلى أنه يكفر، وبه قال مالك، وأبو حنيفة، وأحمد، قال أصحابه: إلا أن يكون سحره بأدوية وتدخين، وسقى شيئاً يضره، فلا يكفر.

وقال الشافعي: إذا تعلم السحر، قلنا له: صفْ لنا سحرك، فإن وصفه بما يوجب الكفر مثل ما اعتقده أهل بابل، من التقرب إلى الكواكب السبعة، وأنها تفعل ما يُلتمس منها، فهو كافر، وإن كان لا يوجب الكفر، فإن اعتقد إباحته، كفر، انتهى.

ما يستحقه الساحر من العقوبة

وفي «الروضة الندية شرح الدرر البهية» في باب: من يستحق القتل حداً، ما نصُّه:

والساحر؛ لكون عمل السحر نوعاً من الكفر، ففاعله مرتد، يستحق ما يستحقه المرتد.

وقد روى الترمذي، والدارقطني، والبيهقي، والحاكم من حديث جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «حد الساحر ضربة بالسيف».

قال الترمذي: والصحيح عن جندب موقوفاً، قال: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول مالك بن أنس.

وقال الشافعي: الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ به الكفر، فإذا عمل عملاً دون الكفر، فلم نر عليه قتلاً.

وفي إسناد هذا الحديث إسماعيلُ بن مسلم المكيّ، وهو ضعيف.

وأخرج أحمد، وعبد الرزاق، والبيهقي: أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كتب قبل موته بشهرين: اقتلوا كل ساحر وساحرة.

والأرجح ما قاله الشافعي؛ لأن الساحر إنما يقتل لكفره، فلا بد أن يكون ما عمله من السحر موجباً للكفر.

قال في «المسوى شرح الموطأ»: السحر كبيرة.

قال تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

واختلف في ذلك أهل العلم.

فقال مالك، وأحمد: يقتل الساحر.

وقال الشافعي: ما تقدم.

ولو قتل الساحر رجلاً بسحره، وأقر أني سحرته، وسِحْري يقتلُ غالباً، يجب عليه القَوَدُ عند الشافعي، ولا يجبُ عند أبي حنيفة.

ولو قال: سحري قد يقتل، وقد لا يقتل، فهو شِبْهُ عمد.

ولو قال: أخطأت إليه من غيره، فهو خطأ تجب فيه الدية المخففة، وتكون في ماله؛ لأنه ثبت باعترافه ـ، إلا أن يصدقه العاقلة، فتكون عليهم.

أقول: لا شك أن من تعلم السحر بعد إسلامه، كان بفعل السحر كافراً مرتدّاً، وحَدُّه حَدُّ المرتد، وقد تقدم.

وقد ورد في الساحر بخصوصه أن حده القتل.

ولا يعارض ذلكُ تركُ النبي ﷺ قتلَ لَبيد بن الأعصم الذي سحره، فقد يكون ذلك قبل أن يثبت أن حدَّ الساحر القتل، وقد يكون ذلك لأجل خشية معرة اليهود، وقد كانوا أهل شوكة، حتى أبادهم الله، وفل شوكتهم، وأقلهم وأذلهم.

وقد عمل الخلفاء الراشدون على قتل الساحر، وشاع ذلك وذاع، ولم ينكره أحد. انتهى.

وفي تفسير «فتح البيان» في قوله سبحانه: ﴿واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان﴾ يعني: بالسحر، ولم يعمل به.

وفيه تنزيه سليمان ـ عليه السلام ـ عن السحر، ولم يتقدم أن أحداً نسبه إلى الكفر، ولكن لما نسبه اليهود إلى السحر، صاروا بمنزلة من نسبه إلى الكفر؛ لأن السحر يوجب ذلك.

وقالوا: إن سليمان ملكَ الناسَ بالسحر، ولهذا أثبت الله سبحانه كفرَ الشياطين، فقال: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ أي: بتعليمهم ﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾، وهو ما يفعله الساحر من الحيل والتخيلات التي يحصل بسببها للمسحور ما يحصل من الخواطر الفاسدة، الشبيهة بما يقع لمن يرى السراب فيظنه ماء، وما يظنه راكب السفينة، أو الدابة من أن الجبال تسير.

معنى «السحر» في اللغة

وهو مشتق من سحرت الصبي: إذا خدعته.

وقيل: أصله الخفاء، فإن الساحر يفعله خفية.

وقيل: أصله: الصرفُ؛ لأن السحر مصروف عن جهته.

وقيل: أصله: الاستحالة[١]؛ لأن من سحرك استمالك.

وقال الجوهري: السحر: الأخذة، وكلُّ ما لَطُف مأخذُه ودَقَّ، فهو سحر، والساحر: العالم.

قال الغزالي: السحر نوع يستفاد من العلم بخواص الجواهر، وبأمور حسابية في مطالع النجوم، فيُتخذ من تلك الخواص هيكلٌ على صورة الشخص

(١) قوله: الاستحالة. هكذا في الأصل: والصواب. الاستمالة. بدليل قوله: لأن من سحرك فقد استمالك.

المسحور، ويُترصد له وقتٌ مخصوص من المطالع، وتقترن به كلمات يتلفظ بها؛ من الكفر والفحش المخالف للشرع، يُتوصل بسببها إلا الاستغاثة بالشياطين،

وتحصل من مجموع ذلك ـ بحكم إجراء الله العادة ـ أحوالٌ غريبة في الشخص المسحور. انتهى.

هل للسحر حقيقة ثابتة؟

وقد اختلف، هل له حقيقة أم لا؟

فذهبت المعتزلة وأبو حنيفة إلى أنه خدع لا أصلَ له ولا حقيقة.

وذهب مَنْ عداهم [إلى] أن له حقيقة مؤثرة.

وقد صح أن النبي ﷺ سُحر، سحره لبيدُ بن الأعصم اليهودي، حتى كان يخيل إليه أنه يأتي الشيء، ولم يكن قد أتاه، ثم شفاه الله سبحانه، والكلام في ذلك يطول.

بيان حكم السحر والساحر

وما ورد في ذلك من زواجر النصوص

وعَدَّ رسول الله ﷺ السحرَ من الكبائر، وثناه بالشرك كما في «الصحيحين». انتهى ما في «فتح البيان».

وقد عرفت بهذا أن السحر نوع من أنواع الإشراك، وأن حكمَ الساحر حكمُ المشرك المرتد، وتعلُّمه وتعليمه كبيرةٌ من الكبائر، يبلغ به صاحبُه إلى حد الكفر، ويخرج عن الإسلام.

وعن ابن مسعود: «من أتى كاهناً أو ساحراً، أو صدقه بما يقول، فقد كفر بما أُنزل على محمد ﷺ».

أخرجه البزار بإسناد صحيح، والحاكم وصححه.

وأخرج البزار عن عمران بن حصين، قال: قال رسول الله ﷺ: «من تَطَيَّر أو تُطُيِّرَ له، أو تكهَّنَ أو تُكُهِّنَ له، أو سَحَرَ أو سُحِرَ له، ومن عقدَ عقدةً، ومن أتى كاهناً، فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أُنْزِلَ على محمد ﷺ».

وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ أبلغُ إنذار، وأعظمُ تحذير؛ أي: إن هذا ذنب، يكون من فعلَه كافراً، فلا تكفرْ.

وفيه دليل على أن تعلُّمَ السحر كفر، وظاهره عدم الفرق بين المعتقد وغير المعتقد، وبين من تعلمه ليكون ساحراً، ومن تعلمه ليقدر على دفعه، وبه قال أحمد، إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾.

فيه: أن السحر لا يؤثر في أحدٍ بذاته، بل إنما يظهر أثره بإذنه تعالى وإرادته ومشيئته، فإذا لم يرد الله تعالى تأثيره، لا يضر المسحورَ، وإذا شاء، ضره.

وحينئذ شأن الموحِّد ألا يتعلم السحر، ولا يعلِّمه، ولا يأتي ساحراً، ولا يصدِّقه في شيء من فعله وقوله، بل يفوض أمره إلى الله، ويتوكل عليه حقَّ التوكل، ويتعوَّذ بما أرشده إليه سبحانه في كتابه، وهو سورتا المعوذتين.

ومن خالف هذا، فقد صار من أهل الشرك، وعليه ما عليهم، وحكمه حكمهم، نعوذ بالله من غضب الله.

قال أهل العلم في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]: أي السحر.

قال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: الجبت: السحر، والطاغوت: الشيطان. رواه أبن أبي حاتم وغيره.

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: أن رسول ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات»، فقالوا: يا رسول الله! وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتلُ النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكلُ الربا، وأكلُ مال اليتيم، والتوليِّ يومَ الزحف، وقذفُ المحصنَات الغافلات المؤمنات» رواه البخاري، ومسلم.

و«الموبقات» ـ بالباء الموحدة ـ معناها: المهلكات، وسميت بها؛ لأنها

تهلك فاعلها في الدنيا بما يترتب عليها من العقوبات، وفي الآخرة من العذاب.

والمراد بالشرك بالله: هو أن يجعل لله نداً يدعوه كما يدعو الله، ويرجوه كما يرجو الله، ويخافه كما يخاف الله.

وبدأ به لأنه أعظم ذنب عُصِيَ الله به كما في «الصحيحين» عن ابن مسعود: سألت النبيَّ ﷺ: أي الذنب أعظم عند الله؟ قال «أن تجعل لله نداً وهو خلقك» الحديث.

وأخرج الترمذي بسنده، عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ، وحسنه، قال: قال يهودي لصاحبه: اذهب بنا إلى هذا النبي، فقال له صاحبه: لا تقل: نبي. الحديث.

وفيه: فسألاه عن تسع آيات بينات، فقال رسول الله ﷺ: «لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسحروا» إلخ.

قال في «فتح المجيد»: وفي «صحيح البخاري» عن بجالة بن عبدة، قال: كتب عمر بن الخطاب، أن: اقتلوا كل ساحر وساحرة، فقتلنا ثلاث سواحر، قال: ظاهره أن يُقتل من غير استتابة، وهو كذلك على المشهور عن أحمد، وبه قال مالك؛ لأن علم السحر لا يزول بالتوبة.

وعن أحمد: يُستتاب، فإن تاب،قُبلت توبته، وبه قال الشافعي؛ لأن ذنبه لا يزيد على الشرك، والمشرك يُستتاب، وتقبل توبته، ولذلك صح إيمان سحرة فرعون وتوبتُهم.

وصح عن حفصة: أنها أمرت بقتل جارية لها سحرتها، فَقُتِلَتْ، رواه مالك في الموطأ.

وحفصة هي أم المؤمنين زوجُ النبي ﷺ ماتت في سنة ٤٥هـ.

وفي «تاريخ البخاري» عن أبي عثمان النهدي، قال: كان عند الوليد رجل يلعب، فذبح إنساناً، وأبانَ رأسه، فعجبنا، فأعاد رأسه، فجاء جندبٌ الأزديُّ فقتله.

ورواه البيهقي في «الدلائل» مطولاً، وله طرق كثيرة.

أنواع السحر

وأما أنواع السحر، فمنها الأحوال الشيطانية التي غرَّت كثيراً من العوام والجهال، فاغترَّ بها كثير من الناس، وظنوا أنها تدل على ولاية من جرت على يده.

ومنهم من هو من أولياء الشيطان، لا من أولياء الرحمن، وفي هذا الباب كتاب «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ.

عن قبيصة الهلالي: أنه سمع النبي ﷺ قال: «إن العِيافَةَ والطَّرْقَ والطِّيَرَةَ من الجِبْت»؛ أي: السحر.

قال عوف: «العيافة»: زجر الطير، و«الطرق»: الخط يخط في الأرض، و«الجبت» قال الحسن: رنة الشيطان. رواه أحمد، وإسناده جيد.

ولأبي داود، والنسائي، وابن حبان في «صحيحه المسند منه»: والمراد بزجر الطير: التفاؤل بأسمائها، وأصواتها، وممرِّها، وهو من عادات العرب، يقال: عافَ يعيفُ عَيْفاً: إذا زجرَ وحَدَسَ وظَنَّ، وهو في كثير من أشعارهم.

وقال أبو السعادات: «الطرق»: هو الضرب بالحصى الذي يفعله النساء.

وقال القاضي: «الجبت» في الأصل: الفشل الذي لا خيرَ فيه، ثم استعير لما يُعبد من دون الله، وللساحر، والسحر.

رنة الشيطان

وأما رَنَّة الشيطان، كما قال الحسن، ففي «تفسير ابن مخلد» على ما ذكره إبراهيم بن محمد بن مفلح: أن إبليسَ رنَّ أربع رنات: ١ـ رنة حين لُعن. ٢ـ ورنة حين أُهبط. ٣ـ ورنة حين ولد رسول الله ﷺ. ٤ـ ورنة حين أنزلت فاتحةُ الكتاب.

قال سعيد بن جبير: لما لعن الله إبليسَ، تغيرت صورتُه عن صورة الملائكة، ورَنَّ رنةً، فكلُّ رنة منها في الدنيا إلى يوم القيامة، رواه ابن أبي حاتم.

وعن ابن عباس، قال: لما فتح رسول الله ﷺ مكة، رَنَّ إبليس رنةً اجتمعت إليه جنوده.

قال الحافظ أيضاً في «المختارة»: الرنين: الصوت، وقد رَنَّ يَرِنُّ رنيناً.

وبهذا يظهر معنى قول الحسن.

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من اقتبسَ شعبةً من النجوم، فقد اقتبسَ شعبةً من السحر، زادَ ما زاد» رواه أبو داود بإسناد صحيح، وكذا صححه النووي، والذهبي، ورواه أحمد، وابن ماجه.

قال أبو السعادات: قبست العلمَ واقتبسته: إذا علمته. انتهى.

و«شعبة»؛ أي: طائفة، ومنه الحديث: «الحياء شعبة من الإيمان»؛ أي: جزء منه.

قال شيخ الإسلام[1]: صرح رسولُ الله ﷺ بأن النجوم من السحر، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾.

والمعنى: كل ما زاد من تعلُّم علم النجوم، زاد في السحر، وأن ما يعتقده في النجوم من التأثير باطل، فكذا تأثير السحر باطل.

وللنسائي من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «من عقدَ عقدةً، ثم نفثَ فيها، فقد سحر، ومن سحر، فقد أشركَ، ومن تعلَّق شيئاً، وُكِل إليه»، وحسنه ابن مفلح.

قال بعض أهل العلم: إن السحرة إذا أرادوا عمل السحر، عقدوا الخيوطَ، ونفثوا على كل عقدة حتى ينعقد كل ما يريدون من السحر، قال تعالى: ﴿ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ يعني: السواحر اللاتي يفعلن ذلك.

---

(١) هو ابن تيمية رضي الله عنه ـ.

و«النفث» وهو النفخ مع الريق، وهو دون التفل، والنفث: فعلُ الساحر.

فإذا تكيفت نفسه بالخبث، والشر الذي يريده بالمسحور، أو يستعين عليه بالأرواح الخبيثة، نفخ في تلك العقدة نفخاً مع ريق، فيخرج من نفسه الخبيثة نَفَسٌ ممازج للشرِّ والأذى، مقترنٌ بالريق الممازج لذلك، وقد يساعد هو والروح الشيطانية على أذى المسحور، فيصيبه أثر السحر بإذنِ الله الكونيّ القدريّ لا الشرعيّ. قاله «ابن القيم» ـ رحمه الله ـ.

والحديث نصٌّ في أن الساحر مشرك. إذ لا يتأتّى السحر بدون الشرك، كما حكاه الحافظ عن بعض أهل العلم.

ومن تعلَّق قلبه شيئاً؛ بحيث يعتمد عليه ويرجوه، وَكَلَهُ الله إلى ذلك الشيء، فمن تعلَّق ربَّه وإلهه وسيدَه ومولاه ربَّ كلِّ شيء ومليكَه ـ، كفاه ووقاه، وحفظه وتولاه، فنعم المولى ونعم النصير. قال تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾؟ [الزمر: ٣٦].

ومن تعلَّق على السحرة والشياطين وغيرهم من المخلوقات، وكله الله إلى من تعلَّقه، فهلك.

ومن تأمل في أحوال إلخلق، ونظر بعين البصيرة، رأى ذلك عياناً، وهذا من جوامع الكلم.

وعن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: أن رسول الله ﷺ قال: «ألا هل أنبئكم ما العضة؟ هي النميمة، القالةُ بينَ الناس» رواه مسلم.

العَضْه ـ بفتح العين وسكون الضاد ـ، قال أبو السعادات: هكذا يروى في كتب الأحاديث، والذي في كتب الغريب العِضَة بكسر العين وفتح الضاد ـ.

قال الزمخشري: أصلها العَضَّة، فَعلة من العَضّ، وهو البهت، فحذفت لامه كما حذفت من السنة والشفة، وتجمع على عِضين. ثم فسره بقوله: «هي النميمة» إلخ.

فأطلق عليها العضة؛ لأنها لا تنفك عن الكذب والبهتان غالباً. ذكر ذلك القرطبي.

وذكر ابن عبد البر عن يحيى بن أبي كثير، قال: يفسدُ النمامُ والكذابُ في ساعة ما لا يفسد الساحر في سنة.

قال أبو الخطاب في «عيون المسائل»: ومن السحر: السعيُ بالنميمة والإفساد بين الناس.

قال في «الفروع»[1]: ووجه أنه يقصد الأذى في كلامه وعمله، على وجه المكر والحيلة، فأشبه السحر، وهذا يعرف بالعرف والعادة أنه يؤثر، وينتج ما يعمله السحر أو أكثر، فيعطى حكمه؛ تسوية بين المتماثلين أو المتقاربين.

لكن يقال: الساحر إنما يكفر بوصف السحر، وهو أمر خاص، ودليله خاص، وهذا ليس بساحر، وإنما يؤثر عمله ما يؤثره، فيعطى حكمَه، إلا فيما اختص به من الكفر، وعدم قبول التوبة. انتهى حاصله.

وهو يدل على تحريم النميمة، وهو مجمَع عليه.

قال ابن حزم: اتفقوا على تحريم الغيبة والنميمة في غير النصيحة الواجبة، وفيه دليل على أنها من الكبائر.

و«القالة»: قال أبو السعادات: أي: كثرة القول، وإيقاع الخصومة بين الناس، ومنه الحديث «فشت القالة بين الناس».

بيان معنى قوله عليه الصلاة والسلام ـ: «إن من البيان لسحراً»

قال: ولهما عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «إن من البيان لسحراً».

والمراد بـ«البيان»: البلاغة والفصاحة.

قال صعصعة بن صوحان: صدق نبيُّ الله؛ فإن الرجل يكون عليه الحقُّ وهو

---

(١) الفروع: اسم كتاب في فقه الحنابلة ألفه ابن مفلح الحنبلي الذي كان شيخ الإسلام ابن تيمية يثني عليه.

ألحن بالحجج من صاحب الحق، فيسحر القومَ ببيانه، فيذهب بالحق.

وقال «ابن عبد البر»: تأوَّله طائفة على الذم؛ لأن السحر مذموم.

وذهب أكثر أهل العلم، وجماعةٌ من أهل الأدب إلى أن هذا على طريقة المدح؛ لأن الله تعالى مدح البيان.

وقد قال عمر بن عبد العزيز لرجل سأله عن حاجة، فأحسنَ المسألة، فأعجبه قولُه: هذا واللهِ السحرُ الحلال، انتهى. والأول أصح.

والمراد بالبيان: الذي فيه تمويه على السامع، كما قال الشاعر.

فـي زُخْـرُفِ القَـوْل تَـزْيِيـنٌ لِبَـاطِلِـه وَالحَـقُّ قَـدْ يَعْتَـرِيـهِ سُـوءُ تَعْبِيـرِ

وقوله ﷺ: «إن من البيان لسحراً» من وادي التشبيه البليغ؛ لكون ذلك يعمل عمل السحر، فيجعل الحقَّ في قالب الباطل، والباطلَ في قالب الحق، فيستميلُ به قلوب الجهال، حتى يقبل الباطل، وينكر الحق، نسأل الله الثبات والاستقامة على الهدى.

وأما البيان الذي يوضح الحق ويقرره، ويبطل الباطل، ويبينه، فهذا هو الممدوح.

وهكذا حال الرسل وأتباعهم، ولهذا علت مراتبهم في الفصائل، وعظمت حسناتهم.

وبالجملة: فالبيان لا يحمد إلا إذا يخرج إلى حد الإسهاب والإطناب وتغطية الحق وتحسين الباطل.

فإذا خرج إلى هذا، فهو مذموم، وعلى هذا تدل الأحاديث؛ كحديث الباب، وحديث: «إن الله يُبغض البليغَ من الرجال، الذي يَتَخَلَّلُ بلسانِه، كما تخلَّلُ البقرةُ بلسانها» رواه أحمد، وأبو داود.

والحاصل: أن كل فصاحة وبلاغة تكون مقرِّرَة للحق، فهو السحرُ الحلال النافع، وكل كلام مزخرَف يقرر الباطل والجزاف، فهو السحرُ المحرَّم الضار.

ومن الأول كتبُ أئمة المحدثين، وأهلِ الأدب من العلماء الموحدين؛

كتصانيف الشيخين العظيمين: ابن تيمية: وابن القيم، والحافظين الكريمين: ابن حجر، وابن عبد البر، وأمثال هؤلاء من المتأخرين.

ومن الثاني: تأليفات أهل البدعة؛ كالمعتزلة، والشيعة، ونحوهم ممن زخرفوا القولَ غروراً.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.

حقيقة الكهانة

وأما الكهانة، فالكاهن: هو الذي يأخذ عن مسترِقي السمع، وكانوا قبلَ البعث كثيراً، وأما بعدَ البعث، فإنّهم قليل؛ لأن الله تعالى حرس السماء بالشهب.

وأكثر ما يقع في هذا، ما يخبر به الجن مواليهم من الإنس عن الأشياء الغائبة مما يقع في الأرض من الأخبار، فيظنه الجاهل كشفاً وكرامة، وقد اغتر بذلك كثيرٌ من الناس، يظنون ذلك المخبرَ لهم عن الجن، ولِيّاً لله، وهو من أولياء الشيطان كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

وروى مسلم في «صحيحه» عن بعض أزواج النبي ﷺ، قال: «من أتى عرافاً، فسأله عن شيء، فصدقه بما يقول، لم تُقبل له صلاةُ أربعين يوماً».

المراد ببعض الأزواج هنا: حفصة ـ رضي الله عنها ـ، ذكره أبو مسعود الثقفي؛ لأنه ذكر هذا الحديث في «الأطراف» في مسندها.

وظاهر الحديث: أن الوعيد مرتب على مجيئه وسؤاله، سواءٌ صدقه، أو شكَّ في خبره؛ فإن بعض روايات «الصحيح»: «من أتى عرافاً، فسأله عن شيء، لم تُقبل له صلاةُ أربعين يوماً».

وإذا كان هذا حال السائل، فكيف بالمسؤول؟

قال النووي وغيره: معناه: أنه لا ثواب له فيها، وإن كانت مجزئة بسقوط الفرض عنه.

ولا بدَّ من هذا التأويل في هذا الحديث؛ فإن العلماء متفقون على أنه لا يلزم من أتى العراف إعادة صلاة أربعين ليلة. انتهى.

وفي الحديث: النهيُ عن إتيان الكاهن ونحوه.

قال القرطبي: يجب على من قدر على ذلك من محتسب وغيره، أن يقيم من يتعاطى شيئاً من ذلك من الأسواق، وينكر عليهم أشدَّ النكير، وعلى من يجيء إليهم، ولا يغتر بصدقهم في بعض الأمور، ولا بكثرة من يجيء إليهم ممن ينتسب إلى العلم؛ فإنهم غير راسخين في العلم، بل من الجهال ما في إتيانهم من المحذور.

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ، قال: «من أتى كاهناً، فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ» [رواه] أبو داود، والأربعة، والحاكم، وقال: صحيح على شرطهما.

وعنه «من أتى عرافاً، وكاهناً، فصدَّقه بما يقول، فقد كفر بما أُنزل على محمد ﷺ» رواه أحمد، والبيهقي، والحاكم.

ولا تعارضُ بين هذا وبين الحديث المتقدم، في عدم قبول الصلاة عند القائل، بكفر دون كفر.

وأما من يقول بظاهر الحديث، فظاهر الحديث: أنه يكفر من اعتقدَ صدقَه بأيِّ وجه كان.

وكان غالبُ الكهان قبل النبوة إنما كانوا يأخذون عن الشياطين.

قال القرطبي: والمراد بما أنزل على محمد ﷺ: الكتاب والسنة انتهى.

وهل الكفر في هذا الموضع كفر دون كفر، فلا ينقل عن الملة، أم يتوقف فيه، فلا يقال: يخرج؟ وهذا أشهر الروايتين عن أحمد - رحمه الله تعالى -.

ولأبي يعلى بسند جيد، عن ابن مسعود، مثلُه موقوفاً.

وهذا الأثر، رواه البزار أيضاً، ولفظه: «من أتى كاهناً أو ساحراً، فصدَّقه بما يقول، فقد كفر بما أُنزل على محمد ﷺ».

وفيه دليل على كفر الكاهن والساحر؛ لأنهما يدعيان علم الغيب، وذلك كفر، والمصدِّقُ لهما يعتقد ذلك، ويرضى به، وذلك كفر أيضاً.

وعن عمران بن حُصين ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «ليس منا من تَطَيَّرَ أو تُطُيِّرَ له، أو تَكَهَّنَ أو تُكُهِّنَ [له]، أو سحر، أو سُحِرَ له». الحديث.

رواه البزار بإسناد جيد، ورواه الطبراني بإسناد حسن من حديث ابن عباس.

وفي «ليس منا» وعيدٌ شديد يدل على أن هذه الأمور من الكبائر.

وتقدم أن الكهانة والسحر كفر.

ومعنى «تَطَيَّرَ»: فعلَ الطِّيرة، ومعنى «تُطُيِّرَ له»: قبلَ قوَل المتطير له، وتبعه، وكذلك من عمل الساحرُ له السحر.

فكل من تلقى هذه الأمور عمن تعاطاها، فقد برىء منه رسول الله ﷺ؛ لكونها: إما شركاً؛ كالطيرة، أو كفراً؛ كالكهانة والسحر.

فمن رضي بذلك، وتابع، فهو كالفاعل؛ لقبوله الباطل واتباعِه.

قال البغوي: «العراف»: الذي يدعي معرفة الأمور بمقدمات يستدل بها على المسروق ومكان الضالة، ونحو ذلك. انتهى.

وظاهر هذا أنه هو الذي يخبر عن الوقائع؛ كالسرقة وسارقها، والضالة ومكانها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: إن «العراف» اسمٌ للكاهن، والمنجم، والرمَّال، ونحوهم ممن يتكلم في معرفة الأمور بهذه الطرق؛ كالحازر الذي يدَّعي علمَ الغيب، أو يدَّعي الكشف.

قال: والمنجمُ يدخل في اسم العراف، وعندَ بعضهم: هو في معناه.

قال: والمنجم أيضاً يدخل في اسم الكاهن عند الخطابي وغيره من العلماء،

وحُكِيَ ذلك عن العرب، وعند آخرين: من جنس الكاهن، وأسوأ حالاً منه، فيلحق به من جهة المعنى.

وقال الإمام أحمد: «العراف» طرف من السحر، والساحر أخبث.

وقال أبو السعادات: العراف، والمنجم، والحازر: الذي يدَّعِي علم الغيب، وقد استأثر الله به.

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: من اشتهر بإحسان الزجر عندهم، سموه: عائفاً، وعرافاً.

والمقصود من هذا كله: من يدعي معرفة شيء من المغيبات، فهو إما داخل[في] اسم الكاهن، وإما مشارك له في المعنى، فيلحق به، وذلك أن إصابة المخبر في بعض الأمور الغائبة في بعض الأحيان يكون بالكشف، ومنه ما هو من الشياطين، ويكون بالفأل، والزجر، والطيرة، والضرب بالحصى، والخط في الأرض، والتنجيم، والكهانة، والسحر، ونحو هذا من علوم الجاهلية.

ونعني بـ«الجاهلية»: كل من ليس من أتباع الرسل ـ عليهم السلام ـ؛ كالفلاسفة، والكهان، والمنجمين، وجاهلية العرب الذين كانوا قبل مبعث النبي ﷺ؛ فإن هذه علوم القوم، ليس لهم علم بما جاءت به الرسل.

وكل هذه الأمور يسمى صاحبها: كاهناً وعرافاً، ومن في معناهم.

فمن أتاهم، فصدقهم بما يقولون، لحقه الوعيد.

وقد ورث هذه العلومَ عنهم أقوامٌ، فادَّعوا بها علمَ الغيب الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وادَّعوا أنَّهم أولياء، وأن ذلك كرامة.

ولا ريب أن من ادَّعى الولاية، واستدلَّ بإخباره ببعض المغيبات، فهو من أولياء الشيطان، لا من أولياء الرحمن.

إذ الكرامةُ أمرٌ يجريه الله على يد عباده المؤمنين المتقين، إما بدعاء، أو أعمال صالحة، لا صنع للوليِّ فيها، ولا قدرةَ له عليها.

بخلاف من يدَّعي أنه ولي الله، ويقول للناس: اعلموا أنِّي أعلم المغيبات، أو أُخبر بها، فإن مثل هذه الأمور قد تحصل بما ذكرنا من الأسباب، وإن كانت الأسباب محرمة كاذبة في الغالب، ولهذا قال النبي ﷺ في وصف الكهان: «إنهم يكذبون معها مئة كَذْبة».

فبين ـ عليه الصلاة والسلام ـ أنهم يصدقون مرة، ويكذبون مئة، وهكذا حال من سلك سبيل الكهان؛ ممن يدَّعِي الولاية والعلم بما في ضمائر الناس، مع أن نفس دعواه دليل على كذبه؛ لأن في دعواه الولاية تزكيةَ النفس المنهيَّ عنها بقوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢].

وليس هذا من شأن الأولياء، بل شأنهم الإزراءُ على نفوسهم، وعيبُهم لها، وخوفُهم من ربهم، فكيف يأتون الناس فيقولون: اعرفوا أَنَّا أولياء، وأَنَّا نعلم الغيب، وفي ضمن ذلك طلبُ المنزلة في قلوب الخلق، واقتناص الدنيا بهذه الأمور؟

وحسبك بحال الصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، وهم سادات الأولياء، وقادة الأصفياء، ونخبة الصلحاء، وخلاصة النبلاء، وسلف الأمة وأئمتها.

هل كان عندهم من هذه الدعاوي الطويلة، والشطحات العريضة شيء؟ لا والله.

بل كان أحدهم لا يملك نفسه إذا قرأ القرآن، كالصديق ـ رضي الله عنه ـ، وكان الفاروق ـ رضي الله ـ عنه يُسمع نشيجُه من وراء الصفوف، ويبكي في صلاته، وكان يمر بالآية في ورده بالليل، فيمرض منها لياليَ يعودونه.

وكان تميم الداري يتقلب في فراشه لا يستطيع النوم إلا قليلاً؛ خوفاً من النار، ثم يقوم إلى صلاته.

فالأولياء يكونون كذلك، ويكفيك في صفاتهم ما ذكره الله ـ سبحانه وتعالى ـ في سورة الرعد، والمؤمنين، والفرقان، والذاريات، والطور.

فالمتصفون بتلك الصفات هم الأولياء والأصفياء الذين قال تعالى فيهم:

﴿ إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ ذِكۡرَى ٱلدَّارِ ﴾ [صٓ: ٤٦]، وقال: ﴿ رِجَالٞ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ ﴾ [النور: ٣٧]، لا هؤلاء الكذابون أهل الدعوى والمنازعة لرب العالمين فيما يختص به من الكبرياء، والعظمة، والجبروت، وعلم الغيب، والتصرف في الأمور.

فمجرد دعواهم لعلم الغيب كفرٌ بَواح، فكيف يكون المدَّعي لذلك وليّاً لله؟ بل [وهو] وليُّ الشيطان، خارج عن دائرة الإيمان.

ولقد عظم الضرر واشتد الخطب بهؤلاء المفترين الذين ورثوا هذه العلوم الشِّركية، والفنون الكفرية عن طوائف المشركين، وأفراخ الفلاسفة الملاعين، ولبسوا بها على خفافيش القلوب وسفهاء الأحلام، وأضلُّوا كثيراً من الذين يظنون أنهم من خواص الناس، فضلاً عن العوام. نسأل الله سبحانه السلامة والعافية في الدنيا والآخرة.

وقد عد العلامة الشوكاني ـ رضي الله عنه ـ في «شرح مختصره» الكاهنَ ممن يستحق القتل حدّاً، فقال: والكاهن؛ لكون الكهانة نوعاً من الكفر، فلا بد أن يعمل من كهانته ما يوجب الكفر، وقد ورد أن تصديق الكاهن كفر، فبالأولى الكاهن إذا كان معتقداً بصحة الكهانة. قال: وفي الباب أحاديث، ثم ذكر بعض ما تقدم.

وبالجملة: ففيه أنه لا يجتمع تصديق الكاهن مع الإيمان بالقرآن.

قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في قوم يكتبون أبا جاد، وينظرون في النجوم: ما أُرى مَنْ فعلَ ذلك له عند الله من خلاق. رواه الطبراني مرفوعاً، وإسناده ضعيف، ولفظه: «رب معلم حروف أبي جاد، دارسٍ في النجوم ليس له عند الله خلاق يوم القيامة».

و«أرى» ـ بفتح الهمزة ـ بمعنى: «أعلم»، وـ بضمها ـ: «أظن».

حكم كتابة حروف أبي جاد وتعلمها

وكتابة أبي جاد وتعلُّمها لمن يدعي بها علم الغيب هو الذي يسمَّى: علم الحرف، وهو الذي فيه الوعيد، فأما تعلُّمها للتهجِّي وحسابِ الْجُمَّل، فلا بأس به.

والمراد بالنظر في النجوم: اعتقاد أن لها تأثيراً.

وفي هذا الأثر من الفوائد: عدم الاغترار بما يؤتاه أهلُ الباطل من معارفهم وعلومهم كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [غافر: ٨٣].

بيان معنى «النشرة» وحكمها

وأما «النُّشرة» ـ بضم النون ـ كما في القاموس، فقال أبو السعادات: هي ضرب من العلاج والرقية يعالج به من يُظن أن به مسّاً من الجن، سميت «نشرة»؛ لأنه يُنشر بها عنه ما خامره من الداء؛ أي: يُكشف ويزال.

قال الحسن: النشرةُ من السحر، وقد نشَّرت عنه تنشيراً، وفي الحديث. «فلعل طباً أصابه، ثم نشَّره بـ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾» أي: رقاه.

قال ابن الجوزي: النشرة: حَلُّ السحر عن المسحور، ولا يكاد يقدر عليه إلا من يعرف السحر.

وعن جابر: أن رسول الله ﷺ سئل عن النشرة، فقال: «هي من علم الشيطان» رواه أحمد بسند جيد، وأبو داود، وقال: سئل أحمد عنها، فقال: قال ابن مسعود: يكره هذا كله، ورواه أيضاً الفضلُ بن زياد في كتاب «المسائل»، قال ابن مفلح: إسناده جيد، وحسنه الحافظ أيضاً.

والمراد: النشرة التي كان أهل الجاهلية يصنعونها، ومراد أحمد: أن ابن مسعود يكرهها، كما يكره تعليق التمائم مطلقاً.

وفي «البخاري» عن قتادة: قلت لابن المسيب: رجلٌ به طِبٌّ، ويؤخَذُ عن

امرأته، أَيُحَلُّ عنه، أو ينشر؟ قال: لا بأس، إنما يريدون به الإصلاح، فأما ما ينفع، فلم ينه عنه.

«الطب» ـ بكسر الطاء ـ: السحر، يقال: طُبَّ الرجل ـ بالضم ـ: إذا سحر، ويقال: كنوا عن السحر بالطب تفاؤلاً، كما يقال للديغ: سليم.

وقال ابن الأنباري: «الطب» من الأضداد، يقال للعلاج: «طب»، وللسحر: «طب».

ومعنى «يؤخذ»: يحبس عن امرأته، ولا يصل إلى جماعها.

«والأُخذة» ـ بضم الهمزة ـ: الكلام الذي يقوله الساحر.

والمراد بالإصلاح: إزالة السحر، وهذا محمول على نشرة لا يعلم أنها سحر.

وقال الحسن: لا يحل السحرَ إلا ساحر. رواه ابن الجوزي في «جامع المسانيد».

قال العلامة ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: النشرة: حل السحر عن المسحور، وهي نوعان: حل مثله بسحر، وهو من عمل الشيطان... إلى آخر ما قال.

كيفية مداواة المسحور أو صفة النشرة

ومما جاء في صفة النشرة ما رواه ابن أبي حاتم، وأبو الشيخ عن ليث بن أبي سليم، قال: بلغني أن هؤلاء الآيات شفاء من السحر، بإذن الله تقرأ في إناء به ماء، ثم يصب على رأس المسحور.

الآية التي في يونس: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٨١ـ ٨٢].

وقوله: ﴿فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١١٨] إلى آخر الآيات الأربع، وقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩].

علاج من حبس عن امرأته

وقال ابن بطال في كتاب وهب بن منبه: إنه يأخذ سبع ورقات من سِدْرٍ أخضر، فيدقُّها بين حجرين، ثم يضرب به بالماء، ويقرأ فيه آية الكرسي، والقواقل[1]، ثم يحسو منه ثلاث حسوات، ثم يغتسل به، يذهب عنه كلُّ ما به، وهو جيد للرجل إذا حُبس عن أهله.

قال في «فتح المجيد»: قول العلامة ابن القيم: الثاني: النشرة بالرقية والتعوذات، والأدوية المباحة جائزة، يشير إلى مثل هذا، وعليه يحمل كلام من أجاز النشرة من العلماء.

والحاصل: أن ما كان من السحر، فيحرم، وما كان بالقرآن، والدعوات، والأدوية المباحة، فجائز. والله أعلم. انتهى.

الآيات التي تزيل السحر وتبطله

وأقول: عقد مسندُ الوقت الشيخُ أحمد ولي الله المحدثُ الدهلويُّ، فصلاً في كتابه «القول الجميل» في شيء من فوائد سيده الوالد ـ رحمه الله ـ، وذكر فيه أعمالاً مجربة، منها: إزالة السحر، وغيره، وهو «النشرة» في المعنى.

قال ـ رحمه الله ـ: وسمعته يقول: ثلاث وثلاثون آية تنفع من السحر، وتكون حرزاً من الشيطان، واللصوص، والسباع.

أربع آيات من أول البقرة، وآية الكرسي، وآيتان بعدها إلى ﴿خَـٰلِدُونَ﴾، وثلاث من آخر البقرة، وثلاث من الأعراف ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ﴾ إلى ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤ـ٥٦] وآخر بني إسرائيل: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وعشر آيات من أول الصافات إلى ﴿لَّازِبٍ﴾ [الصافات: ١ـ ١١]،

---

(١) قوله: «والقواقل» هكذا في الأصول التي بين أيدينا. والمعنى ـ والله أعلم ـ السور المبدوءة بـ«قل»؛ كالإخلاص، والمعوذتين.

وآيتان من سورة الرحمن ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ﴾ إلى ﴿تَنتَصِرَانِ﴾ [الرحمن: ٣٣-٣٥]، وآخر الحشر: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الحشر: ٢١]، وآيتان من قُلْ أُوحِيَ ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ إلى ﴿شَطَطًا﴾ [الجن: ٣-٤].

فهذه هي الآيات المسماة بثلاث وثلاثين آية، وكان سيدي الوالد يزيد عليها: الفاتحة، و﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، والمعوذتين، ويأخذ من أول سورة قل أُوحِيَ ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ إلى ﴿شَطَطًا﴾. انتهى.

وقد ذكر صاحب «شفاء العليل» هذه الآيات بعينها، فمن شاء الاطلاع عليها، فليرجع إليه، يجدها متعينة مفصلة.

وكل عمل ودعاء ينشر المرض والداء، وينفع من الأسقام والأدواء، يصدق أنه نشرة، يجوز الانتفاع به، إن كان من ألفاظ القرآن والسنة، أو من المأثور من السلف الصلحاء، الخالي عن أسماء الشرك وصفاته، باللسان العربي، وإلاَّ كان حراماً أو شركاً.

وفي الباب كتب ومؤلفات لأهل الدعوات، تشتمل على رَطْبٍ ويابس، وعلى ما جاز ولم يجز.

فَلْيَتَحرَّ المؤمن الموحِّدُ عند الاعتمال بما فيها، ما هو ثابت صحيح، مُبَرَّأٌ من كل شك وشبهة، ولْيَدَعْ ما هو على غير طريقة الإسلام، وإنما هو فعلُ أهل العزائم والأوفاق، الذين يكتبون التعاويذ في الهندسة، والحروف، والخطوط ونحوها، فإن ذلك لا يصلح لشيء. وكذلك النفث في الخيوط المعقودة.

والله سبحانه كافٍ لعبده، إن توكلَ عليه، ولم يتعلَّقْ بغيره، واكتفى بالأدعية المسنونة، والأدوية المباحة. ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه.

وحيث إن الشرك أخفى من دبيب النّمل يجب غايةُ التحري فيه، والتجنبُ من أنواعه وأطرافه، وما يشبه ذلك. وبالله التوفيق، وهو المستعان.

فصل في ذكر عبادة بعض هذه الأمة الإسلامية الأوثان
وقد تقدم الكلام على ذلك في الجملة
في باب: رد الإشراك في العبادات

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١].

قال عمر الفاروق: «الجبت»: السحر، و«الطاغوت»: الشيطان، وكذلك قال أبو العالية، ومجاهد، والحسن، وغيرهم.

زاد ابن عباس: «الجبت»: الشيطان بالحبشية، وعنه أيضاً: «الجبت»: الشرك، وعنه: «الجبت»: الأصنام، وعنه: «الجبت»: حيي بن أخطب. وعن الشعبي: «الجبت»: الكاهن.

وقال عكرمة، وأبو مالك: «الجبت»: الشيطان.

وعن مجاهد: «الجبت»: كعب بن الأشرف.

قال الجوهري: «الجبت»: كلمة تقع على الصنم، والكاهن، والساحر، ونحو ذلك.

وعلى هذا كلُّ ما قُصد بنوع من أنواع العبادة من دون الله، كائناً ما كان، من الأوثان، والأصنام، والأنصاب، والقبور، والمشاهد، وغيرها، فهو جبتٌ وطاغوت.

ويؤيده قول الخليل ـ عليه السلام ـ: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧] مع قوله: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ [الشعراء: ٧١]، وقوله: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥]، فعلم من هنا أن «الوثن» يطلق على الأصنام وغيرها مما عُبِدَ من دون الله، و«الوثن»: الجبت، والطاغوت.

وفيه: أن الإيمان بهما في هذه الآية، هل هو اعتقاد قلب، أو موافقة أصحابها، مع بغضها ومعرفة بطلانها، وأن هذا يوجد في هذه الأمة؟.

قال تعالى: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَۚ﴾ [المائدة: ٦٠] قال أحمد بن يحيى: جمع «عابد»؛ كبازِل وبزَل، وشارف وشرَف، وكذلك عُبَّد جمع عابد، ومثله عباد.

وقال تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِمۡ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا﴾ [الكهف: ٢١] المراد: أنهم فعلوا مع الفتية بعدَ موتهم ما يُذم فاعلُه؛ لأن النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود النصارى، اتخذوا قبورَ أنبيائهم مساجد» أراد: تحذير الأمة من أن يفعلوا مثل فعلهم. وعن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ: أن رسول الله ﷺ قال: «لتتبعُنَّ سَنَنَ مَنْ كان قبلَكُم حَذْوَ القُذَّة بِالقُذَّة، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ، لدخلتموه»، قالوا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟».

أخرجه الشيخان، وهذا سياق مسلم.

و«السَّنَن» ـ بفتح السين ـ بمعنى: الطريق، و«القُذَّة» بضم القاف واحدة القُذَذ، وهو ريش السهم.

والمعنى: إنكم تتبعون طريقهم في كل ما فعلوه، وتتشبهون بهم فيه كما تشبه قذةُ السهم القُذَّةَ الأخرى.

وقد وقع كما أخبر ﷺ.

وفي حديث آخر: «حتى لو كان فيهم من يأتي أُمَّه علانية، لكان في أمتي من يفعل ذلك».

أراد ﷺ أن أمته لا تدع شيئاً مما كان يفعله أهل الكتاب إلا فعلته كله، لا تترك منه شيئاً.

ومن هنا قال سفيان بن عيينة: من فسد [من] علمائنا، ففيه شَبَهٌ من اليهود، ومن فسد من عُبَّادِنَا، ففيه شَبَهٌ من النصارى. انتهى.

قال في «فتح المجيد»: فما أكثرَ الفريقين! لكن من رحمة الله ونعمته أَنْ جعل

هذه الأمة، لا تجتمع على ضلالة؛ لحديث ثوبان ـ رضي الله عنه ـ الآتية قريباً وانتهى. قلت: عدم اتباع بعض هذه الأمة لهم صحيح، وإنما الشأن في أكثر هذه الأمة، وإنك إذا تتبعت مراسم القوم ومواسمهم، رأيت أنه لا سنن يؤثر ممن كان قبلنا إلا وقد تلبس به أكثرُ هذه الأمة، بل جميعُها، وهو أعمُّ من العبادات والعادات.

هذه المساجد على القبور، والموالد للنبي ﷺ، والاحتفال بها وبالأعراس، ونحوها للموتى، إنما اشتقوها من سنن هؤلاء المشركين، واتخذوها عبادة وحسنة بين المسلمين.

فما أحسنَ قولَ أهل العلم: إن كلَّ كفرٍ مضى عليه الزمان ودَرَس، صار إسلاماً، فليس في الدنيا شرك من الإشراك، ولا بدعةٌ من البدعات، ولا كفر من الكفريات، إلا وأصلُها من الأمم الماضية المشركين، وأهلِ الملل المبتدعين، ثم دبَّ هذا الداء في هذه الأمة؛ كما قيل: الأصول تسري في الفروع.

فيا لله العجب من عدم مبالاة هذه الأمة بهذه الأمة! مع تنبيه الرسول ﷺ على ذلك. وإخبارِه ـ عليه السلام ـ أُمته بها.

وفي حديث ثوبان عند البرقاني في «صحيحه»، وأصله في «صحيح مسلم» مرفوعاً:

«إنما أخاف على أمتي الأئمةَ المضِلين، وإذا وقع عليهم السيف، لم يُرفع إلى يوم القيامة، ولا تقوم الساعة حتى يلحقَ حيٌّ من أمتي المشركين، وحتى تَعبد فِئامٌ من أمتي الأوثان، وإنه سيكون في أمتي ثلاثون كذاباً، كلُّهم يزعم أنه نبيٌّ، وأنا خاتمُ النبيين، لا نبيَّ بعدي».

ثوبان: هو مولى رسول الله ﷺ، مات بحمص سنة ٥٤هـ، والبرقاني: هو الحافظ الكبير أحمدُ بنُ محمد بن غالب الخوارزمي الشافعي، ولد سنة ٣٣٦هـ، ومات سنة ٤٢٥هـ.

قال الخطيب: كان ثبتاً ورعاً، لم نر في شيوخنا أثبتَ منه، صنف مسنداً، ضَمَّنه ما اشتمل عليه «الصحيحان»، وجمعَ حديثَ الثوريِّ، وشعبةَ، وطائفةٍ.

والمراد بالأئمة المضلين: الأمراء، والعلماء، والعُبَّاد الذين يحكمون في هذه الأمة بغير علم، فيضلونهم، كما قال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾ [الأحزاب: ٦٧].

وكان بعض هؤلاء يقول لأصحابه: مَنْ كان له حاجة، فَلْيَأْتِ إلى قبري، فإني أقضيها له، ولا خيرَ في رجل يحجُبُه عن أصحابه ذراعٌ من تراب، ونحو ذلك.

وهذا هو الضلال البعيد، يدعو أصحابه إلى أن يعبدوه من دون الله، ويسألوه قضاءَ حاجاتهم، وتفريجَ كرباتهم.

وقد قال سبحانه في كتابه العزيز: ﴿ يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴿١٢﴾ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦۚ ﴾ [الحج: ١٢-١٣].

وقال: ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ﴾ إلى قوله: ﴿ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا ﴾ [الفرقان: ٣].

وقال: ﴿ فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ ﴾ [العنكبوت: ١٧]. وأمثال هذه في القرآن كثيرة، تبين الهدى من الضلال.

ومن هذا الضرب: من يدعي أنه يصل مع الله إلى حال تسقط عنه التكاليف، ويقول: إن الأولياء يُدْعَوْنَ، أو يُستغاث بهم في حياتهم وبعدَ مماتهم، وإنهم ينفعون، أو يضرون، ويدبرون، أو يتصرفون، على سبيل الكرامات، وإنه يطلع على اللوح المحفوظ، ويأخذ من المعدن، ولا يحتاج إلى ظاهر هذه الشريعة، ويعلم أسرار الناس وما في ضمائرهم، وإن بناء المساجد والقباب على قبور الأولياء والصلحاء، وإيقادَها بالسرج ونحو ذلك جائز، وإن تغطية الأجداث الصالحة بالغلف والأردية، ونصب الأحجار المكتوبة عليها، وإيثار الأسفار إلى زيارتها مستحسنة.

فكل هذا من الغلو القبيح، والإفراط المذموم، والشركِ المردود؛ لأنه من جنس العبادة لغير الله تعالى، وعبادةُ غيره سبحانه شركٌ بوَاحٌ، وكفر صُراح.

ومنهم من يقول لمريديه: إن تصلوا، فحسنٌ، وإن لم تصلوا، فما عليكم.

ومنهم من يضنع عن معتقديه بعضَ فرائض الله، ويُحِلُّ لهم ما حَرَّمه الله تعالى، فإنا لله وإنا إليه راجعون، على هذا الهذيان والطغيان، فما أكثرَه!

ومنهم من يقول لأصحابه: إنَّ كلَّ مَنْ لا شيخَ له، لا نجاة له في الآخرة، ولا غوثَ له في الدنيا. وهذا هو الكفرُ البحتُ، والمحادَّة لله ولكتابه ولرسوله.

وهل حاجةٌ لأحدٍ ممن أسلمَ وجهَه لله أن يتخذ شيخاً غيرَ من جعله الله شيخَ الأنبياء والرسل، وقضى على لسانه كلَّ ما حَرَّمه وأحلَّه، وبلَّغ جميعَ ما أنزل إليه ربُّه في كتابه العزيز، ولم يغادر صغيراً ولا كبيراً، من بر وإثم إلا أخبر به أمته، وأرشدَهم إلى كل خير، وحذَّرهم عن كل شر كائن إلى يوم القيامة، وهو سيدُ المرسلين، وخاتمُ النبيين ﷺ؟.

ولما كان حيّاً كان شيخاً بنفسه المقدسة، ولما توفي، فسنته قدوةٌ للمقلِّدين، وأُسوةٌ للمسلمين أجمعين.

ولا نعني بهذا الكلام إنكار بيعة الإسلام بالسادة الكرام على إرادة الإنابة إلى الله تعالى، واختيار التقوى منه سبحانه، فهذا شأن آخر.

قال في «فتح المجيد»: أتي بلفظ «إنما» الذي يأتي للحصر؛ بياناً لشدة خوفه على أمته من الأئمة الضالين، وما وقع ذلك في خَلَد النبي ﷺ إلا على طريق إطلاع الله تعالى له على بعض غيوبه؛ من أنه سيقع نظيرُ ما في الحديث قبله من قوله: «لتتبعُنَّ سننَ مَنْ كان قبلكم».

وقد بين الله في كتابه، الصراط المستقيم، الذي هو سبيل المؤمنين الموحدين.

فكلُّ من أحدثَ حدثاً ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسوله ﷺ، فهو ملعون، وحدثُه مردود عليه؛ كما قال ﷺ: «من أحدث حدثاً، أو آوى محدِثاً فعليه لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صَرْفاً ولا عَدْلاً».

وقال: «مَنْ أحدثَ في أمرِنا هذا ما ليس منه، فهو رَدٌّ» وقال: «كلُّ محدَثةٍ بدعةٌ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ».

وهذه أحاديث صحيحه، وعليها مدارُ أصول الدين وأحكامه.

وقد بين الله هذا الأصل في مواضع من كتابه العزيز، فقال: ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقال ﴿ ثُمَّ جَعَلۡنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ فَٱتَّبِعۡهَا﴾ [الجاثية: ١٨]، ونظائر ذلك في القرآن كثيرة.

وعن زياد بن حذير، قال: قال لي عمر ـ رضي الله عنه ـ: هل تعرف ما يهدمُ الإسلامَ؟ قلت: لا، قال: يهدمه زَلَّةُ العالِم، وجِدالُ المنافِق في الكتاب، وحكمُ الأئمةِ المضلين. رواه الدارمي.

وقال يزيد بن عميرة: كان معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ لا يجلس مجلساً للذكر إلا يقول: الله حكم قسط، هلك المرتابون.

وفيه: واحذروا زيغة الحكيم؛ فإن الشيطان قد يقول الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق.

قلت لمعاذ: وما يدريني رحمك الله أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة والمنافق قد يقول كلمة الحق؟

قال: قال لي: اجتنب من كلام الحكيم المشتبهات التي يُقال: ما هذه؟ ولا يثنيك ذلك عنه؛ فإنه لعله يراجع الحق، وتلقَّ الحقَّ إذا سمعته؛ فإن على الحق نوراً: رواه أبو داود وغيره. انتهى.

قلت: وقد كثر الأئمة المضلون في هذه الأمة منذ زمن طويل، وهم في هذا الزمن أكثر من كل شيء، ولا مُنجِيَ منهم إلا الله. اللهمَّ أَنْجِ المؤمنين من هؤلاء المشركين.

وأما وقع السيف في هذه الأمة، فاعلم أن بدايته كان بقتل عثمان ـ رضي الله عنه ـ، ثم لم يرفع هذا الزمان، في عصر من الأعصار، وقُطر من الأقطار،

ولا يُرفع إلى يوم القيامة، ولكن قد يكثر، وقد يقل، ويكون في جملة، ويرتفع عن أخرى.

وأما عبادة هذه الأمة الأوثانَ، فحيٌّ واحد الأحياء، وهي القبائل. وفي رواية أبي داود: «حتى يلحق قبائلُ من أمتي بالمشركين»، والمعنى: إنهم يكونون معهم، ويرتدون ـ برغبتهم ـ عن أهل الإسلام، ولحوقهم بأهل الشرك والطغيان.

وهذا مشاهَدٌ اليوم، فإنك ترى الناس الكثيرين صاروا مسيحيين في الزي والكلام، وآثروا صحبة الطغام اللئام، يحبون سننَ من ليسوا من أهل الإسلام، ويرغبون عن المسلمين وعن أوضاع الدين.

ومعنى «الفئام» مهموزة ـ: الجماعات الكثيرة، قاله أبو السعادات.

وفي رواية أبي داود: «حتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان».

والحديث نص في لحوق بعضِ هذه الأمة أو أكثرِها بالمشركين في آخر الزمان، قبل قيام الساعة.

ففيه الرَّد على من قال بخلافه من عُباد القبور، الجاحدين لما يقع منهم من الشرك بالله، بعبادتهم الأولياءَ وقبورَهم، وهي الأوثان لهم في الحقيقة، وإن أنكروا على ذلك، ؛ لجهلهم بحقيقة التوحيد، وما يناقضه من الشرك والتنديد.

فالتوحيد هو أعظم مطلوب، والشرك هو أعظم الذنوب.

وكل مشرك ملحَقٌ بعبدة الأوثان، كائناً من كان، وفي أي مكان كان.

فإن «الوثن» يعمُّ كلَّ ما يُعبد من دون الرحمن من الجماد والنبات والحيوان.

وفي معنى هذا الحديث في «الصحيحين» عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «لا تقوم الساعة حتى تضرب أَلياتُ نساءِ دَوْسٍ على ذي الخَلَصَة» الحديث.

«وذو الخَلَصَة»: طاغيةُ دَوْس التي كانوا يعبدونها في الجاهلية.

روى ابن حبان عن عمر، قال: إن عليه الآن بيتاً مبنياً مغلَقاً.

قال العلامة ابن القيم ـ رحمه الله ـ في قصة هدم اللات، لما أسلمت ثقيف: فيه: أنه لا يجوز إبقاءُ مواضع الشرك والطواغيت بعدَ القدرة على هدمها وإبطالها يوماً واحداً، وكذلك حكمُ المَشاهدِ التي بُنيت على القبور، والتي اتُّخِذت أوثاناً تُعبد من دون الله، والأحجار التي تُقصد للتبرك والنذر، لا يجوز إبقاءُ شيء منها على وجه الأرض مع القدرة على إزالتها، وكثيرٌ منها بمنزلة «اللات»، و«العزى»، و«مناة»، وأعظم شركاً عندها، وبها منها، فاتبع هؤلاء سننَ من كان قبلهم، وسلكوا سبيلَهم حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّةِ، وغلب الشركُ على أكثر النفوس؛ لظهور الجهل، وخفاء العلم، وصار المعروف منكراً، والمنكر معروفاً، والسنَّةُ بدعةً، والبدعة سنةً، وطُمِست الأعلام، واشتدَّتْ غربةُ الإسلام، وقلَّ العلماء، وغلب السفهاء، وتفاقم الأمر، واشتد البأس، وظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس.

ولكن لا تزال طائفةٌ من العصابة المحمدية، بالحقِّ قائمين، ولأهل الشرك والبِدَع مجاهدين، إلى أن يرث الله الأرضَ ومَنْ عليها، وهو خير الوارثين. انتهى.

زاد في «فتح المجيد»: قلت: فإذا كان هذا في القرن السابع وقبلَه، فما بعدَه أعظمُ فساداً. انتهى.

وأقول: جاء هذا الفسادُ من بعد القرون الثلاثة المشهودِ لها بالخير، ولم يكن زمنٌ من هذه الأزمنة إلى زماننا هذا إلا وقد زادت فيه غربةُ الإسلام وقوةُ الشرك والآثام، إلى أن فني في هذا العصر أكثره، ولم يبق منه إلا الاسم والرسم، وصار الملكُ تحت أيدي غير الإسلام، وصار علماء المسلمين اليوم يجادلون فيما بينهم، ولا يرفعون رأساً إلى مَنْ سواهم، حتى يردُّوا عليهم، أو يُقَوُّوا مادَرَس من المِلَّة، بل هِمَّتُهم النقضُ على أبناء جنسهم، بمجردِ كونهم من أهلِ الاتِّباع، خارجين عن تقليد الإمام أبي حنيفة ـ رضي الله عنه ـ مثلاً.

وإنْ ردَّ على هؤلاء المجادلين أحدٌ من أهل الكتاب، أو الرافضة مثلاً، فلا

يجيبون عليه أبداً، إنما يسارعون إلى أهل الحق وطردهم لساناً وبياناً، وهم في ذلك أطيشُ من ذباب، وأجهلُ من غراب.

وأما هدمُ الطواغيت، فكان هذا الفعل من سَلَف هذه الأمة على الوجه النافذ، حتى إنك ترى آثارهم باقية إلى الآن.

كم هدم ملوكُ الإسلام من معابدِ الهنود واليهود، وبنوا هناك مساجدَ! وكم قلعوا منصةَ التعزية، وخرقوا الضرائح القرطاسية، وجعلوا مكانها مدارس العلم بخلوص النية! وكم محوا نُصُباً وأحجاراً، وكسروا أوثاناً وأصناماً، وجعلوها مكاناً لعبادة الله ودرس العلم!

وأما الآن، فكم من مسجد يُهدم أو يهان، ويبنى مكانَه بِيَعٌ وصوامعُ، بلا نكير من إنسان! فهذا كلُّه من آثار حكمِ الأئمة المضلِّين، وسطوةِ الفرق الضالين، والله أعلم بما سيكون بعد هذا.

وأين مَنْ يستطيع أن يقول عند ذلك: من ذا؟ وماذا؟.

الكذابون الثلاثون

وأما الكاذبون الثلاثون، فقال القرطبي: وقد جاء عددهم مُعَيناً في حديث حذيفة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يكون في أمتي كذابون دجالون، سبعٌ وعشرون، منهم أربعُ نسوة» أخرجه أبو نعيم، وقال: هذا حديث غريب. انتهى، وحديث ثوبان أصحُّ من هذا.

قال عياض: عُدَّ من تنبأَ من زمن رسول الله ﷺ إلى الآن، فمن اشتهر بذلك وعرف، واتبعه جماعة، فوجد هذا العدد فيهم، ومن طالع كتب الأخبار والتاريخ، عرف صحة هذا.

وقال الحافظ: قد ظهر مصداقُ ذلك في زمن النبي ﷺ، فخرج مسيلمة الكذاب باليمامة، والأسود العنسي باليمن، وفي خلافة أبي بكر طليحة بن خويلد في بني أسد بن خزيمة، وسجاح في بني تميم.

وقُتل الأسود قبل أن يموت النبي ﷺ، وقُتل مسيلمة في خلافة أبي بكر، وتاب طُليحة ومات على الإسلام في زمن عمر ـ رضي الله عنه ـ، ونقل أن سجاح تابت أيضاً.

ثم خرج المختار بنُ أبي عبيد الثقفي، وغلب على الكوفة في خلافة ابن الزبير، وأظهر محبة أهل البيت، ودعا الناس إلى طلب قتلة الحسين، فتتبعهم، وقتل كثيراً ممن باشر ذلك وأعان عليه، فأحبه الناس، ثم ادَّعى النبوة، وزعم أن جبريل ـ عليه السلام ـ يأتيه.

ومنهم: الحارث الكذاب خرج في خلافة عبد الملك بن مروان، فقتل، وخرج في خلافة بني العباس جماعة.

وليس المراد بالحديث مَن ادَّعى النبوة مطلقاً؛ فإنهم لا يُحصون كثرةً؛ لكون غالبهم ينشأ عن جنون أو سوداء، وإنما المرادُ: من قامت لهم شوكة، وبدا له شبهة كمن وصفنا.

وقد أَهلك الله تعالى مَنْ وقع له منهم ذلك، وبقي منهم مَنْ يلحقه بأصحابه، وآخرهم الدجال الكبير. انتهى.

وأقول: ذكر صاحب «حجج الكرامة» أسماءَ هذه الثلاثين الكذابين غالباً، وعدَّ منهم ذلك الرجل النابغ في هذا العصر، ونصَّ عليه بأنه دجّالٌ كذابٌ وضّاع، زاعم فيه أنه نبي، وهذا يرده قوله ﷺ في حديث الباب: «وأنا خاتمُ النبيين، لا نبيَّ بعدي».

قال الحسن: أي الذي ختم به النبوة؛ أي: إنه آخر الأنبياء؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وإنما ينزل عيسى بن مريم عليهما السلام في آخر الزمان حاكماً بشريعة محمد ﷺ، مصلياً إلى قبلته، فهو كأحِد أمته، بل هو أفضلُ هذه الأمة.

قال: قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده! لينزلَنَّ فيكم ابنُ مريم حَكَماً مُقْسِطاً، فليكسرَنَّ الصليبَ، وليقتلَنَّ الخنزير، وليضعنَّ الجزيةَ».

وأيضاً في حديث الباب بشارةٌ عظمى ببقاء أهل الحق في هذه الأمة إلى قيام الساعة.

وفيه وعدٌ بكون طائفة منها منصورةً، لا يضرها مَنْ خذلها، ولا من خالفها.

قال يزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل: إن لم يكونوا هؤلاء أهل الحديث، فلا أدري من هم؟

قال ابن المبارك، وعلي المديني، وأحمد، والبخاري، وغيرهم: إنهم أهل الحديث.

وعن ابن المديني أيضاً في رواية: هم العرب، واستدل برواية من روى: «هم أهل الغرب» وفسر الغَرْبَ بالدلو العظيمة، لأن العرب هم الذين يستقون بها.

قال النووي: يجوز أن تكون هذه الطائفة جماعةً متعددة من أنواع المؤمنين ما بين شجاع وبصير بالحرب، ومحدثٍ وفقيه، ومفسرٍ، وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزاهدٍ وعابد، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلدٍ واحد، وأن يكونوا في بعض دون بعضٍ منه.

ويجوز إخلاءُ الأرض من بعضهم أولاً فأولاً، إلى أن لا يبقى إلا فرقةٌ واحدةٌ ببلد واحد، فإذا انقرضوا، جاء أمر الله. انتهى حاصله، مع زيادة فيه، قاله الحافظ.

وقد ذكر بعض أهل العلم في كتابه «حجج الكرامة» جماعة من هذه الطائفة من زمن الصدر الأول إلى زمانه هذا، اسماً باسم، وعينهم بحسب القرائن الحالية، والشهود الصادقة من المنافع والفضائل.

قال القرطبي: وفيه دليل على أن الإجماع حجة؛ لأن الأمة إذا اجتمعت، فقد دخل فيهم الطائفة المنصورة. انتهى.

قلت: نعم، إذا اجتمعت الأمة، ولكنه عسير جدّاً، ولا نعلم مسألةً من

المسائل الفروعية كانت الأمة اجتمعت عليها إلا هذه الأصول، أصول الإسلام إجمالاً؛ من الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والجهاد.

بل افترقت في هذه أيضاً حتى صارت أحزاباً متحزبة، وجنوداً مجندة، منها المؤتلف والمختلف، والمتعارف والمتناكر، وحتى عادت اثنتين وسبعين فرقة.

فالمراد بهذه الطائفة: هم الذين هم على ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه في حياته وحياتهم، وأتباعه بالإحسان بعد مماته ومماتهم، من أي قوم كانوا، وفي أي زيٍّ ظهروا، أو بأيِّ قول قالوا، وهؤلاء قليلٌ جدّاً كما تشير إلى هذا عبارة الحديث.

قال بعض أهل العلم: فيه الآية العظيمة: أنهم مع قلتهم لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم.

وفيه البشارة بأن الحق لا يزول بالكلية.

واحتج بهذا الحديث الإمام أحمد على أن الاجتهاد لا ينقطع ما دامت هذه الطائفة موجودة.

قلت: ووجودُها باقٍ إلى أن يأتي الله بأمره؛ كما في الحديث: «حتى يأتي أمرُ الله».

قال بعض العلماء: الظاهر: أن المراد به ما رُوي من قبض مَنْ بقي من المؤمنين بالريح الطيبة، ثم لا يبقى إلا أشرار الناس؛ كما روى الحاكم: أن عبد الله بن عمرو قال: لا تقوم الساعة إلا على شِرار الخلق، هم شرُّ أهل الجاهلية.

قال عقبة بن عامر لعبد الله: أعلم ما تقول، وأما أنا، فسمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تزال عصابةٌ من أمتي يقاتلون على أمر الله ظاهرين، لا يضرهم مَنْ خذلَهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك».

فقال عبد الله: ويبعث الله ريحاً، ريحُها ريحُ المسك، ومَسُّها مَسُّ الحرير،

فلا تترك أحداً في قلبه مثقالُ ذرةٍ من إيمان إلا قبضته، ثم يبقى شرار الناس، فعليهم تقوم الساعة.

وفي «صحيح مسلم»: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله، الله».

وعلى هذا، فالمراد بقوله في حديث عقبة وما أشبهه «حتى تأتيهم الساعة»: ساعَتُهم، وهي وقتُ موتهم بهبوب الريح، ذكره الحاكم.

وقد اختلفوا في محل هذه الطائفة، فقال ابن بطال: إنها تكون في بيت المقدس، كما رواه الطبراني من حديث أبي أمامة: قيل: يا رسول الله! وأين هم؟ قال: «ببيت المقدس».

وقال معاذ بن جبل: هم بالشام.

وفي كلام الطبري ما يدلُّ على أنه لا يجب أن تكون في الشام، أو في بيت المقدس دائماً، بل قد تكون في موضع آخر، في بعض الأزمنة.

قال في «فتح المجيد»: ويشهد له الواقع، وحال أهل الشام، وأهل بيت المقدس من أزمنة طويلة، لا يعرف فيهم من قام بهذا الأمر بعدَ شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رضي الله عنه ـ، وأصحابِه في القرن السابع، وأول الثامن.

فإنّهم ـ في زمانهم ـ كانوا على الهدى المستقيم، وعلى الحق القويم، يدعون إليه، ويناظرون عليه، ويجاهدون فيه، ويحتملون المشاقَّ والمصائب عليه، ويصبرون على ما يصيبهم في سبيل الله.

وقد يجيء من أمثالهم بَعْدُ بالشام مَنْ يقوم مقامهم بالدعوة إلى الحق، والتمسك بالسنة، والله على كل شيء قدير. انتهى.

دلالة الحديث على فضل ابن تيمية ـ رحمه الله ـ

قلت: ودلالة هذا الحديث على هذا المعنى على فضيلة شيخ الإسلام أوضحُ من دلالة حديث: «لو كان الإيمانُ بالثريا، لَنالَهُ رجالٌ من أبناءِ فارس» على فضيلة الإمام أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ، عرف هذا من عرف، وجهله من جهل.

قال في «فتح المجيد»: ومما يؤيد هذا: أن أهل الحق والسنة في زمن الأئمة الأربعة مع توافر العلماء في ذلك الزمان وقبلَه وبعدَه لم يكونوا في محل واحد، بل هم في غالب الأمصار، في الشام منهم أئمة، وفي الحرمين الشريفين، وفي مصر، وفي العراق، واليمن.

وكلهم على الحق يناضلون ويجاهدون أهل البدع، ولهم المصنفات التي صارت أعلاماً لأهل السنة، وحجةً على كل مبتدع.

وعلى هذا، فهذه الطائفة قد تجتمع، وقد تفترق، وقد تكون في الشام، وقد تكون في غيره.

فإن حديث أبي أمامة، وقولَ معاذ لا يفيد حصرَها بالشام، وإنما يفيد أنها تكون بالشام في بعض الأزمان، لا في كلها.

وكلُّ جملة من هذا الحديث عَلَمٌ من أعلام النبوة؛ فإن كلَّ ما أخبر به ﷺ في هذا الحديث وقع كما أخبر.

باب في بيان اتخاذ الأنداد من دون الله، وما يلي ذلك

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] لما كانت محبته سبحانه هي أصلُ دين الإسلام الذي يدور عليه قطبُ رحاه، فبكمالها يكمل، وبنقصانها ينقص توحيدُ الإنسان، قال ابن القيم في تفسير هذه الآية في «شرح المنازل»: أخبر تعالى: أن من أحبَّ من دون الله شيئاً كما يحبُّ الله تعالى، فهو ممن اتخذ من دون الله أنداداً، فهذا نِدٌّ في المحبة، لا في الخلق والربوبية، فإن أحداً من أهل الأرض لا يثبت هذا الند، بخلاف ند المحبة؛ فإن أكثر أهل الأرض قد اتخذوا من دون الله أنداداً في الحبِّ والتعظيم، ثم قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾، وفي تقدير الآية قولاَن:

أحدهما: والذين آمنوا أشدُّ حباً لله من أصحاب الأنداد لأندادهم وآلهتهم التي يحبونها ويعظمونها من دون الله.

روى ابن جرير عن مجاهد، في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ مباهاة

ومضاهاة للحق بالأنداد، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ من الكفار لأوثانهم.

ثم روى عن ابن زيد، قال: هؤلاء المشركون، أندادُهم آلهتُهم التي عبدوا مع الله، يحبونهم كما يحب الذين آمنوا الله، والذين آمنوا أشدُّ حباً لله من حبهم آلهتَهم.

والثاني: والذين آمنوا أشدُّ حباً لله من المشركين بالأنداد لله؛ فإن محبة المؤمنين خالصة، ومحبة أصحاب الأنداد قد ذهبت أندادُهم بقسط منها، والمحبةُ الخالصة أشدُّ من المشتركة.

والقولان مرتَّبان على القولين في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾؛ فإن فيها قولين أيضاً.

أحدهما: يحبونهم كما يحبون الله، فيكون قد أثبت لهم محبةَ الله، ولكنها محبةٌ أشركوا فيها مع الله تعالى أندادهم.

والثاني: أن المعنى: يحبون أندادهم كما يحبُّ المؤمنون الله.

ثم بين تعالى أن محبة المؤمنين لله أشدُّ من محبة أصحاب الأنداد.

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ يرجح القولَ الأول، ويقول: إنما ذموا بأن شركوا بين الله وبين أندادهم في المحبة، ولم يخلصوها لله، كمحبة المؤمنين له.

وهذه التسوية المذكورة في قوله تعالى حكايةً عنهم، وهم في النار: أنهم يقولون لآلهتهم، وأندادهم وهي مُحْضَرَةٌ معهم في العذاب ـ: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧ـ٩٨].

ومعلوم أنهم لم يسوُّوهم بربِّ العالمين في إلخلق والربوبية، وإنما سَوَّوْهُمْ به في المحبة والتعظيم، وهذا أيضاً هو العدل المذكور في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] أي: يعدلون به غيره في العبادة التي هي المحبة والتعظيم.

آية المحبة

وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١]، وهذه تسمى آية المحبة.

قال بعض السلف: ادَّعَى قومٌ محبةَ الله، فأنزل الله آية المحبة، يعني هذه إشارةً إلى دليل المحبة وثمرتها وفائدتها.

فدليلها وعلامتُها: اتباعُ الرسول ﷺ، وفائدتها وثمرتها: محبة المرسل، فما لم تحصل المتابعة، فلا محبتكم له حاصلة، ومحبتُه لكم منتفية.

علامات محبة الإنسان لربه

وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ﴾ [المائدة: ٥٤]، فذكر لهم أربع علامات.

إحداهما وثانيتها: أنهم أذلة على المؤمنين، قيل: معناه: أرقَّاءُ رحماءُ، مشفقين عليهم، عاطفين لهم.

فلما ضمن «أذلة» هذا المعنى، عدَّاه بأداة «على».

قال عطاء: للمؤمنين كالولد للوالدة، والعبد لسيده، وعلى الكافرين كالأسد على فريسته ﴿ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾[الفتح: ٢٩].

العلامة الثالثة: الجهاد في سبيل الله بالنفس، واليد، واللسان، والمال، وذلك يحقق دعوى المحبة.

العلامة الرابعة: أنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم، وهذا علامة صحة المحبة.

فكل محبٍّ أخذه اللومُ على محبوبه، فليس بمحبٍّ على الحقيقة، بل المحبُّ شأنُه أن يقول:

أَجِـدُ الْمَـلاَمَـةَ فِـي هَـوَاكَ لَـذِيـذَةً حُبّـاً لِــذِكْــرِكَ فَلْيَلُمْنِـي اللُّـوَّمُ

قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧]، فذكر المقامات الثلاثة للحب، وهي ١ـ ابتغاء القرب إليه. ٢ـ والتوسل إليه بالأعمال الصالحة. ٣ـ والرجاء، والخوف يدل على أن ابتغاء الوسيلة أمرٌ زائد على رجاء الرحمة وخوف العذاب.

ومن المعلوم قطعاً ـ: أنه لا يتنافس إلا في قرب من يحب قربه، وحب قربه تبع لمحبة ذاته، بل محبة ذاته أوجبت محبة القرب منه.

وعند الجهمية والمعطِّلة، ما من ذلك كلِّه شيء؛ فإنه ـ عندهم ـ لا تقرب ذاته من شيء، ولا يقرب من ذاته شيء، ولا يحب لذاته، ولا يُحِبُّ.

فأنكروا حياةَ القلوب، ونعيمَ الأرواح، وبهجةَ النفوس، وقرةَ العيون، وأعلى نعيم الدنيا والآخرة.

ولذلك ضربت قلوبهم بالقسوة، وضرب دونهم ودون الله حجاب على معرفته ومحبته.

فلا يعرفونه، ولا يحبونه، ولا يذكرونه، إلا عند تعطيل أسمائه وصفاته.

فذكرهم أعظم آثامهم وأوزارهم، بل يعاقبون من يذكره بأسمائه وصفاته ونعوتِ جلاله، ويرمونهم بالأدواء التي هم أحقُّ بها وأهلُها.

وحسبُ ذي البصيرة وحياةِ القلب ما يرى على كلامهم من القسوة والمقت والتنفير عن محبة الله تعالى ومعرفته وتوحيده سبحانه، والله المستعان.

وقال ـ رحمه الله تعالى ـ أيضاً: لا تجدُ المحبة أوضحَ من وجودها.

فالحدود لا تزيدها إلا خفاء، فحدُّها وجودُها، ولا توصف المحبةُ بوصفٍ أظهرَ من المحبة، وإنما يتكلم الناس في أسبابها وموجباتها، وعلاماتها، وشواهدها، وثمراتها، وأحكامها.

حقيقة المحبة والأسباب الجالبة لها

وأجمعُ ما قيل في ذلك: ما ذكره أبو بكر الكناني ـ رحمه الله ـ عن سيد الطائفة جُنَيْدٍ البغدادي ـ قدس سره ـ. قال أبو بكر: جرت مسألة في المحبة بمكة ـ أعزها الله ـ في أيام الموسم، فتكلم الشيوخ فيها، وكان الجنيدُ أصغرَهم سناً، فقالوا: هاتِ ما عندَك يا عراقي؛ فأطرق رأسَه، ودمعت عيناه، ثم قال:

عبدٌ ذاهبٌ عن نفسه، متصلٌ بذكر ربه، قائمٌ بأداء حقوقه، ناظرٌ إليه بقلبه، أحرق قلبَه نورُ هيبته، وصفا شربه من كأس دموعه، وانكشف له الحياء من أستار هيبته، فإن تكلم فبالله، وإن نطق فعن الله، وإن تحرك فبأمر الله، وإن سكن فمع الله، فهو بالله، وعن الله، ومع الله، فبكى الشيوخ، وقالوا: ما على هذا مزيد، جبرك الله يا تاج العارفين.

وذكر ـ رحمه الله تعالى ـ: أن الأسباب الجالبة للمحبة عشرة.

إحداها: قراءة القرآن بالتدبُّر والتفهم لمعانيه وما أُريد به.

الثاني: التقرب إلى الله تعالى بالنوافل بعد الفرائض.

الثالث: دوامُ ذكره على كل حال، باللسان، والقلب، والعمل، والحال، فنصيبه من المحبة على قدر هذا.

الرابع: إيثار محابِّه على محابِّك عند غلبات الهوى.

الخامس: مطالعة القلب لأسمائه وصفاته ومشاهدتها، وتقلبه في رياض هذه المعرفة وميادينها.

السادس: مشاهدةُ بِرِّهِ وإحسانه، ونعمِه الظاهرة والباطنة.

السابع وهي أعجبُها ـ: انكسارُ القلب بين يديه.

الثامن: الخلوة وقت النزول الإلهي وتلاوة كتابه، ثم ختم ذلك بالاستغفار والتوبة.

التاسع: مجالسةُ المحبين الصادقين، والتقاطُ أطايب ثمرات كلامهم، ولا يتكلم إلا إذا ترجَّحَتْ مصلحة الكلام، وعلم أنَّ فيه مزيداً لحاله، ومنفعة لغيره.

والعاشر: مباعدة كل سبب يحول بين القلب وبين الله ـ عز وجل ـ.

فمن هذه الأسباب العشرة وصل المحبوب إلى منازل المحبة، ودخل على الحبيب. انتهى.

وكتاب «رياض المرتاض» في باب: السلوك والسنن كتاب نفيس جداً، فيه ما تشتهي الأنفس؛ وتلذ الأعين.

وبالجملة: فالآية الشريفة المذكورة كما ترشد إلى إيثار محبة الله تعالى على جميع ما سواه، فهكذا تدل على أن محبة ما سواه شركٌ لا يصحُّ إيمانُ أحدٍ حتى يبعدَ عنه، ويحصرَ محبته فيه سبحانه.

ومحب الغير واقع في شَرَكِ الشرك على قدر المحبة، فليحذر المؤمن الشحيحُ بدينه من أن يحبَّ شيئاً من دون الله.

فإن الإنسان إذا أحبَّ غيرَ الله، تركه الله، وسلَّمه إلى ذلك الغير؛ لأنه سبحانه أغنى الأغنياء عن الشرك.

وقد قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [التوبة: ٢٤].

أمر الله نبيه ﷺ أن يتوعد من أحبَّ أهلَه ومالَه وعشيرتَه، وتجارتَه ومسكنَه، فآثرها أو بعضَها على فعلِ ما أوجبه الله عليه من الأعمال التي يحبها الله ويرضاها؛ كالهجرة والجهاد ونحو ذلك.

قال العماد ابن كثير ـ رحمه الله ـ: أي: إن كانت هذه الأشياء أحبَّ إليكم

من الله ورسوله، وجهاد في سبيله، فتربصوا؛ أي انتظروا ماذا يحلُّ بكم من عقابه.

روى أحمد، وأبو داود واللفظ له من حديث ابن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذنابَ البقر، ورضيتم بالزرع، سلط الله عليكم ذُلاً لا ينزعُه حتى تُراجعوا دينكم».

فلا بد من إيثار ما أحبَّه الله من عبده وأراده، على ما يحبه العبد ويريده.

فيحب ما يحبه الله، ويبغض ما يبغضه، ويوالي فيه، ويعادي فيه، ويتابع رسوله ﷺ، كما تقدم في آية المحبة ونظائرها.

عن أنس ـ رضي الله عنه ـ: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمنُ أحدُكم حتى أكونَ أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين» أخرجاه، وهو متفق عليه.

أي: لا يؤمن أحدُكم الإيمانَ الواجبَ الكاملَ حتى يكون الرسولُ أحبَّ إليه مما ذُكر، بل ولا يحصل هذا الكمال إلا بأن يكون الرسولُ أحبَّ إليه من نفسه.

كما في حديث آخر: أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: يا رسول الله! لأنتَ أحبُّ إليَّ من كل شيء إلا من نفسي، فقال ﷺ: «والذي نفسي بيده! حتى أكونَ أحبَّ إليكَ من نفسِك»، فقال له عمر: فإنك الآن أحبُّ إليَّ من نفسي، فقال ﷺ: «الآنَ يا عمر» رواه البخاري.

فمن قال: إن المنفيَّ هو الكمال، فإن أرادَ الكمالَ الواجبَ الذي يُذم تاركُه ويُعَرِّضه للعقوبة، فقد صدق، وإن أرادَ أن المنفيَّ الكمالُ المستحب، فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله ﷺ. قاله في «فتح المجيد».

وأقول: ظاهر الحديث نفيُ الإيمان مطلقاً، ولا وجهَ لصرفه عن الظاهر، وإنما يصرفه عن ظاهره مَنْ ليس له هذه المرتبةُ في المحبة، فيرى نفسَه قاصرةً عن بلوغ ذروتها، فيحتاج إلى تأويل هذا الحديث، رجاءً لبقاء الإيمان، وإبقاءً عليه، ولم يدر هذا المسكينُ أن بعض القصور في العمل لا ينافي الأحبية إن

شاء الله ـ عز وجل ـ، وإن كانت الرتبة العليا هي كمالَ الاتباع، وغلية الاجتناب عن الإشراك والذنوب والابتداع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية الإمامُ ـ رحمه الله ـ: من ادَّعى محبة النبي ﷺ بدون متابعة، وتقديمِ قوله على قولِ غيره، فقد كذب.

كما قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٤٧].

فنفى الإيمان عَمَّنْ تَولَّى عن طاعة رسول الله ﷺ.

لكنْ كلُّ مسلم يكون محبّاً بقدر ما معه من الإسلام، وكلُّ مسلم لا بدَّ أن يكون مؤمناً، وإن لم يكن مؤمناً الإيمانَ المطلق؛ لأن ذلك لا يحصل إلا لخواص المؤمنين.

قال: وعامة الناس إذا أسلموا بعدَ كفر، أو وُلِدُوا على الإسلام، والتزموا شرائعه، وكانوا من أهل الطاعة لله ورسوله، فهم مسلمون، ومعهم إيمان مجمل.

لكن دخول حقائق الإيمان إلى قلوبهم يحصل شيئاً فشيئاً، إن أعطاهم الله ذلك، وإلا فكثير من الناس لا يصلون إلى اليقين، ولا إلى الجهاد، ولو شُكِّكُوا لَشَكُّوا، ولو أُمِرُوا بالجهاد لما جاهدوا، إذ ليس عندهم من علم اليقين ما يدرأ عنهم الريب، ولا عندهم من قوة الحب لله ورسوله ما يقدمونه على الأهل والمال.

فهؤلاء إن عرفوا المحبةَ وماتوا، دخلوا الجنة، فإن ابتلوا بمن يدخل عليهم شُبهاتٍ توجب ريبهم، فإن لم ينعم الله عليهم بما يزيلُ الريبَ، صاروا مرتابين، وانتقلوا إلى أنواع من النفاق. انتهى.

قال في «فتح المجيد»: وفي هذا الحديث: أن الأعمال من الإيمان؛ لأن المحبة عملُ القلب.

وفيه: أن محبة الرسول ﷺ واجبة، تابعة لمحبة الله، لازمةٌ لها، فإنها محبة الله، ولأجلها تزيد محبة الله في قلب المؤمن وتنقص بنقصها.

وكل من كان محبّاً لله، فإنما يحب في الله، ولأجله، كما يحب الإيمان والعمل الصالح.

وهذه المحبة ليس فيها شيء من شوائب الشرك؛ كالاعتماد عليه، ورجائه في حصول مرغوبٍ فيه، أو دفع مرهوبٍ منه.

وما كان فيها ذلك، فمحبته مع الله؛ لما فيها من التعلق على غيره، والرغبة إليه من دونه.

فبهذا يحصل التمييز بين المحبة في الله ولأجله، التي هي من كمال التوحيد، وتمام الإخلاص، وبين المحبة مع الله التي هي محبة الأنداد من دون الله؛ لما يتعلق بقلوب المشركين من الإِلهيّة التي تجوز إلا لله وحده.

ولهما عن أنس ـ رضي الله عنه ـ أيضاً، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه وجدَ بهنَّ حلاوَة الإيمان، ١ـ من كان الله ورسولُه أحبَّ إليه مما سواهما ٢ـ ومن أحبَّ عبداً لا يحبه إلا للهِ ٣ـ ومن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه، كما يكره أن يُلْقَى في النار» الحديث متفق عليه.

وفي رواية: «لا يجد أحدٌ حلاوة الإيمان» أخرجه البخاري، وفي أخرى: «كما يكره أن يقذف في النار» الحديث متفق عليه.

والمراد بالثلاث: خصال ثلاث، و«الحلاوة» هنا ـ: هي التي يعبر عنها بالذوق؛ لما يحصل به من لذة القلب ونعيمه وسروره وغذائه، وهي شيء محسوس يجده أهلُ الإيمان في قلوبهم.

قال السيوطي في «التوشيح»: فيه استعارة تخييلية، شبه رغبةَ المؤمن في الإيمان بشيء حلو، وأثبتَ له لازَم ذلك الشيء، وأضافه إليه.

وقال النووي: معنى حلاوة الإيمان: استلذاذ الطاعات، وتحملُ المشاق،

وإيثارُ ذلك على أغراض الدنيا، ومحبةُ العبد لله، بفعلِ طاعته، وتركِ مخالفته، وكذا محبةُ الرسول ﷺ.

قال يحيى بن معاذ: حقيقةُ الحبِّ في الله: أن لا يزيد بالبر، ولا يقصر بالجفا. انتهى.

ويعني بـ«سوى»: ما يحبه الإنسان بطبعه؛ كمحبة الولد والمال والأزواج ونحوها، فتكون «أحب» هنا على بابها.

وقال الخطابي: المراد بالمحبة هنا: حبُّ الاختيار، لا حبُّ الطبع، كذا قال.

يعني: ليس المراد هنا: حبَّ الطبع؛ لأن حبَّ الإنسان نفسَه وولدَه طبعٌ مركوزٌ غريزي، خارجٌ عن حدِّ الاستطاعة، بل أراد به حبَّ الاختيار، المستند إلى الإيمان الحاصل من الاعتقاد.

وحاصله: ترجيحُ جانبه ﷺ في أداء حقه، بالتزام دينه، واتباع طريقه على كل من سواه، كذا في «اللمعات شرح المشكاة».

المحبة الشركية

وأما المحبة الشركية التي تقدَّمَ بيانُها، فقليلُها وكثيرُها ينافي صدقَ محبةِ الله ومحبةِ رسول الله ﷺ.

وفي بعض الأحاديث: «أحبوا الله بكلِّ قلوبكم».

فمن علامات هذه المحبة: أن يحب ما يحبه الله، ويكره ما يكرهه الله، ويؤثر مرضاته على ما سواه، ويسعى فيما يرضاه ما استطاع، ويبعد عما حرمه الله، ويكرهه أشدَّ الكراهة، ويتابع رسولَه في كل ما يأتي به ويذر، ويمتثل أمره، ويترك نهيه، كما قال سبحانه: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

فمن آثر أمرَ غيره على أمره، ولو بتأويل مذهبيّ، أو توجيه قياسيّ، وخالفَ ما نهى عنه، ولو بتكلف عُرفيّ، وتسويلٍ فقهيّ، فذلك عَلَمٌ على عدم محبةِ الله ومحبةِ رسوله.

فإن محبة الرسول من لوازم محبة الله، فمن أحبَّ الله وأطاعه، أحبَّ الرسولَ وأطاعه، ومن لا، فلا، كما في آية المحبة ونظائرها، وبالله التوفيق.

وقد أكثر الناس من العلماء والجهلاء، دعوىٰ محبتهم لله ولرسوله، وصاحوا بها لساناً وبياناً، وهم يقدمون الرأي على الرواية، ويأتون بما يخالف صرائح النصوص القرآنية، والأدلة الحديثية.

ومنهم من يحتفل بالموالد في شهر ربيع الأول، ومنهم من ينظم غزوات الرسول، ﷺ ومنهم من يقول قصائد في مديحه ـ عليه السلام ـ، ويطري فيها بما يخرج عن دائرة الحق ونحو هذا، ويزعم أن هذا الصنيع منه علم للمحبة.

ولا يدري هذا المسكين أن الإتيان بالبدعة، وبما يخالف السنة، ليس بمحبة، بل دليل على بغضه ﷺ، ـ ونعوذ بالله منه ـ.

وكيف يرضى رسولُ الله ﷺ بمن يخالفه ليلاً ونهاراً في الاعتقاد والعمل، ولا يخاف الله ـ عز وجل ـ في مخالفته هذه؟ وهل تصح المحبة بالمخالفة؟ أم هي تكون في الموافقة؟

ألا ترى أنه لا تستقيم المحبةُ المجازية مع المحبوب المجازي إلا بالوفاق؟ فكيف تستقيم المحبة الحقيقية مع المطلوب الحقيقي في الخلاف؟

فـإنْ كُنْـتَ لاَ تَـدْرِي فَتِلْـكَ مُصِيبَـةٌ ... وَإِنْ كُنْـتَ تَـدْرِي فَـالْمُصِيبَـةُ أَعْظَـمُ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: أخبر النبي ﷺ أن هذه الثلاث، مَنْ كُنَّ فيه وجدَ بهن حلاوة الإيمان؛ لأن وجود الحلاوة لشيء يتبع المحبةَ له، فمن أحبَّ شيئاً واشتهاه ـ إذا حصل له مراده ـ، فإنه يجد الحلاوةَ، واللذةَ والسرورَ بذلك.

واللذةُ أمرٌ يحصل عقيبَ إدراك الملائم، الذي هو المحبوبُ أو المشتَهَى.

قال: فحلاوة الإيمان المتضمنةُ للذة والفرح، تتبع كمالَ محبة العبد لله، وذلك بثلاثة أمور:

١ـ تكميل هذه المحبة، ٢ـ وتفريعها، ٣ـ ودفع ضدها.

فتكميل:١ أن يكون الله ورسولُه أحبَّ إليه مما سواهما؛ فإن محبة الله ورسوله لا يُكتفى فيها بأصل الحب، بل لا بد أن يكون الله أحبَّ إليه مما سواهما. انتهى.

محبة الله تستلزم محبة طاعته

ومحبة الله تعالى تستلزم محبةَ طاعته، فإنه يحبُّ مِن عبدِه أن يطيعه، والمحبُّ يحبُّ ما يحبه محبوبُه ولا بدَّ.

ومن لوازم المحبة: محبةُ أهل طاعته؛ كمحبة أنبيائه، ورسله، والصالحين من عباده.

فمحبةُ ما يحبُّه الله، ومَنْ يحبه الله، وعملٌ يحبه الله، من كمال الإيمان؛ كما في حديث ابن عباس الآتي قريباً ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وفي هذا الحديث جمع ضمير الله وضمير رسوله ﷺ، وفيه قولاًن:

أحدهما: أنه ثنَّى الضمير هنا إيماءً إلى أن المعتبر هو المجموعُ المركبُ من المحبتين، لا كلُّ واحدة، فإنها وحدَها لا تعتبر، كيف، ومن قال: لا إله إلا الله، ولم يقل: محمدٌ رسول الله لا يصحُّ إيمانه؟! لأن الإيمان عبارةٌ عن مجموع الشهادتين، وإلا فيكون الخلق كلُّه موحِّداً.

فإن منكري الإله قليلون جداً؛ كما أن منكري الرسل كثيرون جداً.

ولا طريق إلى محبة الله، وإلى الاعتراف به إلا بهداية الرسول ﷺ.

فوجبَ أن يجمع بينهما في القول والعمل، ويأتي بمحبتهما جميعاً، بصميم الجنان، وناطق البيان، حتى يصح له كمالُ الإسلام وتمامُ الإيمان.

والثاني: أن حديث الخطيب الذي نهى فيه عن الجمع، كان أولاً في زمن لم يكن الإيمان راسخاً في قلوب أكثرهم، فنهي عن ذلك حَسْماً لمادة الاشتراك والإشراك.

وقيل: نهى على طريقة الأدب، وأجاز هذا على طريق الجواز.

وقيل: هذا ورد على الأصل، وحديث الخطيب يؤول، فيكون هذا أرجحَ، والأولُ أولى.

وفي قوله: «كما يكره أن يقذف في النار» إشارة إلى أن الأمرين عنده يتساويان.

وفيه رد على الغلاة الذين يتوهمون أن صدور الذنب من العبد نقصٌ في حقه مطلقاً، وإن تاب منه.

والصواب: أنه إن لم يتب، كان نقصاً، وإن تاب، فلا، وفي الحديث: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له»، ولهذا كان المهاجرون والأنصار ـ رضي الله عنهم ـ أفضلَ هذه الأمة وأشرفَها، مع كونهم في الأصل كفاراً مشركين عاصين، فهداهم الله إلى الإسلام، ووضع عنهم إصرَ الآثام، والإسلامُ يَجُبُّ ما قبلَه، وكذلك الهجرةُ؛ كما صح الحديث بذلك.

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، قال: من أحبَّ في الله، وأبغض في الله، ووالى في الله، وعادى في الله، فإنما تُنال ولاية الله بذلك، ولن يجد عبدٌ طعمَ الإيمان، وإن كثرتْ صلاتُه وصومُه، حتى يكون كذلك، وقد صارت عامةُ مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدي على أهله شيئاً، رواه ابن جرير موقوفاً.

وأخرج ابن أبي شيبة، وابن أبي حاتم الجملةَ الأولى منه فقط، ويؤيده الحديث المرفوع الآتي قريباً.

والمعنى: من أحبَّ أهل الإيمان بالله وطاعته من أجل ذلك، وأبغضَ مَنْ كفر بالله وأشرك به وفسق عن طاعته لأجل ما فعلوه مما أسخط الله، وإن كانوا أقربَ الناس إليه؛ كما قال تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة: ٢٢] الآية.

ومن لوازم محبة العبد لله أنَّ من أحبَّ الله، أحبَّ فيه، ووالى أولياءه، وعادى أهل معصيته، وأبغضهم، وجاهدَ أعداءه، ونصر أنصاره.

وكلما قويت محبة العبد لله في قلبه، قويت هذه الأعمال المرتَّبةُ عليها [و]، يكمل توحيد العبد، ويكون ضعفها على قدر ضعف محبة العبد لربه، فَمُقِلٌّ، ومستكثر، ومحروم، ولا تُنال ولاية الله إلا بتوليه لعبده.

ولأحمد، والطبراني، عن النبي ﷺ، قال: «لا يجد العبدُ صريحَ الإيمان حتى يحبَّ في الله، ويُبغض في الله، فإذا أحبَّ لله، وأبغض لله، فقد استحقَّ الولاية لله».

وفي حديث آخر: «أوثقُ عُرَا الإيمان، الحبُّ في الله، والبغض في الله ـ عز وجل ـ» أخرجه الطبراني.

ومعنى الحديث: لا يحصل لعبد ذوق، ولذة، وسرور وإن كثرت عبادته حتى يحب في الله، ويبغض فيه سبحانه، ويعادي فيه ويوالي فيه.

وفي حديث أبي أمامة مرفوعاً: «من أحبَّ لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله، فقد استكمل الإيمان» رواه أبو داود، ورواه الترمذي عن معاذ بن أنس مع تقديم وتأخير، وفيه: «فقد استكمل إيمانه».

وعن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الأعمال الحب في الله، والبغض في الله» رواه ابو داود.

وعن معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ: سأل النبي ﷺ عن أفضل الإيمان، قال: «أن تحب لله، وتبغض لله، وتعمل لسانك في ذكر الله» الحديث رواه أحمد.

قال في «فتح المجيد»: قوله: وقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا... إلخ، معناه، لا ينفعهم، بل يضرهم، كما قال تعالى: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧].

فإذا كانت البلوى قد عمت بهذا، في زمن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في خير القرون، فما زاد الأمر بعد ذلك إلا شدة، حتى وقعت الموالاة على الشرك والبدع، والفسوق والعصيان.

وقد وقع ما أخبر به ﷺ بقوله: «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً».

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم من المهاجرين والأنصار، في عهد نبيهم ﷺ، وعهد أبي بكر وعمر، يؤثر بعضُهم بعضاً على نفسه، محبةً في الله، وتقرباً إليه؛ كما قال تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

وعن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، قال: لقد رأيتنا على عهد رسول الله ﷺ وما منا أحدٌ يرى أنه أحقُّ بديناره ودرهمه من أخيه المسلم. رواه ابن ماجه.

وقال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]: هي المودة، رواه عبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه.

والمراد: المودة التي كانت في الدنيا، فتبرأ بعضهم من بعض يوم القيامة؛ كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم﴾ [العنكبوت: ٢٥].

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في قوله سبحانه: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟﴾ إلخ[البقرة: ١٦٧]: هؤلاء المتبعون، كانوا على الهدى، وأتباعهم ادَّعَوْا أنَّهم على طريقهم ومناهجهم، وهم مخالفون لهم، سالكون غير طريقهم، ويزعمون أن محبتهم لهم، تنفعهم مع مخالفتهم، فيتبرؤون منهم يوم القيامة، فإنهم اتخذوا أولياء من دون الله.

وهذا حال كل من اتخذ من دون الله وليجة وأولياء، يوالي لهم، ويعادي لهم، ويرضى لهم، ويغضب لهم.

فإن أعماله كلها باطلة، يراها يوم القيامة حسرة عليه مع كثرتها وشدة تعبه فيها ونَصَبه، إذ لم يجرد موالاته ومعاداته، وحبه وبغضه، وانتصاره وإيثاره لله ورسوله.

فأبطل الله ـ عز وجل ـ ذلك العمل كله، وقطع تلك الأسباب، فينقطع يوم القيامة كلُّ سبب، ووُصلة، ووسيلة، ومودة كانت لغير الله، ولا يبقى إلا السببُ الواصل بين العبد وربه، وهو حظه من الهجرة إليه وإلى رسوله، وتجريده عبادته وحده ولوازمها؛ من الحب والبغض، والعطاء والمنع، والموالاة، والمعاداة والتقريب والإبعاد، وتجريد متابعة رسوله ﷺ تجريداً محضاً بريئاً من شوائب الالتفات إلى غيره، فضلاً عن الشرك بينه وبين غيره، فضلاً عن تقديم قول غيره عليه.

فهذا السبب هو الذي ينقطع بصاحبه، هذه هي النسبة التي بين العبد وبين ربه، وهي نسبة العبودية المحضة، وهي أخته التي يجول ما يجول وإليها مرجعه، ولا تتحقق إلا بتجريده متابعة الرسل؛ إذ هذه العبودية إنما جاءت على ألسنتهم، وما عُرفت إلا بهم، ولا سبيل إليها إلا بمتابعتهم.

وقد قال تعالى: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣]، فهذه هي الأعمال التي كانت في الدنيا على غير سنة رسله وطريقتهم، ولغير وجهه، يجعلها الله هباء منثوراً لا ينتفع منها صاحبها بشيء أصلاً.

وهذا من أعظم الحسرات على العبد يوم القيامة، أن يرى سعيه ضائعاً، وقد سعد أهل السعي النافع بسعيهم. انتهى حاصله.

وحاصل الكلام في هذا المقام: أن محبة الله جالبةٌ للتوحيد والإخلاص، ومحبة ما سواه داعية إلى الشرك واتخاذ الأنداد.

ومن أحبَّ غيره، فقد قرب من الإشراك على قدر المحبة والوداد، إنْ كثيراً فكثيراً، وإن قليلاً فقليلاً.

وليس في الوجود شيء يساوي في الفضيلة والمنفعة بمحبة الله، ولهذا رتب ﷺ عليها ما لم يرتبه على غيرها.

بيان أن المحبة الخالصة لله من أصعب الأمور وأندرها

وهنا نكتة لا بدَّ من التنبيه عليها، ذكرها العلامة الشوكاني في «الفتح الرباني»، وهي هذه:

قال ـ رضي الله عنه ـ: فكرت بعض الليالي في حديث: «المتحابين في الله على منابر من نور»، فاستعظمت هذا الجزاء مع حقارة العمل، ثم راجعت الفكر، فوجدت التحابَّ في الله من أصعب الأمور وأشدِّها، ووجوده في الأشخاص الإنسانية أعز من الكبريت الأحمر، فذهب ما تصورته من الاستعظام للجزاء.

وبيان ذلك: أن التحابَّ الكائن بين النوع الإنساني راجع عند إمعان النظر إلى محبة الدنيا، لا يبعث عليه إلا غرضٌ دنيويّ.

فإنك إذا عمدتَ إلى الوداد الكامل من نوع المحبة وهو محبة الولد لوالده، والوالد لولده، وأحد الزوجين للآخر وجدته يؤول إلى محبة الدنيا؛ لزواله بزوال الغرض الدنيوي.

مثلاً، لو كان لرجل ولدٌ كامل الأدوات والحواس الظاهرة والباطنة، وجدته في الإشفاق عليه والمحبة له، بمكان نقصر عنه العبارة؛ لأنه يرجو منه بعد حين أن يقوم بما يحتاج إليه من حوائج الدنيا.

ولو عرض له الموت وهو بهذه الصفة، حصل مع والده ما تشاهده فيمن مات ولده من الغم والحزن والتحسر والتلهف والبكاء والعويل.

ولكن هذا، ليس إلا لذلك الغرض الدنيوي.

ويوضح هذا: أنه لو حصل مع الولد عاهة من العاهات التي يغلب على الظن استمرارُها، وعجز من كانت به عن القيام بأمور الدنيا؛ كالعمى، والإقعاد، وجدتَ والده عند ذلك ـ بعد إياسه من عافيته ـ ربما يتمنى موته، وإذا مات، كان أيسر مفقود، إن لم يحصل السرور للأب بموته.

فلو كانت تلك المحبة لمحض القرابة ـ مع قطع النظر عن الدنيا ـ لوجدت الاتحاد في الشفقة بين الحالتين، ولكن الأمر على خلاف ذلك بالاستقراء، مع أن القرابة لا تزول بزوال البصر مثلاً، إنما الذي زال ما كان مؤمَّلاً من النفع الدنيوي، وذلك أن المحبوب هو الدنيا، لا الولد لذاته ولا لقرابته.

كذلك محبة الولد لوالده، فإنك تجد الولد قبل اقتداره، مع كون والده هو القائم بجميع ذلك لبقاء قوته وعدم عجزه عن الاكتساب بمنزلة من محبة والده لا يقدر قدرها، ولا يمكن تصور كنهها.

فإذا عرض موته حينئذ، حصل مع الولد من الجزع والفزع ما تشاهده فيمن كان كذلك، وهو عند التحقيق إنما يبكي لما فاته من المنافع التي كانت تصل إليه، وإلى قرابته من والده.

وبرهان هذا: أنه لو بلغ الولد إلى حد لا يحتاج معه في الدنيا إلى أحد، وصار وجود والده كعدمه في إدخال المنافع الدنيوية عليه وعلى من يعول، كان أهون مفقود عليه، بل ربما حصل له بموته السرور، ولا سيما إذا كان للأب شيء من الحطام، وهذا على فرض بقاء قوة الأب وصحته وسلامته، فالأب باق موجود حَي سَوِيٌّ.

فلو كانت المحبة للقرابة، لكانت هذه الحالة كالتي قبلها، ولكن المحبة إنما هي للدنيا، فحيث يتعلق بالأب الغرض الدنيوي، كان له من المحبة ما ذكرناه أولاً، وحيث لم يتعلق به ذلك الغرض، لم يكن له منها شيء كما ذكرناه ثانياً.

وأما إذا بلغ الأب إلى حد الضعف والقعود، والعجز الكليِّ عن مباشرة الأمور، فربما يتمنى ولده موته، والأبوة والبنوة بحالهما.

فالحاصل: أن بكاء الأب على ولده بكاءٌ على فَوت دنياه الآجلة، وبكاء الولد على والده بكاء لدنياه العاجلة.

ومن أنكر هذا، وكرر النظر فيه وأمعنه، فإنه يجده صحيحاً.

كذلك محبة الزوج لزوجته ليست إلا لما يناله منها من اللذات الدنيوية، فلو أصيبت بمصيبة أذهبت ما يدعوه إلى محبتها من جمال، أو كمال، أو حسن تدبير في الأمور والمعايش، وحرص على مال الزوج، لوجدت الزوج يسمح بها للموت، ويعد ذلك من الفرح، فإن تطاول عليه الأمر، كان صبره عليها من أعظم المروة، وإلا فالغالب تطليقها، فإن أحبها في تلك الحالة؛ لكونها ذات أولاد، فذلك أيضاً لأمر يرجع إلى الدنيا.

كذلك الزوجة مثله فيما سلف.

كذلك المحبة بين الأجانب هي عند التحقيق راجعة جميعها إلى غرض دنيوي.

وقد كشف هذا المعنى حكيم الشعراء، أبو الطيب المتنبي حيث يقول.

كُلُّ دَمْعٍ يَسِيلُ مِنْهَا عَلَيْهَا وَبِفَكِّ الْيَدَيْنِ مِنْهَا تَخَلَّى

ثم ذكر صفة كل واحد من المتحابين، فكأنه راجع إلى غرض دنيوي.

ثم قال: فإن قلت: صَوِّرْ لي صورة يصدق في مثلها الحديث.

قلت: يصدق ذلك في مثل رجلين متحابين لمحض غرض أخروي، كمن يتحابان لكونهما يجتمعان على الجهاد في سبيل الله، والاجتماع على طلب العلم، مع خلوص النية وحسن الطوية، والتجرد عن كل غرض فاسد.

فيحب كل واحد منهما الآخر لكونه يستوجب بعمله الجنة، كذلك سائر الطاعات.

ثم ذكر كلاماً طويلاً في ذلك، هذا حاصله، والله أعلم. انتهى.

وأقول: ملخص القول في هذا الباب أن محبة الأموات الصلحاء من الأنبياء، والأولياء، والآل، والصحاب، والعلماء، والحفاظ، والقراء، ومن له فضيلة دينية ومزية شرعية، من وادي محبة الله؛ لكونه يحبهم لوجه الله، وفي الله، ولله.

وظن الغرض الدنيوي في هؤلاء مفقود؛ لأن الموت يقطع العمل والأمل.

ومحبة الأحياء من الأزواج والأولاد والأقارب والأجانب مظنة للغرض الدنيوي.

وإن لم يتعلق غرض بكل واحد من هؤلاء، فمن أحب أحداً لذلك، فليس له من الإخلاص شيء، ومن أحبَّ واحداً لأجل الله، ولكونه عبداً له مطيعاً، فهذا من حب الله، وعليه يترتب الأجر الموعود ـ إن شاء الله تعالى ـ، والمرء مع من أحب.

والذي ينبغي لكل موحد مسلم مؤمن صادق، أن يجعل حبه كلَّه لله، وفي الله.

فإذا حصل له هذا المقام، فقد سقط عن قلبه محبة الأنداد، وبر من الشرك، ووصل إلى مقام التوحيد بخالص الوداد، وصار مصداق قوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقوله: ﴿يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤].

اللهم اجعلْ حبك أحبَّ إليَّ من الماء البارد، وارزقْني حبَّ من تحبه، وحُبَّ عمل ترضاه.

وفي التنزيل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾ [مريم: ٩٦]، وبالله التوفيق، والله المستعان.

فصل: من أبواب الشرك الرياء

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ: هو مشتق من الرؤية، والمراد به: إظهارُ العبادة لقصدِ رؤية الناس لها، فيحمدون صاحبها.

والفرق بينه وبين السمعة: أن الرياء لما يُرى من العمل؛ كالصلاة، والسمعة لما يُسمع؛ كالقراءة والوعظ، والذكر، ويدخل في ذلك التحدثُ بما عمله.

قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

فيه النهي والتحذير عن الرياء في العمل؛ لأن العملَ الصالح هو الذي ليس فيه رياء ولا سمعة.

والنكرة في سياق النفي تعم، وهذا العموم يتناول الأنبياء، والملائكة، والصالحين، والأولياء وغيرهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية الإمام ـ رحمه الله ـ: أما اللقاء، فقد فسره طائفة من السلف والخلف بما يتضمن المعاينة، وقالوا: لقاء الله يتضمن رؤيته ـ سبحانه وتعالى ـ يوم القيامة، وذكرُ الأدلة على ذلك محلُّها غيرُ هذا المقام.

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في هذه الآية: كما أنه الواحدُ لا إلهَ سواه، فكذلك ينبغي أن تكون العبادة له وحده لا شريك له.

وكما تفرد بالإلهية، يجب أن يفرد بالعبودية، فالعمل الصالح: هو الخالصُ من الرياء، المقيدُ بالسنة. انتهى.

زاد في «فتح المجيد»: وفي الآية دليل على أن أصل الدين الذي بعث الله به رسوله ﷺ والمرسلين قبله، هو إفرادُ الله تعالى بأنواع العبادة؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

والمخالف لهذا الأصل الثابت من هذه الآية أقسام: إما طاغوتٌ ينازع اللهَ في ربوبيته وإلهيته، ويدعو الناس إلى عبادته. أو طاغوتٌ يدعو الناس إلى عبادة الأوثان. أو مشرك يدعو غير الله، ويتقرب إليه بأنواع العبادة أو بعضها. أو شاكٌّ في التوحيد، أهو حق؟ أم يجوز أن يجعل لله شريك في عبادته؟ أو جاهل يعتقد أن الشرك دين يُقَرِّب إلى الله.

قال: وهذا هو الغالب على أكثر العوام؛ لجهلهم وتقليدهم مَنْ قَبْلَهُمْ لما اشتدت غربة الدين، ونُسِيَ العلم بدين المرسلين. انتهى.

طلب الجاه من الرياء

وأقول: ومن أنواع الرياء والسمعة الشركية: طلبُ الجاه عند أولي الأمر، وعلماء الزمان، ومشايخ الوقت، والاشتغال بالتأليف في الفروع، ودعوى المجددية، أو الاجتهاد في العلوم، مع عدم البلوغ إلى ذلك المقام، بقبول الفحول الأعلام، وفقدان أسبابها، والرد على أفضل منه؛ للشهرة بين الجهلة، وتحرير الجواب؛ ليعتقد الناس فيه أنه عالم كبير.

إجماع أهل [العلم] على بطلان إطلاق لفظ «عالم» على المقلد

ولا يدري هذا المسكين أن المقلد لا يكون عالماً عابداً، فضلاً عن أن يكون مجدداً أو مجتهداً.

هذا إمام المغرب ابن عبد البر نص على أن إطلاق لفظ «العالم» على مقلد مذهب من المذاهب ليس بصحيح؛ لأن التقليد جهلٌ وسَفَهٌ، والمقلِّد جاهل سفيه، ونقل على ذلك إجماع أهل العلم.

ولعل المراد بالأئمة المضلين في الحديث: هؤلاء المقلِّدون الذين يظنون أنهم مجدِّدون مجتهدون، وهم عن مدارك الشرع ومعالم السنة والكتاب بمراحل شاسعة، ويزعمون أنهم بالفنون جميعها عالمون.

غايةُ مرادهم: أن يُشار إليهم بالبنان، ونهاية رجائهم: أن يُعَدُّوا عند الأحمقين في الأعيان، هذا هو الرياء الجلي، والسمعة الواضحة.

والرياء شرك، ويدل عليه حديث أنس عن النبي ﷺ، قال: «بحسب امرىء من الشر أن يشار إليه بالأصابع، في دين أو دنيا، إلا من عصمه الله» رواه البيهقي في «شعب الإيمان».

قال في «اللمعات»: أما في الدنيا، فظاهر، وأما في الدين، فلأنه مظنة حبِّ الرياسة واعتقاد الناس وتعظيمهم.

والشهواتُ الخفية النفسانية، ومكائدُ النفس وغوائلُها، ومكرُ الشيطان، مما قل أن ينجو منها إلا الصديقون، فالخمولُ والذهولُ هو الأولى والأسلَم. انتهى.

وأما من لم يرد الجاه، ولم يحب الشهرة، لكن طال ثناء الناس عليه، وكان صالحاً، فهذا نعمة من الله عليه.

وفي حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «قال تعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عملَ عملاً أشركَ فيه معي غيري، تركته وشركه» أخرجه مسلم.

يعني: من قصد بعمله غيرَه من المخلوقين، كائناً من كان، تركتُه وشِرْكَه.

ولابن ماجه: «فأنا منه بريء، الذي أشرك».

وعن أبي سعيد بن أبي فضالة، عن رسول الله ﷺ، قال: «إذا جمع الله الناس يوم القيامة ليوم لا ريب فيه، نادى منادٍ: مَنْ كان أشركَ في عملٍ عملَه لله أحداً، فَلْيَطْلُب ثوابه من عندِ غيرِ الله، فإن الله أغنى الشركاء عن الشرك» رواه أحمد.

وفي حديث عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ عن معاذ بن جبل يرفعه: «إن يسير الرياء شركٌ» إلى قوله: «إن الله يحبُّ الأبرارَ الأتقياءَ الأخفياء، الذين إذا غابوا لم يتفقدوا، وإن حضروا لم يُدْعَوا ولم يُقَرَّبُوا، قلوبُهم مصابيحُ الهدى، يخرجون من كلِّ غبراءَ مظلمة» رواه ابن ماجه، والبيهقي في «شعب الإيمان».

وعن شداد بن أوس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صَلَّى يرائي، فقد أشرك، ومن صام يرائي، فقد أشرك، ومن تصدق يرائي فقد أشرك» رواه أحمد.

وعنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أتخوَّفُ على أمتي الشركَ والشهوةَ الخفيةَ»، قال: قلت: يا رسول الله! أتشرك أمتك من بعدك؟ قال: «نعم، أما إنهم لا يعبدون شمساً ولا قمراً، ولا حجراً ولا وثناً، ولكن يُرَاؤون بأعمالهم».

والشهوة الخفية: أن يصبح أحدُهم صائماً، فتعرض له شهوة من شهواته، فيترك صومه. رواه أحمد، والبيهقي في «شعب الإيمان».

قال ابن رجب ـ رحمه الله ـ: العملُ لغير الله أقسام:

فتارة يكون رياءً محضاً؛ كحال المنافقين؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ يُخَـٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَـٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟﴾ [النساء: ١٤٢].

وهذا الرياء المحضُ لا يكاد يصدر من مؤمن بالله وباليوم الآخر، في فرض الصلاة، والصيام، وقد يصدر في الصدقة الواجبة، أو الحج، أو غيرهما من الأعمال الظاهرة، أو التي يتعدى نفعُها، فإن الإخلاص فيها عزيز، وهذا العمل لا يشك مسلم أنه حابط، وأن صاحبه يستحق المقتَ من الله والعقوبةَ.

وتارة يكون العمل لله، ويشاركه الرياء، فإن شاركه من أصله، فالنصوص الصحيحه تدل على بطلانه، وذكرَ أحاديثَ تدل على ذلك، منها: هذا الحديث، وحديث شداد بن أوس مرفوعاً: «من صلى يرائي، فقد أشرك، ومن صام يرائي، فقد أشرك، ومن تصدق يرائي، فقد أشرك، وإن الله ـ عز وجل ـ يقول: أنا خيرُ قسيم لمن أشركَ بي شيئاً، فإن عملَه قليلُه وكثيره لشريكه الذي أشرك به، أنا غنيّ» رواه أحمد، وذكر أحاديث في المعنى، ثم قال:

فإن خالط نيةَ الجهاد مثلاً نيةٌ غير الرياء، مثل أخذ الأجرة للخدمة، أو أخذ شيء من الغنيمة أو التجارة، نقص بذلك أجرُ جهادهم، ولم يبطل بالكلية.

قال الإمام احمد: التاجر والمستأجر والمكاري، أجرُهم على قدر ما يخلص من نياتهم في غزواتهم، ولا يكون مثل من جاهد بنفسه وماله في سبيل الله لا يخلط به غيره.

قال أيضاً فيمن يأخذ جُعْلاً على الجهاد: إذا لم يخرج لأجل الدراهم، فلا بأس، كأنه خرج لدينه، إن أعطي شيئاً، أخذه.

روي عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: أنه قال: إذا أجمع أحدُكم على

الغزو، فعوَّضه الله رزقاً، فلا بأس بذلك، وأما إن أُعطي درهماً غزا، وإن لم يُعْطَ لم يغز، فلا خير في ذلك.

وروي عن مجاهد: أنه قال في حج الجمَّال، وحج الأجير، وحج التاجر: هو تام لا ينقص من أجرهم شيئاً.

أي: لأن قصدهم الأَصلي هو الحج، دون التكسب.

قال: وإن كان أصل العمل لله، ثم طرأ عليه نية الرياء، فإن كان خاطراً ودفعه، فلا يضره، بغير خلاف، وإن استرسل معه، فهل يحبط عمله أم لا؟ ويجازى على أصل نيته في ذلك؟ اختلاف بين العلماء من السلف حكاه أحمد، وابن جرير، ورجَّحا أن عمله لا يبطل بذلك، وأنه يجازى بنيته الأولى، وهو مروي عن الحسن وغيره.

وفي هذا المعنى جاء حديث أبي ذر عن النبي ﷺ: أنه سئل عن الرجل يعمل العملَ من الخير يحمدُه الناس عليه، فقال: «تلك عاجلُ بُشرى المؤمن» رواه مسلم. انتهى حاصل كلام ابن رجب ـ رحمه الله ـ.

وفي حديث أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ يرفعه: «ألا أخبركم بما هو أخوفُ عليكم عندي من المسيح الدجال؟»، قالوا: بلى، قال: «الشرك الخفي، يقوم الرجل فيصلي، فيزين صلاته؛ لما يرى من نظر رجل» رواه أحمد.

ورواه ابن ماجه بلفظ عن أبي سعيد الخدري، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ، ونحن نتذاكر المسيحَ الدجال، فقال: «ألا أخبرُكم بما هو أخوفُ عليكم عندي من المسيح الدجال؟»، فقلنا: بلى يا رسول الله، قال: «الشرك الخفي، أن يقوم الرجل، فيصلي، فيزين صلاتَه؛ لما يرى من نظر رجل».

قال في «اللمعات»: هذا على سبيل التمثيل، وليس الرياء منحصراً فيه.

وإنما كان هذا أخوفَ؛ لأن في الدجال علاماتٍ ظاهرة على كذبه عند أهل العلم، وأما الرياء، ففي أمره غايةُ الخفاء.

قال بعض المشايخ: إدراكُ الرياء أصعبُ من دبيب النمل في الليلة الظلماء على الصخرة السوداء، أو كما قال. انتهى.

وروى ابن خزيمة في «صحيحه» عن محمود بن لبيد، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ، فقال: «أيها الناس! إياكم وشركَ السرائر»، قالوا: يا رسول الله! وما شرك السرائر؟ قال: «يقوم الرجلُ فيصلي، فيزين صلاتَه جاهِداً؛ لما يرى من نظر الرجل إليه، فذلك شرك السرائر».

وفي رواية عنه عند أحمد: أن النبي ﷺ قال: «إن أخوفَ ما أخافُ عليكم الشركُ الأصغر»، قالوا: يا رسول الله! وما الشرك الأصغر؟ قال: «الرياء».

وزاد البيهقي في «شعب الإيمان»: «يقولُ الله لهم، يوم يجازي العباد بأعمالهم: اذهبوا إلى الذين كنتم تراؤون في الدنيا، فانظروا، هل تجدون عندهم جزاءً أو خيراً؟». انتهى.

وإنما سماه: «خفياً»، و«سرائر»؛ لأن صاحبه يظهر أن عمله لله، وقد قصد به غيره، أو شركه فيه، وزيَّنَ صلاته لأجله.

قال شداد بن أوس: كنا نعدُّ الرياء على عهد رسول الله ﷺ الشركَ الأصغر، رواه ابن أبي الدنيا في كتاب «الإخلاص»، وابن جرير في «التهذيب»، والطبراني، والحاكم وصححه.

قال العلامة ابن القيم ـ رحمه الله ـ: وأما الشركُ الأصغر، فكيسير الرياء، والتصنع للخلق، والحلف لغير الله، وقول الرجل للرجل: ما شاء الله وشئت، وهذا من الله ومنك، وأنا بالله وبك، ومالي إلا الله وأنت، وأنا متوكل على الله وعليك، ولولا الله وأنت لم يكن كذا وكذا.

وقد يكون هذا شركاً أكبر بحسب حال قائله ومقصده. انتهى.

ولا خلاف في أن الإخلاص شرطٌ لصحة العمل وقبولِه، وكذلك المتابعة كما قال فضيل بن عياض ـ رحمه الله ـ في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

أي: أخلصه وأصوبه.

قيل: يا أبا عليّ! ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصاً، ولم يكن صواباً، لم يُقبل، وإذا كان صواباً، ولم يكن خالصاً، لم يُقبل، حتى يكون خالصاً صواباً، فالخالص: ما كان لله، والصواب: ما كان على السنة. انتهى.

وما أجمعَ هذا القولَ من هذا الفاضل العارف، وأنفعَه، وأخصرَه، وأحقَّه بأن تَعِيَه أذُنٌ واعية!

قال في «فتح المجيد»: وفي الحديث من الفوائد: شفقةُ النبي ﷺ على أمته، ونصحُه لهم، وأن الرياء أخوفُ ما يخاف على الصلحاء من فتنة الدجال.

فإذا كان النبي ﷺ يخاف على سادات الأولياء مع قوة إيمانهم وتمام علمهم فغيرهم ممن هو دونهم بأضعاف أضعاف أولى بالخوف من هذا الشرك الأصغر والأكبر. انتهى.

فتأمل ـ يا هذا ـ في حالك، واعلم أنَّ إلى الله مصيرَك، فمَنْ نصيرُك؟ وفي القبر مَقيلُك، فما قِيلُك؟

فصل: ومن باب الشرك: إرادةُ الإنسان بعمله الدنيا

وهذا يفارق الرياء بكونه عملاً صالحاً أراد به عَرَضاً من الدنيا؛ كمن يجاهد ليأخذ مالاً، كما في الحديث الآتي قريباً.

قال تعالى: ﴿من كان يريد الحياة والدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون﴾[هود: ١٥].

قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: يعني: من كان يريد ثواب الدنيا ومالَها، نُوَفِّ لهم ثواب عملهم بالصحة والسرور، في المال والأهل والولد، وهم لا يُنقصون، ثم نسخها قولُه سبحانه: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨] رواه النحاس في «ناسخه».

ومعنى قوله: «نسخها»: قيدها، فلم تبق الآية على إطلاقها.

وقال قتادة: يقول: من كانت الدنيا همه وطلبته ونيته، جازاه الله بحسناته في الدنيا، ثم يُفْضي إلى الآخرة وليس له حسنة يعطى بها جزاءً.

وأما المؤمن، فيجازى بحسناته في الدنيا، ويثاب عليها في الآخرة. ذكره ابن جرير بسنده. ثم ساق حديث أبي هريرة الطويل وفيه:

حدثني رسول الله ﷺ: أن الله ـ تبارك وتعالى ـ إذا كان يوم القيامة، نزل إلى أهل القيامة لِيَقْضِيَ بينهم، وكل أمة جاثية، فأول من يدعو به: رجلٌ جمعَ القرآن، ورجلٌ قُتِل في سبيل الله، ورجلٌ كثير المال، فيقول الله لقارىء: ألم أعلمك ما أنزلتُ على رسولي؟، قال: بلى يا رب، قال: فماذا عملْتَ فيما علمتَ؟، قال: كنتُ أقوم آناءَ الليل وآناءَ النهار، فيقول الله: كذبت، وتقول له الملائكة: كذبت، ويقول الله: بل أردتَ أن يُقال: فلان قارىء، فقد قيل ذلك.

ويؤتى بصاحب المال، فيقول الله له: ألم أوسِّعْ عليك حتى لم أدعْكَ تحتاج إلى أحد؟، قال: بلى يا رب، قال: فما عملتَ فيما آتيتُك؟، قال: كنتُ أصلُ الرَّحِمَ وأتصدق، فيقول الله: كذبت)، وتقول له الملائكة: كذبت، ويقول الله: أردتَ أن يُقال: فلان جوادٌ، فقد قيل ذلك.

ويؤتى بالذي قُتل في سبيل الله، فيقال له: في ماذا قُتلت؟ فيقول: أُمرت بالجهاد في سبيلك، فقاتلت حتى قُتلت، فيقول الله له: كذبت، وتقول له الملائكة: كذبت، ويقول الله له: بل أردت أن يقال: فلان جريء، وقد قيل ذلك.

ثم ضرب رسول الله ﷺ على ركبتي، فقال: «يا أبا هريرة! أولئك الثلاثة أولُ خلقِ الله تُسعر بهم يوم القيامة النارُ».

وعن أنس: أن النبي ﷺ قال: «من كانت نيته طلبَ الآخرة، جعل الله غناه في قلبه، وجمع له شمله، وأتته الدنيا وهي راغمة. ومن كانت نيته طلبَ الدنيا، جعل الله الفقر بين عينيه، وشتت عليه أمره، ولا يأتيه منها إلا ما كتب له» رواه الترمذي، ورواه أحمد، والدارمي عن أبان عن زيد بن ثابت.

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج في آخر

الزمان رجال، يختلون الدنيا بالدين، يلبسون للناس جلودَ الضأن من اللين، ألسنتهم أحلى من السكر، وقلوبُهم قلوبُ الذئاب، يقول الله: أبي يغترون؟ أم عليَّ يجترئون؟ فبي حلفت! لأبعثَنَّ على أولئك منهم فتنة تدعُ الحليمَ فيهم حيران» رواه الترمذي.

وفي الباب أحاديث.

ومعنى «يختلون»: يخدعون ويطلبون.

وهذا الحديث عَلَمٌ من أعلام النبوة، فقد وقع كما أخبر به ﷺ، وقد أخبر بذلك قبلَ ذلك عز وجل في كتابه، فقال: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [التوبة: ٣٤] الآية.

ففي هذه الآية الشريفة: أن هؤلاء أرادوا ـ بعملهم وعلمهم ـ الدنيا، وهذا هو الشرك؛ لأن كل عمل وعلم، لم يقصد به وجه الله، وأُريد به متاعُ الدنيا ورضاء أهلها، فهو من الشرك بمكان لا يخفى ـ أعاذنا الله من ذلك ـ.

قال بعض أهل العلم: ذُكر عن السلف في هذا أنواع مما يفعله الناس اليوم، ولا يعرفون معناه:

فمن ذلك: العمل الصالح الذي يفعله كثير من الناس ابتغاء وجه الله، من صدقة وصلاة، وصلة، وإحسان إلى الناس، وترك ظلم وجور، ونحو ذلك مما يعمله الإنسان ويتركه، خالصاً لله في زعمه، لكنه لا يريد ثوابه في الآخرة، إنما يريد أن يجازيه الله بحفظ ماله وتنميته، أو حفظ أهله وعياله، أو إدامة النعم عليهم، ولا همة له في رضاء الله، ولا في طلب الجنة، ولا في الهرب من النار.

فهذا يعطى ثواب عمله في الدنيا، وليس له في الآخرة نصيب. وهذا النوع ذكره ابن عباس فيما تقدم.

الثاني: وهو أكبر من الأول، وأخوفُ، وهو الذي ذكره مجاهد في الآية: أنها نزلت فيه، وهو أن يعمل أعمالاً صالحة، ونيتُه رياء الناس، لا طلب ثواب الآخرة.

الثالث: أن يعمل عملاً صالحاً يقصد به مالاً، مثل أن يحج لمال يأخذه، أو يهاجر لدنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها، أو يجاهد لأجل المغنم، أو يتعلم لأجل مدرسة أهله، أو مكسبهم، أو رياستهم، أو يتعلم القرآن، ويواظب على الصلاة لأجل وظيفة المسجد، كما هو واقع كثير مشاهد في الناس.

الرابع: أن يعمل بطاعة الله، مخلصاً في ذلك لله وحده لا شريك له، لكنه على عمل يكفر كفراً يخرجه عن الإسلام، مثل اليهود والنصارى إذا عبدوا الله، أو تصدقوا، أو صاموا ابتغاء وجه الله والدار الآخرة، ومثل كثير من الذين فيهم كفر، أو شرك، أو رياء وسمعة، يخرجهم من الإسلام بالكلية، إذا اطاعوا الله طاعة خالصة، يريدون بها ثواب الله في الدار الآخرة، لكنهم على أعمال من الشركيات والبدعيات، وفساد الاعتقاد، تُخرجهم من دائرة الإسلام والنور، وتدخلهم في الظلمات والديجور، وتمنع قبول أعمالهم. وكان السلف يخافون من هذا أشد إلخوف.

قال بعضهم: لو أعلم أن الله تقبل منِّي سجدة واحدة، لتمنيت الموت؛ لأن الله يقول: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧].

بقي أن يقال: إذا عمل الرجل الصلوات إلخمس، وأدى الزكاة، وصام وحج ابتغاء وجه الله، طالباً ثوابَ الآخرة، ثم بعد ذلك عمل أعمالاً قصد بها الدنيا؛ مثل أن يحج فرضه لله، ثم يحج بعده للدنيا كما هو واقع، فهو لما غلب عليه منهما.

وقد قال بعضهم: القرآن كثيراً ما يذكر أهل الجنة إلخلص، وأهل النار إلخلص، ويسكت عن صاحب الشائبتين، وهو هذا وأمثاله. انتهى.

وفي «صحيح البخاري» عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «تَعِسَ عبدُ الدينار، تَعِسَ عبدُ الدرهم، تَعِسَ عبدُ الخَميصة، تَعِسَ عبدُ الخميلة، إن أُعطي، رضي، وإن لم يُعْطَ، سخط، تَعِس، وانتكس، وإذا شِيكَ فلا انتقش، طوبى لعبدٍ آخذٍ بعنانِ فرسه في سبيل الله،

أشعثَ رأسُه، مُغْبرَّة قدماه، إن كان في الحراسة، كان في الحراسة، وإن كان في الساقة، كان في الساقة، إن استأذن، لم يؤذَنْ له، وإن شفع، لم يُشَفَّع».

«تعس» ـ بكسر العين، ويجوز الفتح ـ بمعنى: سقط. والمراد هنا ـ: هلك. قاله الحافظ ابن حجر. وقال في موضع آخر: هو ضد «سعد»؛ أي: شقي.

وقال أبو السعادات: تعس يتعس: إذا عثر، وانكبَّ لوجهه، وهو دعاء عليه بالهلاك.

«والدينار»: هو المعروف من الذهب كالمثقال في الوزن، وزنة الدينار درهمٌ وثُمن درهم.

يوجد في الهند درهم مضروب في زمن بني أمية

والدرهم من فضة، قدره الفقهاء بالشعير وزناً، وعندنا منه درهم من ضرب بني أمية، وهو زنة خمسين حبة شعير، وخُمسي حبة.

سماه: عبداً له؛ لكونه هو المقصود بعمله، فكل من توجه بقصده لغير الله، فقد جعله شريكاً لله في عبوديته، كما هو حال الأكثر.

قال ابن الأثير: «الخميصة»: ثوبُ خز أو صوف مُعلم، وقيل: لا تسمى خميصةً إلا أن تكون سوداء معلمة، وتجمع على خمائص.

و«الخميلة» ـ بفتح إلخاء المعجمة ـ: ذات الخمل، ثيابٌ لها خَمَل من أي شيء كان.

قال الحافظ ابن حجر: «انتكس»: هو ـ بالمهملة ـ؛ أي: عاوده المرض.

وقال ابن الأثير: أي: انقلب على رأسه، وهو دعاء عليه بالخيبة.

قال الطيبي: فيه الترقي بالدعاء عليه، لأنه إذا تعس، انكبَّ على وجهه، فإذا انقلب، انتكس على رأسه بعد أن سقط.

ومعنى «شيك»: أصابته شوكة، فلا يقدر على إخراجها بالمنقاش، قاله أبو السعادات.

والمراد: أن من كان هذا حاله، فإنه يستحق أن يُدعى عليه بما يسوءُه في العواقب، ومن كانت هذه حالته، فلا بد أن يجد أثر هذه الدعوات من الوقوع فيما يضره، في عاجل دنياه وآجل آخرته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: سماه النبي ﷺ عبدَ الدينار والدرهم وغيرهما، وذكر فيه ما هو دعاء بلفظ الخبر، وهو قوله: «تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش»، وهذه حال مَنْ إذا أصابه شر لم يخرجْ منه، ولم يفلح، لكونه تعس وانتكس، فلا نال المطلوب، ولا خلص من المكروه، وهذه حال من عبد المال.

وقد وصف ذلك بأنه إن أعطي رضي، وإن مُنع سخط، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨].

رضاهم لغير الله، وسخطُهم لغير الله، وهكذا حالُ من كان متعلقاً برياسة، أو بصورة، ونحو ذلك من أهواء نفسه، إن حصل له رضي، وإن لم يحصل له سخط، فهذا عبدُ ما يهواه من ذلك، وهو رقيق له.

إذ الرقُّ والعبودية في الحقيقة هو رقُّ القلب وعبوديته، فما استرقَّ القلبَ واستعبدَه، فهو عبده. إلى أن قال: هكذا أيضاً طالب المال، فإن ذلك يستعبده ويسترقه.

وهذه الأمور نوعان:

١ـ منها: ما يحتاج إليه العبد، كما يحتاج إلى طعامه وشرابه، ومنكحه ومسكنه، ونحو ذلك.

فهذا يطلبه من الله، ويرغب إليه فيه.

فيكون المال عنده يستعمله في حاجته، بمنزلة حماره الذي يركبه، وبساطه الذي يجلس عليه من غير أن يعبده، فيكون هلوعاً.

٢ـ ومنها: ما لا يحتاج إليه العبد، فهذا ينبغي ألا يعلق قلبه بها.

فإذا تعلق قلبه بها، صار متعبداً لها، وربما صار مستعبداً ومعتمداً على غير الله، فلا يبقى معه حقيقة العبودية لله، ولا حقيق التوكل عليه، بل فيه شعبة من العبادة لغير الله، وشعبة من التوكل على غير الله.

وهذا أحق الناس بقوله ﷺ: «تعس عبد الدرهم، تعس عبد الدينار إلخ»، وهذا هو عبد لهذه الأمور، ولو طلبها من الله، فإن الله إذا أعطاه إياها رضي، وإن منعه إياها سخط.

من هو عبد الله الحقيقي؟

وإنما عبدُ الله: مَنْ يرضيه ما يُرضي الله، ويُسخطه ما يُسخط الله، ويحبُّ ما يحبه الله ورسولُه، ويبغض ما يبغضه الله ورسوله، ويوالي أولياء الله، ويعادي أعداء الله، فهذا الذي استكمل الإيمان. انتهى ملخصاً.

وقد تصدى صاحب «فتح المجيد» لشرح باقي هذا الحديث، فراجعه، فإنه ليس في ذكره هنا مزيد فائدة.

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]. قال في «فتح المجيد»: الند: المثل والنظير، وجعلُ النِّد لله: هو صَرْفُ أنواع العبادة، أو شيء منها لغير الله؛ كحال عبدة الأوثان الذين يعتقدون فيهن، ورجوه أنه ينفعهم، ويدفع عنهم، ويشفع لهم، وهذه الآية في سياق قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾.

قال العماد «ابن كثير» في «تفسيره»: قال أبو العالية: لا تجعلوا لله عدلاء شركاء، وهكذا قال الربيع بن أنس، وقتادة، والسُّدِّي، وأبو مالك، وإسماعيل بن أبي خالد.

قال ابن عباس: لا تشركوا بالله شيئاً من الأنداد التي لا تنفع ولا تضر، وأنتم تعلمون أنه ربكم، لا يرزقكم غيره، وقد علمتم أن الذي يدعوكم الرسول إليه من توحيده هو الحق لا شك فيه. وكذا قال قتادة.

وعنه، وعن مجاهد: لا تجعلوا له أكفاء من الرجال تطيعونهم في معصية الله.

وقال ابن زيد: الأنداد: الآلهة التي جعلوها معه، وجعلوا لها مثلَ ما جعلوا له.

وعن ابن عباس: «أنداداً»: أشباها. وعن مجاهد: وأنتم تعلمون أنه إله واحد في التوراة والإنجيل.

وفي معنى هذه الآية: حديثُ الحارث الأشعري في «مسند أحمد» عن النبي ﷺ قال: «إن الله أمر يحيى بنَ زكريا بخمس كلمات أن يعملَ بهن، وأن يأمرَ بني إسرائيل أن يعملوا بهن، فكأنه أبطأ بهن، فأتاه عيسى ـ عليه السلام ـ، فقال: إن الله أمركَ بخمس كلمات أن تعمل بهن، وتأمر بني إسرائيل أن يعملوا بهن، فإما أن تبلغهن، وإما أن أبلغهن.

فقال: يا أخي! إني إني أخشى إن سبقتني بهن أن أعذب أو يخسف بي.

فقال: فجمع يحيى بن زكريا بني إسرائيل في بيت المقدس حتى امتلأ المسجد، فقعد على الشرفات، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: إن الله أمرني بخمس كلمات أن أعمل بهن، وآمركم أن تعملوا بهن:

أولاهن: أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، فإن مثل من أشرك بالله، كمثل رجل اشترى عبداً من خالص ماله بورقٍ، أو ذهبٍ، ثم أسكنه داراً، فقال: اعمل، وارفع إليَّ، فجعل يعمل ويؤدي غَلَّته إلى غير سيده، فأيكم يسرُّه أن يكون عبدُه كذلك؟ وإن الله خلقكم ورزقكم، فاعبدوه ولا تشركوا به شيئاً.

٢ـ وآمركم بالصلاة؛ فإن الله ينصب وجهه لوجه عبده ما لم يلتفت، فإذا صليتم، فلا تلتفتوا.

٣ـ وآمركم بالصيام، فإن مثل ذلك كمثل رجل في عصابة معه صرةٌ من مِسك، كلهم يجدون ريحَ المسك، وإن خلوفَ فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك.

٤ـ وآمركم بالصدقة؛ فإن مثل ذلك كمثل رجل أسره العدو، فشدُّوا يده إلى عنقه، وقدموه ليضربوا عنقه، فقال لهم: هل لكم أن أفتدِيَ نفسي منكم؟ فجعل يفتدي نفسه بالقليل والكثير حتى فك نفسه.

٥ـ وآمركم بذكر الله كثيراً؛ فإن مثل ذلك كمثل رجل طلبه العدو، سراعاً في أثره، فأتى حصناً حصيناً، فتحصن فيه، وإن العبد أحصن ما يكون من الشيطان إذا كان في ذكر الله».

قال: وقال رسول الله ﷺ: «وآمركم بخمس، الله أمرني بهن (١) الجماعة (٢) والسمع (٣) والطاعة (٤) والهجرة (٥) والجهاد في سبيل الله؛ فإنه من خرج عن الجماعة قِيدَ شبر، فقد خلعَ رِبْقَة الإسلام من عنقه، إلا أن يرجعه، ومن دعا بدعوى الجاهلية، فهو من جَثِيِّ جهنم».

قالوا: يا رسول الله! وإن صلى وصام؟ قال: «وإن صلى وصام، وزعم أنه مسلم، فادعوا المسلمين بأسمائهم، بل بما أسماهم الله ـ عز وجل ـ: المسلمين، المؤمنين، عباد الله».

قال في «فتح المجيد»: وهذا حديث حسن. والشاهد منه في هذه قوله: «وإن الله خلقكم ورزقكم فاعبدوه ولا تشركوا به شيئاً». انتهى.

قلت: والمراد بالجماعة في هذا الحديث: هي جماعة الصحابة، نهاهم عن أن يخرجوا من طريقه هذه الجماعة قيد شبر؛ لأنها لم تكن إذا ذاك جماعة أخرى، ويدل له حديث: «ما أنا عليه وأصحابي».

وهذه الجماعة هي الفرقة الناجية بنص النبي ﷺ.

ونظيرُها في هذا العصر، وبعدَ القرون الثلاثة المشهودِ لها بالخير، جماعة أهل السنة، وهم أصحاب الحديث؛ فإنهم سالكون مسالكَ الأصحاب والآل، ماشون على طريق السلف والصدر الأول.

ومن زعم أن المراد بالجماعة: جماعة أهل مذهب خاص، من مقلدي

المذاهب الأربعة وغيرهم، فقد أبعد النجعة، وليس بيده دليل يصلح للالتفات إليه، والتعويل عليه.

ثم قال في «فتح المجيد»: وهذه الآية دالة على توحيد الله تعالى بالعبادة له وحده لا شريك له.

وقد استدل بها كثير من المفسرين على وجود الصانع، وهي دالة على ذلك بطريق الأولى. والآيات الدالة على هذا المرام في القرآن الكريم كثيرة جداً.

وسئل أبو نواس عن ذلك فأنشد:

تَـأَمَّـلْ فِـي نَبَـاتِ الأَرْضِ وَانْظُـرْ ... إِلَـى آثَـارِ مَـا صَنَـعَ الْمَلِيـكُ
عُيُـونٌ مِـنْ لُجَيْـنٍ فَـاتِـرَاتٌ ... بِـأَحْـدَاقٍ هِـي الـذَّهَـبُ السَّبِيـكُ[1]
عَلَـى قُضُـبِ الـزَّبَـرْجَـدِ شَـاهِـدَاتٌ ... بِـأَنَّ اللهَ لَيْـسَ لَـهُ شَـرِيـكُ

وقال ابن المعتز:

فَيَـا عَجَبـاً كَيْـفَ يُعْصَـى الإِلـهُ ... أَمْ كَيْـفَ يَجْحَـدُهُ الجَـاحِـدُ
وَفِـي كُـلِّ شَـيْءٍ لَـهُ آيَـةٌ ... تَـدُلُّ عَلَـى أَنَّـهُ وَاحِـدُ

وعن ابن عباس في الآية، قال: «الأنداد»: هو الشرك، أخفى من دبيب النمَّل على صفاة سوداء في ظلمة الليل، وهو أن تقول: واللهِ، وحياتِك يا فلانة، وحياتي، وتقول: لولا كُليبة هذا، لأتانا اللصوص، ما شاء الله وشئت.

وقول الرجل: لولا الله وفلان. لا تجعل فيها: فلان. هذا كله شرك. رواه ابن أبي حاتم.

بين ـ رضي الله عنه ـ: أن هذا كله من الشرك، وهو الواقع اليوم على ألسن كثير ممن لا يعرف التوحيد ولا الشرك.

---

(١) وفي رواية أخرى:

عيـون مـن لجيـن شـاخصـات ... بـأحـداق كمـا الـذهـب السبيـك

فتنبه لهذه الأمور، فإنها من المنكرات العظيمة التي يجب النَّهْيُ عنها، والتغليظ فيها؛ لكونها من أكبر الكبائر، ومن أبطل الباطلات. هذا حبر الأمة وبحرها ينبه بالأدنى من الشرك على الأعلى منه.

فصل: ومن أنواعه: الحلف بغير الله

وفي ذلك حديث عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: أن رسول الله ﷺ قال: «من حلف بغير الله، فقد كفر، أو أشرك» رواه الترمذي وحسنه، وصححه الحاكم.

«أو» شك من الراوي أو بمعنى الواو.

وهذا يكون من الكفر الذي هو دون الكفر الأكبر كما هو من الشرك الأصغر.

وورد مثل هذا عن ابن مسعود، وقال: لأن أحلفَ بالله كاذباً أحبُّ إليَّ من أن أحلف بغيره صادقاً.

ومن المعلوم أن الحلف بالله كاذباً من الكبائر، لكن الشرك أكبر منها، وإن كان أصغر.

فإذا كان هذا حال الشرك الأصغر، فكيف بالشرك الأكبر الموجب للخلود في النار، كدعوة غير الله، والاستغاثة به، والرغبة إليه، والرهبة منه، وإنزال حوائجه به، كما هو حال الأكثر من هذه الأمة في هذه الأزمان وما قبلها؛ من تعظيم القبور، واتخاذها أوثاناً، والبناء عليها، واتخاذها مساجد، وبناء المشاهد باسم الميت؛ لعبادة من بُنيت باسمه وتعظيمه، والإقبال عليه بالقلوب والأقوال والأعمال؟!

وقد عظمت البلوى بهذا الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، وتركوا ما دل عليه القرآن العظيم؛ من النَّهْيِ عن هذا الشرك وما يوصل إليه.

قال تعالى: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَـٰتِهِۦٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَـٰفِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٣٧].

كفرهم تعالى بدعوتهم مَنْ كانوا يدعونه من دونه في الدار الدنيا.

وقد قال تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾[الجن: ١٨].

وقال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّي وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٠﴾ قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾[الجن: ٢١، ٢٢]، وهؤلاء المشركون عكسوا الأمر، فخالفوا ما بلغ به الأمة، وأخبر عن نفسه ﷺ، فعاملوه بما نهاهم من الشرك بالله، والتعلق على غير الله، حتى قال قائلهم.

يَا أَكْرَمَ الخلْقِ مَالِي مَنْ أَلُوذُ بِهِ	سِوَاكَ عِنْدَ حُلُولِ الْحَادِثِ الْعَمَمِ
إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي مَعَادِي آخِذاً بِيَدِي	فَضْلاً وَإِلاَّ فَقُلْ يَا زَلَّةَ الْقَدَمِ
فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتَهَا	وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمُ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ

وانظر إلى هذا الجهل العظيم، حيث اعتقد أنه لا نجاة له إلا بعياذه ولياذه بغير الله، وانظر إلى هذا الإطراء الفخيم المتجاوز عن الحد، الذي نهى عنه من جاء به هذا القائل في حقه، وهو ﷺ، بأبي هو وأمي، بقوله: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بنَ مريم، إنما أنا عبدُ الله ورسوله» رواه مالك، وغيره.

وقد قال تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾[الأنعام: ٥٠].

وانظر إلى هذه المعارضة العظيمة لكتاب الله والسنة، والمحادَّة لله ورسوله.

وهذا الذي قاله هذا الشاعر، هو الذي في نفوس كثير، خصوصاً من يدعي العلم والمعرفة بالفقه والمذهب الفلاني والفلاني، ورأوا قراءة هذه المنظومة ونحوها لذلك، وتعظيمها من القربات، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وعن حذيفة ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ﷺ، قال: «لا تقولوا: ما شاء الله وشاء فلان، ولكن قولوا: ما شاء الله، ثم شاء فلان» رواه أبو داود بسند صحيح.

وذلك لأن المعطوف بالواو يكون مساوياً للمعطوف عليه؛ لكونها إنما

وضعت لمطلق الجمع، فلا تقتضي ترتيباً ولا تعقيباً.

وتسوية المخلوقِ الذليل، بالخالقِ الجليل، شركٌ، إن كان في الأصغر مثل هذا، فهو أصغر، وإن كان في الأكبر، فهو أكبر، كما حكى الله سبحانه عنهم في الدار الآخرة: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨].

بخلاف المعطوف بـ«ثم»؛ فإن العطف بها يكون للتراخي عن المعطوف عليه بمهلة، فلا محذور؛ لكونه صار تابعاً.

قال إبراهيم النخعي: يكره أن يقول الرجل: أعوذُ بالله وبك، ويجوز أن يقول: أعوذ بالله، ثم بك.

وقد تقدم الفرق بين ما يجوز، ومالا يجوز من ذلك.

وهذا إنما هو في الحيّ إلخاص الذي له قدرة وسبب في الشيء، وهو الذي يجري في حقه مثل ذلك.

وأما في حق الأموات الذين لا إحساس لهم بمن يدعوهم، ولا قدرةَ لهم على نفع ولا ضر، فلا يقال في حقهم شيء من ذلك، فلا يجوز التعلق عليه بشيء ما، بوجه من الوجوه.

والقرآن يبين ذلك، وينادي بأنه يجعلهم آلهة إذا سألوه شيئاً منهم، أو رغب إليهم أحد بقوله أو عمله، الباطنِ والظاهر.

فمن تدبر القرآن، ورزق فهمه، صار على بصيرة من دينه، والقرآن الشريف لا يؤخذ قسراً، وإنما يؤخذ بأسباب، ذكرها بعض الأعلام في قوله:

أَخِي لَنْ تَنَالَ الْعِلْمَ إِلاَّ بِستَّةٍ ... سَأُنْبِيكَ عَنْ تَفْصِيلِهَا بِبَيَانِ
ذَكَاءٌ وَحِرْصٌ وَاجْتِهَادٌ وَبُلْغَةٌ ... وَإِرْشَادُ أُسْتَاذٍ وَطُولُ زَمَانِ

وأعظم من هذه الستة مَنْ رزقه الله الفهمَ والحفظ، وأتعبَ نفسه في تحصيله، فهو الموفَّق لمن شاء من عباده كما قال تعالى: ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١١٣].

وما أحسن ما قال العلامة ابن القيم:

وَالْجَهْـلُ دَاءٌ قَـاتِـلٌ وَشِفَـاؤُهُ ... أَمْـرَانِ فِـي التَّـرْكِيـبِ مُتَّفِقَـانِ
نَـصٌّ مِـنَ الْقُـرْآنِ أَوْ مِـنْ سُنَّـةٍ ... وطَبِيـبُ ذَاكَ الْعَـالِـمُ الـرَّبَّـانِـي
وَالعِلْـمُ أَقْسَـامٌ ثَـلاَثٌ مَـا لَهَـا ... مِـنْ رَابِـعٍ وَالْحَـقُّ ذُو تِبْيَـانِ
عِلْـمٌ بِـأَوْصَـافِ الإلـهِ وَفِعْلُـهُ ... وَكَـذلِـكَ الأسمـاء لِلـرَّحْمـنِ
وَالأَمْـرُ وَالنَّهْـيُ الَّـذِي هُـوَ دِينُـهُ ... وَجَـزَاؤُهُ يَـوْمَ الْمَعَـادِ الثَّـانِـي
وَالْكُـلُّ فِـي الْقُـرْآنِ وَالسُّنَـنِ الَّتِـي ... جَـاءَتْ عَـنِ الْمَبْعُـوثِ بِـالْقُـرْآنِ
وَاللهِ مَـا قَـالَ امْـرُؤٌ مُتَحَـذْلِـقٌ ... بِسِـوَاهُمَـا إلاَّ مِـنَ الْهَـذَيَـانِ

يدل لما في هذه الآيات: حديثُ النبي ﷺ: «العلم ثلاثة: ١ـ آية محكمة ٢ـ أو سنة قائمة ٣ـ أو فريضة عادلة، وما سوى ذلك فهو فضل»، أو كما قال.

والمراد بالفضل: زيادة لا حاجة إليها، ولكن أكثر الناس في هذه الزيادة حتى أخذوا الزيادة والفضول، وتركوا الأصول، وكان أمر الله قدراً مقدوراً.

وبالجملة: فقد قال رسول الله ﷺ: «لا تحلفوا بآبائكم، ومن حلف بالله فليصدُقْ، ومن حُلِف له بالله فليرضَ، ومن لم يرض، فليس من الله» رواه ابن ماجه بسند حسن.

وفيه: النهي عن الحلف بغير الله عموماً، وهذا التصديق مما أوجبه الله على عباده، وحضّهم عليه في كتابه، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ٧٠﴾ [التوبة:]. وقال: ﴿وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. وقال: ﴿ولو صدقوا الله لكان خيراً لهم﴾ [محمد: ٢١]. وهو حال أهل البر، كما قال سبحانه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ﴾ [البقرة: ١٧٧] إلخ.

ومعنى «من حُلف له بالله. . . إلخ»: أنه إذا لم يكن له بحكم الشريعة على خصمه إلا اليمين، فأحلفه، فلا ريب أنه يجب عليه الرضاء، وأما إذا كان فيما يجري بين الناس مما قد يقع في الاعتذارات من بعضهم لبعض، ونحو ذلك،

فهذا من حق المسلم على المسلم أن يقبل منه إذا حلف معتذراً، أو متبرئاً من تهمة.

ومن حقه عليه أن يحسن به الظن إذا لم يتبين خلافه؛ كما في الأثر عن عمر ـ رضي الله عنه ـ: ولا تظنن بكلمة خرجت من أخيك شراً وأنت تجد لها في الخير محملاً.

وفيه من التواضع، والألفة والمحبة وغير ذلك من المصالح، التي يحبها الله تعالى، ما لا يخفى على من له فهم، وذلك من أسباب اجتماع القلوب على طاعة الله، ثم إنه يدخل في حسن الخلق الذي هو أثقلُ ما يوضع في ميزان العبد كما في الحديث، وهو من مكارم الأخلاق.

فتأمل أيها الناصح لنفسه ما يصلحك مع الله تعالى؛ من القيام بحقوقه وحقوق عباده، وإدخال السرور على المسلمين، وترك الانقباض عنهم، والترفع عليهم؛ فإن فيه من الضرر ما لا يخطر بالبال، ولا يدور في إلخيال.

وبسطُ هذه الأمور، وذكرُ ما ورد فيها، مذكورٌ في كتب الأدب وغيرها.

فمن رُزق ذلك، وعَمل بما ينبغي العملُ به، وتركَ ما يجب تركُه من ذلك، دل على وفور دينه، وكمال عقله. والله الموفق المعين لعبده الضعيف المسكين ابن المسكين.

إنكار نعمة الله تعالى نوع من الشرك

قال بعض أهل العلم في قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣].

معنى ذلك: أن الكفار إذا قيل لهم: من رزقكم؟ أقروا بأن الله هو الذي رزقهم، ثم ينكرون ذلك بقولهم: رُزِقْنَا ذلك بشفاعة آلهتنا. وروي نحو هذا عن ابن قتيبة.

وعن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي عن أبيه، وعن عائشة، وابن عباس، وقتادة، والزهري، وأبي الزبير، قالوا: إنكارهم إياها: أن يقول الرجل:

لولا فلان، ما كان كذا وكذا، ولولا فلان، ما أصبت كذا وكذا.

واختار ابن جرير القولَ الأول، وغيرُه اختار أن الآية تعمُّ ما ذكره العلماء في معناها، وهو الصواب. ويدخل هذا فيها دخولاً أولياً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: وهذا كثير في الكتاب والسنة، يذم سبحانه مَنْ يضيف إنعامه إلى غيره، ويشرك به فيه.

قال بعض السلف: هو كقولهم: كانت الريح طيبة، وكان الملاح حاذقاً، ونحو ذلك مما هو جارٍ على ألسنةِ كثير من الناس، انتهى.

فهذا الكلام من شيخ الإسلام، يدل على أن حكم هذه الآية يعمُّ فيمن نسب نعم الله تعالى، أيَّ نعمة كانت قليلة أو كثيرة إلى غيره تعالى.

* * *

باب
في مكائد الشيطان ومصائده

فصل

ومن مكائده ومصائده: ما فتن به عشاقَ الصُّوَر.

وتلك ـ لعمر الله ـ الفتنة الكبرى، والبلية العظمى، التي استعبدت النفوس لغير خَلاقها، وملكت القلوب لمن يسومها الهوانَ من عُشاقها، وألقت الحرب بين العشق والتوحيد، ودعت إلى موالاة كلِّ شيطان مَريد، وحالت بين النفوس وبين رشدها، وصرفتها عن طريق قَصدها.

فياحسرةَ المحبِّ الذي باع نفسه لغير الحبيب الأول بثمن بخس، وشهوة عاجلة، ذهبت لذتها، وبقيت نقمتها!

فصل

أصل كل فعل وحركة في العالم من الحب والإرادة.

فهما مبدأ لجميع الأفعال والحركات، كما أن البغض والكراهة، مبدأ كل كَفٍّ وتَرْك.

فالمحبةُ هي التي تحرك المحبَّ في طلب محبوبه الذي يكمل بحصوله له؛ كتحرك محبِّ الرحمن، ومحبِّ القرآن، ومحبِّ العلم والإيمان، ومحبِّ الأوثان، والصلبان، ومحبِّ النسوان والمردان، ومحبِّ الأوطان، ومحبِّ الإخوان، فتثير من كل قلب حركةً إلى محبوبه من هذه الأشياء، فيتحرك عند ذكر محبوبه منها دون غيره.

ولذا تجد محبَّ النسوان والصبيان، ومحبَّ قرآن الشيطان بالأصوات والألحان لا يتحرك عند سماع العلم وتلاوة القرآن، حتى إذا ذكر له محبوبه، اهتز له وربا، وتحرك باطنه وظاهره، شوقاً إليه وطرباً.

وكل هذه المحاب باطلة مضمحلة، سوى محبة الله وما والاها؛ من محبة رسوله وكتابه، فهي التي تدوم ثمرتها.

وإذا انقطعت علائقُ المحبين وأسباب محابهم، لم ينقطع سببُها. قال تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٧].

قال عطاء عن ابن عباس: المودة، وقال مجاهد: تواصلهم في الدنيا، وقال الضحاك: تقطعت بهم الأرحام، وتفرقت بهم المنازل في النار، وقال أبو صالح: الأعمال.

والكلُّ حق، فإن الأسباب هي الوصل التي كانت بينهم في الدنيا، تقطعت بهم أحوج ما كانوا إليها.

وأما أسباب الموحدين المخلصين لله، فاتصلت بهم، ودام اتصالها بدوام معبودهم ومحبوبهم.

فصل

إذا تبين هذا، فأصل المحبة المحمودة التي أمر الله بها، وخلقَ خلقَه لأجلها، هي محبتُه وحدَه لا شريك له، المتضمنةُ لعبادته دون عبادة ما سواه.

ولا يذوق طعمَ الإيمان إلا من كان الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، ولذا اتفقت دعوة الرسل من أولهم إلى آخرهم على عبادة الله وحده لا شريك له.

وأصل العبادة وتمامها، هو المحبةُ، وإفرادُ الرب سبحانه بها.

والمحبة نافعة وضارة، فالمحبة النافعة: هي التي تجلب لصاحبها ما ينفعه من السعادة والنعيم.

والمحبة الضارة: هي التي تجلب لصاحبها ما يضره من السقام والألم.

فالحي العالم الناصح لنفسه، لا يؤثر محبةَ ما يضره، ولا يقع له ذلك إلا من فساد تصوره ومعرفته، أو من فساد قصده وإرادته، فالأولُ جهل، والثاني ظلم.

والإنسان خلق في الأصل ظَلوماً جهولاً، ولا ينفك عن الجهل والظلم إلا بأن يعلِّمه الله ما ينفعه، ويلهمَه رشدَه.

فمن أراد به الخير، علَّمه ما ينفعه، فخرج به من الجهل، ونفعه بما علمه، فخرج به عن الظلم.

ومن لم يرد به خيراً، أبقاه على أصل الخلقة، كما في «المسند» من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ، قال: «إن الله خلق خلقه في ظلمة، ثم ألقى عليهم من نوره، فمن أصابه ذلك النور، اهتدى، ومن أخطأه، ضل».

والمقصود: أن محبة الظلم والعدوان، سِيما[1] فسادِ العلم، أو فسادِ القصد، أو فسادِهما جميعاً.

وقد قيل: إن فساد القصد من فساد العلم، وإلا، فلو علم ما في الضار من المضرة ولوازمها حقيقة العلم، لما آثره؛ كمن علم من طعام أنه مسموم، فإنه لا يُقدمُ عليه، ولو كان شهياً، فضعفُ علمه لما في الضار من وجوه المضرة، وضعفُ عزمه على اجتنابه، يوقعه في ارتكابه.

ولهذا كان الإيمان الحقيقي هو الذي يحمل صاحبه على فعل ما ينفعه، وترك ما يضره.

فإذا لم يفعل هذا، ولم يترك هذا، لم يكن إيمانه على الحقيقة، وإنما معه من الإيمان بحسب ذلك.

فإن المؤمن بالنار حقيقةَ الإيمان حتى كأنه يراها، لا يسلك طريقها الموصلةَ إليها، فضلاً عن أن يسعى بجهده، والمؤمن بالجنة حقيقةَ الإيمان، لا تطاوعه نفسه أن يقعد عن طلبها.

---

(١) قوله: «سيما»؛ أي: علامة فساد العلم.

فصل

إذا تبين هذا، فالعبد أحوجُ شيء إلى معرفة ما يضره؛ ليتجنبه، وما ينفعه؛ ليحرص عليه، فيحب النافع، ويبغض الضار.

فتكون محبته وكراهته موافقتين لمحبة الله وكراهته، وهذا من لوازم العبودية.

وهاهنا طريقان: العقل، والشرع.

أما العقل: ، فقد وضع الله سبحانه في العقول استحسانَ الصدق، والعدل، والإحسان، والبر، والعفة، والشجاعة، ومكارم الأخلاق، وأداء الأمانات، وصلة الأرحام، ونصيحة الخلق، والوفاء بالعهد، وحفظ الجوار، ونصر المظلوم، والإعانة على نوائب الحق، واستقباح أضداد ذلك.

ونسبة هذا الاستقباح والاستحسان إلى العقول والْفِطَر، كنسبة استحسان شرب الماء البارد عند الظمأ، وأكل الطعام اللذيذ النافع عند الجوع، ولبس ما يدفئه عند البرد.

فكما لا يمكنه أن يدفع عن نفسه وطبعه استحسانَ ذلك ونفعَه، فكذلك لا يدفع عن نفسه وفطرته استحسانَ صفة الكمال ونفعَها، واستقباح أضدادها.

ومن قال بأن ذلك لا يُعلم بالعقل والفطرة، وإنما عُرف بمجرد السمع، فقوله باطل، قد بينا بطلانه في كتاب «المفتاح» من ستين وجهاً، وبيَّنَّا هناك دلالةَ القرآن والسنة والعقول والفطر على فساد هذا القول.

الطريق الثاني لمعرفة الضار والنافع من الأعمال: السمع، وهو أوسعُ، وأبيَنُ وأصدق من الأول؛ لخفاء صفات الأحوال وأحوالها ونتائجها.

وإن العالم بذلك ـ على التفصيل ـ ليس هو إلا الرسول الله ﷺ.

فأعلمُ الناس وأصحُهم عقلاً ورأياً واستحساناً: مَنْ كان عقله ورأيه، واستحسانه وقياسه، موافقاً للسنة، كما قال مجاهد: أفضلُ العبادة الرأيُ الحسن، وهو اتباع السنة، قال تعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن

رَبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦]، وكان السلف يسمون أهل الآراء المخالفة للسنة، وما جاء به الرسول ﷺ في مسائل العلم الخبرية، ومسائل الأحكام العملية: أهلَ الشبهات والأهواء؛ لأن الرأي المخالف للسنة، جهلٌ لا علم، وهَوًى لا دينٌ.

فصل

فمن المحبة النافعة: محبةُ الزوجة وما ملكت يمينُ الرجل؛ فإنها معينةٌ على ما شرع الله له النكاح وملك اليمين؛ من إعفافِ الرجلِ نفسَه وأهلَه، فلا تطمح نفسُه إلى ما سواها من الحرام، ويُعِفُّها، فلا تطمح نفسها إلى غيره.

وكلما كانت المحبة بين الزوجين أتمَّ وأقوى، كان هذا المقصود أتمَّ وأكملَ.

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]. وقال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١].

وفي «الصحيح» عنه ﷺ: أنه سئل: من أحبُّ الناس إليك؟ فقال: «عائشة».

فالمحبة النافعة ثلاثةُ أنواع: ١ـ محبة الله ٢ـ والمحبة في الله ٣ـ ومحبة ما يعين على طاعة الله.

والمحبة الضارة ثلاثة أنواع: ١ـ المحبة مع الله ٢ـ ومحبة ما يبغضه الله، ٣ـ ومحبة ما يقطع محبته عن محبة الله أو ينقصها.

فمحبة الله: أصلُ المحاب المحمودة، وأصل الإيمان والتوحيد.

والمحبة مع الله: أصلُ الشرك والمحابِّ المذمومة.

ومحبة الصور المحرمة وعشقها، من موجبات الشرك.

وكلما كان العبد أقربَ إلى الشرك، وأبعدَ من الإخلاص، كانت محبته لعشق الصور أشدَّ.

ولذا أصاب امرأةَ العزيز ما أصابها من العشق لشركها، ونجا منه يوسف الصديق؛ لإخلاصه.

قال تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [يوسف: ٢٤]، فـ«السوء»: العشق، و«الفحشاء»: الزنا.

فصل

ومن أبلغ كيد الشيطان: أنه يُمَنِّي بعضَ المفتونين بالصُّوَرِ: أنه إنما يحبُّ ذلك الأمر، أو تلك الأجنبية لله، لا لفاحشة.

وهذه هي المخادنة المشار إليها في حق النساء بقوله تعالى: ﴿ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ ﴾ [النساء: ٢٥]، وفي حق الرجال: ﴿ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ ﴾ [المائدة: ٥]، وهذا من أعظم الضلال وتبديل الدّين، وجعل ما كرهه الله سبحانه محبوباً له، وهو أيضاً نوعٌ من الشرك، والمحبوب المتخذ من دون الله طاغوت، وذلك الفعل شرك؛ كاتخاذ الأوثان.

فصل

في أقسام المفتونين بالصور الجميلة، وفساد تأويلاتهم الباطلة

وهم أربعة أقسام:

١ـ قوم يعتقدون ذلك لله؛ كالمنتسبين إلى التصوف، وكثير من الأتراك.

٢ـ وقوم يعلمون أن ليس هذا لله، ولكن يتسترون بذلك، وهم ـ من وجه ـ أقربُ إلى المغفرة؛ لما يرجى لهم من التوبة.

والقسم الثالث: مقصودهم الفاحشة، وقد يشتد بينهما الاتصال، حتى يسمونه زواجاً، ويقع لمجّان الفَسَقة، مِمَّن يجري هذا المجرى شيء كثير؛ كقولهم للأمرد: هو حبيب الله، والملتحي: عدو الله، وترجيح وطء المردان على نكاح النسوان.

وصنف بعضُهم كتاباً في هذا الباب، وقال في أثنائه: «باب: في المذهب المالكي»، وذكر فيه جماع الذكور.

وقد علم أن مالكاً من أشد الناس على فاعل ذلك؛ فإنه يجعل حدَّ اللوطيِّ القتلَ، بكراً كان أو ثيباً، كما دلت عليه النصوص، واتفق عليه أصحاب الرسول ﷺ، وإن اختلفوا في كيفية قتله.

وسبب ذلك أنه قد نقل عن مالك القول بجواز وطْءِ الرجل زوجته في دبرها، وهو أيضاً كذب على مالك وأصحابه، وكتبُهم مصرحةٌ بتحريمه.

ونظير هذا الظن الكاذب، ظنُّ كثير من الجهال إباحةَ الفاحشة لمملوك، وأنها أيسر من الفاحشة بغيره، لتوهم أن ذلك مراد بقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]، حتى إن بعض النساء لتمكن عبدَها من نفسها، وتتأول القرآن على ذلك؛ كما رفع إلى عمر ـ رضي الله ـ عنه امرأة تزوجت عبدها، وتأوَّلَتْ هذه الآية، ففرق عمر ـ رَضِيَ الله عنه ـ بينهما، وأدَّبها، وقال: ويحك إنما هذا للرجال.

ومنهم من يجعل ذلك موضوع نزاع بين العلماء، ويقول: اختلافهم شبهة.

ومنهم من يقول: هو مباح للضرورة.

ومنهم من بلغه خلاف العلماء في الحد عليه، فتوهم أن ذلك خلاف في التحريم، وقد تلاعب الشيطان بأكثر هذا الخلق، كتلاعب الصبيان بالكرة.

مراتب الفاحشة

مراتب الفاحشة متفاوتة بحسب مفاسدها، وقد يقترن بالأيسر إثم ما، يجعله أعظمَ إثماً مما هو فوقه؛ كالعشق الذي يوجب اشتغالَ القلب بالمعشوق، وتأليهَه وتعظيمَه، وتقديمَ طاعته على طاعة الله ورسوله بالنسبة إلى فعل الفاحشة؛ فإن المحبوبات لغير الله قد أَثبت الشارعُ فيها اسمَ التعبد.

يقول في الحديث الصحيح: «تعس عبدُ الدرهم، تعسَ عبدُ القطيفة، تعسَ عبدُ الخميصة، تعس وانتكس، وإذا شِيكَ فلا انتقش، إن أُعطي رضي، وإن مثنع سخط» رواه البخاري.

فسمى هؤلاء عبيداً. لهذه الأشياء التي إن أعطوها رضوا، وإن منعوها سخطوا.

وإذا شغف الإنسان لمحبة صورة لغير الله، بحيث يرضيه وصولُه إليها، وظفرُه بها، ويسخطه فوات ذلك، كان فيه من التعبد لها بقدر ذلك.

مراتب الحب

فلذا يجعلون الحب مراتب.

أوله: العلاقة ٢ـ ثم الصبابة ٣ـ ثم العزم ٤ـ ثم العشق ٥ـ وآخر ذلك التتيُّم، وهو التعبد للمعشوق، فيصير عبداً لمعشوقه.

والله سبحانه إنما حكى عشقَ الصور في القرآن عن المشركين، كما حكى عن امرأة العزيز، وعن قوم لوط، فقال: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ [الحجر: ٧٢].

وأخبر بصرفه عن أهل الإخلاص، فقال في حق يوسف ـ عليه السلام ـ: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾.

فالزنا بالفرج ـ وإن كان أعظمَ من الإلمام بالصغيرة كالنظر، والقبلة، واللمس ـ، لكن إصرار العاشق على محبة الفعل، وتوابعه، ولوازمه، وتمنيه له، وحديث نفسه أنه لا يتركه، واشتغال قلبه بالمعشوق، قد يكون أعظم ضرراً من فعل الفاحشة بشيء كثير.

وأيضاً، فإنه قد يتخلص من الكبيرة بالتوبة، وأما العشق إذا تمكن، فإنه يَعُزُّ عليه التخلصُ منه كما قيل:

تـاللهِ مَـا أَسَـرَتْ لَـواحِظُـكِ امْـرَأً   إلاَّ وعَـزَّ عَلَـى الْـوَرَى اسْتِنْقَـاذُهُ

ومعلوم أن هذا أعظم ضرراً وفساداً من فاحشة يرتكبها مع كراهته لها، وقلبه غير متعبد لمن ارتكبها منه.

وقد أخبر الله سبحانه: أن سلطان الشيطان إنما هو على الذين يتولَّوْنَهُ، والذين هم به مشركون.

وأن سلطانه إنما هو على من اتبعه من الغاوين، و«الغي»: اتباع الهوى والشهوات، كما أن «الضلال»: اتباع الظنون والشبهات.

وأصل «الغي» من الحبِّ لغير الله، فإنه يضعف الإخلاص، ويقوي الشرك.

فأصحاب العشق الشيطاني، لهم من تولّي الشيطان والإشراك به، بقدر ذلك؛ لما فيهم من الإشراك بالله، ولما فاتهم من الإخلاص له.

ففيهم نصيب من اتِّخاذ الأنداد، ولذا ترى كثيراً منهم عبداً لذلك المعشوق، مُتَيِّماً فيه، يصرخ في حضوره ومغيبه أنه عبدُه.

فهو أعظم ذكراً له من ربه، وحبُّه في قلبه أعظمُ من حب الله فيه.

فلو خُيِّر بين رضاه ورضا الله، لاختار رضا معشوقه على رضي ربه. ولقاءُ معشوقه أحبُّ إليه من لقاء ربه، وتمنيه لقربه أعظمُ من تمنيه لقرب ربه، وهربُه من سخطه عليه أشدُّ من هربه من سخط ربه عليه، ويقدم مصالح معشوقه وحوائجه على طاعات ربه.

فإن فضل من وقته فضلة، وكان عنده قليل من الإيمان، صرف تلك الفضلة في طاعة ربه.

وإن استغرق الزمان حوائجَ معشوقه ومصالحه، صرف زمانه كلَّه فيها، وأهمل أمر الله.

ولا ريب في أن هؤلاء من الذين اتخذوا من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله.

وعشقُهم يجمع المحرمات الأربع من الفواحش الظاهرة والباطنة، والإثم والبغي بغير الحق، والشرك بالله ما لم ينزل به سلطاناً، والقول على الله ما لم يعلم.

فكثيراً ما يوجد في هذا العشق من الشرك الأكبر والأصغر، ومن قتل النفوس تَغايُراً على المعشوق، وأخذِ أموال الناس بالباطل ليصرفها في رضا المعشوق، ومن الكذب والظلم ما لا خفاء به.

وأصل ذلك كلِّه من خُلُوِّ القلب من محبة الله، والإخلاص له، ومن التشريك بينه وبين غيره في المحبة، ومن محبة ما يجب لغير الله، فيقوم ذلك بالقلب، ويعمل بموجبه بالجوارح، وهذا هو حقيقة اتِّباع الهوى.

قال بعض العلماء: ليس شيء من المحبوبات يستوعب القلبَ إلا محبةُ الله، أو محبةُ بشر مثلك.

أما محبة الله: فهي التي خلقُ لها العباد، وبها غايةُ سعادتهم، وكمالُ نعيمهم.

وأما البشر المماثل من ذكر أو أنثى، فإن فيه من المشاكلة والمناسبة بين العاشق وبينه، ما ليس مثله بينه وبين جنس آخر من المخلوقات.

فصل

والفتنةُ بعشق الصور تُنافي أن يكون دين العبد كلُّه لله، بل ينقص من كون دينه لله، بحسب ما حصل له من فتنة العشق، وربما أخرجت صاحبها من أن يبقى معه شيء من الدين لله.

قال تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال: ٣٩]، والعبد مفتون في هذه الدار بشهواته، ونفسه الأمارة، وشيطانِه المغوي، وما يراه ويشاهده، فيما يعجز صبره.

ويتفق مع ذلك ضعفُ الإيمان واليقين، وضعفُ القلب، ومرارةُ الصبر، وذوقُ حلاوة العاجل، وميلُ النفس إلى زهرة الحياة الدنيا، وكونُ العوض مؤجلاً في دار أخرى غيرِ هذه الدار التي منها خُلق، وفيها نشأ، فهو مكلف بأن يترك شهوته الحاضرة المشاهدة، لغيبٍ طُلب منه الإيمان به.

فَـوَ اللهِ لَـوْلاَ اللهُ يُسْعِـدُ عَبْـدَهُ	بِتَـوْفِيقِـهِ وَاللهُ بِـالْعَبْـدِ أَرْحَـمُ
لَمَـا ثَبَـتَ الإِيمَـانُ يـومـاً بِقَلْبِـهِ	عَلَـى هـذِهِ الْعِـلاَّتِ فَـالأَمْـرُ أَعْظَـمُ
وَلاَ طَاوَعَتْهُ النَّفْسُ فِي تَرْكِ شَهْوَةٍ	مَخَـافَـةَ نَـارٍ جَمْـرُهَـا يَتَضَـرَّمُ
وَلاَ خَـافَ يـومـاً مِـنْ مَقَـامِ إِلَهِـهِ	عَلَيْـهِ بِحُكْـمِ الْقِسْطِ إِذْ لَيْـسَ يَظْلِـمُ

فصل

في أنواع الفتنة

والفتنة نوعان: فتنة الشبهات، وفتنة الشهوات.

ففتنةُ الشبهات من ضعف البصيرة، وقلة العلم، ولا سيما إذا اقترن بذلك فسادُ القصد، وحصولُ الهوى.

قال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، وهذه الفتنة مآلها إلى الكفر والنفاق، وهي فتنة المنافقين، وفتنة أهل البدع على حسب مراتبهم في الابتداع.

ولا ينجي من هذه الفتنة إلا تجريدُ اتِّباع الرسول، وتحكيمه في دِقِّ الدين وجِلِّه، وظاهره وباطنه، فالهدى دائر على أقواله وأفعاله، وكلُّ ما خرج عنها، فهو ضلال.

وأما فتنة الشهوات، فتُدفع بالصبر كما تُدفع الشبهات باليقين.

فقوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ﴾ إشارة إلى ما يدفع به الشبهات، وقوله: ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣] إشارة إلى ما يدفع به فتنة الشهوات.

فصل

إذا سلم العبد من فتنة الشبهات والشهوات، حصل له أعظمُ غايتين مطلوبتين بهما سعادته، وفلاحه، وكماله، وهما: الهدى والرحمة.

قال تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَـٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، فجمع له بين الرحمة والعلم، وذلك نظير قول أصحاب الكهف: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠].

فإن الرشد هو العلمُ بما ينفع، والعملُ به، والرشدُ والهدى إذا أُفرِدَ كلٌّ منهما، تضمن الآخر، وإذا قُرِنَ أحدُهما بالآخر، فالهدى هو العلم بالحق، والرشد هو العمل به، وضدهما الغَيُّ واتِّباع الهوى.

وقد يقابل الرشد بالضر والشر، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢١]، وقال مؤمنو الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠].

والقرآن هو الهدى، والرحمة، والشفاء، والموعظة. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧].

والله سبحانه قد هدى خلقه، ولكن المحل القابل للهدى هو قلبُ العبد المتَّقِي المنيبِ إلى ربه، الخائفِ منه، الذي يبتغي رضاه، ويهرب من سخطه.

فإذا هداه الله، وصل أثره إلى محل قابل، فأثَّر به، فصار هدًى له، وشفاء، ورحمة، وموعظة بالوجود، والفعل والقبولِ.

وإذا لم يكن المحل قابلاً، وصار إليه الهدى، لم يؤثر فيه، كما يصل الغذاء إلى محل غير قابل للاغتذاء، فإنه لا يؤثر فيه شيئاً، بل لا يزيده إلا ضعفاً، وفساداً إلى فساده.

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۝١٢٤ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٤-١٢٥].

وقال: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢].

والرحمة في حق المؤمنين عاجلة وآجلة.

فأما العاجلة، فما يعطيهم الله في الدنيا؛ من محبة الخير والبر، وذوق طعم الإيمان، ووجدان حلاوته، والفرح والسرور؛ بأن هداهم الله لما أضَلَّ عنه غيرَهم، ولما اختلف فيه من الحق بإذنه.

وأما الآجلة، فما أعدَّ لهم في دار النعيم.

وهاهنا نكتة، وهي أن الإنسان قد يسمع ويرى ما يصيب كثيراً من أهل الإيمان في الدنيا من المصائب، وما ينال كثيراً من الفجار في الدنيا من الرياسة والمال، وغير ذلك، فيعتقد أن النعيم في الدنيا لا يكون إلا للكفار والفجار، وأن المؤمنين حظُّهم من النعيم في الدنيا قليل.

وكذلك، قد يعتقد أن العزة والنصرة في الدنيا قد تستقر للكفار والمنافقين على المؤمنين.

فإذا سمع في القرآن قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، وقوله: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]، وقوله: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، وقوله: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، ونحو هذه الآيات، وهو ممن يصدق القرآن، حمل ذلك على أن حصوله في الدار الآخرة فقط، وقال: أما في الدنيا، فإنا نرى الكفار والمنافقين يغلبون فيها، ويظهرون، ويكون لهم النصر والظفر، والقرآن لا يرد بخلاف الحس.

ويعتمد على هذا الظن إذا أُدِيل عليه عدوٌّ من جنس الكفار والمنافقين، أو الفجرة الظالمين، وهو ـ عند نفسه ـ من أهل الإيمان والتقوى، فيرى أن صاحب الباطل قد علا على صاحب الحق.

فإذا ذكر بما وعده الله من حسن العاقبة للمتقين، قال: هذا في الآخرة، وأما في الدنيا، فصاحب الحق مغلوب مقهور.

وإذا قيل له: كيف يفعل الله تعالى هذا بأوليائه وأهل الحق؟

فإن كان ممن لا يعلل أفعالَ الله بالحكم والمصالح، قال: يفعل الله في ملكه ما يشاء، . ويحكم ما يريد، لا يُسأل عما يفعل، وهم يُسألون.

وإن كان ممن يعلل الأفعال، قال: فعل بهم هذا ليعوضهم بالصبر عليه ثوابَ الآخرة، وعُلُوِّ الدرجات، وتَوْفِيَة الأجر بغير حساب.

ولقد بلغنا وشاهدنا من كثير من هؤلاء من التظليم للرب، واتِّهامه بما لا يصدر إلا من عدو.

وكان الجهم يخرج بأصحابه، فيقف بهم على الجَذْمَى وأهل البلاء، ويقول: انظروا أرحمَ الراحمين يفعل مثل هذا؛ إنكاراً لرحمته كما أنكر حكمته.

فليس الله ـ عند جهم وأتباعه ـ حكيماً، ولا رحيماً.

وقال بعض كبار القوم: ما على الخلق أضر من الخالق، وكان بعضهم يتمثل:

إِذَا كَـانَ هَـذَا فِعْلَـهُ فِـي مُحِبِّـهِ ... فَمَـاذَا تَـرَاهُ فِـي أَعَـادِيـهِ يَصْنَـعُ؟

وقال لي غير واحد: إذا تبتُ إليه، وأنبتُ، وعملتُ صالحاً، ضيّق عليَّ رزقي، ونكّد معيشتي.

وإذا راجعتُ معصية، فأعطيتُ نفسي مرادها، جاءني الرزق.

فقلت لبعضهم: ليرى صدقَك وصبرَك، وهل أنت صادقٌ في إقبالك عليه، فتصبر على بلائه، فتكون لك العاقبة؟ أم أنت كاذب فترجع على عقبك؟

وهذه الظنون الكاذبة مبنية على مقدمتين.

إحداهما: حسن ظن العبد بنفسه، وتدينه، واعتقاده، وأنه قائم بما يجب عليه، تارك ما نُهِيَ عنه، واعتقاده في خصمه وعدوه خلاف ذلك، وأنه تارك للمأمور، مرتكب للمحظور.

المقدمة الثانية: اعتقاده أن الله سبحانه قد لا يؤيد صاحب الدين الحق، وقد لا يجعل له العاقبة في الدنيا بوجه من الوجوه، بل يعيش عمره مظلوماً مقهوراً مع قيامه بما أمر ظاهراً وباطناً، فهو عند نفسه قائم بشرائع الإسلام وحقائق الإيمان، وهو تحت قهر أهل الظلم والفجور والعدوان.

فلا إله إلا الله. كم فسد بهذا الاغترار من عابد جاهل، ومتدين لا بصيرة له، ومنتسب إلى العلم لا معرفة له بحقائق الدين.

فإنه من المعلوم: أن العبد وإن آمن بالآخرة ـ فإنه طلب في الدنيا ما لا بد منه من جلب النفع ودفع الضرر ـ يعتقد أنه واجب، أو مستحب، أو مباح.

فإذا اعتقد أن الدين الحق، واتِّباع الهدى، والاستقامة على التوحيد، ومتابعة السنة، ينافي ذلك، وأنه يعادي جميع أهل الأرض، ويتعرض لما لا يقدر عليه من البلاء وفوات حظوظه، ومنافعه العاجلة، لزم من ذلك إعراضه عن الرغبة في كمال دينه، وتجرده لله ولرسوله.

فيعرض عن حال السابقين المقربين، بل قد يعرض عن حال المقتصدين من أصحاب اليمين، بل قد يدخل مع الظالمين، بل مع المنافقين.

وإن لم يكن هذا في أصل الدين، كان في كثير من فروعه وأعماله، كما قال النبي ﷺ: «بادروا بالأعمال فِتَناً كَقِطَع الليل المظلم؛ يصبح الرجل مؤمناً، ويُمسِي كافراً، ويُمْسي مؤمناً، ويصبح كافراً، يبيع دينه بِعَرَض من الدنيا».

وذلك أنه إذا اعتقد أن الدين الكامل لا يحصل إلا بفساد دنياه، من حصول ضرر لا يحتمله، وفوات منفعة لا بد له منها، لم يقدم على احتمال هذا الضرر، ولا تفويت تلك المنفعة.

فسبحان الله!! كم صدَّت هذه الفتنةُ كثيراً من الخلق، بل أكثرَهم عن القيام بحقيقة الدين!!

ولا شك أن أصل المقدمتين اللتين بُنيت عليهما هذه الفتنة: الجهلُ بأمر الله ودينه ووعده ووعيده، وحقيقةُ النعيم الذي هو غاية مطلوب النفوس، وكمالها، وبه ابتهاجها والتذاذها.

فيعرض عن القيام بحقيقة الدين، وعن طلب حقيقة النعيم.

ويعتقد ـ لجهله أمر الدين ـ أنه قائم بالدين الحق، فاعلٌ للمأمور ظاهراً وباطناً، تاركٌ للمحظور كذلك، لجهله بالدين الحق، وما لله عليه، وما هو المراد منه.

وإذا اعتقد أن صاحب الحق لا ينصره الله في الدنيا والآخرة، بل تكون العاقبة في الدنيا للكفار والمنافقين، فهذا من جهله بوعد الله ووعيده.

فأما المقام الأول، فإن العبد كثيراً ما يترك واجبات لا يعلم بها ولا بوجوبها، فيكون مقصراً في العلم.

وكثيراً ما يتركها بعد العلم بها وبوجوبها، إما كسلاً وتهاوناً، وإما لنوع تأويل باطل، أو تقليداً، أو لظنه أنه مشتغل بما هو أوجبُ منها، أو لغير ذلك.

فواجبات القلوب أشدُّ وجوباً من واجبات الأبدان، وآكدُ منها.

وكأنها ليست من واجبات الدين عند كثير من الناس، بل هي من باب الفضائل والمستحبات.

فتراه يتحرَّج من ترك واجب من واجبات البدن، وقد ترك ما هو أهم من واجبات القلوب ويتحرج من فعل أدنى المحرمات، وقد ارتكب من محرمات القلوب ما هو أشد تحريماً.

بل أكثر من يتعبد لله بترك ما أوجب عليه، فيتخلَّى، وينقطع عن الأمر بالمعروف والنَّهْيِ عن المنكر مع قدرته عليه، ويزعم أنه متقرب إلى الله بذلك، مجتمعٌ على ربه، تارك مالا يعنيه.

فهذا من أمقت الخلق إلى الله، مع ظنه أنه قائم بحق الإيمان وشرائع الإسلام، بل أكثر من يتعبد بما حرم عليه، ويعتقد أنه طاعة، وهو في ذلك شر ممن يعتقد ذلك معصية؛ كأصحاب السماع الشعرِيِّ الذين يتقربون به إلى الله، ويظنون أنهم من أولياء الرحمن، وهم ـ في الحقيقة ـ من أولياء الشيطان.

وما أكثرَ من يعتقد أنه هو المظلوم المِحقُّ من كل وجه!!

ولا يكون الأمر كذلك، بل يكون معه نوع من الحق، ونوع من الباطل والظلم، ومع خصمه نوع من الحق والعدل، وحبُّك للشيء يُعْمِي ويُصِمّ.

والإنسان مجبول على حبِّ نفسه، فهو لا يرى إلا محاسنها، ومبغض لخصمه، فهو لا يرى إلا مساوئه، بل قد يشتد حبه لنفسه حتى يرى مساوئها محاسن. قال تعالى: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾[فاطر: ٨].

والله سبحانه إنما ضمن نصرَ دينه وحزبه وأوليائه، والعزةَ والعلوَّ لأهل الإيمان الذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه، قال تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

فإذا أصيب العبد بمصيبة في نفسه، أو ماله، أو بإدالة عَدُوِّه عليه، فإنما هي بذنوبه، إما بترك واجب، أو فعل محرم.

وبهذا يزول الإشكال الذي يورده كثير من الناس على قوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

ويجيب عنه كثير منهم: بأنه لن يجعل لهم عليهم سبيلاً في الآخرة.

ويجيب آخرون: بأنه لن يجعل الله لهم عليهم سبيلاً في الحجة.

والتحقيق: أن انتفاء السبيل عن أهل الإيمان الكامل، وإذا ضعف الإيمان، صار لعدوهم عليهم من السبيل بحسب ما نقص من إيمانهم، فهم جعلوا لهم عليهم السبيل بما تركوا من طاعة.

فصل

وأما المقام الثاني، فكثير من الناس يظن أن أهل الدين الحق يكونون في الدنيا أذلاء مقهورين، مغلوبين دائماً، بخلاف مَنْ فارقهم، فلا يثقُ بوعد الله بنصر دينه.

بل إما أن يجعله خاصاً بطائفة، أو بزمان دون زمان، ويجعله متعلقاً بالمشيئة، وإن لم يصرح بها، وهذا من عدم الوثوق بوعد الله، وسوء الفهم في كتابه.

والله سبحانه قد بيّن في كتابه أنه ناصر المؤمنين في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١]. وقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ٱلْأَذَلِّينَ ﴿٢٠﴾ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢٠-٢١] وهذا كثير في القرآن.

وقد بيّن سبحانه فيه: أن ما أصاب العبد من مصيبة، أو إدالة عدو، صغير أو كبير، وغير ذلك، فبذنوبه. فبين سبحانه في كتابه المقدمتين، فإذا جمعت بينهما، تبيَّن لك حقيقة الأمور، وزال الإشكال بالكلية، واستغنيت عن تلك التكلفات الباردة، والتأويلات البعيدة.

فقرر سبحانه المقام الأول بوجوه من التقرير، منها ما تقدم، ومنها أنه ذم من يطلب النصر والظفر من غير المؤمنين؛ كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١] إلى قوله: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢] إلى قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾.

فأنكر على من طلب النصر من غير حزبه، وأخبر أن حزبه هم الغالبون.

ونظير هذا قوله تعالى: ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۚ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٣٨-١٣٩].

وقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨]

وقال: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ٨]، إلى غير ذلك من الايات.

وأما في المقام الثاني، فقال في قصة «أُحد»: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ [آل عمران: ١٥٥].

وقال: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم

بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، وقال: ﴿وَإِنَّآ إِذَآ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ كَفُورٌ﴾ [الشورى: ٤٨] وقال: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾﴾ [الشورى: ٣٤].

وقال: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ﴾ [النساء: ٧٩]، إلى غير ذلك.

فصل: وتمام الكلام في هذا المقام العظيم يبين بأصول جامعة نافعة

الأول: أن ما يصيب المؤمنين من الشرور، والمحن، والأذى، دونَ ما يصيب الكفار، والواقع شاهد بذلك.

وكذلك ما يصيب الأبرار في هذه الدنيا، دونَ ما يصيب الفجار والفساق والظلمة.

الأصل الثاني: أن ما يصيب المؤمنين في الله مقرون بالرضاء والاحتساب، فإن فاتهم الرضاء، فَمُعَوَّلُهمْ على الصبر والاحتساب، وذلك يخفف عنهم ثقل البلاء.

الأصل الثالث: أن المؤمن إذا أُوذي في الله، فإنه محمول عنه بحسب طاعته وإخلاصه، وَمُعَانٌ عليه.

الأصل الرابع: أن المحبة كلما تمكنت في القلب، ورسخت، كان أذى المحب في رضا محبوبه مستحلًى.

والمحبون يفتخرون بذلك، كما قال قائلهم.

لَئِنْ سَاءَنِي أَنْ نِلْتَنِي بِمَسَاءَةٍ ... لَقَدْ سَرَّنِي أَنِّي خَطَرْتُ بِبَالِكَا

الأصل الخامس: أن مايصيب الكافر الفاجر؛ من العز، والنصر، والجاه، دونَ ما يحصل للمؤمنين، بل باطن ذلك ذل وكسر.

قال الحسن: إنهم وإن هملجت بهم البغال، وطقطقت بهم النعال فإن ذل المعصية في قلوبهم، أبى الله إلا أن يذل من عصاه.

الأصل السادس: أن ابتلاء المؤمن كالدواء له، يستخرج منه الأدواء، ويستعد به لتمام الأجر وعلو المنزلة.

ومعلوم أن وجود هذا خير للمؤمنين من عدمه، ولهذا كان أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الأقرب إليهم فالأقرب.

يُبتلى المرء على حسب دينه، فإن كان في دينه صلابة، شُدِّد عليه البلاء، وإن كان في دينه رقة، خُفِّف عنه، ولا يزال البلاء بالمؤمن حتى يمشي على وجه الأرض وما عليه سيئة.

الأصل السابع: أن ما يصيب المؤمنَ في هذه الدار من إدالة عدوه عليه، وغلبته له في بعض الأحيان، أمر لازم لا بدَّ منه، وهو كالحرِّ الشديد، والبرد الشديد، والأمراض، والهموم، والغموم، لازم للطبيعة والنشأة الإنسانية في هذه الدار، حتى الأطفال والبهائم؛ لما اقتضته حكمة أحكم الحاكمين.

فلو تجرد الخير في هذا عن الشر، لكان عالَماً غيرَ هذا، ونشأة أخرى غيرَ هذه النشأة، وفاتت الحكمة التي مزج لأجلها بين الخير والشر.

وإنما يكون تخليص هذا عن هذا وتمييزه، في دار غير هذه الدار كما قال تعالى: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٧].

الأصل الثامن: أن ابتلاء المؤمنين بغلبة عدوِّهم لهم، وقهرهم، وكسرهم لهم أحياناً، فيه حكم عظيمة، لا يعلمها ـ على التفصيل ـ إلا الله.

فمنها: استخراج عبوديتهم وذلهم لله، وانكسارهم له، وافتقارهم إليه، وسؤاله نصرهم على أعدائهم، ولو كانوا دائماً منصورين قاهرين، لبطروا، أو أشروا.

فجمع لهم بين كونهم غالبين تارة، وكونهم مغلوبين تارة، فإذا غُلِبُوا، تضرعوا إلى ربهم، وأنابوا إليه.

وإذا غَلَبُوا، أقاموا دينه وشعائره، وأمروا بالمعروف، ونَهَوْا عن المنكر.

ومنها: أنهم لو كانوا دائماً منصورين، لدخل معهم من ليس قصده الدين ومتابعة الرسول ﷺ، وإنما انضاف إلى من له الغلبة والعزة.

ولو كانوا مقهورين مغلوبين دائماً، لم يدخل معهم أحد.

فاقتضت الحكمة الإلهية أن كانت لهم الدولة تارة، وعليهم تارة.

فيتميز بذلك من يريد الله ورسوله ﷺ، ومن ليس له مرادٌ إلا الدنيا والجاه.

ومنها: أنه سبحانه يحب من عباده تكميل عبوديته، على السراء والضراء، وفي حال العافية البلاء.

فله سبحانه على العباد في كلتا الحالتين عبودية بمقتضى تلك الحال، لا يحصل إلا بها، ولا يستقيم القلب بدونها، كما تستقيم الأبدان إلا بالحر، والبرد، والجوع، والعطش، والتعب، والنَّصَب، وأضدادها.

ومنها: أن امتحانهم بإدالة عدوهم عليهم يمحضهم ويخلصهم، كما قال تعالى في حكمة إدالة الكفار يوم «أحد» ـ: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ إلى قوله: ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩ـ ١٤٤].

ذكر سبحانه أنواعاً من الحكم، التي لأجلها أُديل عليهم الكفارُ بعد أن ثبتهم وقواهم، وبشرهم بأنهم الأعلون بما أُعطوا من الإيمان، وسلاَّهم بأنهم، وإن مسَّهم القرح في طاعته وطاعة رسوله ﷺ، فقد مسَّ أعداءهم القرحُ في عداوته وعداوة رسوله.

ثم أخبرهم: أنه بحكمته سبحانه يجعل الأيام دولاً بين الناس، فيصيب كلاًّ منهم نصيبه منها؛ كالأرزاق، والآجال.

ثم أخبرهم أنه فعل ذلك ليعلم المؤمنين منهم، وهو سبحانه بكل شيء عليم قبل كونه، وبعد كونه، ولكنه أراد أن يعلمهم موجودين مشاهدين، فيعلم إيمانهم واقعاً.

ثم اخبر سبحانه أنه يحب أن يتخذ منهم شهداء؛ فإن الشهادة درجة عالية، ومَنْزلة رفيعة، لا تنال إلا بالقتل في سبيله.

ثم أخبر سبحانه أنه يريد تمحيص المؤمنين (أي: تخليصهم من ذنوبهم بالتّوبة والرجوع إليه)، وأنه يريد أن يمحق الكافرين، ببغيهم وطغيانهم وعدوانهم، إذا انتصروا.

ثم أنكر عليهم حسبانهم دخول الجنة بغير جهاد ولا صبر، وأن حكمته تأبى ذلك.

الأصل التاسع: أنه سبحانه إنما خلق السموات والأرض، وخلق الموت والحياة، وزين الأرض بما عليها؛ ابتلاء لعباده؛ ليعلم من يريدُه ويريدُ ما عنده، ممن يريد الدنيا وزينتها.

قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود: ٧]، وقال: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الكهف: ٧]، إلى غير ذلك من الآيات.

والامتحان لا بد منه للمؤمن والكافر.

فالمؤمن؛ ليتبين هل هو صادق في إيمانه؟ وغير المؤمن يمتحن في الآخرة بالعذاب، وهي أعظم المحنتين، هذا إن سلم من امتحانه بعذاب الدنيا ومصائبها.

فلا بد من المحنة في هذه الدار، وفي البرزخ، وفي القيامة، لكل أحد.

ولكن المؤمن أخفُّ محنة، وأسهلُ بلية؛ فإن الله يدفع عنه بالإيمان، ويرزقه من الصبر والثبات، والرضاء والتسليم ما يهون محنته.

وأما الكافر والفاجر، فتشتدد محنته وبليته، وتدوم.

الأصل العاشر: هو أن الإنسان مدنيٌّ بالطبع، لا بد له أن يعيش مع الناس.

والناس لهم إرادات واعتبارات، يطلبون منه أن يوافقهم عليها.

فإن لم يوافقهم، آذوه وعذبوه، وإن وافقهم، حصل له الأذى والعذاب من وجه.

فلا بد من الناس ومخالطتهم، ولا ينفك عن موافقتهم، أو مخالفتهم.

وفي الموافقة ألم وعذاب، إذا كانت على باطل، وفي المخالفة ألم وعذاب إن لم يوافق أهواءهم.

ولا ريب أن ألم المخالفة في باطلهم، أسهلُ وأيسر من الألم المرتَّب على موافقتهم.

واعتبر هذا بمن يطلبون منه الموافقة على ظلم، أو فاحشة، أو شهادة زور، أو المعاونة على محرم.

فإن لم يوافقهم، آذوه، وظلموه، وعادوه. لكن تكون له العاقبة والنصر عليهم، إن صبر واتقى.

وإن وافقهم فراراً من ألم المخالفة أعقبه ذلك من الألم أعظمُ مما فرَّ منه.

والغالب أنهم يسلطون عليه، فيناله من الألم أضعافُ ما ناله من اللذة، أولاً بموافقتهم، فمعرفة هذا ومراعاته من أنفع ما للعبد.

فألم يسير يعقب لذة عظيمة دائمة، أولى بالاحتمال من لذة يسيرة، يعقبها ألم عظيم دائم.

الأصل الحادي عشر: أن البلاء الذي يصيب العبد في الله لا يخرج عن أربعة أقسام:

١ـ في نفسه ٢ـ أو في ماله ٣ـ أو في عرضه ٤ـ أو في أهله ومن يحب.

والذي في نفسه، قد يكون بتلفها وبتألمها.

وأشد هذه الأقسام: المصيبة في النفس. ومن المعلوم أن الخلق كلهم يموتون.

وغاية هذا المؤمن أن يستشهد في الله، وتلك أشرف الموتات وأسهلها، فإنه لا يجد الشهيد من الألم إلا مثل ألم القرصة.

فليس في قتل الشهيد مصيبة زائدة على ما هو معتاد لبني آدم.

فمن عد مصيبةَ هذا القتل أعظمَ من مصيبة الموت على الفراش، فهو جاهل.

ولكن الفارَّ يظن أنه بفراره يطول عمره، فيتمتع بالعيش.

وقد أكذبَ الله هذا الظنَّ حيث يقول: ﴿قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦]، إذ لا بد من الموت، فيفوته بهذا القتل ما هو خير منه وأنفع؛ من حياة الشهيد عند ربه.

ثم قال: ﴿قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ١٧]، وإذا كان هذا في مصيبة النفس، فهكذا الأمر في مصيبة المال، والعرض، والبدن، وأن من بخل بماله أن ينفقه في سبيل الله، وإعلاء كلمته، سلبه الله إياه، أو قيَّض له إنفاقه فيما لا ينفعه دنيا ولا أخرى، بل فيما يعود عليه بمضرته عاجلاً وآجلاً.

وإن حبسه وادَّخره، منع التمتع به، ونقله إلى غيره، فيكون له مهنأة، وعلى مُخَلِّفِه وزره.

وكذلك من رفَّه بدنه، أو عرضه، وآثر راحته على التعب لله وفي سبيله، أتعبه الله سبحانه أضعاف ذلك في غير سبيله ومرضاته، وهذا أمر يعرفه الناس بالتجارب.

قال أبو حازم: لما يلقى الذي لا يتقي الله من معالجة الخلق أعظمُ مما يلقى الذي يتقي الله من معالجة التقوى.

واعتبر ذلك بحال إبليس؛ فإنه امتنع من السجود لآدم؛ فراراً من أن يخضع له ويذل، فطلب إعزازَ نفسه، فصيَّره الله أذلَّ الأذلين، وجعلَه خادماً لأهل الفسوق والفجور من ذريته، فلم يرض بالسجود له، ورضي أن يخدم هو وبنوه فُسَّاق ذريته.

وكذلك عُباد الأصنام، أَنِفوا أن يتبعوا رسولاً من البشر، ورضوا أن يعبدوا إلهاً من الأحجار.

وكذلك كلُّ من امتنع أن يذل، أو يبذل ماله في مرضاته، أو يتعب نفسه في طاعته، لا بد أن يذل لمن لا يسوى، ويبذل له ماله، ويتعب نفسه وبدنه في طاعته ومرضاته؛ عقوبةً له، كما قال بعض السلف: من امتنع أن يمشي مع أخيه خطواتٍ في حاجته، أمشاه الله أكثرَ منها في غير طاعته.

فصل في خاتمة لهذا الباب، وهي الغاية المطلوبة وجميع ما تقدم كالوسيلة إليها

وهي أن محبة الله سبحانه، والأنس به، والشوق إلى لقائه، والرضاء به وعنه أصلُ الدين، وأصلُ أعماله وإرادته، كما أن معرفته والعلم بأسمائه وصفاته وأفعاله أهل الدين.

فمعرفته أجلُّ المعارف، وإرادةُ وجهه أجلُّ المقاصد، وعبادتُه أشرفُ الأعمال، والثناء عليه بأسمائه وصفاته ومدحه وتمجيده أشرفُ الأقوال، وذلك أساسِ الحنيفية ملةِ إبراهيم، وقد قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٣].

فكان النبي ﷺ يوصي أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا: «أصبحنا على فطرة الإسلام، وكلمة الإخلاص، ودين نبينا محمد ﷺ، وملة أبينا إبراهيم حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين».

فمحبته سبحانه، بل كونُه أحبَّ إلى العبد من كلِّ ما سواه على الإطلاق من أعظم واجبات الدين، وأكبر أصوله، وأجلِّ قواعده.

ومن أحبَّ معه مخلوقاً مثلَ ما يحبه، فهو من الشرك الذي لا يُغفر لصاحبه، ولا يُقبل معه عمل، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وإذا كان العبد لا يكون من أهل الإيمان حتى يكون عبدُه ورسولُه أحبَّ إليه من نفسه وأهله وولده ووالده والناس أجمعين، ومحبته تبعٌ لمحبة الله، فما الظن بمحبته سبحانه؟!

وهو سبحانه لم يخلق الإنس والجن إلا لعبادته التي تتضمن كمالَ محبته، وكمالَ تعظيمه، والذل له، ولأجل ذلك أرسل رسله، وأنزل كتبه.

وكما أنه سبحانه ليس كمثله شيء، فليس كمحبته، وإجلاله وخوفه، محبةٌ، وإجلال، ومخافة.

فالمخلوق كلَّما خفته، استوحشتَ منه، وهربتَ منه.

والله سبحانه كلَّما خفته، أَنِسْتَ به، وفررت إليه، والمخلوقُ يخاف ظلمه وعدوانه، والرب سبحانه إنما يخاف عدلُه وقسطُه.

وكذلك المحبة، فإن محبة المخلوق إذا لم تكن لله، فهي عذابٌ للمحب، ووبالٌ عليه، وما يحصل له بها من التألم، أعظمُ مما يحصل من اللذة، وكلما كانت أبعدَ عن الله سبحانه، كان ألمها وعذابها أعظم.

هذا إلى ما في محبته من الإعراض عنك، والتجنيِّ عليك، وعدم الوفاء لك، إما لمزاحمة غيرك من المحبة له، وإما لكراهته ومعاداته لك، وإما لاشتغاله عنك بمصالحه وما هو أحبُّ إليك منك، وإما لغير ذلك من الآفات.

وأما محبة الربِّ سبحانه، فشأنها غيرُ هذا الشأن؛ فإنه لا شيء أحبُّ إلى القلوب من خالقها.

فمحبته نعيمُ النفوس، وحياةُ الأرواح، وقرةُ العيون، وعمارةُ الباطن.

فليس عند القلوب السليمة، والأرواح الطيبة، والعقول الزاكية، أحلى ولا ألذُّ ولا أطيبُ ولا أسرُّ ولا أنعمُ، من محبته، والأنسِ به، والشوقِ إلى لقائه.

والحلاوة التي يجدها المؤمنُ في قلبه بذلك فوقَ كل حلاوة، والنعيمُ الذي يحصل له بذلك أتمُّ من كل نعيم.

كما أخبر بعض الواجدين عن حاله بقوله: إنه ليمرُّ بالقلب أوقات، أقول فيها: إن كان أهلُ الجنة في مثل هذا، إنهم لفي عيش طيِّب.

وقال آخر: إنه ليمر بالقلب أوقات يهتز فيها طرباً بأنسه، وحبه له.

وقال آخر: مساكين أهل الغفلة، خرجوا من الدنيا، وما ذاقوا أطيبَ ما فيها.

وقال آخر: لو علم الملوك وأبناء الملوك ما نحن فيه، لجادلونا عليه بالسيوف.

ووجدانُ هذه الأمور وذوقُها، هو بحسب المحبة وضعفها، وبحسب إدراك حال المحبوب في القرب منه.

وكلما كانت المحبة أكملَ، وإدراكُ المحبوب أتمَّ، والقربُ منه أوفرَ، كانت الحلاوة واللذة والسرور والنعيم أقوى.

فالقلب لا يفلح ولا يصلح إلا بعبادة ربه وحبه.

ولو حصل له جميع ما يلتذ به من المخلوقات، لم يطمئن إليها، بل لا يزيده إلا فاقة وقلقاً حتى يظفر بما خلق وهُيِّىءَ له، من كون الله سبحانه، وحدَه نهايةَ مراده، وغايةَ مطلبه، فإن فيه فقراً ذاتياً إلى ربه من حيث هو محبوبُه ومعبوده، كما أن فيه فقراً ذاتياً إليه من حيث هو ربُّه وخالقه ورازقه ومدبره.

فكلما تمكنت محبة الله من القلب، وقويت فيه، أخرجت تألهه لما سواه وعبوديته، فأصبح حراً عزة وصيانة، على وجهه أنواره وضياؤه.

وما من مؤمن إلا وفي قلبه محبة لله، وطمأنينةٌ بذكره، وتنعم بمعرفته، وشوق إلى لقائه، وأنسٌ بقربه، وإن لم يُحِسَّ به؛ لاشتغال قلبه بغيره، وانصرافِه إلى ما هو مشغول به، وقوةُ ذلك وضعفُه بحسب قوة الإيمان وضعفه.

فالعبد في حال معصيته واشتغاله عنه بشهوته، تكون تلك اللذة والحلاوة الإيمانية قد استترت وتوارت، أو نقصت أو ذهبت.

فإنها لو كانت موجودة كاملة، لما قَدَّم عليها لذةً وشهوة، لا نسبةَ بينها وبينها بوجهٍ ما، بل هي أدنى من حبة خردل، بالنسبة إلى الدنيا وما فيها، ولهذا قال النبي ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن».

فإن ذوْقَ حقيقة الإيمان ومباشرتَه لقلبه، يمنعه من [أن] يؤثر عليه ذلك القدر

الخسيس، وينهاه عما يشعثه وينقصه، ولهذا يجد العبد ـ إذا كان مخلصاً لربه، منيباً إليه، مطمئناً بذكره، مشتاقاً إلى لقائه ـ قلبَه منصرفاً عن هذه المحرمات، لا يلتفت إليها، ولا يُعَوِّل عليها، ويرى استبداله بها، كاستبداله البَعْرَ إلخسيس بالجوهر النفيس، وبيعِه المسكَ بالرجيع.

فصل في بيان كيد الشيطان نفسه قبل كيده للأبوين

ثم لم يقتصر على ذلك حتى كاد ذريةَ نفسه، وذريةَ آدم.

فكان مشؤوماً على نفسه وعلى ذريته وأوليائه، وأهل طاعته من الجن والإنس.

أما كيده لنفسه، فإن الله سبحانه لما أمره بالسجود لآدم، كان في امتثال أمره وطاعته سعادتُه وفلاحُه.

فسوَّلت له نفسُه أن في سجوده لآدم غضاضةً عليه وهضماً، إذ يخضع ويقع ساجداً لمن خُلق من طين، وهو مخلوق من نار، والنار ـ بزعمه ـ أشرفُ من الطين، وقارن ذلك حسده لآدم على ما خصه الله به من أنواع الكرامة؛ فإنه خلقه بيده، ونفخ فيه من روحه، وأسجدَ له ملائكته، وعلمه أسماء كل شيء، وميَّزه بذلك عن الملائكة، وأسكنه جنته.

وكان عدوُّ الله يُطِيفُ به وهو صَلْصال كالفخار، فيعجب منه، ويقول: لأمرٍ عظيم قد خُلق هذا، ولئن سُلِّطَ عَلَيَّ لأعصينه، ولئن سُلِّطْتُ عليه لأهلكنَّه.

فلما تم خلقُ آدم في أحسنِ تقويم وأجملِ صورة، وكَمُلت محاسنُه الباطنة بالعلم والحلم والوقار، وتولَّى الله سبحانه خلقَه بيده، فجاء في أحسن خلق وأتم صورة، طوله في السماء ستون ذراعاً، قد أُلْبِسَ رداءَ الجمال والحسن والمهابة والبهاء، فرأت الملائكة منظراً لم يشاهدوا أحسنَ منه ولا أجمل، فوقعوا سجوداً له بأمر ربهم ـ تبارك وتعالى ـ، فشقَّ الحسودُ قميصَه من دُبُر، واشتعلت في قلبه نيرانُ الحسد، فعارض النصَّ بالمعقول ـ بزعمه ـ كفعل أوليائه من المبطلين، وقال:

﴿ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ [الأعراف: ١٢] اعتراضاً على حكمة ربه، وامتنع من السجود.

فجمع بين الجهل والظلم، والكبر والحسد، والمعصية ومعارضة النص بالرأْيِ والعقل.

فأهان نفسه كُلَّ الإهانة، من حيثُ أرادَ تعظيمها، وَوَضَعَها، من حيث أراد رفعتها، وأذلَّها من حيث أراد عِزَّها، ففعل بنفسه ما لو اجتهد أعظمُ أعدائه في مضرته، لم يبلغ منه ذلك المبلغ.

ومن كان هذا غشه لنفسه، فكيف يسمع منه العاقل ويقبل، أو يواليه؟

قال تعالى: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس كان من الجن ففسق عن امر ربه أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني وهم لكم عدوٌ؟ بئس للظالمين بدلاً﴾ [الكهف: ٥٠].

فصل وأما كيده للأبوين

فقد قص الله علينا قصتَه معهما، وأنه لم يزل يخدعهما ويمنيهما الخلود في الجنة حتى حلف لهما بالله جهد يمينه أنه ناصح لهما، فجرى عليهما من المحنة والخروج من الجنة ما جرى.

ورده الله كيده، وتدارك الأبوين برحمته ومغفرته، فإعادهما إلى الجنة، وعاد عاقبة مكروه عليه. ﴿ وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ﴾ [فاطر: ٤٣].

وظن عدوُّ الله أن الغلبةَ والظفرَ له في الحرب، ولم يعلم بكمين جيش: ﴿ رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] ولا بإقبال دولة: ﴿ثُمَّ ٱجۡتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيۡهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ١٢٢].

ظن اللعين بجهله أن الله سبحانه يتخلَّى عن صَفِيِّه وحبيبه الذي خلقه بيده، ونفخ فيه من روحه، وأسجدَ له ملائكته، وعلمه أسماءَ كل شيء، من أجل أكلة أكلها.

وما علم أن الطبيب قد علَّم المريضَ الدواء قبل المرض، فلما أحس المرض، بادر إلى استعمال الدواء.

ثم كادَ أحدَ وَلَدَيْ آدم، ولم يزل يتلاعب به حتى قتل أخاه، وأسخط أباه، وعصى مولاه.

فسنّ للذرية قتل النفوس، وقد ثبت في «الصحيح» عنه ﷺ: أنه قال: «ما من نفسٍ تُقتل ظلماً، إلا كان على ابنِ آدم كِفْلٌ من دِمها؛ لأنَّه أولُ من سَنَّ القتل».

ثم جرى الأمر على السداد والأمة واحدة، والدين واحد، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟﴾ [يونس: ١٩٠].

قال سعيد، عن قتادة: كان بين آدم ونوح عشرة قرون، كلُّهم على الهدى، وعلى شريعة من الحق، ثم اختلفوا، ومثله عن ابن عباس، وهو الصحيح في الآية.

وقد روي عن ابن عباس: كانوا كفاراً، وهذا قولُ الحسن، وعطاء، وهو منقطع عن ابن عباس، والصحيح عنه خلافُه.

وكان أول ما كاد به عباد الأصنام، من جهة العكوف على القبور، وتصاوير[1] أهلها، ليتذكرهم بها كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ۝٢٣﴾ [نوح: ٢٣].

قال البخاري في «صحيحه» عن ابن عباس: هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، لما هلكوا، أوحى الشيطان إلى قومهم، أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً، وسموها بأسمائهم، ففعلوا. فلم تُعبد، حتى إذا هلك أولئك، ونُسخ العلم، عُبِدَتْ.

وقال ابن جرير عن محمد بن قيس، قال: كانوا قوماً صالحين من بني آدم، وكان لهم أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا، قال أصحابهم: لو صورناهم، كانوا أشوقَ لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم، فصوروهم، فلما ماتوا، وجاء آخرون، دَبَّ

---

(١) قوله: «وتصاوير» الصواب أن يقال: وتصوير.

إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم يُسْقَوْن المطر، فعبدوهم.

وقال هشام بن محمد بن السائب الكلبي: أخبرني أبي، قال: أولُ ما عُبدت الأصنام أن آدم لما مات، جعلوه[1] بنو شيثِ بنِ آدم في مغارة في الجبل الذي أُهبط إليه آدم بأرض الهند، ويقال للجبل: «وَدّ»، وهو أخصب جبل في الأرض.

قال هشام: فأخبرني أبي عن صالح، عن ابن عباس، قال: فكان بنو شيث يأتون جسدَ آدمَ في المغارة، فيعظِّمونه ويترحَّمون عليه.

فقال رجل من بني قابيل: يا بني قابيل! إن لبني «شيث» دوراً، يدورون حوله ويعظمونه، وليس لكم شيء، فَنَحتَ لهم صنماً، وكان أول من عملها.

قال هشام: فأخبرني أبي قال: كان «ود»، و«سواع»، و«يغوث»، و«يعوق»، و«نسر» قوماً صالحين، فماتوا في شهر، فجزع عليهم ذوو أقاربهم، فقال: رجل من بني قابيل: يا قوم! هل لكم أن أعمل لكم خمسة أصنام على صُورهم، غير أني لا أقدر أن أجعل فيها أرواحاً؟ قالوا: نعم، فنحت لهم خمسة أصنام، ونصبها لهم.

وكان الرجل يأتي أخاه وعمَّه فيعظِّمه ويسعى حوله، حتى ذهب ذلك القرن، وكانت عملت على عهد يرد بن مهلائيل بن قينان بن أنوش بن شيث بن آدم.

ثم جاء قرن آخر عظموهم أشدَّ من تعظيم القرن الأول، ثم جاء من بعدهم القرنُ الثالث فقالوا: ما عظَّم أوَّلونا هؤلاء إلا وهم يرجون شفاعتهم عند الله، فعبدوهم، واشتدَّ كفرهم، فبعث الله إليهم «إدريس»، فدعاهم، فكذبوه، فرفعه مكاناً عَلِيّاً.

ولم يزل أمرهم يشتد، كما قال الكلبي عن أبي صالح، عن ابن عباس، حتى أدرك نوح، فبعثه الله نبياً، وهو يومئذ ابن أربع مئة سنة وثمانين سنة، فدعاهم إلى الله في نبوته عشرين ومئة سنة، فعصوه وكذبوه، فأمره الله أن يصنع الفلك،

---

(١) قوله: «جعلوه» الأفصح أن يقال: جعله؛ كيلا يكون الكلام جارياً على لغة «أكلوني البراغيث» المرجوحة.

ففرغ منها، وركبها، وهو ابن ست مئة سنة، وغرق مَنْ غرق، ومكث بعد ذلك ثلاث مئة سنة وخمسين سنة، فكان بين آدم ونوح ألفا سنة، ومئتا سنة.

فأهبط الماء هذه الأصنام من أرض إلى أرض حتى قذفها إلى أرض جدة.

فلما نضب الماء، بقيت على الشط، فسفَّت الريح عليها حتى وارتْها.

قلت: ظاهر القرآن يدل على خلاف هذا، وأن نوحاً لبث في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً، وأن الله أهلكهم بالغرق بعد أن لبث فيهم هذه المدة.

قال الكلبي: وكان عمرو بن لُحَيّ كاهناً، وله رِئِيٌّ من الجن، فقال له: عجِّل السير والظعن من تهامة، بالسعد والسلامة، إِتت «جدة» تجدْ فيها أصناماً معدة، فأوردها تهامة، ولا تهب، ثم ادعُ العربَ إلى عبادتها تُجبْ.

فأتى «جدة»، فاستثارها، فحملها حتى ورد تهامة، وحضر الحج، فدعا العرب إلى عبادتها قاطبة، فأجابه عوف بن عذرة بن زيد اللات، فدفع إليه «ودّاً»، فحمله، وكان بوادي القرى بـ«دومة الجندل»، وسمى ابنَه «عبد وَدّ»، فهو أول من سمي به، وجعل عوف ابنه «عامراً» سادناً، فلم يزل بنوه يسدنونه حتى جاء الله بالإسلام.

قال الكلبي: فحدثني مالك بن حارثة: أنه رأى «ودّاً»، قال: وكان أبي يبعثني باللبن، إليه فيقول: اسقه إلهك، فأشرُبه.

قال: ثم رأيت خالد بن الوليد كسره، فجعله جذاذاً.

وكان رسول الله ﷺ بعث خالد بن الوليد لهدمه.

فحالت بينه وبين هدمه بنو عذرة، وبنو عامر، فقاتلهم، فقتلهم، وهدمه وكسره.

قال الكلبي: فقلت لـ«عامر بن حارثة»: صف لي «ودّاً» حتى كأني أنظر إليه، قال: كان تمثال رجل كأعظم ما يكون من الرجال، قد زبر (أي: نقش) عليه حلتان، متَّزِرٌ بحلة، مرتد بأخرى، عليه سيف قد تقلده، وقد تنكَّب قوساً، وبين يديه حربة، فيها لواء، وقصة فيها نبل (يعني: جعبة).

وأجابت عمرَو بنَ لحيٍّ «مضرُ»، و«نزار»، فدفع إلى رجل من هذيل يقال له: الحارث ابن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر «سواعاً» كان بأرض يقال لها «وهاط» من بطن نخلة، يعبده من يليه من مضر، وفي ذلك يقول رجل من العرب:

تَـرَاهُـمْ حَـوْلَ قِبْلَتِهِـمْ عُكُـوفـاً كَمَـا عَكَفَـتْ هُـذَيْـلُ عَلَـى سُـوَاع

وأجابته «مَذْحِج»، فدفع إلى أنعم بن عمرو المرادي «يغوث»، وكان بأكمة باليمن يعبده «مذحج» ومن والاها.

وأجابت همدان مالك بن مرثد بن خثيم «يعوق»، وكان بقرية يقال لها: «خيوان»، يعبده «همدان» ومن والاها من اليمن.

وأجابت «حمير» فدفع إلى رجل من ذي رعين يقال له: معد يكرب «نسراً»، وكان بموضع من «سبأ» يقال له: «بلخع»، فعبده «حِمْيَر» ومن والاها، فلم يزل يعبدونه حتى هَوَّدَهُمْ ذو نواس.

فلم تزل هذه الأصنام تُعبد حتى بعث الله النبي ﷺ، فهدمها وكسرها.

وفي «صحيح البخاري» عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «رأيتُ عمروَ بنَ عامرٍ الخزاعيَّ يَجُرُّ قُصْبَه في النار، وكان أولَ مَنْ سيَّبَ السوائب». وفي لفظ: «وغير دينَ إبراهيم».

وقال ابن إسحاق: حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي: أن أبا صالح السمان حدثه: أنه سمع أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول لأكثم بن الجون الخزاعي: «يا أكثم! رأيت عمرو بنَ لُحَيٍّ بنِ قمعةَ بنِ خندف يجرُّ قُصبه في النار، فما رأيت رجلاً أشبهَ برجلٍ منك به، ولا به منك»، فقال أكثم: عسى أن يضرني شبهُه يا رسول الله! قال: «لا. إنك مؤمن وهو كافر، إنه أول من غيَّر دين إسماعيل فنصب الأوثان وبحَّر البحيرة، وسَيَّب السائبة، ووصلَ الوصيلة، وحمى الحامي».

قال ابن هشام: وحدثني أهل العلم: أن «عمرو بن لحي» خرج من مكة إلى

الشام في بعض أموره، فلما قدم مأربَ من أرض البلقاء، وبها يومئذ العماليق، وهم ولد عملاّق بن لاوذ[1] بن سام بن نوح، رآهم يعبدون الأصنام فقال لهم: ما هذه الأصنام التي تعبدون؟ فقالوا: نستمطر بها فَنُمْطَر، ونستنصر بها فَنُنْصَر.

فقال: أفلا تعطوني منها صنماً، فأسيرَ به على أرض العرب فيعبدونه؟ فأعطَوه صنماً يقال: لها «هبل»، فقدم به مكة، فنصبه، وأمر الناسَ بعبادته وتعظيمه.

قال هشام: وحدثني أبي وغيره: أن «إسماعيل» لما سكن مكة، وولد بها أولاده، فكثروا، حتى ملؤوا مكة، ونَفَوْا مَنْ كان بها من العماليق، ضاقت عليهم مكة، ووقعت بينهم الحروب والعدوات، فأخرج بضعهم بعضاً، فتفسحوا في البلاد لالتماس المعاش.

وكان الذي حملهم على عبادة الأوثان والحجارة: أنه كان لا يظعن من مكة ظاعن إلا احتمل حجراً من حجارة الحرم، تعظيماً للحرم، وصبابة بمكة، فحيثما حلوا، وضعوه وطافوا به كطوافهم بالبيت، حباً للبيت وصبابة به، وهم بذلك يعظمون البيت ومكة، ويحجون ويعتمرون على إرث إبراهيم وإسماعيل، ثم عبدوا ما استحسنوا، ونسَوُا ما كانوا عليه، استبدلوا بدين إبرهيم غيره، فعبدوا الأوثان، وصاروا إلى ما كانت عليه الأمم من قبلهم، واستحرموا ما كان يعبد قوم نوح.

وفيهم على ذلك بقايا من عهد إبراهيم وإسماعيل، يتمسكون بها؛ من تعظيم البيت، والطواف به، والحج، والعمرة، والوقوف بعرفة. والمزدلفة، وإهداء الْبُدْنِ.

وكانت «نزار» تقول في إهلالها: «لبيك لبيك، لا شريك لك، إلا شريك هو لك، تملكه وما ملك.

وكان أول من غير دين إسماعيل فنصب الأوثان، وسيَّب السائبة، ووصل

---

(١) قوله: «لاوذ»، وفي نسخة أخرى: «لاوي»، ولعله هو الأصح.

الوصيلة، وحمى الحامي «عمرو بن ربيعة» وهو لُحَيُّ بنُ حارثة، وهو ابن خزاعة، وكانت أم عمرو فهيرة بنت عامر بن الحارث، وكان الحارث هو الذي يَلِي أمر الكعبة.

فلما بلغ عمرو بن لحي، نازعه في الولاية، وقاتل جرهم بني إسماعيل، فظفر بهم، وأجلاهم عن الكعبة، ونفاهم من بلاد مكة، وتولَّى حجابة البيت.

ثم إن مرض مرضاً شديداً، فقيل له: إن بالبلقاء من الشام «حمة» إن أتيتها برأت[1].

فأتاها، فاستحم فيها، فبرأ، ووجد أهلَها يعبدون الأصنام، فقال: ما هذه؟ فقالوا: نستسقي بها المطر، ونستنصر بها على العدو.

فسألهم أن يعطوه منها، ففعلوا، فقدم بها مكة، ونصبها حول الكعبة، واتخذت العرب الأصنام.

وكان أقدمها «مناة»، وكان منصوباً على ساحل البحر من ناحية المشلل بـ«قديد» بين مكة والمدينة، وكانت العرب جميعها تعظمه، وكانت «الأوس» و«الخزرج» ومن ينزل «المدينة» و«مكة» وما قارب من المواضع يعظمونه، ويذبحون له، ويهدون له، ولم يكن أحد أشد إعظاماً له من الأوس، والخزرج.

قال هشام: وحدثنا رجل من قريش عن أبي عبيدة بن عبد الله بن أبي عبيدة، عن محمد بن عمار بن ياسر، قال: كانت الأوس والخزرج، ومن جاورهم من عرب أهل «يثرب» وغيرها يحجون، فيقفون مع الناس المواقف كلها، ولا يحلقون رؤوسهم، فإذا نفروا، أتوه، فحلقوا عنده رؤوسهم، وقاموا عنده، لا يرون لحجتهم تماماً إلا بذلك.

وكانت «مناة» لـ«هذيل»، و«خزاعة»، فبعث رسول الله ﷺ علياً ـ كرم الله وجهه ـ، فهدمها عام الفتح.

---

(١) قوله: «برأت» هذا الفعل يجوز في عين ماضيه ـ الكسر ـ وهو الأكثر، و ـ الفتح ـ، وهو لغة أهل الحجاز. وعين مضارعه ـ على كلتا الحالين ـ تكون مفتوحة.

ثم اتخذوا «اللات» بالطائف، وهي أحدثُ من «مناة»، وكانت صخرةً مربعة، وكانت سدنتها من ثقيف، وكانوا قد بنوا عليها، وكانت قريش، وجميع العرب تعظمها، وبها كانت العرب تسمى: زيد اللات، وتيم اللات، وكانت في موضع منارة مسجد الطائف اليسرى اليوم، فلم تزل كذلك حتى أسلمت ثقيف.

فبعث رسول الله ﷺ المغيرةَ بنَ شعبة فهدمها، فحرقها بالنار.

ثم اتخذوا «العزى»، وهي أحدث من «اللات»، اتخذها ظالم بن أسعد، وكانت بوادي نخلة فوق ذات عرق، وبنوا عليها بيتاً، وكانوا يسمعون منه الصوت.

قال هشام: وحدثني أبي عن أبي صالح، عن ابن عباس، قال: كانت «العزى» شيطانة تأتي ثلاث سمرات ببطن نخلة، فلما افتتح رسول الله ﷺ «مكة»، بعث خالد بن الوليد، فقال: «ائت بطنَ نخلة، فإنك ستجدُ ثلاثَ سَمُرَات، فاعْضِدِ الأولى»، فأتاها فعضدها.

فلما جاء إليه، قال: «أرأيت شيئاً؟»، قال: لا، قال: «فاعضدِ الثانية»، فأتاها فعضدَها، ثم أتى النبيَّ ﷺ، فقال: «هل رأيت شيئاً؟»، قال: لا قال: «فاعضد الثالثة»، فأتاها، فإذا هو بجنية نافشة شعرها، واضعة يدها على عاتقها، تضرب بأنيابها، وخلفها سادنها.

فقال خالد:

كُفْـرَانَـكِ يَـا عُـزَّى لاَ سُبْحَـانَـكِ ... إِنِّـي رَأَيْـتُ اللهَ قَـدْ أَهَـانَـكِ

ثم ضربها ففلقَ رأسها فإذا هي حمم، ثم عضد الشجرة، وقتل سادنها.

ثم أتى النبيَّ ﷺ، فأخبره، فقال: «تلك العُزَّى، ولا عُزَّى بعدها للعرب».

قال هشام: وكانت لقريش أصنامٌ في جوف الكعبة وحولها.

وأعظمُها ـ عندهم ـ «هُبَل»، وكان ـ فيما بلغني ـ من عقيقٍ أحمرَ على صورة الإنسان، مكسور اليد اليمنى، أدركَتْه قريش كذلك، فجعلوا له يداً من ذهب.

وكان أول من نصبه خزيمة بن مدرك بن إلياس بن مضر، وكان في جوف الكعبة.

وكان قدامه قداح مكتوب في أحدها: «صريح»، وفي الآخر: «ملصق».

فإذا شكُّوا في مولود، أهدوا له هدية، ثم ضربوا بالقداح، فإن خرج «صريح»، ألحقوه، وإن خرج «ملصق»، دفعوه.

وكانوا إذا اختصموا في أمر، أو أرادوا سفراً، أتوه، فاستقسموا بالقداح عنده.

وهو الذي قال له أبو سفيان يوم «أحد»: اعلُ هبل.

فقال رسول الله ﷺ: «قولوا له: الله أعلى وأَجَلّ».

وكان لهم «إساف»، و«نائلة»، وهما رجل وامرأة، فعلاً الفاحشة في البيت، فمسخهما الله حجرين، فوضعا عند البيت ليتعظ بهما الناس.

فلما طال مكثهما، وعبدت الأصنام، عُبدا معها.

وأصنام كثيرة لـ«دَوْس»، وبني الحارث، وقضاعة، ومزينة، وطَيّ، وحولان.

وكان لبني «ملكان» صنم يسمى: سعداً، واتفقت له قصة مع رجل من بني «ملكان» قصدَه، فنفرت منه إبلُه في كل وجهة، فغضب، ورماه بحجر، وأنشد:

أَتَيْنَا إِلَى «سَعْدٍ» لِيَجْمَعَ شَمْلَنَا ... فَشَتَّتَنَا «سَعْدٌ» فَلاَ كَانَ مِنْ سَعْدِ

وَهَلْ «سَعْدُ» إِلاَّ صَخْرَةٌ بِتَنُوفَةٍ ... مِنَ الأَرْضِ لاَ يَدْعُو لِغَيٍّ وَلاَ رُشْدِ

وكان لعمرو بن الجموح صنمٌ اتخذه في داره، فلما أسلم جماعة من قومه، كانوا يذبحون على ذلك الصنم، فيطرحونه في محل العذرات، فيلتمسه، ثم يغسله، ويطيبه، فإذا أمسى ونام، فعلوا معه شيئاً من ذلك.

فلما كان ذاتَ ليلة، عَلَّق عليه سيفاً، وقال له: امتنع بهذا السيف، إن كان فيك خير.

فلما أمسى، عَدَوْا عليه، وأخذوا السيف من عنقه، ثم أخذوا كلباً ميتاً، فقرنوه به بحبل، وألقوه في بئر.

فلما رآه لا يدافع عن نفسه، دعاه ذلك إلى الإسلام، وقال في ذلك:

وَاللهِ لَـوْ كُنْـتَ إِلَهـاً لَـمْ تَكُـنْ   أَنْـتَ وكَلْـبٌ وَسْـطَ بِئْـرٍ فـي قَـرَنْ

إلى آخر أبيات له.

فصل

وتلاعب الشيطان بالمشركين في عبادة الأصنام

له أسباب عديدة يلاعب بكل قوم على قدر عقولهم، فطائفة دعاهم إلى عبادتها من جهة تعظيم الموتى الذين صوروا تلك الأصنام على قبورهم.

ولهذا لعن النبي ﷺ المتخذين على القبور المساجدَ والسُّرُج.

ونهى عن الصلاة على القبور، وسأل ربه سبحانه ألا يجعل قبره وثناً يعبد.

ونهى أمته أن يتخذوا قبره عيداً، وقال: «اشتد غضبُ الله على قوم اتخذوا قبورَ أنبيائهم مساجد».

وأمر بتسوية القبور، وطمسِ التماثيل، فأبى المشركون إلا خلافَه في ذلك كلِّه، إما جهلاً، وإما عناداً لأهل التوحيد، وهذا السبب هو الغالب على عوام المشركين. وأما خواصهم، فإنهم اتخذوها بزعمهم على صور الكواكب المؤثرة في العالم عندهم، وجعلوا لها بيوتاً وسَدَنَةً.

فمنها: بيت على رأس جبل بأصبهان.

ومنها: ثلاثة بيوت بـ«صنعاء» بناها بعض المشركين على اسم الزهرة، فخربها «عثمان بن عفان».

ومنها: بيت بناه «قابوس» الملك على اسم الشمس بمدينة «فرغانه» فخربه المعتصم.

وأشدُّ الأمم في هذا النوع: الهندُ.

قال يحيى بن بشران: شريعةُ الهند وضعَها لهم رجل يقال له: برهمن[1]، ووضع له أصناماً، وجعل أعظم بيوتها بيتاً بمدينة من مدائن السند، وجعل فيه صنمهم الأعظم، وزعم أنه بصورة الهيولى الأكبر.

وفتحت هذه المدينة في أيام «الحجاج»، فأراد المسلمون قلعَ الصنم، فقيل: إن تركتموه، جعلنا لكم ثلث ما يجتمع له من المال، فأمر عبد الملك بتركه.

والهند يحج إليه من نحو ألفي فرسخ، ولا بد لمن يحجه أن يحمل معه من النقد ما يمكنه من مئة إلى عشرة آلاف، فيلقيه في صندوق عظيم هناك.

وأهل هذا المذهب من مشركي الصابئة، وهم الذين ناظرهم إبراهيم في بطلان الشرك، وكسر حجتهم بعلمه، وأصنامَهم بيده، وهو مذهب قديم، وأهلُه طوائف شتى.

منهم: من يعبد الشمس، ويزعم أنها مَلَكٌ من الملائكة، لها نفس وعقل، وهي أصل نور القمر والكواكب، والموجوادت السلفيةُ كلُّها منها.

واتخذوا لها صنماً بيده جوهرة على لون النار، وله بيت خاص له وقوفٌ كثيرة من القرى والضياع، وله سدنة وحَجَبة، يأتون البيت، ويصلون فيه، ويستشفون به.

فإذا طلعت الشمس، سجدوا كلُّهم لها، وكذا إذا غربت، أو توسطت في الفلك، ولهذا يقارنها الشيطان في هذه الأوقات ليقع عبادتهم وسجودهم له.

ولهذا نهى النبي ﷺ عن تحرِّي الصلاة في هذه الأوقات.

وطائفة أخرى، اتخذت للقمر صنماً، وزعموا أنه المدبر للعالم السفلي.

ومنهم: من يعبد أصناماً اتَّخذُوها على صور الكواكب وروحانيتها بزعمهم.

ومتى أردت الوقوف على هذا، فانظر في كتاب «السر المكتوم في مخاطبة

---

(١) قوله: «برهمن»، وفي نسخة: «بهرمن».

النجوم» المنسوب إلى ابن خطيب الري، تعرف سرَّ عبادة الأصنام، وكيفيةَ تلك العبادة، وشرائطَها.

ومن أسباب عبادتها أيضاً: أن الشياطين تدخل فيها، وتخاطبهم منها، وتخبرهم ببعض المغيبات. فجهلتهم يظنون أن الصنم نفسه هو المتكلم، وعقلاؤهم يقولون: تلك روحانيات الأجرام العلوية، وهؤلاء هم أكثر أهل الأرض.

ولذا صح عنه ﷺ أن بعثَ النار من كل ألف تسع مئة وتسعة وتسعون.

فصل

ومن أسباب عبادة الأصنام: الغلوُّ في المخلوق، وإعطاؤه فوقَ منزلته، حتى جُعل فيه حظٌّ من الإلهية، وشبهُ بالله تعالى.

وهذا هو التشبيه الذي أبطله الله وبعث رسلَه بإنكاره، والردِّ على أهله.

فهو سبحانه ينفي وينهى أن يُجعل غيرُه مِثْلاً له، ونِدّاً له، لا أن يشبه هو بغيره.

إذ ليس في الأمم المعروفة أمة جعلته سبحانه مثلاً لشيء من مخلوقاته.

وإنما المعروف في طوائف أهل الشرك الغلوَّ فيمن يعظمونه بتشبيهه بالخالق، بل جعلوه هو الإله وأنه هو المعبود الذي يُرجى ويخاف، وكلُّ مشرك فهو شبه لإله[1] ومعبوده بالله سبحانه، وإن لم يشبهه من كل وجه.

حتى إن الذين وصفوه بالنقائص والعيوب؛ كقولهم: إن الله فقير، وإن يده مغلولة، وإنه استراح لما فرغ من خلق العالم، والذين جعلوا له ولداً وصاحبة، لم يكن قصدُهم أن يجعلوا المخلوق أصلاً، ثم يشبهون به الخالق تعالى، بل وصفوا بهذه الأشياء استقلالاً، لا قصدَ أن يكون غيره أصلاً فيها هو مشبه به.

---

(١) قوله: «شبه لإلهه» هكذا في الأصول. والصواب أن يقال: شبه إلهه.

ولذا كان وصفه سبحانه بهذه الأمور من أبطل الباطل؛ لكونها ـ في نفسها ـ نقائصَ وعيوباً.

ليس جهة البطلان في اتصافه بها هو التشبيه والتمثيل، فلا يتوقف في نفيها عنه على ثبوت انتفاء التشبيه؛ كما يفعله بعض أهل الكلام الباطل؛ حيث صرح بأنه لا يقوم دليل عقليّ على انتفاء النقائص والعيوب منه، وإنما ينفى عنه؛ لاستلزامها التشبيه والتمثيل.

وهؤلاء إذا قال لهم الواصفون لله تعالى بهذه الصفات: نحن نثبتها له على وجه لا يماثل فيها خلقه، بل نثبت له فقراً وصاحبة، وإيلاداً، لا يماثل فيها خلقَه، كما يثبتون أن له علماً، وقدرة، وحياة، وسمعاً، وبصراً لا يماثل فيه خلقه.

فقولنا في هذا كقولكم فيما أثبتموه سواء.

ولم يتمكنوا من إبطال قولهم، ويصيرون أكفاء لهم في المناظرة.

فإنهم قد أعطوهم أنه لا يقوم دليل عقلي على انتفاء النقائص والعيوب، وإنما ينفى ما ينفى عنه لأجل التشبيه والتمثيل، وقد أثبتوا له صفات على وجه لا يستلزم التشبيه.

فقال أولئك: وهكذا نقول نحن ـ.

ولما عرف بعضهم أن هذا لازمٌ له لا محالة، استروحَ إلى دليل الإجماع، وقال: إنما نفينا النقائص والعيوب عنه بالإجماع، وعندهم أن الإجماع أدلتُه ظنية لا تفيد اليقين.

فليس عند القوم يقين وقطعٌ بأن الله سبحانه منزَّهٌ عن النقائص والعيوب.

وأهل السنة يقولون: إن تنزيهه سبحانه عن العيوب والنقائص واجبٌ لذاته، كما أن إثبات صفات الكمال والحمد واجبٌ له لذاته.

وهو أظهر في العقول والفطر، وجميع الكتب الإلهية من كل شيء.

ومن العجب أن هؤلاء جاؤوا إلى ما عُلِمَ ـ بالاضطرار ـ أن الرسل جاؤوا به وصفوا الله به، ودلت عليه العقول والفطر، والبراهين، وقالوا: إثباته يستلزم التجسيم والتشبيه.

فلم يثبت لهم قدم البتة فيما يثبتونه له سبحانه، وينفونه عنه، وجاؤوا إلى ما علم بالاضطرار والفطر والعقول، وجميع الكتب الإلهية، من تنزيه الله عن كل نقص وعيب، فقالوا: ليس في أدلة العقل ما ينفيه، وإنما ننفيه بما ننفي به التشبيه.

وليس في الخذلان فوق هذا، بل إثباتُ هذه العيوب والنقائص مضادٌّ كمالِه المقدس، وهو سبحانه موصوف بما يضادُّها ويناقضها من كل وجه.

ونفيُها أظهرُ وأبْيَنُ للعقول من نفي التشبيه، فلا يجوز أن نثبت له على وجه لا يشابه فيه خلقه.

والمقصود: أنه لم يكن في الأمم من مَثَّله بخلقه، وجعلَ المخلوق أصلاً، ثم شبهه به، وإنما التمثيل والتشبيه في الأمم.

وهذا التشبيه هو أصل عبادة الأصنام، فأعرض عنه وعن بيان بطلانه أهلُ الكلام، وصرفوا العناية إلى إنكار تشبيهه بالخلق الذي لم تعرف أمة من الأمم عليه، وبالغوا فيه حتى نَفَوْا عنه صفات الكمال.

وهذا موضع مُهِمٌّ نافع جدّاً، يعرف الفرق بين ما نزَّه الرب سبحانه نفسه عنه، وذمَّ به المشركين المشبهين العادلين به خلقه، وبين ما تنفيه «الجهمية» المعطلة، من صفات كماله، ويزعمون أن القرآن دلَّ عليه.

والقرآن مملوء من إبطال أن يكون في المخلوقات من يشبه الرب، أو يماثله.

فهذا هو الذي قُصِد بالقرآن، إبطللاً لما عليه المشركون والمشبهون العادلون بالله غيره، قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]. وقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥].

فهؤلاء جعلوا المخلوق مثلاً للخلق، فالنِّدُّ: الشِّبْهُ، فلان نِدُّ فلان، ونديدُه؛ أي: مثلُه وشبهه، ومنه قول حسان:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنِدٍّ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ

ومنه قول النبي لمن قال له: ما شاء الله وشئت: «أجعلتَني لله نداً؟»

قال جرير:

أَأَنْتُمْ تَجْعَلُونَ إِلَيَّ نِدّاً وَمَا أَنْتُمْ لِذِي حَسَبٍ نَدِيدُ

وقد قال الله سبحانه وتعالى ـ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، فنهاهم أن يضربوا مثلاً له من خلقه، ولم ينههم أن يضربوه «هو» مثلاً لخلقه، فإن هذا لم يقله أحد، فإن الله أجلُّ وأعظمُ وأكبر في نظر الناس كلهم.

ولكنِ المشبِّهُون المشركون يفعلون فيمن يعظمونه، فيشبهونه بالخالق.

والله تعالى أجلُّ في صدور جميع الخلق، من أن يجعلوا غيره أصلاً، ثم يشبهونه بغيره.

فإن الذي يشبهه بغيره إن قصد تعظيمه، لم يكن في هذا تعظيم؛ لأنه مثَّل أعظم العظماء بما هو دونه، بل بما ليس بينه وبينه نسبةٌ في العظمة والجلالة، وعاقلٌ لا يفعل هذا.

وإن قصد التنقُّصَ، شبهه بالناقصين المذمومين، لا بالكاملين الممدوحين، ومن هذا قولُه تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، ولم يقل: ولم يكن هو كفواً لأحد.

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ إنما قصد به نَفْيَ أن يكون معه شريك أو معبود، يستحق العبادة والتعظيم، ولم يقصد به نَفْيَ صفات كماله وعُلُوِّهِ على خلقه، وتكلُّمه بكتبه، وتكليمه لرسله، ورؤية المؤمنين له جهرة بأبصارهم كما يرى الشمس والقمر في الصَّحْوِ.

فإنه سبحانه إنما ذكر هذا في سياق رَدِّه على المشركين الذين اتخذوا من دونه

وفي الحديث نَعْيٌ لمن لعن أبويه ـ وإن عليا[1] ـ بكونه ملعوناً، وهذا الوعيد لا يبلغ مداه.

وفي الصحيح: أن رسول الله ﷺ قال: «من الكبائر شتمُ الرجل والديه» قالوا: يا رسول الله! وهل يشتم الرجل والديه؟ قال «نعم: يسب أبا الرجل، فيسب أباه، ويسب أمه، فيسب أمه».

وعن طارق بن شهاب: أن رسول الله ﷺ قال: «دخل الجنةَ رجلٌ في ذُباب، ودخلَ النارَ رجلٌ في ذباب»؛ أي: من أجله.

وطارق هو البجلي الأحمسي، قال أبو داود: رأى النبي ﷺ، ولم يسمع منه شيئاً.

قال الحافظ: إذا ثبت أنه لقي النبي ﷺ، فهو صحابي، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه، فروايته مرسَل صحابي، وهو مقبول على الراجح.

وكانت وفاته على ما جزم به ابن حبان سنة ثلاث وثمانين.

قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله؟! كأنهم تعجبوا منه، فسألوه عن هذا الأمر العجيب؛ لأنهم قد علموا أن الجنة لا يدخلها أحد إلا بالأعمال الصالحة كما قال تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٣٢﴾[النحل: ٣٢]، وأن النار لا يدخلها أحد إلا بالأعمال السيئة، فكأنهم تقَالُّوْا معه ذلك واحتقروه.

فبين لهم ﷺ ما صير هذا الأمر الحقير عندهم عظيماً، يستحق عليه هذا الجنة، ويستحق الآخر عليه النار.

«قال: مَرَّ رجلان على قوم لهم صنم، لا يجاوزه أحد حتى يُقَرِّبَ له شيئاً»

الصنم: ما كان منحوتاً على صورة.

والمعنى: لا يمر به ولا يتعداه أحد حتى يجعل له قرباناً، وإن قلَّ.

---

(١) قوله: «أبويه وإن عليا»؛ أي: ارتفعا في النسب؛ مثل الأجداد والجدات.

ويقولون: إنها أوسعُ العناصر حَيِّزاً، وأعظمُها جرماً، وأوسعُها مكاناً، وأشرفُها جوهراً، وألطفها جسماً، ولا كَوْنَ في العالم إلا بها، ولا نُمُوَّ ولا انعقاد إلا بممازجتها.

ومنهم من يبلغ عبادتهم لها، أن يقربوا أنفسهم لها، فيأتي الرجل بنفسه، أو بولده، فيلبسه أحسنَ اللباس، وأفخرَ الحلي، ويركب أعلى المراكب، وحوله المعازف والطبول، فيزف إلى النار أعظمَ من زفاف العروس، حتى إذا قابلها، طرح نفسه فيها، وضجَّ الحاضرون ضجَّة عظيمة بالدعاء له، وغبطةً على ما فعل.

فلا يلبث إلا يسيراً حتى يأتيهم الشيطان في صورته، لا ينكرون منه شيئاً، فيوصيهم بالتمسك بهذا الدين، وأنه لم يمسَّه من ألم النار شيء، وصار إلى جنة ونعيم.

فصل

وطائفة أخرى عبدت الماء، وقالت: هو أصل كل شيء، وبه كلُّ ولادة ونمو، وطهارة، وعمارة، وما من عمل إلا يحتاج فيه إليه.

وتلاعب بُعبَّاد الحيوانات، فعبد بعضُهم الخيل، وبعضُهم عبدَ البقر، وبعضهم البشر الأحياء والأموات.

وتلاعب بقوم فعبدوا الشجر، وبطائفة فعبدوا الجن؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ۝٤١﴾ [سبأ: ٤٠ـ ٤١]، وقال تعالى: ﴿وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [يس: ٦٠ـ ٦١]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]؛ يعني: قد استكثرتم من إضلالهم وإغوائهم.

قال ابن عباس، ومجاهد، والحسن، وغيرهم: أضللتم منهم كثيراً، فيجيبه أولياؤهم من الإنس بقولهم: ﴿ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ يعنون استمتاعَ كل نوع بالنوع الآخر.

فاستمتاعُ الجن بالإنس: طاعتُهم لهم فيما يأمرونهم به من الكفر والفسوق والعصيان، فإن هذا أكثرُ أغراض الجن من الإنس.

واستمتاع الإنس بالجن: أنهم أعانوهم على معصية، الله والشرك به، بكلِّ ما يقدرون عليه من التزيين، والدعاء، وقضاء كثير من حوائجهم، واستخدامهم بالسحر والعزائم وغيرها.

فإطاعتهم الإنس فيما يرضيهم من الشرك والفواحش، وإطاعتهم الجن فيما يرضيهم من التأثيرات والإخبار ببعض المغيبات، فتمتع كلٌّ من الفريقين بالآخر.

وهذه الآيات منطبقة على أصحاب الأحوال الشيطانية؛ كالصوفية ونحوهم، الذين يحسبهم الجاهل أولياء الرحمن؛ بما يظهر لهم من الكشوفات والتأثيرات الشيطانية، وإنما هم أولياء الشيطان، يغترُّ بهم الجاهل، فيوالي أعداء الله، ويعادي أولياءه المتبعين بسنته.

فصل

وزين لقوم عبادةَ الملائكة، وتلاعبَ بالثنوية، فعبدوا النور، وقالوا: الصانع اثنان:

ففاعل الخير: النور. وفاعل الشر: الظلمة. ولهم مقالات في غاية القبح والتناقض.

وقريب منهم «المجوس» يعظمون الأنوار والنيران، والماء، والأرض.

وهم فرق شتى.

وفيه: أن المعصية قد تؤثر في الأرض، رد المسألة المشكلة إلى المسألة البينة ليزول الإشكال واستفصال المفتي إذا احتاج إليه.

وأن تخصيص البقعة بالنذر لا بأس به، إذا خلا من الموانع، والمنع منها إذا كان فيها عيد من أعيادهم، ولو بعدَ زواله.

وأنه لا يجوز الوفاء بما نذر في تلك البقعة؛ لأنه نذر معصية.

وأنه لا نذر في معصية الرب، ولا فيما لا يملكه ابن آدم.

معنى «العيد»

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: العيدُ: اسم لما يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد عائد بعود السنة أو الأسبوع، أو الشهر، ونحو ذلك.

والمراد هنا: الاجتماع المعتاد من أهل الجاهلية.

فالعيد يجمع أموراً، منها: يوم عائد؛ كيوم الفطر، ويوم الجمعة، ومنها: اجتماع فيه، ومنها: أعمال تتبع ذلك من العبادات والعادات.

وقد يختص العيد بمكان بعينه، وقد يكون مطلقاً. وكل من هذه الأمور قد يسمى عيداً.

فالزمان؛ كقول النبي ﷺ في يوم الجمعة: «إن هذا يومٌ جعله الله للمسلمين عيداً».

والاجتماع والأعمال؛ كقول ابن عباس: شهدت العيدَ مع رسول الله ﷺ.

والمكان؛ كقوله ﷺ: «لا تتخذوا قبرى عيداً».

وقد يكون لفظ «العيد» اسماً لمجموع اليوم والعمل فيه، وهو الغالب؛ كقول النبي ﷺ: «دَعْهما يا أبا بكر، فإن لكل قوم عيداً» انتهى.

وبالجملة: فالحديث دل على الحذر عن مشابهة المشركين في أعيادهم، ولو لم يقصده؛ سداً للذريعة، والمنع مما هو وسيلة إلى الشرك.

وهذا يرشدك إلى أنه لا يجوز الاجتماع للمسلمين مع المشركين في

وكان الناس يعجبون من موافقته للمسلمين، وليس على دينهم.

وأصل دين هؤلاء فيما زعموا أنهم يأخذون ديانات العالم ومذاهبهم، ويخرجون من قبيح ما هم عليه، قولاً وعملاً، ولهذا سموا: صابئة؛ أي: خارجين.

فقد خرجوا عن تعبدهم بجملة كل دين وتفصيله إلى ما رأوه فيه من الحق.

ثم منهم: من يُقِرُّ بالنبوات جملة، ويتوقف في التفصيل.

ومنهم: من يُقِرُّ بها جملة وتفصيلاً.

ومنهم: من ينكرها، جملة وتفصيلاً.

ثم قال المشركون، منهم: ولا سبيل لنا إلى الوصول إلى جلاله إلا بالوسائط، فالواجب أن نتقرب إليه بتوسيط الروحانيات القريبة منه، وهم الروحانيون، والمقربون المقدسون، عن المواد الجسمانية.

فهم أربابنا وآلهتنا، فنطهر أنفسنا عن الشهوات الطبيعية، ونهذب أخلاقنا عن علائق الهوى العصبية، حتى تحصل المناسبةُ بيننا وبين الروحانيات، فحينئذ نسأل حاجتنا منهم، ونَصْبُو في جميع أمورنا إليهم، فيحصل لنفوسنا استعداد من غير واسطة الرسل، بل نأخذ من المعدن الذي أخذت منه الرسل.

قالوا: والأنبياء أمثالنا في الفروع، وشركاؤنا في المادة، يأكلون مما نأكل، ويشربون مما نشرب، وما هم إلا بشر مثلنا، يريدون أن يتفضلوا علينا.

وزادت الاتحادية أتباعُ «ابن عربي»، و«ابن سبعين»، و«العفيف التلمساني» وأحزابهم على هؤلاء بما قاله شيخ الطائفة محمد بن عربي: إن الولي أعلى درجة من الرسول؛ لأنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملكَ الذي يوحي إلى الرسول بدرجتين.

وإخوانهم من المشركين جعلوا أنفسَهم في ذلك التلقِّي بمنزلة الأنبياء، ولم يدَّعوا أنهم فوقهم.

فصل في ذكر تلاعبه بالدهرية

وهم قوم عطلوا المصنوعات عن صانعها، وقالوا ما حكاه الله عنهم: ﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وهم فرقتان:

١ـ فرقة قالت: إن الخالق سبحانه خلق الأفلاك متحركة أعظمَ حركة دارت عليه فأخرقته، ولم يقدر على ضبطها، وإمساك حركتها.

٢ـ وفرقة قالت: إن الأشياء ليس لها أول البتة، وإنما تخرج من القوة إلى الفعل.

فإذا خرج ما كان بالقوة إلى الفعل، تكونت الأشياء، مركباتها وبسائطها، من ذاتها، لا من شيء آخر.

وقالوا: إن العالم لم يزل ولا يزال، لا يتغير ولا يضمحل، ولا يجوز أن يكون المبدع يفعل فعلاً يبطل ويضمحل إلا وهو يبطل ويضمحل مع فعله، وهذا العالم هو الممسك هذه الأجزاء التي فيه.

وهؤلاء هم المعطلة حقاً، وقد سرى هذا التعطيل إلى سائر فرق المعطلة، على اختلاف آرائهم في التعطيل، كما سرى داء الشرك في سائر فرق المشركين، على اختلاف مذاهبهم فيه.

وكما سرى جحدُ النبوة في سائر مَنْ جحدَ النبوة، أو صفةً من صفاتها، أو أقرَّ بها جملة، وجحدَ مقصودها.

ولم ينج إلا أتباع الرسول العارفون بحقيقة ما جاء به، المتمسكون به دون ما سواه، ظاهراً وباطناً، فداء التعطيل وداءُ الإشراك، وداءُ مخالفة الرسول، وجحد ما جاء به أو شيء منه، هو منبع كل شر وفساد في العالم.

فليست فرقة من فرق أهل الإلحاد والباطل والبدع، إلا وقولها مشتق من هذه الأصول، أو من بعضها.

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ ... وَإِلاَّ فَإِنِّي لاَ أَخَالُكَ نَاجِياً

فصل

وهذه البلايا ليست عامةً لجمع الفلاسفة، فإن الفلسفة من حيث هي، لا تقتضي ذلك.

فإن معناها: محبةُ الحكمة، والفيلسوف: محبُّ الحكمة.

وقد صار هذا الاسم في عرف كثير من الناس مختصاً بمن خرج عن ديانات الأنبياء، وذهب إلى ما يقتضيه مجرد العقل في زعمه، وأخص من ذلك أنه في عرف المتأخرين اسم لأتباع «أرسطو»، وهم الذين هذب «ابن سينا» طريقتهم، وهم فرقة شاذة من فرق الفلاسفة، حتى قيل: إنه لم يقل من الفلاسفة بقدم العالم غيرُ أرسطو، وأصحابِه.

بيان أن الإجماع انعقد على حدوث العالم
وعلى إثبات صفة العلو لله تعالى ومباينته لمخلوقاته

والأساطين قبله كانوا يقولون بحدوثه، وإثبات الصانع، ومباينته للعالم، وأنه فوق العالم، وفوق السموات بذاته، كما حكاه أبو الوليد بن زبيد في كتابه «مناهج الأدلة»، وهو أعلم الناس ـ في زمانه ـ بمقالاتهم، فقال فيه القول في الجهة.

وأما هذه الصفة، فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشاعرة؛ كأبي المعالي، ومن اقتدى بقوله، إلى أن قال:

والشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء، وأن منه تنزل الملائكة بالوحْيِ إلى النبيين، وأن من السموات نزلت الكتب، وإليها كان الإسراء بالنبي ﷺ.

وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله والملائكة في السماء، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك.

ثم ذكر تقرير ذلك بالمعقول، وبين بطلانَ الشبهة التي لأجلها نفتها الجهميةُ ومَنْ وافقهم، إلى أن قال: فقد ظهر لك من هذا أن إثبات الجهة واجبٌ بالشرع والعقل، وأن إبطاله إبطال، الشرائع.

ولم يزل أساطينهم معظمين للرسل والشرائع، معترفين بأن ما جاؤوا طور آخر، وراء طور العقل.

وكانوا لا يتكلمون في الإلهيات، ويسلمون باب الكلام فيها إلى الرسل، ويقولون: علومنا إنما هي الربانيات، والطبيعيات، وتوابعها.

وحكى أرباب المقالات: أن أول من عُرف منه القولُ بقدم العالم: «أرسطو»، وكان مشركاً يعبد الأصنام، وله في الإلهيات كلام كلُّه خطأ، قد رده عليه طوائف المسلمين، حتى الجهمية، والمعتزلة، والقدرية، والرافضة، وفلاسفة الإسلام.

وأنكر أن يعلم الله شيئاً من الموجودات، وقال: لو علم شيئاً، لكمل بمعلوماته، ولم يكن كاملاً في نفسه، وكان يلحقه التعب من تصور المعلومات.

وتبعه من تَسَتَّرَ باتباع الرسل، وهو منحلٌّ من كل ما جاؤوا به، ويسمونه: المعلم الأول؛ لأنه أولُ من وضع لهم التعاليم المنطقية.

وزعم «أرسطو» وأتباعُه: أن المنطق ميزانُ المعاني، كما أن العروض ميزانُ الشعر.

وقد بين نُظار الإسلام فسادَ هذا الميزان، وعوجَه، وتخبيطه للأذهان، وصنفوا في رده وتهافته، وآخر من صنف في ذلك شيخُ الإسلام ابن تيمية، ألف في رده وإبطاله كتابين، بيَّن فيهما تناقضَه وتهافتَه، وفسادَ كثير من أوضاعه، ورأيت فيه تصنيفاً لأبي سعيد السيرافي.

والمقصود: أن الملاحدة درجت على أثر هذا المعلم، حتى انتهت النوبة إلى معلمهم أبي نصر الفاربي.

فوضع لهم التعاليم الصوتية، كما أن المعلم الأول وضع لهم التعاليم الحرفية.

ثم وسَّع الفارابي الكلامَ في صناعة المنطق، وشرح فلسفة «أرسطو»، وهذبها.

والله عند هؤلاء ـ كما قرره أفضلُ متأخريهم وقدوتهم الذي يقدمونه على الرسل، أبو علي ابن سينا ـ هو الموجودُ المطلق، بشرط الإطلاق، وليس له صفة ثبوتية تقوم به، ولا يفعل شيئاً باختياره، ولا يعلم شيئاً من الموجودات أصلاً، ولا يعلم عدد الأفلاك، ولا شيئاً من المغيبات، ولا كلام له يقوم به.

ومعلوم أن هذا إنما هو خيالٌ مقدَّر في الذهن، لا حقيقةَ له، وليس هو الربَّ الذي دعت إليه الرسل، وعرفه الأمم،

بل الربَّ الذي دعت إليه الملاحدة، وجرَّدته عن الماهية، وعن كلِّ صفة ثبوتية، وكلِّ فعل اختياري، وأنه لا داخلَ العالم، ولا خارجَه، ولا متصلاً به، ولا مبايناً له، ولا فوقه، ولا تحته، ولا أمامه، ولا خلفه، ولا عن يمينه، ولا عن شماله.

وقولُ هؤلاء الملاحدة أصلحُ من قول معلمهم «أرسطو»؛ فإن هؤلاء أثبتوا واجباً وممكناً، وهو معلول له، وصادرٌ عنه صدورَ المعلول عن علته.

وأما «أرسطو»، فلم يثبته إلا من جهة كونه مبدأً عقلياً للكثرة، وعلةً غائيةً لحركة الفلك فقط، وصرح بأنه لا يفعل شيئاً، ولا يفعل باختياره، وهذا الذي يوجد في كتب المتأخرين من حكاية مذهبه من وضع «ابن سينا»؛ فإنه قربه من دين الإسلام بجهده، وغاية ما أمكنه أن قربه من قول غلاة الجهمية.

وأما الإيمان بالملائكة، فهم لا يعرفون الملائكة، ولا يؤمنون بهم.

وإنما المَلكُ ـ عندهم ـ ما يتصوره النبيُّ من أشكال نورانية هي العقولُ عندهم، وهي المجردات، ليست داخل العالم، ولا خارجه، ولا فوق السموات، ولا تحتها، ولا هي أشخاص تتحرك، ولا تصعد، ولا تنزل،

ولا تتكلم، ولا تكتب أعمال العباد، ولا إحساس لها، ولا حركة.

وربما يقرب بعضهم إلى الإسلام، فقال: الملائكة هي القوى الخيِّرة الفاضلة في العبد، والشياطين، هي القوى الشريَّة الردية.

وكذلك الكتب، ليس لله ـ عندهم ـ كلامٌ أنزله بواسطة الملَك، فإنه ما قال شيئاً، ولا يقول.

ومن يقرب منهم إلى المسلمين يقول: الكتبُ المنزلة فَيْضٌ فاضَ من العقل الفعال على النفس المستعدة الفاضلة الزكية.

فتصورت تلك المعاني، وسلكت في نفسه، بحيث توهمها أصواتاً، وخطاباً، وربما قوي الوهم حتى يراها أشكالاً نورانية، تخاطبه، وربما قوي الوهم حتى يخيلها لبعض الحاضرين، فيرونها، ويسمعون خطابها، ولا حقيقة لشيء من ذلك في الخارج.

وللنبوة ـ عندهم ـ ثلاث خصائص، من استكملها، فهو نبي.

إحداها: قوة الحدس؛ بحيث يدرك الحدَّ الأوسطَ بسرعة.

والثانية: قوة التخيُّل، بحيث يتخيل في نفسه أشكالاً نورانية تخاطبه، ويسمع الخطاب منها، ويحيلها إلى غيره.

والثالثة: قوة التأثير بالتصرف في هيولى العالم، وهذا يكون ـ عندهم ـ بتجرد النفس من العلائق، واتصالها بالمفارقات من العقول، والنفوس المجردة، وهذه الخصائص تحصل بالاكتساب.

ولهذا طلبَ النبوةَ مَنْ تصوَّف على مذهب هؤلاء؛ كابن سبعين، وابن هود، وأضرابهما.

والنبوة عند ـ هؤلاء ـ صنعة، كالسياسة، وأكثرهم لا يرضى بها، ويقول: الفلسفة نبوة الخاصة، والنبوةُ فلسفةُ العامة.

وأما الإيمان باليوم الآخر، فهم لا يقرون بانفطار السموات، وانتثار

الكواكب، وقيامة الأبدان، ولا يقرون بأن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام، وأوجدَ هذا العالم بعد علمه، فلا مبدأ عندهم ولا معاد.

فصل

والفلاسفة لا تختص بأمة، وإن كان الذين اعتنى الناس بحكاية مقالاتهم هم فلاسفة اليونان، وهم أمة لهم مملكة، وعلماؤهم فلاسفتهم.

ومن ملوكهم «الإسكندر المقدوني»، وهو ابن فلبس، وليس الإسكندرَ «ذا القرنين» الرجل الصالح الموحد، الذي قص الله نبأه في القرآن، وبينهما قرون كثيرة.

وأما هذا المقدوني، فكان مشركاً يعبد الأصنام، هو وأهل مملكته، وكان بينه وبين «المسيح» نيف وثلاث مئة سنة.

وكان «أرسطاطليس» وزيرَه، وهو الذي غزا دارا بنَ دارابَ ملكَ الفرس، وثلَّ عرشه، وفرق جمعه، ثم دخل إلى الصين، والهند، وبلاد الترك.

وكان لليونانيين ـ في دولته ـ عز، وسطوة، بسبب وزيره «أرسطو».

ونشأ فيهم «سقراط» أحدُ تلامذة «فيثاغورس»، وكان من عبادهم ومتألهيهم، وجاهرهم بمخالفتهم في عبادة الأصنام، وقابلهم بالحجج والبراهين على بطلان عبادتها، فثارت عليه العامة، فاضطُر الملكُ إلى قتله، فأودعه السجن ليكفهم عنه، ثم لم يرض المشركون إلا بقتله، فسقاه السم بعدَ مناظرات طويلة جرت له معهم.

وكذلك «أفلاطون» كان معروفاً بالتوحيد، وإنكارِ عبادة الأصنام، وإثباتِ حدوث العالم، وكان تلميذ «سقراط».

ولما هلك «سقراط»، قام مقامه، ولكن لم يواجه قومَه بالرد عليهم، وعيبِ آلهتهم، فسكتوا عنه.

وانتهت نوبة الملاحدة إلى «ابن سينا»، وكان ـ كما أخبر عن نفسه ـ قال: أنا وأبي من أهل دعوة الحاكم.

فكان من القرامطة الباطنية الذين لا يؤمنون بمبدأ، ولا معاد، ويتسترون.
بالتشيع والانتساب إلى أهل البيت، ويبطنون الإلحاد.
وكانوا يقتلون أهل العلم والإيمان، ويَدَعُون أهل الإلحاد.
وفي زمنهم ولخواصهم وُضعت «رسائل إخوان الصفا».

ولما انتهت النوبة إلى نصيرِ الشركِ «الطوسيِّ» وزيرِ الملاحدة، شفا نفسَه من أتباع الرسول، فعرضهم على السيف، فقتل الخليفة، والقضاة، والفقهاء، والمحدثين، واستبقى الفلاسفة، والمنجمين، والسحرة، ونقل أوقاف المساجد إليهم، ونص في كتبه[1] قدم العالم، وبطلان المعاد، وإنكار صفات الرب؛ من العلم، والقدرة، ونحوهما، واتخذ للملاحدة مدارس، ورام جعل إشارات إمام الملحدين «ابن سينا» مكان القرآن، فلم يقدر على ذلك، فقال: هي قرآن الخواص، وذاك قرآنُ العوام.

ورام تغييرَ الصلاة، وجعلَها صلاتين، فلم يتمَّ له الأمر، وتعلَّم السحرَ في آخر الأمر.

والتعطيل كان متوارثاً بين هؤلاء، من عهد فرعون، إلى أن بعث الله عبدَه ورسوله المسيح، فجدَّد لهم الدين، وبيّن ماعلمه، ودعاهم إلى عبادة الله وحده، فعادوه، وكذبوه، ورموه وأمه بالعظائم، وراموا قتله.

فرفعه الله إليه، وطهره عنهم، فأقام الله له أنصاراً، واستقام أمرهم على السداد، نحو ثلاث مئة سنة، ثم أخذ دينُ المسيح في التغيير[2]، حتى لم يبق في أيدي النصارى منه شيء، حتى كانت لهم بجامع، يرومون بها الاجتماع على دين، فيفترقون على الاختلاف والتلاعن، والاعتقادات الباطلة.

وكان فيهم من دين المسيح بقايا؛ كالختان، والاغتسال من الجنابة، وتعظيم السبت، وتحريم الخنزير، وتحريم ما حرمته التوراة، إلا ما أحل لهم بنصها.

---

(١) قوله: «ونص في كتبه قدم العالم» الأصح أن يقال: ونص في كتبه على قدم العالم.
(٢) قوله: «في التغيير» الصواب أن يقال: في التغير.

فآل الأمر ـ بعد ذلك ـ إلى أن استحلوا الخنزير، وأحلُّوا السبت، وعوَّضوا منه الأحد، وتركوا الختان والاغتسال من الجنابة.

وكان المسيح يصلي إلى بيت المقدس، فصلَّوا هم إلى المشرق.

ولم يعظم المسيح صليباً قط كما عظَّموه وعبدوه، ولم يصم صومَهم هذا أبداً، ولا شَرَعَه، بل هم وضعوه على هذا العدد، ونقلوه إلى زمن الربيع، فجعلوا ما زادوا فيه من العدد، عِوَضاً عن نقله من الشهور الهلالية إلى الشهور الرومية، وتلبسوا بالنجاسات، وكان المسيح في غاية الطهارة، وقصدوا بذلك مراغمةَ اليهود، وتقربوا إلى أهل الفلسفة وعبادِ الأصنام؛ بأن وافقوهم في بعض الأمر؛ ليستنصروا بهم على اليهود.

وحاصلُ عقيدتهم التي اتفق عليها أكثرُهم، بأن جمعهم ملكهم قسطنطين ما يأتي ذكره.

وكان من أسباب ذلك الاجتماع: أن بطريقَ الإسكندرية منعَ أربوسَ من دخول الكنيسة، ولعنه، فخرج إلى قسطنطين مستعدياً عليه، وتناظرا بيد يديه.

فقال لأربوس: اشرح مقالتك، فقال: أقول: إن الأب كان إذ لم يكن الابن، ثم أحدث الابن، فكان كلمةً له، إلا أنه محدَث، ثم فوض الأمرَ إلى ذلك الابن، فكان هو خالق السموات والأرض وما بينهما، كما قال في إنجيله، إذ يقول: وهب لي سلطاناً على السماء والأرض، فكان هو الخالقَ لهما بما أُعطي من ذلك، ثم إن تلك الكلمة اتخذت بعدُ من مريم العذراء، ومن روح القدس، فصار ذلك مسيحاً واحداً، فالمسيح الآن معنيان: كلمة، وجسد، إلا أنهما جميعاً مخلوقان.

فقال بطريق الإسكندرية: فأيُّما أوجبُ علينا عندَك: عبادةُ من خَلَقَنا، أو عبادة من لم يخلُقْنا؟

قال أربوس: بل عبادة مَنْ خلقنا.

قال: فعبادةُ الابنِ الذي خلقنا، وهو مخلوقٌ، أوجبُ من عبادة الأب الذي

ليس بمخلوق، بل يصير الأب إلخالق كفراً، وعبادة الابن المخلوق إيماناً.

فاستحسن الملك والحاضرون قولَ البطريق ومَنْ معه، وأمر الملك أن يلعنوا أربوس وأهلَ مقالته.

فلما انتصر البطريق، قال للملك: استحضر البطارقة والأساقفة، حتى يكون لنا مجمعٌ نشرح فيه الدين.

فحشرهم قسطنطين من سائر الآفاق، فاجتمع عنده بعد سنة وشهرين ألفان وثمانية وأربعون أُسقفاً، وكانوا مختلفي الآراء، متباينين في الأديان، فلما اجتمعوا، كثر اللغط.

فاتفق منهم ثلاث مئة وثمانية عشر أسقفاً على رأي، وناظروا بقيةَ الأساقفة، فظهروا عليهم.

فعقد الملك لهؤلاء الثلاث مئة مجلساً خاصاً، وجلس في وسطه، وأخذ خاتمه، وسيفه، وقضيبه، ودفعها إليهم، وقال لهم: قد سلطتكم على المملكة، فاصنعوا ما فيه قوامُ دينكم، وصلاحُ أمتكم.

فباركوه عليه، وقلدوه سيفه، وقالوا: أَظهر دينَ النصرانية، وذُبَّ عنه.

ودفعوا إليه الأمانة التي اتفقوا على وضعها، فلا يكون عندهم نصراني، من لم يقرَّ بها، ولا يتم له قربان إلا بها، وهي هذه:

نؤمن بالله الواحد الأب، مالكِ كل شيء، صانعِ ما يُرى وما لا يُرى، وبالربِّ الواحد «يسوع» ابنِ الله الواحد، بكرِ الخلائق كلِّها، الذي ولد من أبيه قبل العوالم كلِّها، وليس بمصنوع، إله حق من إله حق، من جوهر أبيه الذي بيده أتقنت العوالم، وخلق كل شيء، الذي من أجلنا معشر الناس ومن أجل خلاصنا نزل من السماء، وتجسَّدَ من روح القدس، وصار إنساناً، وحمل به، ثم ولد من مريم البتول، وأولم، وأُوجع، وقُتل، وصُلب، وُدفن، وقام في اليوم الثالث، وصعد إلى السماء، وجلس عن يمين أبيه، وهو مستعدٌّ للمجيء تارة أخرى للقضاء بين الأموات والأحياء، ونؤمن بروح القدس الواحد، روح الحق الذي يخرج من أبيه، روح محيية، وبمعمودية واحدة، لغفران الخطايا، وبجماعة

واحدة قدسية، جابلنقية، وبقيامة أبدأننا، والحياة الدائمة إلى أبد الآبدين.

وافترقوا على هذه العقيدة، وعلى لعنِ مَنْ خالفها.

ثم ذهب أربوس يدعو إلى مقالته، وينفر النصارى عن أولئك الثلاث مئة، فجمع جمعاً عظيماً، وصاروا إلى بيت المقدس.

فلما اجتمعوا، قال أربوس: إن أولئك النفر تعدَّوا عليَّ، وظلموني، وافقه كثير من الذين معه، فوثبوا عليه فضربوه حتى كاد أن يُقتل.

ثم كان لهم مجمع ثالث بعد ثمان وخمسين سنة من المجمع الأول، اجتمع الوزراء، والقواد، إلى الملك، وقالوا: إن مقالة الناس قد فسدت، وغلب عليهم مقالةُ أربوس، فجمع الأساقفة، فاجتمع بقسطنطينية منهم مئة وخمسون، فنظروا في مقالة أربوس.

وكان من مقالته: إن روح القدس مخلوقٌ مصنوع، ليس بإله.

فقال بترك[1] الإسكندرية: ليس لروح القدس عندنا معنى، غير روح الله، وليس روح الله شيء غير حياته.

فإذا قلنا: إن روح القدس مخلوق، فقد قلنا: إن روح الله مخلوق، وإذا قلنا: إن روح الله مخلوق، فقد قلنا: إن حياته مخلوقة، فقد جعلناه غير حَي، ومن جعلَه غيرَ حيّ، فقد كفر، ومن كفر، وجب عليه اللعن.

فلعنوا بأجمعهم، أربوش[2] وأشياخَه، وأتباعَه.

ثم كان لهم مجمع رابع بعد إحدى وخمسين سنة من هذا المجمع على نسطورس.

وكان مذهبه: أن مريم ليست بوالدة الإله على الحقيقة، ولكن ثمة ابنان[3]: الإله الذي هو موجود من الأب، والآخر إنسان الذي هو موجود من مريم، وأن

(١) أي: بطريق، وجمعه بطارق.

(٢) عندنا نسختان، في إحداهما «أربوس»، والله أعلم.

(٣) وفي نسخة: «إنسان».

هذا الإنسان الذي يقول: إنه المسيح، متوحدٌ مع ابن الإله، وابنُ الآله ليس ابناً على الحقيقة، ولكن على سبيل الكرامة، واتفاق الاسمين.

فبلغ ذلك «بتاركة» سائر البلاد، فاتفقوا على تخطئته، وجرت بينهم مراسلات في ذلك.

واجتمعوا، وأرسلوا إليه للمناظرة، فامتنع، فأوجبوا عليه اللعن.

فلما لعنوه، غضب له «بترك إنطاكية»، فجمع أساقفته الذين قدموا معه، وناظرهم، فقطعهم، وتقاتلوا، ووقع الحرب، ثم وقع الصلح، وأنفذوا لعن نسطورس.

ولم تزل مجامعُهم تشتمل على مثل تلك الأقوال.

وإذا كان هذا حالَ المتقدمين، مع قربِ عهدهم بالمسيح، وكونِ الدولة لهم، فما ظنُّك بالمتأخرين منهم؟

وهذه الأمة ارتكبت محذورين عظيمين، لا يرضى بهما ذو عقل.

أحدهما: الغلوُّ في المخلوق، حتى جعلوه شريك الخالق، وجزءاً منه، وإلهاً آخرَ معه.

الثاني: تنقُّص الخالق وسبُّه، ورميُه بالعظائم.

حيث زعموا أنه ـ تعالى ـ نزل من العرش، ودخل في فرج امرأة، وأقام هناك تسعة أشهر، ثم خرج رضيعاً صغيراً، حتى انتهى الحال إلى أن صفعته اليهود، وصلبوه، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً. وعذرُهم في ذلك أقبحُ من قولهم.

فإن أصل معتقدهم أن أرواح الأنبياء كانت في الجحيم في سجن إبليس، من عهد آدم إلى زمن المسيح بسبب خطيئة آدم.

وكان كلما مات واحد من بني آدم، أخذه إبليس، وسجنه في النار بذنب أبيه.

فلما أراد الله خلاصَهم، تحيَّل على إبليس، فنزل عن كرسي عظمته، والتحم ببطن مريم حتى ولد، وشبَّ وصار رجلاً.

فمكَّن أعداءه اليهودَ من نفسه حتى صلبوه وقتلوه، فخلَّص أنبياءه ورسلَه، وفداهم بنفسه إلا من أنكر صلبه، أو شكَّ فيه، وقال بأن الإله يجلُّ عن ذلك، فهو في سجن إبليس معذَّب، حتى يقر بذلك.

فعجَّزوا الربَّ، وعطَّلوه عن القدرة على تخليص الأنبياء، ونسبوا إليه الظلم بحبسهم بذنب أبيهم، ونسبوا إليه ما لا يليق بآحاد المخلوقين، فضلاً عن الخلق ـ جل وعز ـ.

وهم يعظمون الصليب؛ لأنه صُلب عليه، ولو كان لهم عقل، لما كان الصليب حقيقاً بذلك، بل ـ على تقدير زعمهم ـ يستحقُّ التحريق والإهانة.

فصل

ورُهبانهم ليسوا على شيء من الدين، وإنما مدارُ أمرهم على نصب حبائل الحيل، ليقنصوا بها عقول العوام، ويستدرُّوا أموالهم.

فمن ذلك ما يفعلونه في عيدهم المسمى «عيد النور» ببيت المقدس.

يجتمعون إلى بيت فيه قنديل معلَّق، لا نار فيه، فإذا تلا أحبارهم الإنجيل، ورفعوا أصواتهم، وابتهلوا بالدعاء، إذا نارٌ قد نزلت من سقف البيت، فتقع على ذُبالة القنديل، فيشرقُ ويشتعل، فيضجون ضجةً واحدة، ويأخذون في البكاء والشهيق.

قال أبو بكر الطرطوسي: فلما كان ببعض السنين، نمي هذا الخبر إلى والٍ لبيت المقدس في ذلك العام، يسمى: «سقمان»، فأنفذ إلى بتاركهم: إني نازل إليكم في يوم هذا العيد لأكشف حقيقة ما تقولون.

فإن كان حقاً، ولم يتضح لي وجه الحيلة فيه، أقررتكم عليه، وعظمته بعلم، وإن كان مخرفة على عوامكم، أوقعتُ بكم ما تكرهون.

فصعب ذلك عليهم جداً، وسألوه ألا يفعل، فأبى، فحملوا له مالاً عظيماً، فأخذه، وأعرض عنهم.

قال الطرطوسي: ثم اجتمعت بأبي محمد بن الأقدم بالإسكندرية، فحدثني أنهم يأخذون خيطاً دقيقاً من نحاس، ويجعلونه في وسط قبة البيت إلى رأس الفتيلة التي في القنديل، ويدهنونه بدهن اللبان، والبيت مظلم، بحيث لا يدرك الناظرون الخيطَ النحاس.

وقد عظموا ذلك البيت، ولا يمكِّنون أحداً من دخوله، وفي رأس القبة رجل.

فإذا قسموا ودعوا، ألقى على ذلك الخيط النحاس شيئاً من نار النفط، فيجرى النار مع دهن اللبان، حتى تلقى الفتيلة.

ومن حيلهم أيضاً: أنه كان بأرض الروم في زمن «المتوكل» كنيسةٌ إذا كان في يوم عيدها، يحج الناس، ويجتمعون عند صنم فيها، فيشاهدون ثديَ ذلك الصنم في ذلك اليوم، يخرج منه اللبن، وكان يجتمع للسادنِ ذلكَ اليوم مالٌ عظيم.

فبحث الملك عنها، فانكشف أمرُها، فوجدوا القَيِّمَ قد نقب من وراء الحائط نقباً إلى ثدي الصنم، وجعل فيها أنبوبةً من رصاص، وأصلحَها بالجير ليخفى أمرها، فإذا كان يوم العيد، فتحها، وصبَّ اللبن فيها، فيجري إلى الثدي، فيقطر منه.

فيعتقد الجهال أن هذا سرٌّ في الصنم، وأنها علامةٌ من الله لقبول قربانهم.

فلما انكشف له، أمر بضرب عنق السادن، ومحق الصور من الكنائس.

ومن عجائب ما وقع من هذه الأمة: أنهم زادوا جمعة في ابتداء صومهم، يصومونها لـ«هرقل» ملكِ بيت المقدس.

وذلك أن الفرس لما ملكوا بيت المقدس، وقتلوا النصارى، وهدموا الكنائس، أعانهم اليهود، وأكثروا من قتل النصارى معهم، بل كانوا أكثر فتكاً فيهم من الفرس.

فلما سار «هرقل»، استقبله اليهود بالهدايا، وسألوه أن يكتب لهم عهداً، ففعل، فلما دخل بيت المقدس، شكا إليه مَنْ فيه من النصارى ما فعله اليهود

بهم، فقال لهم «هرقل»: وما تريدون مني؟ قالوا: تقتلهم، قال: كيف أقتلهم، وقد كتبتُ لهم عهداً، وأنتم تعلمون ما في نقض العهد؟ فقالوا: إنك حين أعطيتهم العهد، لم تدر ما فعلوا من قتل النصارى، وهدم الكنائس، وقتلُهم قربانٌ إلى الله، ونحن نتحمَّل عنك هذا الذنبَ، ونسأل المسيح ألا يؤاخذَك به، ونجعلُ لك جمعة كاملة في بدء الصوم، نصومها، ونترك فيها أكل اللحم ما دامت النصرانية، ونكتب بذلك إلى جميع الآفاق.

فأجابهم، وقتل من اليهود ـ حول بيت المقدس وجبل الخليل ـ ما لا يُحصى كثرةً، وأهلُ بيت المقدس، وأهل مصر، يصومون تلك الجمعة، وبقيةُ أهل الشام والروم يتركون أكلَ اللحم فيها، ويصومون الأربعاء والجمعة.

ومن تلاعبه بهم: أعيادُهم؛ فإنها كلها موضوعة، محدَثة بآرائهم.

فمنها «عيد ميكائيل» سببه أنه كان بالإسكندرية صنم، وكان جميع مَنْ بمصر والإسكندرية يعيدون له عيداً عظيماً، فأراد «بتركٌ» منهم كسرَه، فامتنعوا، فاحتال عليهم، فقال: إن هذا الصنم لا ينفع ولا يضر، فلو جعلتم هذا العيد، والذبائح لمكائيل، ملكِ الله، لشفع لكم عند الله، فأجابوه إلى ذلك، وإلى كسر الصنم، فنقلهم من كفر إلى كفر.

وكذا «عيد الصليب»، وهو ـ على زعمهم ـ في الوقت الذي ظهر فيه صليب عيسى، الذي صُلِبَ عليه بعد أن خفي عليهم.

وجعل اليهودُ موضعَه مزبلةً، لما كان النصارى يترددون إليه، ويتبركون به، ويحكون في ذلك حكاية لا أصل لها، ويقضي بفسادها العقل، لطول المدة.

ولا يبقى العود تحت التراب ثلاث مئة وثمانية وعشرين سنة؛ فإنه يبلى لدونِ هذه المدة، ولغير ذلك مما اشتملت عليه تفاصيلُ هذه الحكاية من النكارة.

وأما تلاعبه بهم في صلاتهم، فمن وجوه:

أحدها: بصلاة كثير منهم بالنجاسة والجنابة، والمسيح بريء من هذه الصلاة.

ومنها: صلاتهم إلى مشرق الشمس، ومعلوم أن عيسى ـ عليه السلام ـ إنما كان يصلي إلى بيت المقدس.

ومنها: تصليتهم على وجوههم عند الدخول في الصلاة.

فصل
في تلاعبه بالأمة الغضبية، وهم اليهود

قال تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠].

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠]، وقال: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [المائدة: ٨٠].

وقد امرنا الله سبحانه أن نقول في صلاتنا: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦ـ٧].

وثبت عن النبي ﷺ: أنه قال: «اليهودُ مغضوبٌ عليهم، والنصارى ضالون».

فأول تلاعبه بهم: أن قالوا ـ في عهد نبيهم، مع قرب العهد بإنجائهم، وإغراق فرعون، وقد رأوا قوماً يعكفون على أصنام لهم ـ: ﴿اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

ثم عبادتهم للعجل، وقد شاهدوا ما حلَّ بالمشركين من العقوبة، وشاهدوا صانعَه يصنعه ويصوغه، ويصليه النار، ويضربه بالمطرقة، ويسطو عليه بالمبرد، وجعلوه إله موسى أيضاً، ونسبوا إليه عبادة الحيوان، بل عبادة أبلد الحيوانات، ونسبوا إليه إلخطأ والضلال عنه قالوا: ﴿هَٰذَا إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ [طه: ٨٨].

قال ابن عباس: أي: ضلَّ، وأخطأ الطريق. وفي رواية عنه: ذهب يطلب به، فضلَّ ولم يعلم مكانه.

وقال السدي: أي: ترك إلهه هاهنا، وذهب يطلبه.

قال محمد بن جرير: وكان سبب اتخاذهم العجل: ما رويناه عن ابن عباس، قال: لما هجم «فرعون» على البحر، وكان على فرسٍ أدهمَ حصانٍ، فهاب الحصان أن يقتحم في البحر، فتمثَّل له جبريل على فرس أنثى، فلما رآها الحصان، تقحَّم خلفها.

قال: وعرف «السامري» جبريلَ، فقبض قبضةً من أثر فرسه، من تحت حافرها.

وكان السامري من قوم يعبدون البقر، فكان يحب عبادة البقر في نفسه، وكان قد أظهر الإسلام في بني إسرائيل.

ومن تلاعب الشيطان بهم في حياة نبيهم: ما قصه الله في كتابه من قولهم: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]: أي: عياناً، وكذا قولهم لنبيهم: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].

وتبديلُهم ما أُمروا أن يقولوه عند دخول باب «بيت المقدس»، ودخولهم على أستاههم، وقد أُمروا أن يدخلوه سُجَّداً.

وكذا امتناعهم من العمل بما في التوراة حتى يلقى عليهم الجبل، كأنه ظلة.

فصل

ومن تلاعبه بهم: أنهم كانوا في البرية، قد ظُلِّلَ عليهم الغمام، وأُنزل عليهم المنُّ والسلوى.

فملُّوا ذلك، وذكروا عيشَ الثوم والبصل، والعدس، والبقل، والقثاء، فسألوا ذلك.

وهذا من سوء اختيارهم لأنفسهم، وقلةِ بصرهم بالأغذية النافعة، وعدولهم إلى الأغذية الضارة القليلة الغذاء.

ومن تلاعبه بهم: أن ألقى إليهم: أن الربَّ محجور عليه في نسخ الشرائع.

وكانت هذه الشبهة الشيطانية ترساً إلى جحد نبوة رسول الله ﷺ وقرروا ذلك، بأن النسخ يستلزم «البداء»، وهو على الله محال.

وقد أكذبهم الله سبحانه في نص التوراة، كما أكذبهم في القرآن، قال تعالى: ﴿ ۞ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٣] إلخ الآيات المتضمنة للتصريح بكذبهم.

فإنه أخبر أن الطعام كلَّه، كان حِلاً لبني إسرائيل، قبل نزول التوراة، سوى ما حرم إسرائيل على نفسه منه.

ومعلوم أن بني إسرائيل، كانوا على شريعة أبيهم إسرائيل وملته، وأن الذي كان لهم حلالاً إنما هو بإحلال الله على لسان إسرائيل، والأنبياء بعده، إلى حين نزول التوراة.

ثم جاءت التوراة بتحريم كثير من المآكل، التي كانت حلالاً لبني إسرائيل قبل نزول التوراة، وهم يعلمون ذلك.

ثم قال تعالى: ﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ هل تجدون فيها أن إسرائيل حرم على نفسه ما حَرَّمته التوراة عليكم، أم تجدون فيها تحريم ما خصه بالتحريم، وهو لحوم الإبل وألبانها خاصة؟.

وإذا كان إنما حرم هذا وحده، وكان ما سواه حلالاً له ولبنيه، وقد حرمت التوراة كثيراً منه، ظهر كذبكم.

فصل

قالت الأمة الغضبية: قد حظرت التوراة أموراً كانت مباحة من قبل، ولم تأت بإباحة محظور.

والنسخ الذي يمنعه هو ما أوجب إباحةَ محظور، لا ما أوجب تحريمَ ما كان مباحاً.

قالوا: وشريعتكم جاءت بإباحة كثير مما حرمته التوراة، مع أنه إنما حرم؛ لما فيه من المفسدة.

ويبطل شبهتهم هذه، بثبوت رفع البراءة الأصلية، ورفع الإباحة بالتحريم؛ فإنه تغيير لما كان عليه الحكم الاستصحابي والشرعي، بحكم آخر، لمصلحة اقتضت تغييره.

ولا فرق بين تغيير الإباحة بالتحريم، والتحريم بالإباحة.

والشبهة التي عرضت لهم في أحد الموضعين، هي بعينها في الموضع الآخر.

فإن إباحة الشيء في الشريعة تابع لعدم مفسدته، إذ لو كانت فيه مفسدة راجحة، لم تأت الشريعة بإباحته، فإذا حرمته الشريعة الأخرى، وجب ـ قطعاً ـ أن يكون تحريمه فيها هو المصلحة؛ كما كان إباحته في الشريعة الأولى هي المصلحة.

فإن تضمن إباحة المحرم في الشريعة الأولى إباحةَ المفاسد ـ وحاشا لله ـ، تضمن تحريم المباح في الشريعة الأولى تحريمَ المصالح، وكلاهما باطل.

فإذا جاز أن تأتي شريعة بتحريم ما كان إبراهيم، ومَنْ بعدَه يستبيحه، فجائز أن تأتي شريعة أخرى بتحليل بعض ما كان في التوراة محظور [أ].

وبهذه الشبهة الداحضة، ردت الأمة الغضبية نبوة محمد ﷺ، ونبوة عيسى.

ويقال لهم أيضاً: لا يخلو المحرم، إما أن يكون تحريمه لعينه؛ بحيث يمنع إباحته في أي زمان، أو يكون تحريمه لما تضمنه من المفسدة.

فإن كان الأول، لزم أن يكون ما حرمته التوراة محرماً على جميع الأنبياء، في كل زمان ومكان، من عهد «نوح» إلى خاتم الأنبياء.

وإن كان التحريم والإباحة تابعين للمصالح، فهي تختلف بالزمان والمكان والحال، فيكون الشيء الواحد حراماً في ملة دون ملة، ووقعت دون وقت، وفي مكان دون مكان، وعلى حال دون حال.

قال تعالى: ﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٠٦-١٠٧] فأخبر سبحانه أن عموم قدرته وملكه وتصرفه في مملكته وخلقه، لا يمنعه أن ينسخ ما يشاء، ويثبت.

ومن العجب أنهم ـ مع حجرهم على الله أن ينسخ ما يشاء من شريعة موسى وغيره ـ قد صار تمسكهم في أكثر ما هم عليه، مما شرعه أحبارهم.

فمن ذلك: أنهم يقولون بتحريم مؤاكلةِ من لم يكن على دينهم، ومناكحتِه، والأكلِ من ذبيحته لأن علماءهم علموا أن دينهم لا يبقى ـ مع كونهم تحت الذلة ـ إلا بتنفيرهم عن مخالطة أهل سائر الأديان.

والتوراة إنما حرمت عليهم مناكحةَ عبدةِ الأصنام والشرك، وحرمت عليهم الذبائح التي بتُقرب بها للأصنام؛ لأنها مما لم يُذكر اسمُ الله عليه.

فأما الذبائح التي لم تذبح قرباناً، فلم تحرمها التوراة.

فما بال هؤلاء لا يأكلون ذبائحَ المسلمين، وهم يذكرونَ اسمَ الله عليها؟

وقد ألف علماؤهم كتابين، يسمى أحدهما: «المشنا»، وقدره نحو ثمان مئة ورقة، والآخر يسمى: «التلمود»، ومقداره نصف حمل بغل.

ولم يكن مؤلفه واحداً، بل ألفه جيل بعد جيل، وهما مشتملان على ما أحدثوه مما لم يكن في التوراة.

واختلقوا أيضاً كتاباً في الذباحة، ووضعوا فيه من التشديدات والآصار، ما لا أصل له.

فمن ذلك: أن ينفخ الرئة حتى تمتلىء هواء، ويتأملونها، هل يخرج الهواء من ثقب منها أم لا؟.

فإن خرج منها الهواء، حرموها، وإن كان بعض أطراف الرئة لاصقاً ببعض، لم يأكلوه.

وأمروا الذي يتفقد الذبيحة أن يُدخِل يده في بطن الذبيحة، ويتأمل بأصابعه، فإن وجد القلب ملتصقاً على الظهر، أو أحد الجانبين ـ ولو كان الالتصاق بعرق دقيق كالشعرة ـ حرموه، وسموه «طريفا» يعنون بذلك: أنه نجس، وأكلُه حرام.

وهذه التسمية هي أصل بلائهم، وذلك أن التوراة حرمت عليهم أكل الطريفا، وهي الفريسة التي يفترسها الأسد، أو الذئب، أو غيرهما من السباع.

وهو الذي عبر عنه القرآن بقوله: ﴿ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ ﴾[المائدة: ٣]. والدليل على ذلك أنه قال في التوراة «ولحم في الصحراء فريسة لا تأكلوا، وللكلب ألقوه».

وأصل لفظة «طريفا»: طوارف، وقد جاءت هذه اللفظة في التوراة في قصة «يوسف» لما جاء إخوته على قميصه بدم كذب، وزعموا أن الذئب افترسه.

وإنما قال في التوراة: «ولحم في الصحراء فريسة، لا تأكلوا» والغالب[1] أن الفريسة إنما توجد في الصحراء.

وكان سبب نزول هذا عليهم: أنهم كانوا ذوي أخبية يسكنون البر؛ لأنهم مكثوا يترددون في التيه أربعين سنة، وكانوا لا يجدون طعاماً إلا المنَّ والسَّلْوَى، وهو طائر صغير يشبه السماني، وفيه من الخاصية: أن أكلَ لحمه يلين القلب، فإن هذا الطائر يموت إذا سمع الرعد، فألهمه الله أن يسكن جزائر البحر التي لا يكون بها مطر ولا رعد.

فكان اغتذاؤهم به كالدواء لقسوة قلوبهم.

والمقصود هنا تعدِّيهم في التسمية: «الطريفا»، ووضعهم لها في غير محلها.

والقصد بما ابتدعوه: التنفيرُ من سائر الأمم، وإيهامُ الانفراد بما لم يعرفوه.

وكلما كان الواحد من علمأئهم أكثرَ تكلفاً، كان عندهم هو العالم الرباني.

وما من جماعة منهم في بلدة إلا وإذا قدم عليهم عالم من أهل دينهم من بلاد

---

(١) قوله: «والغالب... إلخ» الصواب أن يقال: لأن الغالب إلخ ليصح جعل الكلام علة لتقييدكون الفريسة في الصحراء؛ لأنه إنما ساق العبارة لبيان وجه التقييد المذكور.

بعيدة، يظهر لهم الخشونة في دينهم، والمبالغة في الاحتياط، ولا يزال يستنكر شيئاً من أحوالهم، وينسبهم إلى عدم التشدد في الدين.

وقصده: إما الرياسة عليهم، وإما تحصيل شيء من المآرب.

وإذا أراد المقام عندهم، تأمل سكينَ ذبحهم، ويقول: أنا لا آكلُ إلا من ذبيحة يَدِي، ولا يزال كذلك.

فإذا قدم عليهم قادم، وخاف المقيم أن يعترضه ذلك القادم، تلقاه وأكرمه، وسعى في موافقته وتصديقه.

فيستحسن ما فعله الأول، ويقول لهم: لقد أعظمَ الله ثوابَ فلان؛ إذ قَوَّى ناموس الدين في قلوب هذه الجماعة، [و] شَيَّد أشباحَ الشرع عندهم.

وإذا لقيه، يظهر من مدحه وشكره والدعاء له، وإن كان القادم الثاني منكراً لما جاء به الأول من التشديد والتضييق، لم يقع عندهم بموقع، وربما نسبوه إلى الجهل، أو رِقَّة الدين؛ لأنهم يرون التضييقَ وتحريمَ الحلال، هو الدين.

فهم ـ أبداً ـ يعتقدون الصوابَ والحق مع من تشدَّد. هذا إذا كان القادم من فقهائهم.

فأما إذا كان من عبادهم وأحبارهم، فهناك ترى العجب العجاب، من الناموس الذي يعتمده، والسنن التي يحدثها، ويلحقها بالفرائض، فتراهم مسلِّمين له، وهو يحتلب درَّهم، ويجتلب درهمهم.

فصل

ومن تلاعبه بهم: أنهم إذا شق عليهم شيء من التكاليف، طلبوا التخلص منه بوجوه الحيل، فإن أعيتهم الحيل، قالوا: هذا كان علينا، لما كان لنا الملك والرياسة.

فمن ذلك: أن من أحكام شريعتهم: أنه إذا أقام أخوان في موضع، ومات أحدهما، ولم يعقب ولداً، فلا تخرج امرأة الميت إلى رجل أجنبي، بل ولد حميها ينكحها، وأولُ ولد ينسب إلى أخيه الدارج.

فإن كان مبغضاً لها، أو كانت هي زاهدة في نكاحه، فعلوا حيلة، وهي أن يحضر عند الحاكم، ويلقنوها أن تقول: إن ابنَ حَمِي أبى أن يقيم لأخيه مقاماً[1] في بني إسرائيل، لم يرد نكاحي.

فيحضره هناك، ويكلفه أن يقول: ما أردتُ نكاحها، فتتناول المرأة بحقه، فتخرجه من رجله، وتمسكه بيدها، وتبصق في وجهه، وتنادي عليه: كذا فليصنع بالرجل الذي لا يبغي بيت أخيه.

ويُدْعَى ـ بعد ذلك ـ بالمخلوع، وبنوه، بـ«بني المخلوع»، فيلزمونها بالكذب عليه، إن أراد نكاحها وكرهته هي.

فإذا لقنوها هذه الألفاظ، قالتها، فيأمرونه بالكذب، ولعل ذلك سؤله ومنيته، فيأمرونه بأن يكذب.

لم يكفهم أن كذبوا عليه، وألزموه أن يكذب، حتى سلَّطوها أن تبصق في وجهه، وتخزيه، ويسمون هذه: مسألة اليتامى والجالنوس.

وقد تقدم من التنبيه على حيلهم في استباحة محارم الله ما عرفتَ، فهم بيت الحيل، والكيد، والمكر، والخبث.

وقد أرادوا قتل رسول الله ﷺ، فصعدوا على سطح، وأخذوا رحًى، أرادوا طَرْحها عليه، وهو جالس في ظل حائط، فأتاه الوحيُ بذلك.

وظاهَروا عليه أعداءه، وأرادوا قتله بالسُّم، فأعلمه الله به، فسحروه حتى كان يخيل إليه أنه كان يفعل الشيء ولم يفعله، ولم يزالوا في الكيد والمكر.

ومن تلاعبه بهم: أنهم ينتظرون قائماً من ولد «داود» إذا حرك شفتيه بالدعاء، مات جميع الأمم، وزعموا أنه «المسيح» الذي وُعِدُوا به.

وهم ـ في الحقيقة ـ إنما ينتظرون مسيحَ الضلالة، وهو الدجال، فهم أكثرُ

---

(١) قوله: «مقاماً» وفي نسخة: «إثماً».

أتباعه، وإلا فمسيح الهدى عيسى بن مريم ـ صلوات الله عليه ـ يقتلهم، ولا يُبْقِي منهم أحداً.

والأمم الثلاث تنتظر منتظراً، يخرج في آخر الزمان، فإنهم وُعِدُوا به.

والمسلمون ينتظرون المسيح عيسى بنَ مريم، وينتظرون خروجَ «المهديّ» من أهل بيت النبوة، يملأ الأرضَ عدلاً، كما مُلئت جوراً.

فصل

ومن تلاعب الشيطان بهذه الأمة الغضبية: أنهم ـ في العشر الأولى من الشهر الأول من كل سنة ـ يقولون في صلاتهم: كما يقول الأمم: أين إلههم؟! انتبه، كم تنام يا ربّ! استيقظ من قدرتك.

وإنما أقدموا على هذه الكفريات من شدة ضجرهم من الذل والعبودية، وانتظار فَرَجٍ لا يزداد منهم إلا بُعداً، ويظنون أنها تقع من الله بموقع عظيم.

ومن ذلك أنهم ينسبون إلى الله الندمَ على ما يفعل.

فمن ذلك قولهم في التوراة التي بأيدهم: وندم الله على خلق البشر، وشقَّ عليه، وعاد في رأيه، وذلك عندهم في قصة نوح.

زعموا أنه لما رأى ـ تعالى ـ فسادَ قوم «نوح»، وأن كفرهم وشرهم قد عظم، ندم على خلق البشر.

وكثير منهم يقولون: إنه بكى على الطوفان حتى رمد، وعادته الملائكة، وأنه عضَّ على أنامله، حتى جرى الدم.

وقد واجهوا رسول الله ﷺ وأصحابَه بمثل هذه الكفريات.

فقال قائل للنبي ﷺ: إن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام، ثم استراح.

فشق ذلك على النبي ﷺ، فأنزل الله تكذيباً لهم ـ: ﴿فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾[قٓ: ٣٨ـ ٣٩].

فصل

ومن تلاعبه بهم: أنهم يقدحون في الأنبياء.

وقد آذوا «موسى» في حياته، ونسبوه إلى ما بَرَّأه الله منه.

ونهى الله عن مثل فعلهم، فقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗا﴾[الأحزاب: ٦٩].

وثبت في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «كانت بنو إسرائيل يغتسلون عُراة، ينظر بعضُهم إلى سوءَة بعض، وكان موسى يغتسل وحده، فقالت بنو إسرائيل: ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدَرُ، فذهب موسى يغتسل، فوضع ثوبه على حجر، ففرَّ الحجرُ بثوبه، قال: فجمح موسى بأثره يقول: ثوبي حجر، ثوبي حجر! حتى نظرت إسرائيل إلى سَوْءَتِه، وقالوا: والله ما بموسى بأس».

وقيل في تفسير الآية: إنه صعد موسى وهارون الجبلَ، فمات هارون، فاتَّهموه بقتله، فأمر الله الملائكة، فحملته وشافهت بني إسرائيل موته.

وقد بالغوا في عداوة النبي ﷺ بالقول والفعل، وقدحوا في كثير من الأنبياء.

ومن ذلك: ما نسبوه إلى نص التوراة: أنه لما أهلك الله قومَ لوط، ولم يَنْجُ إلا لوط ـ عليه السلام ـ وابنتاه، قالت إحدى ابنتيه للأخرى: هلمَّ نَسْقِ أبانا خمراً، ونضاجعْه، لنستبقي من أبينا نسلاً.

وأعجبُ من ذلك: أن في التوراة التي بأيديهم: أن يهوذا بن يعقوب، زوج ولده الأكبر بامرأة يقال لها «تاما»، وكان يأتيها مستدبراً، فغضب الله من فعله، فأهلكه، فزوج بها «يهوذا» ولده الآخر فكان يعزل عنها، علماً منه بأن أول مولود ينسب إلى أخيه، فكره الله منه ذلك، فأماته، فأمرها «يهوذا» باللحاق ببيت أبيها، حتى يكبر ولد صغير له ويتم عقله؛ حذراً من أن يصيبه ما أصاب أخويه، فأقامت في بيت أبيها، وصعد يوماً إلى منزل له، فلبست زوجة ابنه زِيَّ الزواني، وتعرضت له، فراودَها، ورهنَ عندها عصاه وخاتمه بأجرتها، ودخل بها،

فعلقت منه، فلما أخبر «يهوذا» أن زوجة ابنه علقت من الزنا، أذن بإحراقها، فبعثت إليه بخاتمه وعصاه، فاعتذر بأنه لم يعرفها، ولم يستحل معاودتها، قالوا: ومن ولدها من ذلك الزنا «داود» ـ عليه السلام ـ.

ومن أكاذيبهم: أن الزوجَ إذا راجعَ زوجتَه بعد أن طلقها، ونكحت غيره، كان أولاًدهما أولاًد زنا.

قالوا: والمسلمون أولادُ زنا بهذه الواسطة، قالوا: وعبد الله بن سلام هو الذي وضع ذلك، قصد به أن يجعل أولاًد المسلمين أولاًد زنا.

قالوا: وكان «محمد» قد رأى أحلاماً تدل على أنه صاحب دولة، فسافر إلى الشام في تجارة لخديجة، اجتمع بأحبار يهود، وقص عليهم أحلامه، فعلموا أنه صاحب دولة، فأصحبوه «عبدَ الله بنَ سلام»، فقرأ عليه علوم التوراة، ونسبوا الفصاحةَ والإعجاز اللذين في القرآن إلى «عبد الله بن سلام».

وهذا غير مستنكر من أمة قدحت في معبودها، ونسبته إلى ما لا يليق بجلاله، ورمت أنبياءه بالعظائم؛ كقولهم: عيسى ـ عليه السلام ـ ولد غيَّة، ونسبتهم لأمه إلى الفجور، وقولهم في «لوط»: إنه وطىءَ ابنتيه وهو سكران، ونسبة السحر إلى «سليمان»، وأنه ملكٌ ساحر.

وقولهم في «يوسف» إنه حلَّ سراويلَ سيدته، وقعدَ منها مقعدَ الرجل من امرأته، فانشق الحائط، ورأى أباه «يعقوب» عاضّاً على أنامله.

فلم يقم حتى نزل عليه «جبريل»، فقال: يا يوسف! تكون من الزناة، وأنت ـ معدود عند الله ـ من الأنبياء؟ فلم يرتدع عن الفاحشة إلا بذلك، وفي هذا غاية الذم.

وقولهم: إن عيسى كان يداوي المرضى بالأدوية، ويوهم أن ذلك حصل بدعائه.

ومن العجب: أن في التوراة التي بأيديهم لا يزول الملك من آل «يهوذا» إلى أن يأتي المسيح، وفي ضمن هذا إقرارهم بنبوة «المسيح»؛ فإنهم كانوا أصحاب دولة، انقضى ملكهم بظهوره.

قالوا: وهو ولد يوسف النجار لغية لا لرشدة، إلا أنه عرف الاسمَ الأعظم، مع قولهم بأن موسى ـ عليه السلام ـ اطلع على الاسم المركب من اثنين وأربعين حرفاً، وبه شق البحر، واتفق له سائر المعجزات.

ولم يجعلوا ذلك قادحاً في نبوته، كما توسلوا به إلى جحد نبوة عيسى ـ عليه السلام ـ.

حتى قال بعضهم: موسى أعلمه الله بذلك، وعيسى إنما يعلمه من حيطان بيت المقدس، وهذا من مكابرتهم وبهتهم.

فصل في على الكلام تبديل التوراة وتحريفها

وقد اختلف في التوراة التي بأيديهم، هل هي مبدلة، أم التبديل وقع في التأويل دون التنزيل؟ على ثلاثة أقوال:

١ـ قالت طائفة: كلُّها أو أكثرُها مبدل، وغلا بعضهم حتى قال: يجوز الاستجمار بها.

٢ـ وقالت طائفة من أئمة الحديث والفقه والكلام: إنما وقع التبديل في التأويل.

قال البخاري في «صحيحه»: ﴿يُحَرِّفُونَ﴾[النساء: ٤٦]: يزيلون، وليس أحد يزيل لفظ كتاب من كتب الله، ولكنهم يتأولونه على غير تأويله، وهو اختيار الرازي أيضاً.

وسمعت شيخنا يقول: وقع النزاع بين الفضلاء، فأجاز هذا المذهب، ووهَّى غيره، فأنكر عليه، فأظهر خمسة عشر نقلاً به.

ومن حجة هؤلاء أن التوراة قد طبقت مشارقَ الأرض ومغاربها، وانتشرت جنوباً وشمالاً، ولا يعلم عددَ نسخها إلا الله، فيمتنع التواطؤ على التبديل والتغيير في جميع تلك النسخ حتى لا يبقى في الأرض نسخة إلا مبدلة، وهذا مما يحيله العقل.

قالوا: وقد قال الله لنبيه: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[آل عمران: ٩٣].

قالوا: وقد اتفقوا على ترك فريضة «الرَّجْم»، ولم يمكنهم تغييرها من التوراة.

ولذا ـ لما قرأوها على النبي ﷺ ـ وضع القارىء يده على آية الرجم.

فقال له عبد الله بن السلام: ارفع يدك، فرفعها. فإذا هي تلوح تحتها.

وتوسطت طائفة، فقالوا: قد زِيدَ فيها وغُيِّر أشياءُ يسيرة جدّاً، واختاره شيخنا في «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»، قال: وهذا كما في التوراة عندهم: إن الله سبحانه قال لإبراهيم: اذبح ابنك، بكرك، أو وحيدك إسحق.

قلت: والزيادة باطلة من وجوه عشرة.

الأول: أن بكره، ووحيده إسماعيل باتفاق الملل الثلاث.

الثاني: أنه سبحانه أمر إبراهيم أن ينقل هاجر وابنها إسماعيل عن سارة، ويسكنها في برية «مكة»؛ لئلا تغار «سارة» فأمره بإبعاد السرية وولدِها عنها، فكيف يأمر ـ بعد هذا ـ بذبح ابن سارة وإبقاء ابن السرية؟ هذا مما لا تقضتيه الحكمة.

الثالث: أن قصة الذبح كانت بمكة قطعاً، ولذا جعل الله سبحانه ذبح الهدايا والقرابين بمكة؛ تذكيراً للأمة بما كان من إبراهيم مع ولده هنالك.

الرابع: أن الله بَشَّرَ سارة أمَّ إسحاقَ بإسحاق، ومن ورائه يعقوب، فبَشَّرها بهما جميعاً.

فكيف يأمر ـ بعد ذلك ـ بذبح «إسحاق»، وقد بشر أبويه بولد ولده؟

الخامس: أن الله لما ذكر قصة الذبح، وتسليمه نفسه لله، وإقدام إبراهيم على ذبحه، وفرغ من قصته، قال بعدها: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[الصافات: ١١٢] فشكر الله له استسلامه، وبَذْلَ ولده له، وجعل من آياته على ذلك أن آتاه إسحاق، فنجا إسماعيل من الذبح، وزاد عليه إسحاق.

السادس: أن إبراهيم ـ عليه السلام ـ سأل ربه الولد، فأجاب دعاءه، وبشره به، فلما بلغ معه السَّعي، أمره بذبحه، قال تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ۝٩٩ رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ ۝١٠٠ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾[الصافات: ٩٩ـ١٠١].

فهذا دليل على أن هذا الولد إنما بُشِّرَ به بعد دعائه، وسؤالِه ربَّه أن يهب له ولداً.

وهذا المبشَّرُ به، هو المأمورُ بذبحه قطعاً، بنص القرآن.

وأما إسحاق؛ فإنهُ بشِّرَ به من غير دعوة منه، بل على كبر السن، وكون مثله لا يولد له، وإنما كانت البشارة به لامرأته «سارَّة» ولذا تعجبت من حصول الولد منها.

وانظر تفاوت سياق البشارتين، فإنه ـ في الأولى ـ قال: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ۝٩٩ رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ ۝١٠٠ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾.

وفي الثانية: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ۝٦٩ فَلَمَّا رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ۝٧٠ وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ۝٧١ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٦٩ـ٧٣]، وكون إحدى مخرج البشارتين غيرَ مخرج الأخرى، والبشارة الأولى كانت له، والثانية كانت لها.

والبشارة الأولى: هي التي أُمِرَ فيها بذبح من بُشِّرَ به فيها، دون الثانية.

السابع: أن إبراهيم لم يقدم بإسحاق إلى مكة البتة، ولم يفرق بينه وبين أمه، وكيف يأمر الله أن يذهب بابن امرأته، فيذبحه بموضع ضرتها، وفي بلدها، ويدع ابنَ ضرتها؟!.

الثامن: أن الله لما اتخذ إبراهيم خليلاً، والخلَّة تتضمن أن يكون قلبه كلُّه متعلقاً بربه، ليس فيه سَعَة لغيره، فلما سأل الولدَ، وهبَ له إسماعيل، فتعلَّق به شعبةٌ من قلبه.

فأراد خليله أن تخلص تلك الشعبة له، فامتحنه بذبح ولده، فلما امتثل،

خلصت تلك إلخلة لله، فنسخ الأمر بذبحه؛ لحصول الغرض، وهو العزم، وتوطين النفس على الامتثال.

ومن المعلوم أن هذا إنما يكون في أول الأولاد، لا في آخرها.

فلما حصل هذا المقصود مع الولد الأول، لم يحتج إلى مثله مع الولد الآخر، فإنه لو زاحمت محبة الولد الآخر الخلة؛ لأمر بذبحه.

فلو كان المأمور بذبحه هو الولد الآخر، لكان قد أقره في الأول على مزاحمة إلخلة به مدة طويلة، ثم أمره بما يزيل المزاحم بعد ذلك، وهُوَ خلاف مقتضى الحكمة، فليتأمل.

التاسع: أن إبراهيم إنما رزق إسحاق على الكبر، وإسماعيل رزقه في عنفوان شبابه. والعادة أن القلب أعلقُ بالأول.

العاشر: أن النبي ﷺ كان يفتخر بأنه ابنُ الذبيحين، يعني: أباه «عبد الله»، وجده «إسماعيل».

والمقصود: أن هذه اللفظة، مما زادوه في التوراة.

والسبب في ذلك أن موسى ـ عليه السلام ـ صان التوراة عن بني إسرائيل خوفاً من افتراقهم بعده في تأويلها، وتفرقهم أحزاباً.

وإنما دفعها إلى الأئمة بني لبوى الأسودة، واحدة اشتملت على ذم طبائعهم، وأنهم سيخالفون شريعة التوراة، وأن السخط يأتيهم بعد ذلك، لتكون شاهدة عليهم.

ولم يكن حفظ التوارة فرضاً عليهم، ولا سنة، بل كان الواحد يحفظ فصلاً منها، والآخر يحفظ فصلاً آخر.

فلما قتل «بختنصَّر» مَنْ يحفظ أكثرَ التوارة من الأئمة الهارونيين، وأحرق هياكلهم، جمع «عُزَيز» من محفوظاته ما اجتمعت منه هذه التوراة التي بأيديهم، وأملى ذلك ـ غيباً ـ عليهم.

ولذا بالغوا في تعظيمه حتى غَلَوا فيه.

فهذه التوراة الموجودة عندهم من إملاء «عزير» فيها كثير من التوراة، تم تداولتها أمة قد مزَّقها الله، فلحقها أمور ثلاثة.

الأول: بعض الزيادة والنقصان.

الثاني: اختلاف الترجمة.

الثالث: اختلاف التأويل، ويذكر من ذلك أمثلة.

المثال الأول: ما تقدم من قوله: «ولحم في الصحراء فريسة، لا تأكلوا، وللكلب ألقوه»، وتقدم بيان تحريفهم له.

المثال الثاني: قوله في التوراة: «نبياً أقيم لهم من وسط إخوتهم»، فحرفوا تأويله، وقالوا: «هي بشارة نبي من بني إسرائيل»، وهو باطل من وجوه.

الأول: أنه لو أراد ذلك، لقال: من أنفسهم.

الثاني: أن المعهود من الإخوة في التوراة خلافُ ما قالوا.

ففي الجزء الأول من السفر الخامس: «أنتم عامرون من لحوم إخوتكم «بني العيص» القدس في «سيعير»، وإياكم أن تطمعوا في شيء من أرضهم».

فإذا كان بنو العيص إخوةً لبني إسرائيل، فكذلك بنو إسماعيل.

الثالث: أن هذه البشارة لو كانت لـ«شَمْويل» أو غيرِه من بني إسرائيل، لم يصحَّ أن يقال: بنو إسرائيل إخوةُ بني إسرائيل.

الرابع: أنه قال: «أقيم لهم نبياً مثلك»، وفي موضع آخر: «أنزل عليهم توراة مثل توراة موسى».

ومعلوم: أن ليس في بني إسرائيل من نزل عليه توراة مثل توراة موسى إلا محمد، والمسيح، لكن المسيح من أنس بني إسرائيل.

المثال الثالث: قوله في التوراة: «جاء الله من «طورسينا»، وأشرق نوره من «سيعير»، واستعلن من جبال «فاران»، ومعه ديوان المقدسين».

وهم يعلمون أن جبل «سيعير» جبل السراة الذي يسكنه بنو العيص، الذين آمنوا بعيسى، وأن هذا الجبل كان مقام المسيح، وأن سينا هو جبل الطور.

وأما جبال فاران، فهم يحملونها على جبال الشام تحريفاً، وإلا، فإنها جبال مكة.

و«فاران» من أسماء مكة، وعليه نص التوراة: «أن إسماعيل لما فارق أباه، أقام في برية «فاران»، وأنكحته أمه امرأة من أرض مصر»، فثبت بنص التوراة أن جبال «فاران» مسكن ولد إسماعيل.

فإذا كانت التوراة قد أشارت إلى نبوةٍ تنزل على جبال «فاران»، لزم أنها تنزل على ولد إسماعيل؛ لأنهم سكانها.

ومن المعلوم أنها لم تنزل على غير محمد ﷺ.

فهذه فصول مختصرة في كيد الشيطان وتلاعبه بالأمم؛ ليعرف بها المسلم قدرَ رحمة الله عليه، وما منَّ به عليه من العلم والإيمان. انتهى من «إغاثة اللهفان» للحافظ ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ مُلخّصاً.

تم بحمد الله سبحانه وحسن توفيقه طبع الجزء الثاني من كتاب الدين الخالص، وبه كمل إنجاز النصيب الأول.

ويليه بعون الله الجزء الثالث من النصيب الثاني، وأوله: «باب في الاعتصام بالسنة والاجتناب عن البدعة».

والله المستعان على الإتمام، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

* * *

فهرس الموضوعات